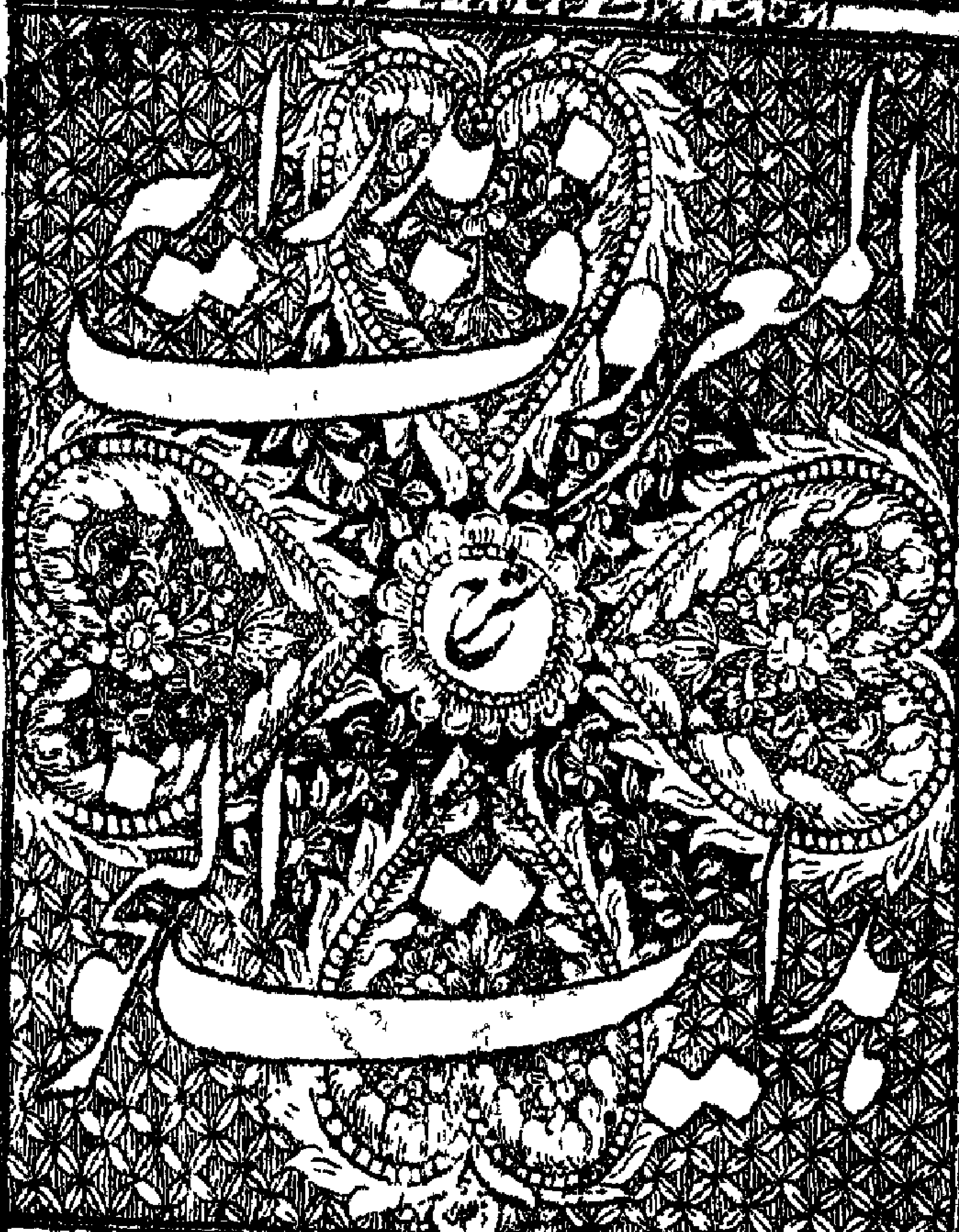


مطبع منشی محمد حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف قلوبنا بنحو الهداية لكلمة الاسلام وشرح صدورنا لادراك قواعد علم الاعراب لاصلاح عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع بجزائل النوال وبدائع الانعام وامدنا على وفق حكمته بالقدرة الشاملة الكمال نحمده باعظم اسمه ونشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا حرف الاجرام الذي تفرد بانشاء اشكال [illegible] بابداع الارواح في الاجسام وتقدس عن ادراك الابصار والاوهام وتنزه عن اشباه والاشباح والاجرام ثم افضل الصلوة واكمل التحيات على نبيه محمد الذي يتلو لو معجزاته الى يوم القيمة وعلى آله واصحابه مصابيح الظلام اما بعد فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في النحو مشتملا على قواعد كافية ومقاصد عالية محتويا على فوائد وافية وفرائد باهية مفتقرا الى الدلائل لما فيه من المسائل والى الاحلال لما فيه من الاشكال حاولت ان اذكر شرحا يبين مراداته ويكشف مكنوناته ويحل معضلاته ويتجالى بعبارة رائقة والفاظ شائقة [illegible] واضحة وعلل باهرة يتجافى عن شبهة التكلف والاعتساف ويتباعد عن سيرة العدل والانصاف ونائيا عن الايجاز المخل سالكا الاقتصاد [illegible] للانبياء والى سبيل الرشاد جاذبا بالمراد لا متخاصيا بالحرمان على اهل العناد وسميته بدراية الهداية ومن الله نسأل ان يرزقنا الفهم والدراية ويعصمنا من حبائل الغواية ويهدينا طرق الصواب ويجنبنا عن الوقوع في الاضطراب انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وهو حسبي نعم النصير واليه المرجع والمآب [illegible] رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم صدر مختصره بالبسملة تيمنا باسم الله تعالى في ابتدائه [illegible] ارشاده بسلكه سنن السداد واقتداء بكلام الله المستفتح بها واتباعا لحديث نبيه عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه ابو داود [illegible] عن علي رضي الله تعالى [illegible] بسم الله [illegible] وسعة للوعود ومجنة للشرور وشفاء لما في الصدور

وان يوهم التحقير والاقتصار عليه وقع تبعاً للسلف والخلف رحمهم الله تعالى فانهم افتتحوا كتبهم كذلك ثم الباء متعلقة بمحذوف وهو
الفعل فهو الاولى لاصالته في العمل ويشعر به بسم الله اشرع وهو المناسب هنا وكذا من سافر يقول عند ارادة السفر او الحلول
بسم الله ارتحل وبسم الله احل ومن قرا يقول عند قصد القراءة بسم الله اقرا ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل بسم الله
اكل وكذلك كل فاعل يشرع في اول فعله بالبسملة وانما قدر المحذوف متاخرا للاختصاص لغرض ما كان حقه ان يؤخر اذا
تقدم متعلقه يقتضي الاختصاص كما يشير اليه قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين واما تقديم الفعل في قوله تعالى اقرا باسم ربك فلانه اول
ما انزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الامر بالقراءة اهم لتبليغ الرسالة وانما حذفت الهمزة في العبارة والكتابة لكثرة الاستعمال
ولم تحذف في اقرا باسم ربك في الكتابة لقلته واما حذفها فيهما في قوله تعالى وانه بسم الله الرحمن الرحيم فلموافقة المصحف وانما لم تحذف في
باسم ربك لعدم الموافقة لان المراد بالموافقة ان البسملة تامة وما وقع في قوله تعالى بسم الله مجريها ومرسيها من حذفها مع انها غير تامة
فلما ذكرنا من الكثرة لان الذين يركبون في الفلك يقولون بسم الله عند كل تحرك ويكتبونه في متاع وانما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس بين التبرك والقسم و
للتنبيه على ان التبرك يصلح بكل اسم وانما اختير تقديم الجلالة لانه اسم الذات الا ترى انك تصفه ولا تصف به وما بعده صفات ثم
اختير تقديم الرحمن على الرحيم وان كان فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم لان فعلان ابلغ من الفعل وفعيل ابلغ من الفاعل لان
يقال لمن رحم مرة والرحيم لمن يكثر رحمته والرحمن لمن لا نهاية لذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن الدنيا والآخرة
ويا رحيم الدنيا والقياس الترقي من الادنى الى الاعلى لانه كاسم الذات حيث لا يطلق الا على الله تعالى بخلاف الرحيم وهما
اسمان مشتقان من الرحمة وهي ارادة الخير في حق الغير ويرادف الاحسان والانعام والافضال وامثالها
ثم قوله بسم مجرور بالباء وهو منصوب المحل على انه مفعول او حال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدا محذوف
اي ابتدائي حاصل بسم الله ولفظ الله مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالوصفية الحمد لله رب
العالمين هو جزء من قرآن الحكيم جاء به في تفتتح مختصره لوجوه الاول ليعمل به ليتيمن به في اول مرة وليس
شيء يتيمن به افضل من القرآن والثاني ليعمل بكتاب الله العزيز فانه يفتتح اولا بالتسمية وثانيا بالتحميد والثالث
امتثالا لحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه ابوداود وابن
ماجه وابو عوانة وما قيل ان بين هذا وحديث التسمية تعارضا فان ظاهر الاول ان حديث التسمية يقتضي البداية بها وهذا
الحديث يقتضي البداية بالحمد والبداية بالشيئين مستحيل فمدفوع بان المراد بالبداية بكل منهما تقديمه على المقصود وهو ليس بمستحيل وانما المستحيل
التلفظ بكل منهما ابتداء من غير ان يتقدم كلام عليه على ان الامام النووي ذكر ان المراد بالحمد لله الذكر في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
بالحمد لله بذكر الله تعالى لينطبق على ما جاء في رواية اخرى كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى وحينئذ لا تعارض ومن هنا ظهر جواب ما قيل ان

والحمد لله تعالى كذلك فيجب ان يبدأ التسمية بتسمية آخر والحمد بحمد آخر ثم وثم وذلك لان المراد بالابتداء في الحديث هو الابتداء
المقصود بالشروع فيه من قول وفعل قطعا للتسلسل والرابع تحرزا عن المخالفة المصنفين فانهم صدّروا مصنفاتهم او لاً بالتسمية
وثانيا بالتحميد والخامس ان ذلك اقتباس وهو من صنعة البديع وهو ان يورد شيء من القرآن او الحديث او من كلام البلغاء ...
والسادس ان الخبر النبوي مشتمل على الحمد لله لانه رأس الشكر والسابع جوابا عن سؤال السائل لم اكثر الحمد في المبدأ
والثامن توجها الى جناب قدسه والتاسع اظهار العظمة وكبريائه والعاشر ايضا حاملا وحاملا لسيد من نعمائه
نظرا استغفارا ... من الآية او رأس الشكر او الشكر تدوم النعمة والثاني عشر استجلاب المرضاة ومودته والحمد هو الوصف
... على جهة التعظيم على جهة الاختيار والالف واللام فيه للاستغراق اي كل فرد من افراد الحمد ثابت لله تعالى
... مرفوع بالابتداء وخبره لله والعدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على الدوام
... لان المقام مقام الحمد ... ذكر الله ... نظرا الى الله تعالى الى الانتقال الى الاهتمام عارضي ...
... والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغي ان يؤخر ...
... الاسم الدال على الذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ...
... لانه اعظم اسماء الله تعالى حيث لم يطلق على غيره اصلا بخلاف ما سواه ولانه لو ذكره
ان الحمد لله ... انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخرى ولا اراد التنبيه على استحقاقه الاستحقاق ...
... ولانه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ او ولانه ...
... الصلوة والسلام وهو غير مشتق على الاصح والذين هو اعلى اشتقاقه وبعضهم قال
... لماضي وفتحها في الغابر سكن وبعضهم قالوا من ... تحيّر وبعضهم قالوا من ...
... ومراعاة هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فيسكنون الخلق
... واما الرابع فلانه تحجب عن ادراك الابصار واحاطة الافكار
... كما قال ... الكشاف ... الى ...
... الا ... النقل الا ...
... فان ... صفة ... بالمصدر ... مثل الصعب ونحوه قلت ... التسلية
... الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم ومن تامل ...
... ولان المعنى في قوله تعالى رب العالمين على الاضافة

الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه ربا مالكا للعالمين لا يخرج منه شيء من ملكوته وربوبيته فالقول بانه صفة مشبهة
فاسد وفي الكشاف يجوز ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وتبعه جمهور المحشين
وذكره المتأخرون في تصانيفهم وردوا عليه بان اطلاق المصدر على اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقررة
هي ان المصير الى المجاز بعد تعذر الحقيقة [illegible] الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وعند [illegible] فالقول بالمجاز ههنا [illegible]
وقال بعض العلماء الرب في الخالق ابتداء والمربي غذاء والغافر انتهاء وهو اسم الله الاعظم وقيل الرب المصلح من رب [illegible]
اصلحه وقيل الدائم من ربت السحابة اذا دامت المطر فهو مصلح امورنا والدائم في نعمه علينا ولا يجوز اطلاقه في
غير الله تعالى الا مقيدا بالاضافة كما يقال رب الدار ورب الابل ورب الثياب [illegible] الى غير ذلك والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم
لما يختم به والطابع لما يطبع به ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع بالواو والنون
لان فيه معنى الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم وغلب العقلاء على غيرهم وقيل اسم لذوي العلم [illegible] فلا اشكال في جمعه [illegible]
للمتقين وهو جمع متق وهو في اللغة اسم فاعل من [illegible] [illegible]
وادغمت في التاء الاخرى فقلت اتقى [illegible] وفي الشرع [illegible] من يقي نفسه [illegible] العقوبة [illegible]
ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة الحمد فما وجه التناسب بين [illegible]
[illegible] الحمد لله رب العالمين [illegible] بقوله والعاقبة [illegible]
والصلاة على رسوله [illegible] التحميد بالصلاة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى [illegible]
تعالى بمعنى [illegible] ورفعنا لك ذكرك [illegible]
[illegible] تبليغ احكامه فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين [illegible]
على نبينا [illegible] الحقيقة واستمدادا منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في هذا الامر [illegible] تاليف [illegible] الصلاة
عليه الصلاة والسلام [illegible]
[illegible] قيل اريد ههنا المعنى [illegible]
استعمال الكلمة على [illegible] الدعاء بمعنى [illegible] قلنا [illegible]
وانما قدم اسم الذات في الحمد واخره في الصلاة [illegible]
على الصلاة [illegible] الاجمال والتفصيل [illegible]
الصلاة [illegible]

ومصابيح السلف والرسول بمعنى المرسل لانه فعول بمعنى المفعول وهو من الانبياء من جمع الى المعجزات الكتاب المنزل عليه والنبي
من [illegible] ينزل عليه الكتاب بل لم ينزل والانبياء مختصون بالصلوة والعلماء مخصوصون بالرحمة والرضوان وعطف
بيان للرسول بمعناه اللغوي وهو التبليغ في كونه محمودا وقيل يجوز ان يكون بيانا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لثبوت هذا المعنى
في ذاته وآل الرجل ذريته واهل بيته وقيل قومه وآل النبي عليه السلام من تبعه في التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
آل كل مؤمن تقي ولهذا لم يحتج الى الاصحاب لدخولهم في الآل بهذا المعنى وعلى هذا ذكر الاصحاب بعد الآل فكان ذكرهم تخصيصا بعد
[illegible] والآل [illegible] كآل موسى وآل هارون [illegible] وانما ذكر الآل في الصلوة لقوله عليه السلام اذا صليتم علي فعمموا
[illegible] الصلوة على الآل وخص استعمال الآل بالاشراف كالملوك ونظائرهم اجمعين جاء بالتاكيد ردا على الروافض
[illegible] لبعض آخر لعلمهم في [illegible] الآل وعلى الخوارج فانهم كانوا معاندين بالآل فلم يصلوا عليه
[illegible] في الشرح حتى [illegible] الآل [illegible] متعلق بما يكن من شيء [illegible] متعلق بجملة الشرطية وبيان
[illegible] في جواب من قال [illegible] هذا ولتضمنها معنى الشرط لزمت الفاء ولتضمنها معنى الابتداء
[illegible] قوله تعالى واما ان كان من المقربين حيث ان المبتدأ ههنا محذوف اي اما المتوفى قال و
[illegible] سواء كان [illegible] نحو اما زيد فمنطلق [illegible] المذكورة وقد تستعمل اما في الكلام للتفصيل
[illegible] وقد تستعمل للاستيناف من غير ان
يسبقها [illegible] وقيل [illegible] ومن [illegible] سلام ومو المراد
بفصل الخطاب [illegible] الحكم [illegible] من الحروف [illegible] المبنية
على الضم ولها احوال ثلث [illegible] وتركها [illegible] فيها [illegible] في الجملة
كلمة اما فانها [illegible] في الظروف فهذا [illegible] الكتاب [illegible] وهذا التقدير
الخطبة [illegible] من التصنيف [illegible] او [illegible] في خاطري [illegible] في خاطر [illegible] كتابا صنفته
كذا [illegible] قوله تعالى [illegible] السلام [illegible] قبل [illegible] في قلبه
ان يكون [illegible] او [illegible] هو كلام قليل المباني كثير المعاني [illegible] التعلق على الموضحات من المتون
قوله [illegible] المختصر [illegible] في النحو ظرف [illegible] على الوصفية لقوله مختصر
[illegible] النحو [illegible] في المختصر وصفته ثالثة له مهمات النحو ولم [illegible]
[illegible] في [illegible] المهمات [illegible] مفعول به [illegible] النصب

تابع للخبر كما في المسلمات على ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت الكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في النحو [illegible]
الكافية بجمع مختصر اشتمال على ترتيب يقتضيه الطبع السليم (١) وفق المستقيم وواقعا على منهاج التعليم وواردا على سنن الارشاد
هاديا الى سبيل الرشاد لاهل الاسترشاد آتيا بالمراد لاهل الارتياد حاويا على فوائد حسنة جامعا لنكات غريبة تخبر
نفيسة خاويا عن ايرادات واسولة [illegible] تحصيل الخير للمبتدي والفضل للمنتهي واراده ان يكون كتابه ككتاب الكافية في
الترتيب رجاء ان يجعله الله تعالى مشرفا بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشارق والمغارب [illegible]
بالحبة الشعبة في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه الصلوة والسلام من تشبه بقوم فهو منهم او لتيسير اعمال [illegible] لتشان
الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له عدة وقوة حيث يحصل بتحصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد التي ترتيب
مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رايت بعض المحصلين بعد ان حصل هذا المختصر مستغنيا عن [illegible] الكافية
بل [illegible] شروحها [illegible] للمبتدين المتعلمين [illegible] حب الكافية في قلوبهم فكلهم [illegible] الى هذا المختصر المشتمل
على ترتيبها حبا لكتاب الكافية او اجابة للسؤال فاني قد سمعت عن بعض المشايخ انه قد سال البعض [illegible] على ابن [illegible]
النحوي مصنف هذا الكتاب ان يجمع مختصرا على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعده بدون بيان
الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية مما وقع في اكثر المواضع وعليها وللاكثر حكم الكل فلا يرد ما [illegible]
[illegible] ترتيب الكافية وقد وجد في بعض المواضع غير واقع عليه ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف [illegible] مصدر
على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة وقوله فهل ترى لهم من باقية وحينئذ يحتمل ان يكون
قوله على ترتيب الكافية منصوب المحل على انه حال من مهمات النحو والمعنى جمعت فيه مهمات النحو حال كونها مشتملة على ترتيب
[illegible] الكافية اي ضبطها ويحتمل انه صفة للمختصر والمعنى فهذا المختصر محفوظ ثابت في النحو مجموع فيه مقاصد موضوع فيه
الكافية او الكفاية والى اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله على ترتيب الكافية من حيث جعلها
على نهج الكتاب كما هو المشهور بقوله مبوبا ومفصلا ان كان بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في
قوله جمعت وان كان بفتحها على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المجرور في فيه وانما جعل مختصره مبوبا ومفصلا لان
ارباب التدوين رحمهم الله تعالى قد اقتفوا في جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمنا وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم كتبا وابوابا
وفصولا كما جاء سور وآيات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب تشتمل من الابواب والابواب تشتمل من الفصول [illegible] مع
[illegible] التيمن والتبرك فيه بما لا يخفى من مصلحة التعلم اذ المتعلم في طي كل كتاب ينشط [illegible] في شروع كل باب وفصل [illegible]
[illegible] المصلحة جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراسخ واميال العبارة متعلق بقوله جمعت [illegible]

في اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرتها عبارة اي فسرتها وكذا عبّرتها وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه وتسمى الالفاظ الدالة على
المعاني عبارات لانها تفسر ما في الضمير الذي هو مستور كما ان المعبر يفسر ما هو عاقبة الرؤيا لانها تعلم ما في الضمير وصحيحة
صفة عبارة اي لا عبارة مستعقدة لا يتهم عند المعنى لا الصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدر الى المفعول والامثلة جمع
مثال كان ثمة جمع امام وهو ما يذكر لايضاح القاعدة والشاهد ما يذكر لاثبات القاعدة فهو اخص من المثال لان كل شاهد يصلح
شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل لا بد ان يكون ممن يعتقد بانه يكون من التنزيل او من حديث او كلام
من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها متعلق بالايراد والمسائل جمع مسئلة واصلها تسئل بسكون
السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهمزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما ان الملائكة جمع ملك واصله
ملئك من الالوكة وهي رسالة فاعل كما في مسئلة وزيدت التاء في الملائكة لتاكيد تانيث الجمع والمراد من المسائل النحو ا
والضمير المجرور في مسائلها راجع الى المختصر وتانيثه مبني على تاويل الرسالة وادعاء ايراد الامثلة في جميع المسائل محمول على الاغلب الاعم
يورد مثله بعض المسائل فلم يستقم ذلك كما يخبر تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء
والقياس ان يذكر لفظ الدلائل لان الموضع الكثرة لا القلة وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى
ثلثة قروء ولم يذكر لفظ قروء والعلل جمع علة كالهمم جمع همة والدليل والعلة لفظان مترادفان في ايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة
غير عزيز فانها مما يطلب فيه التوكيد وتحسين الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله للادلة في بعض المواضع
كما ستقف عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الاعم الاغلب وبما ذكرت لئلا يتشوش اي المختصر فهم المبتدي من فهم المسائل
او كيلا يشوش على صيغة المبني للفاعل فذهن المبتدي يكون على انه مفعول به وان كان على صيغة المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله واللام في قوله لئلا يتشوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به وتعليل للجمع نظرا الى مجموع
تلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على وجه يتيسر فهمه على المبتدي ولا يشوشه على فهم مسائله المقصود
فهمه فلذا نضا عفنا في جعله في الابواب ولو فصلها اذكرت فيه عبارة وضحة واوردت في مثله المسائل وتركت فيه ادلة لئلا
يشوش ذهن المبتدي عن فهم المسائل الذي هو المقصود الاصلي لان هذه الامور التي قيل لئلا يتشوش موجبة لتعريف ذهنه
ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانا سميته اي هذا المختصر بالهداية لان هذا المختصر
الا هو سبب هداية في علم النحو وشارع فيه وسميته اي المختصر الهداية الخ كذا وهو هكذا رجاء ان
يهدي الله تعالى به الطالبين لتحصيل القواعد وسميته الهداية الى رجاء ان وجه التسمية مناسبة بين المسمى في الشيء
ووجهها الهداية العظيمة بان يجعله سببا للهداية للطالبين الخ فانه على كل شيء قدير بالاجابة جدير لا يرد ملتمسه

لا يرد ما قيل الا يجب انه فيكون تسمية المختصر بالهداية من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية تتعدى الى المفعول
بنفسه واما تعديتها الى المفعول الثاني فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وقد جاءت باللام
كقوله تعالى هدانا لهذا وبالى كقوله تعالى هداني ربي الى صراط مستقيم الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية بدليل
وقوع الضلالة في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى رتبته اي المختصر والترتيب
في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة
وثلثة اقسام بتوفيق الملك العزيز العلام يحتمل ان يكون الباء متعلق بقوله جمعته ويحتمل ان يكون الباء
متعلق بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه ويتعدى باللام وتعديته بالباء اما للتسامح
او لتضمين معنى التشريف والملك المالك والعزيز الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان
دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث تميز
بهذا التعريف عنده مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس منه فيعرض عنه ولا يضيع عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض
من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يصير عنه بالعرض عن مقتضى التحصيل ثم ان يذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوعيه
ليكون هذه الامور مقدمة ذكرها المصنف والاقتداء بهم اما المقدمة ففي المبادي التي يجب تقديمها اي تقديم
تلك المبادي على المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل اي لتوقف الشروع في المسائل على بصيرة عليها اي على
تلك المبادي فانه لا بد للطالب ان يكون على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه يكون
في الشروع راجلا او على العشواء راكبا ثم المقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة
العلم انما تطلق على معان مخصوصة وهي حده وغايته وموضوعه لان الشروع في المسائل انما يتوقف عليها حقيقة
واما على الالفاظ والدالة عليها فلا وما هي من التوقف عليها فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من
غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا ومقدمة الكتاب تطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قدمت امام المقصود لارتباط له
بها وانتفاع بها فيه فيكونان متباينين فلا يصدق احدهما على الآخر واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله
اما المقدمة اما المعاني المخصوصة وبالمبادي الالفاظ المخصوصة او على العكس ويحتمل التوقف في قوله لتوقف
المسائل عليها على التوقف العادي على التقدير الاول وعلى التوقف الحقيقي على التقدير الثاني وبما ذكرنا
اندفع ما يقال من انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف ههنا وهو غير جائز قال العلامة التفتازاني في شرح
التنبيه واما ما ذهب الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لامكان

الشروع بدون تنبه الاسوار وما ذكروا من ان البصيرة فليس امر اصعب طالب يقتضي الاقتصار على ما ذكروا فيها
اي في المقدمة فصول اي جمع فصل كالاصول جمع اصل وسياتي معناه بعيدة ثلثة مرفوع بانه صفة فصول فان
قلت اين التطابق بين الموصوف والصفة ههنا لان الموصوف جمع والصفة مفرد قلت التطابق منهما ثابت معنى
وذا نزل منزلة التطابق اللفظي والمعنوي نظيره من جهة قوله تعالى والطفل الذي لم يظهروا ثم الفصل الاول من تلك
الفصول الثلاثة في بيان تعريف النحو والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعيه واتها الكلمة والكلام ولما فرغ
عن تعداد الفصول شرع في تفصيل كل واحد منها فقال فصل هو في اللغة القطع يقال فصلت الثياب قطعتها وفي
الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين ثم الفصل ههنا فصل لا ينون وههنا وصل ينون لان الاعراب بعد العقد
والتركيب النحو هو في اللغة القصد يقال نحويه وانحيته وههنا هو قصد سميت كلام العرب ليلحق به من ليس
من اهل اللغة باهلها في الفصاحة فيطلق ههنا وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله علم
باصول اي الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل في اللغة ما تبنى عليه غيره وليستند تحقيق ذلك
الغير اليه كما ان الفرع ما تبنى غيره وليستند تحقيق الفرع اليه وفي الصناعة عبارة عن امور كلية مطبقة على جميعها
من الجزئيات ويرادفها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه لا يمكن
حد كل نوع من العلوم الاعتبار متعلقاته التي يبحث ذلك العلم عنها ولما كان قوله علم باصول شاملا المقصود
وغيره اورد فيما يخرج سوى المحدود فخرج بقوله يعرف بها اي بتلك الاصول احوال اواخر الكلم الثلث
من الاسم والفعل والحرف ما عدى النحو الصرف وبقوله من الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان عادتهم جارية
على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في الاصول الاصول لانها امور كلية
كما عرفت ولفظ المعرفة في الاصول لان المراد بالاحوال المواد الجزئية التي يستعمل تلك الاصول فيها داتي
بالباء في قوله علم باصول لانه يقال علم وعلم به قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى الم يعلم بان الله
او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها فالانتقال الى الصلة للتضمين في قوله من الاعراب والبناء بيان للاحوال
كيفية تركيب بعضها اي لبعض آخر وهي مرفوعة بانها معطوفة على الاصول والمراد بكيفية التركيب
تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون الجنسات واعترض على هذا التعريف بانه لا يخلوا اما يكون
المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحويا لانه لم تيسر لاحد معرفة جميع الاحوال
ولا يكون المدون نحو اكمل لبعضها او معرفة بعضها فيلزم ان يكون العالم العشيرة مسائل نحويا لا

حصل له معرفة بعض احوال الكلم مع انه ليس بنحوي في العرف وان اريد معرفة جميع الاحوال المدونة يلزم ان
جاء نحوي آخر ودون احوالا آخر ان لا يكون النحوي السابق نحويا لانه لم يكن باحثا عن جميع الاحوال
المدونة فان قلت نحوي كل زمان يجب عليه بالاحوال المدونة في زمانه فحينئذ لا يقدح في كونه نحويا ان
يجئ نحوي آخر ويدون احوالا آخر قلت يلزم ان لا يكون النحوي السابق نحويا في هذا الزمان مع انه نحوي
فيه على انه لو دون شخص احوالا في زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك نحويا ما لم يعلم تلك الاحوال ولم يبحث عنها
والجواب ان المراد بمعرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة يقتدر بها على معرفة جميع الاحوال
او يراد بالاستغراق العرفي جمع الا ليسر الصناعة ولما وقع الفراغ من تعريف علم النحو شرع في الفائدة
المقصودة منه فقال والغرض منه اي من علم النحو وتدوينه والغرض ما يصدر الفعل عن الفاعل لاجله
صيانة الذهن اي وقايته وهو من اضافة المصدر الى المفعول وقد عرفت معنى الذهن عن الخطاء اللفظي
الواقع في كلام العرب وتقييد الخطاء باللفظي احتراز عن الخطاء الصرفي والمعنوي والفكري فان الصيانة عن الاول
غرض علم التصريف وعن الثاني والبيان وعن الثالث غرض علم الميزان واذا كان الغرض من النحو والفائدة
منه هو العصمة عن الخطاء في كلام العرب والاستمداد منه على فهم نظم القرآن والحديث والفقه وبه تيسير الارتقاء
الى علم البيان ويحصل الاقتدار على البيانات والتقوى على التاويلات كان اشرف العلوم لان شرف العلم بشرف
المعلوم منه وغايته واقرب العربية فائدة وارجحها عائدة وارجحها معيارا واسناها عظمة ومقدارا وكان تعلمه
وتعليمه من الواجبات لانهم مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب ولا سبيل الى معرفته وحقايقها سوى
الكتاب والسنة الا بها وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه لو لم يكن واجبا لكان
واجب الترك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك المشروط ورتبة النحو بعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث
والتفسير واول من اسس النحو امير المومنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو لا يعمل شيئا الا هو
يقرب الى الله تعالى لما روي عن ابي الاسود الدولي هو استاد اميري المومنين الحسن والحسين
رضي الله تعالى عنهما انه سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالكسر فانكر ذلك عليه فقال ما علم
هذا الكفر ثم رجع الى امير المومنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فقال نحوت ان اصنع ميزانا للعرب ليقيموا به
لسانهم فقال له علي رضي الله تعالى عنه اقصد نحوه ومن هذا سمي هذا العلم بالنحو ويسمى بعلم الاعراب ايضا
لانه علق تعلقا بالاعراب وخولا دعنا فيتناول المعرب والمبني وقال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حد

ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن سليم الباهلي
حدثنا ابي عن ابي الاسود الدؤلي قال عن جدي ابي الاسود قال دخلت على امير المومنين علي بن ابي طالب
رضي الله تعالى عنه فرأيته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المومنين قال اني قد سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد
ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى
والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم
يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الا
سود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل و
كأن ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها لانها منها وحكي عن امرأة دخلت
على معاوية في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه وقالت ابي مات وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ
الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر لابي الاسود بوضع النحو فصنف باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن
السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها ما تحيرت بها قالت انما التعجب عن حسنها فقال ما احسن السماء
بالفتح فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو دنار واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو
بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء
ومنه ابو العباس محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ الاخفش وقطرب ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحاق
الزجاج وابو بكر السراج ومحمد اللساني ومنهم ابو علي النسفي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي
ومنه ابو الفتح بن الحسن بن جني وعبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يات بعده من يعبا به ولما فرغ الشيخ
رحمه الله عن الفصل الاول في بيان تعريف النحو والغرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه
وهما الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال
عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي
هذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعددا عند اشتراكه في امر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كا
لاصول الشرعية الاربعة فانها موضوعات العلم اصول الفقه لانها تشترك في يكون كل واحد منها
اصلا شرعيا يظهر الحكم شرعي وكذلك الكلمة والكلام لاشتراكهما في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنى

على ان الموضوع فى الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التعدد بالنظر الى نوعيته
ثم لما كانت الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم الجزء على الكل ثابت فى الطبع جاء بذكر الكلمة متقدما
على ذكر الكلام قصد الحصول الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة اللام فيها لتعريف الجنس لتعيين
الماهية لا التعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد لا التعريف فرد من افراد ماهيته المرادة فلا يكون للاستغراق
ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلحة كونها للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لا
الماهية المعتبرة لها المذكورة فانى الكتاب ولا يكون لها معنى يتعدد فى هذا الفن سوى هذه الماهية حتى يحصل فرد من
افرادها والتاء فيه للوحدة ولا منافات بينهما لان المقصود من تعريف الجنس هو بيان الماهية وهي وحدة ولا كان
لفظ الكلمة الاسم للعموم فهو عارض لا ينافيه تاء الوحدة ثم اعلم ان النحو من اختلفوا فى الكلم بدون التاء هو جنس ام
جمع فذهب بعضهم الى انه جنس لا جمع كتمرة وتمر مستدلا بان احكام المفرد تجرى عليه من تذكير وصفة كقوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب لو كان جمعا لوجب تانيث الطيب بناء على ان كل جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقا
بينه وبين واحده يجوز ان يذكر ويؤنث فلا يكون تذكير وصف الكلم دليلا على كونه جنسا والحال انه من الاسماء
التى لا فارقا بينها وبين واحدها التاء قلنا ان هذا الضابطة ثابتة فى الجنس لا فى الجمع الحقيقى وما ذكر فى بعض
الكتب من قولهم كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويؤنث فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل فى
معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو النخل وانه ليس بجمع حقيقى ومن مجيئ تصغيره على كليم ولو كان جمعا لوجب رده الى
واحده فى التصغير فقيل كليمة لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومن جعله تمييز النحو خمسة عشر كلما ولو كان
جمعا لما جعل تمييز النحو ذلك لان تمييزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع الكلم على الكلمة والكلمتين
بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وذهب بعضهم الى انه جمع مستدلا بان الكلم لا يقع فى الاستعمال الا على
الثلث فصاعدا والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض بعض الكلم الطيب اذ لا يصعد
على الحضرة الالهية هو المقبول من الكلم لا كل كلمة والقول بمجيئ تصغيره على كليم وجعله تمييز النحو خمسة عشر ممنوع
عند هذا البعض بل يقال عنده فى التصغير كليمة وفى التمييز خمسة عشر كلمة لفظ ذكر مجرد عن التاء عنا به الى الجنس
فيتناول المحدود وغيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجردة عن معنى
الوحدة والمطابقة غير جائزة ههنا لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق التانيث والمثنى والمجموع ولو كان
به معنى الوصفية على انه اخصر مما هو بالتاء ثم اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الرمى مطلقا يقال لفظت الرحى

الدقيق او بمعنى الرمي من الفم يقال لفظت الكلام ولفظت بالكلام واختلفت عباراتهم في المعنى المصطلح عليه
للفظ فقيل هو صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان
او موضوعا مفردا او مركبا اما الالفاظ الحقيقية فنحو زيد وعمرو وقام واكرم من اين وما اشبهها واما الالفاظ
الحكمية فنحو الضمائر المستكنة لانه ما وضع بازائها الالفاظ وانما عبر عنها بالالفاظ خارجية مستعارة لها من نحو انا
يجري عليها احكام الالفاظ الحقيقية من وقوعها محكوما عليها ومعطوفا عليها ومؤكدة ومبدلا منها فكانت
ما يتلفظ به الانسان حكما واما المحذوف فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه ربما يتلفظ به الانسان في بعض الصور
والمراد ما يتلفظ به الانسان ما يمكن ان يتلفظ به الانسان ثم وضع والوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الوضع بمعنى
جعل المعنى في حيز الشيء وفي الاصطلاح تعيين الشيء لشيء آخر متى اطلق المخصص الاحس فهم المخصص له سواء
كان من الكلام او غيره كعقد الاصابع وامثاله ولما كان الوضع متضمنا للمعنى فذكره بعد الوضع لا يفيد الا تجريده
عنه لمعنى والجار والمجرور مفعول به باللام وانما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازا عن المحرفات صوتا ولا
والمهملات وما يدرك بالعقل فانها ما وضعت لمعنى وكذا عن حروف التهجي فانها لم توضع الا لغرض التركيب
والغرض من الشيء غير معنى ذلك الشيء لانه لا يصح ان يعني بحروف التهجي او يفهم به فلان معنى لها اذا عرفت
ذلك فمنقول المعنى لغة اما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول من عنى يعني اذا قصد ثم خفف بحذف احد الياءين
وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف الحركات وقلب الياء الاخر الفا اي الكلمة لفظ وضع لمقصود واما
اسم مكان على زنة مفعل اي المقصد فانه اذا وضع لفظ للمعنى كان ذلك المعنى موضع القصد واما مصدر
وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ ونظيره هذا الدرهم ضرب الامير اي مضروبه واصطلاحا ما يقصد
من اللفظ مفرد والمراد بالمعنى المفرد ما لا ينقسم لفظ عليه بالان يكون الجزء لفظه دلالة على جزئه لا يحمل المفرد ههنا
على البسيط اي ما ليس بمركب حقيقة يخرج الفعل من حيث ان معناه مركب من الحدث والزمان فان قيل كون
المضارع كلمة بناء على انه فعل وهو من اقسام الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف
المضارعة دالة على الحال او الاستقبال والباقي على الحدث قلنا حروف المضارعة خارجة غير داخلة فيه
لما ان بعضهم جعلها عاملة في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجا عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي اقسام
الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق كما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من
الذي ، الاسم والمعنى الذي هو اسم ثم قوله مفردا احتراز به عن نحو قائمة فان

رب على الصحيح لدلالة قائم على ذات من له القيام ودلالة التاء على التأنيث وهو اما مجرور على انه صفة
معنى واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال من ضمير وضع وله اعتراض على كل واحد من
هذه الوجوه الثلثة اما على الاول فلانه يقتضي ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع
بناء على انه اذا علق فعل او شبهه بصفة ليستفاد منه لان ما تعلق به هذا التعلق كان متصفا بمفهوم الصفة
قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستقيم وخلاف ذلك الا بضرب من التجوز والامر ليس كذلك لان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلانه لو كان مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يذكر مقدما
على ذكر وصف اللفظ الذي هو الجملة اعني وضع كما تقرر من وجوب تقديم المفرد على الجملة اذا وقعا صفتين
لشيء واحد واما على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية ضمير وضع يجب ذكره بجنبه لما عرف صالحا
للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعله حالا من الفاعل وجب عليك ان تذكره
بجنبه دفعا للاشتباه فمفرد يكون صالحا ان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية له صلاحية الحالية
فتنبه وقوعه حالا من ضمير وضع يجب واجيب عن الاول بان يصار هناك الى المجاز كما يصار اليه في قوله
تعالى اني اعصر خمرا اذ نظم القرآن يستدعي ان يقول عنبا الا انه سماه خمرا باعتبار ما يؤول اليه وعن
الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب وعن الثالث بان صاحب الكشاف
قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع صلاحيته لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكر هذه
الحال بجنب الفاعل وانما قلنا بوجوبه في ذلك عند عدم قرينة معينة بجعله حالا عن الفاعل وقد وجدت القرينة
لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا مجازا والحقيقة احق ولهذا ان الحال
عن المجرور الذي هو نكرة مخصصة ممتنع لاستلزامه اما تقديم الحال على المجرور او تأخر الحال عن النكرة
المخصصة وكل ذلك ممتنع فيمتنع جعل مفرد حالا بقوله لمعنى فيتعين كونه حالا عن ضمير وضع وعند التعيين
لا يجب ذكره بجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزما للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فمتى وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الى ذكرها بعد ذكر الوضع كما وقع
في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فبعد ذكر الدلالة يحتاج الى
ذكر الوضع كما وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يذكر الدلالة ههنا اكتفاء بذكرها في تعريف كل نوع
الكلمة وهي اي الكلمة يجب مفهومها منحصرة في ثلثة اقسام فلا يرد ما يقال ضمير هي ان كان عائدا الى الكلمة

باعتبار لفظها لا استقيم لانها اسم تدخل اللام عليها فيلزم انقسام الشي الى نفسه والى قسيمه
وان كان عائدا اليها باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تانيثه اسم بالمجرور بانه بدل او
او مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف والاول اولى لعدم احتياجه الى المحذوف بخلاف
الاخير فحسل معطوف على اسم وحروف كذلك انما قدم الاسم على الفعل
لكونه مستغنيا عن الفعل فى الافادة لا احتياجه اليه فيها واستغناؤه عنه على الاصح
فيكون الاسم اصلا والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا فى الافادة لعدم
استغناء الاسم عن الفعل مطلقاً لافتقاره اليه فى العمل ثم قدم الفعل على الحرف
لكونه مستقلا فى افادة المعنى بنفسه غير مفتقر الى شي بخلاف الحروف فانه غير
مستقل بنفسه فى افادة معناه بل مفتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يفتقر
اصلا وما يفتقر فرعا والاصل مقدم على الفرع كما تا ذنا عليك وان كانت الكلمة منحصرة
فى الاقسام الثلثة لانها اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير فى قوله لانها عائد الى
الكلمة وهو اسم ان وقوله ان لا تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
دلالتها او دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو حمل
الوصف على الذات ولذو الكمال زيد ضرب قلنا الكلام محمول على حذف المضاف
اما من الاسم اى جانب حالها اما عدم دلالتها او دلالتها او من الجزاء لانها اما ذات عدم دلالتها
ومن الجزاء لانها اما ذات عدم دلالتها او دلالتها على معنى مجرور تقديره كائنة فى نفسها حاصله
معنى يعنى اما ان لا تدل على معنى حاصل فى نفس الكلمة ويمكن ان يكون نفسها متعلقا بقوله
ان لا تدل وكلمة فى الباء اى ان لا تدل معنى بنفسها الا بضم ضميمة وهو اى القسم الذى
لا يدل على معنى فى نفسه الحرف قدم فى وجه الحصر مع انه اخره فى التقسيم لانه فى اللغة
الطرف كما سياتى تذكره فى طرف الانتهاء واخره فى طرف الا
ابتداء وحض ذكره فى التقسيم بالانتهاء ليشير الى تاخيره فى المرتبة وقدمه
فى وجه الحصر اخذا فى البيان عن القريب او لانه عدمى والعدم
مقدم على الوجود ولان وجود الممكنات مسبوق بالعدم

بالعدم او لان القسم من الكلمة غير منقسم او تدل اى الكلمة على معنى فى نفسها والحال انه قد اقترن معناها
اى معنى الكلمة بحسب الوضع باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال وهو اى القسم الذى يدل
على معنى فى نفسه واقترن معناه باحد الازمنة الفعل قدم الفعل على الاسم ههنا وان كان آخره فى التقسيم لان
تعريف الفعل وجودى وتعريف الاسم عدمى والاعدام تعرف بملكاتها او تدل اى الكلمة على معنى فى نفسها
والحال انه لم يقترن معناه اى معنى الكلمة بحسب الوضع به اى باحد الازمنة الثلثة وهو اى القسم الذى
يدل على معنى فى نفسه ولم يقترن معناه به الاسم وانما قيدنا اقتران المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع
لما سيجئ واعترض ههنا بان هذا الدليل لا يخلو من ان يكون عقليا او نقليا فان كان عقليا لا سبيل
اليه لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الاول يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم غير الدال الى
المقترن باحد الازمنة الثلثة والى غير المقترن باحدها وكذا كل قسم من قسمى القسم الثانى يحتمل التقسيم
عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن بالزمان الى الزمان الماضى والحال والاستقبال ثم المقترن
بالماضى ان ينقسم الى الماضى القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل
فى الدنيا والآخرة وكذا غير المقترن لا يمنعه العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهى
وان كان نقليا لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلى ما يكون منقولا من واحد من العرب وهذا
الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة واجيب بان هذا الدليل عقلى ومقدماته
اصطلاحية نقلية وبيان ذلك انا وجدنا فى اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة فى قسمين احدهما
ما دل على معنى فى نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى فى نفسه منحصرة فى قسمين احدهما ما يقترن باحد
الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات
حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة بين النفى والاثبات فيقتضى الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين
واجتماعهما وكل منهما متعذر عقلا والدليل العقلى لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون عقلية
وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجربية على ما عرف فى علم الميزان فحد الاسم الفاء فى جواب شرط
محذوف اى اذا بينا دليل الحصر فحد الاسم وهو فى اللغة المنع سمى به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد
ههنا المعرف الجامع المانع وهو يعم الحد والرسم فان قيل قد علمت حدود الاقسام الثلثة بدليل الحصر فما فائدة بيانها ثانيا قيل
ذلك على وجه الالتزام وهذا على المطابقة كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى جنس يشمل المحدود وغيره وخرج بقوله فى نفسها الحرف

حاصل في نفس الكلمة وإلا وحصول المعنى في الكلمة إما أن يكون مدلولاً لها ومعنى الكلمة وإن لم يكن حاصلاً
ومتحققاً فيها فهو بأن يكون مدلولاً لها ويجوز أن يكون في نفسها متعلقاً بالغير تدل وفي معنى البواقي
أي تدل بنفسها استقلالاً من غير ذكر المتعلق لها بخلاف الحرف فإنها لا تدل إلا بذكر متعلق لها كما مر وخرج
بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الفعل وكلمة غير إما مجرور بأنه صفة معنى أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ
محذوف أو منصوب بأنه حال من معنى والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان إنما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض
باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرو الآن أو غداً وزيد مضروب غلامه الآن وغداً لأن
اقترانهما بالزمان ليس بحسب الوضع وإنما هو بعارض الاستعمال أما نحو الصبوح والغبوق فإنه مقترن
بمطلق الزمان لا بزمان معين فلا يكون الأسماء أعني الماضي والحال والاستقبال بيان الأزمنة الثلاثة
والحال ما أنت فيه في زمان التكلم والدال على الزمان الماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه كرجل وعلم
خبر مبتدأ محذوف أي هو كرجل وعلم وإنما ذكر المثالين للاسم تنبيهاً لأن الأول من الأعيان والجثة
والثاني من المعاني والأحداث وكذا قال كرجل وعلم ولم يقل كعلم ورجل ولما كان حد الاسم لا ينتفع
كثير من المبتدئين المتعلمين ولا يرجى فهمهم لكونه غامضاً غاية الغموض لتوقفه على معرفة المعنى في
نفس الكلمة وعلى تحقق استقلاله أراد أن يبين بعض علامات الاسم ليفيد معرفة الاسم وتميزه عن
أخويه لمن لا يرجى منه فهم الحد وزيادة معرفة لمن يرجى منه فهم فإن الشيء كما يعرف بحده كذلك
يعرف بعلامته وخاصته فقال وعلامته أي علامة الاسم حقيقة أو حكماً فلا يرد نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم لا
تفسدوا في الأرض ونحو أعجبني أن ضرب زيداً وزعموا مطية الكذب وحبق جمل فإن المخبر عنه في الأمثلة
الثلاثة الأولى وإن كان فعلاً حقيقة وفي المثال الرابع الذي هو كلمة حقيقة لكنه في تأويل الاسم فإن الأول
مأول بهذا القول والثاني بضربك زيداً والثالث بلفظ زعموا والرابع بهذا اللفظ وإنما لم يقل وخاصته
لنكتة موجودة في لفظ علامته ومفقودة في لفظ الخاصة وهي أن الدلالة على وجود الشيء مأخوذة في
مفهوم العلامة دون الخاصة وإن كان كل واحد منهما مستلزماً للآخر وإنما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة العلامات
لأن العلامة اسم جنس يشتمل جميع أنواعها أفراداً فلا حاجة إلى لفظ الجمع صحة الإخبار عنه أي صحة
كون الشيء مخبراً عنه وصحة كون الشيء مخبراً به مع صحة كونه مخبراً عنه وأما صحة كون الشيء مخبراً به مع عدم صحة كونه
مخبراً عنه فهي ليست علامة الاسم كما في نحو زيد قائم وإنما اختص هذا المعنى بالاسم [illegible] الإخبار عنه

على الذات في ضمن [illegible] بالفعل والحرف ليس كذلك كذا ذكر في بعض شروح الكافية من ان ما اختص
الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه وفيه
نوع تامل لان الاختصاص عبارة عن وجوده في الاسم وانتفائه في غيره من الفعل والحرف فلا يصلح
دليلا على امتناع الاسناد اليه في الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكانه دليل على بعض المدعى لا تمامه
كغلام زيد المراد ههنا كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر وجه اختصاصها بالاسم انها اما للتعريف او للتخصيص
او للتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى هذا الزائد لافادة مدلولها ولا الى
افادة التخفيف ايضا لانها انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين وما يقوم مقامه
فلم يصلح للتخفيف وانما قيدنا بالاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا ثم المص اطلق الاضافة ولم يقيدها بتقدير حرف الجر
مع ان التقييد لا بد منه لان الاضافة عند الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر فلا حاجة الى التقييد و
لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجته الى التعريف لكونه خبرا ابدا [illegible] ان يكون نكرة
ليفيد [illegible] الفائدة [illegible] على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم [illegible]
[illegible] المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويعطون احدهما حكم الآخر واما الحرف فليس له معنى مستقل [illegible] للاشارة
اليه ليتعين التعريف وانما قال دخول لام التعريف احترازا عن سائر اللامات كلام الابتداء ولام الجواب [illegible] لام الا
وحملت على لام التعريف لام الزائد للتحسين فيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد بها مجرد الفاظها بلا معانيها بل
اتى بها مع ارادة معانيها الافرادية زائدة على التركيب وكان اللام زائدة معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون
حمل الشيء على نفسه وجوابه انما ذكرت [illegible] ان الحروف تزاد مع ارادة معانيها الافرادية فلذلك [illegible]
البعض واشار الى انها عند الزيادة تجرد عن معانيها فيحمل على مذهب الشافي واعلم ان النحاة اختلفوا في
اداة التعريف فذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب
الخليل الى انها ال مثل بل وهل وذهب المبرد الى انها هي الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين
همزة الاستفهام ولما كان المختار عند المص ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام [illegible] بالذكر وعطف عليه
الدخول [illegible] على اللام [illegible] بالدخول [illegible] من الحروف وهو [illegible] التنوين [illegible] الآخر
[illegible] على الاول [illegible]

ايضا علم الفاعلية والمفعولية لتخصيصين بالاسم مع انهما ليسا مختصين به وثانيا لا نسلم اختصاص المضاف اليه
بالاسم لان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم والجواب عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية
والمفعولية في الاسماء لا مطلقا بخلاف الجر فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا
اليها نحو يوم ينفخ في الصور فهي مأول بالمفرد فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل انما اختص الجر بالاسم
لكونه اثر حرف الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المؤثر لا يوجب اختصاص الاثر لان المصدرية ولن تخصصا
بالفعل مع ان اثرهما وهو النصب غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا
له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد بها ما عدا تنوين الترنم لانه
صرح باختصاصه في آخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة
ويعلم من ذلك ان تنوين الترنم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجيء امثلتها في فصل التنوين وانما
اختص غير تنوين الترنم من التنوينات بالاسم لاقتضائها الانفصال عما بعدها واقتضاء الفعل الاتصال
بالفاعل فيكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد ايضا تقتضي الانفصال مع انها تدل على الفعل
قلت انها تاكيد الفعل الكائنة من متممات فلا يعد الفعل به انفصالا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي
الاختصاص لان المراد ان يلحق بالاسم بان لا يلحق غيره من الفعل والحروف فذلك لا يصلح تعليلا لامتناع لحوقه بحرف
فكانه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه اما للتمكن او العوض عن المضاف
اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء والافعال او المقابلة بنون جمع المذكر وكل ذلك لا يتحقق
الا في الاسم لا يقال ان التنوين قد يلحق بالصوت نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم
لانا نقول ان الاصوات اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحقة بها لاحقة بالاسم حكما والتثنية والجمع
والتصغير انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالصة عن القلة والكثرة ومقتضى
التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر تاكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ
مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مدلوله فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح الاسناد الى المصدر
كما لا يصح الى الفعل قلنا ايضا مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فيكون
مدلول الفعل زائدا على مدلول المصدر قلنا ان مدلول المصدر يخالف مدلول الفعل حقيقة ويتحد
مع مدلوله اعتبارا من حيث ان الحدث هو الاصيل في مدلول الفعل والزمان كالقيد فافهم

بالقيد له فاعتبارا بالحقيقة يصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملا باعتبارين والنداء
انما اختص النداء بالاسم لكونه اثر حرف النداء وهو مختص بالاسم هكذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن اثره
وهو ممتنع فان كل هذه خواص الاسم الفاء في جواب الشرط محذوف اذا علمت ان المعدودات علامات الاسم
فقد علمت ان جميع هذه المعدودات خواص الاسم بناء على ان كلا من العلامة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا
تصريحا بما علم من قوله وعلامته كذا وكذا بطريق الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدي
على قصور فهمه وقلة بضاعته فانه ربما لا يفهم شيئا ما لا يصرح به او تقول ان في هذا الكلام مؤكدا ايات وبجملة تنبيه
ردا على ما قال ان هذه العلامات ذاتية للاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم اذ لا يليق ان يجعل خواص
الاسم من غير ان يجعل الاسم معرفا بها ولما كان من هذه العلامات ما هو اشهر استعمالا ومنها ما لم يكن كذلك
قد يتوهم في عدم اختصاصه بالاسم سيما في التثنية والجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام مؤكدا لكلمة
كل مجموعة دفعا لذلك الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة النحوية
وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره ولم يقل فان كل هذه خصائص الاسم اختيارا للفظ المصطلح فيما بينهم ثم
لما كان اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا سواء كانت في الاخبارات او في الانشاءات واختصاص الاخبار عنه به
نخص اختصاص الفاعلية لا في الانشاءات احتياج الى حمل المخبر عنه او ما يعم الفاعلية مطلقا واختصاصها
يتضمن اختصاصها كذلك لتضمن اختصاص المسند اليه اياه لان الفاعل في الانشاءات ان يكون محكوما عليه
ولا يكون مخبرا عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوما عليه لكونه فاعلا او مفعولا او مبتدا فيكون اختصاص
المحكوم عليه يتضمن اختصاص الفاعلية مطلقا والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفا وذا الحال وتمييزا ونحو ذلك
ولو قال وعلامته صحة كونه محكوما عليه او صحة الاسناد اليه لم يحتج الى حمل الاخبار عنه على هذا المعنى هذا سؤال
يقال الماتوهم من قوله وعلامته صحة الاخبار عنه وبان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير بوقوع ما يعلم
به خبرية في جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه ولهذا اضمير المبتدأ بالذكر واما التعبير
بكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ في ما بعد فهو لا ينفع ههنا لانه ذكر هناك من حيث انها من المرفوعات المقابلة
المنصوبات والمجرورات وههنا من حيث انها من الخواص والعلامات ثم قوله او مفعولا اراد به مفعول
ما لم يسم فاعله والا فالمفاعيل الخمسة ليس شيء منها محكوما عليه وانما ذكر بجنب الفاعل لشدة الاتصال بينهما
به حتى سماه بعضهم فاعلا ويسمى اي الاسم اسما وسموه اي علاوة على تسميته كثير الى المختار عند ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم سمو

من السمو بمعنى العلو لانه تعلو ويدل على هذا الاصل مثله اشتقاقه نحو سمي اسما
فحذفت الواو التي هي لام الكلمة الاصلي ثم نقلت حركة السين الى ما بعدها ثم اتى بهمزة وصل لتعذر النطق
بالساكن ولذلك حيث السمو جعلوا على قسميه الفعل والحرف لانه يشترك معه الكلام وحده ولانه يرفع المسمى الى
قسمه ... الكوفيون الى ان اصل الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين بمعنى العلامة وسمي به لانه علامة على مسماه
فحذفت الواو التي هي فاء الكلمة وجعلت همزة الوصل عوضا عنها ومثله اشتقاقه عندهم محمول على القلب فاصلها
سمي وسم وسيم وسمة واصل اسماء اوسام واصل سي وسيم ثم قلب وهذا الكلام في علامات ... لهذا اعترض المصنف رحمه الله
... هذا عليه الا لكونه وسما على المعنى اي الاسم لكونه علامة على المسمى ولما فرغ عن بيان حد الاسم
شرع في بيان حد الفعل وعلاماته فقال حد الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى وهو جنس يشمل المحدود وغيره
وقوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف وقوله مقترن بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج
المضارع عن الحد على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قلنا انما اعتبرت
... يصدق عليه انه مقترن باحدها لوجود الاحد في المثنى ولانه مقترن بواحد في كل وضع وان الاشتراك
... الوضع او تعدده والمراد بالاقتران ههنا انما هو بحسب الوضع فلا ينتقض الحد بالافعال التي لم تقترن
معناها بزمان مثل نعم وعسى ... لعدم اقترانها بزمان انما هو لعارض الاستعمال لا بحسب الوضع كضرب مثال للماضي
الماضي ويضرب مثال للحال وسيضرب مثال للاستقبال ومن علاماته اي علامات الفعل ان يصح الاخبار به اي كون
الشيء مخبرا به لا عنه اي لا ان يصح الاخبار عنه اي كون الشيء مخبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم صحة الاخبار
عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة للفعل كما ان صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة للاسم
وبيان ان صحة الاخبار به على قسمين احدهما ما يكون مع صحة الاخبار عنه وثانيهما ما يكون مع عدمه
فالاول من علامات الاسم والثاني من علامات الفعل كما سبقت الاشارة اليه ووجه اختصاص هذه الاخبار به
... ان الفعل لان حق الاخبار التنكير لانه محكوم به وقد وضع الفعل على التنكير ودخول قد وانما
اختصت بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قام الصلاة او لتقليل المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق
او تحقيقه نحو قد يعلم المعوقين ... لا تدخل الا في الفعل والسين وسوف وانما اختصتا بالفعل لانهما
... لانهما يخلصانه للاستقبال الوضعي وهذا لا يكون الا في الفعل وانما ... الاستقبال بالوضع
... عن زيد ... ضرب غدا وانما ذكر السين ... فاللام لان المراد السين المعهود وهي سين الاستقبال

لا سين الاستقبال نحو استغفر الله ولا سين التحقيق نحو سأطلب ولا سين التحول نحو استحجر الطين
ولا سين اعتقاد الشيء على صفة نحو استجاده ولا سين الوقف بعد كاف المؤنث ويسمى هذا
السين سين الكسكسة نحو اكرمتكس [illegible] وسوف لدلالته على الاستقبال القريب وسوف لا لدلالة
السوف على الاستقبال البعيد والجزم نحو لم يفعل ولما يفعل وليفعل ولا يفعل وان تفعل افعل وانما
اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به وهو الجازم فكذا الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفي الفعل
كلم ولما ولطلب الفعل كلام الامر والنهي عن الفعل كلا النهي او تعلق شيء بالفعل كلمة ان وما الشرط وكل من
هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وتصرفه اي تصرف الفعل بالامر بدل عن المضاف اليه الى الماضي
اي الى صيغ الماضي والمضارع وكونه امرا ونهيا ولم يقل والامر والنهي لانهما مستخرجان من المضارع
فلا يكون التصرف اليهما الا بكون التصرف الى المضارع ثم يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو
فعلت وفعلنا وانما اختصت الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل اي بما هي ضمائر الفاعلين فلا تلحق الا بما له فاعل الا ما
[illegible] ولم يرعه وحيث [illegible] احد نوعي الضمير وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوي الفرع
والاصل [illegible] بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر واتصال التاء الساكنة
نحو التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به الصفات لانها غنية
بحسب هذه التاء عما يلحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
لمكان اتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث الساكنة
بالفعل وانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت اولى من [illegible]
من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نون التاكيد بهما الخفيفة والثقيلة سميتا به لانهما
تفيدان تاكيد حصول الفعل المطلوب ووجه اختصاصهما بالفعل انهما وضعتا لتاكيد الامر والمضارع
اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص الفعل تقدم البحث في حد الاسم عما يتعلق بهذا الكلام فلا نعيده في
هذا المقام ولما كان من الافعال ما لا يصح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر والنهي والاستفهام
والشرط والجزاء احتاج الى بيان معناه بما يعم الافعال وحمل الاخبار به ان يكون محكوما به لان تلك
الافعال تكون محكوما بها وان لا تكون مخبرا بها [illegible] فان قلت [illegible] ليصح كونه محكوما [illegible] يصح اسناده الى شيء

يصح كونه محكوما به ويصح اسناده الى شيء والمسند اليه لكان اولى فلم يحتج الى حمل الاخبار على
يسمى اي الفعل الاصطلاحي فعلا باسم اصله وهو المصدر وانما كان الفعل اصلا للمصدر لان المصدر هو فعل
الفاعل حقيقة فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز
الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدال باسم جزء مدلوله واعترض ههنا بان ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر
فهو الفعل بفتح الفاء والفعل بكسرها اسم بمعنى الشان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلا بفتح
الفاء لا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ومنع الفعل بكسر الفاء فهو لا يكون مصدرا يتضمنه ذلك
وانما تضمنه من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا بكسرها فلا يكون تسميته به واجيب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء
اطلاقه على المصدر وعلى الحاصل به ايضا كذا ذكر في التوضيح في بحث الحسن والقبح عند بيان المقدمات
الاربع وقوله يسمى فعلا باسم اصله يشير الى ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الفعل هو المصدر
في الاشتقاق ولما فرغ عن بيان حد الفعل وعلاماته شرع في بيان حد الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف
كلمة موصوفة بقوله لا تدل على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشتمل
المحدود وغيره وخرج بقوله في غيره الاسم والفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله الحرف
لا تدل على معنى في نفسها بل غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر المتعلق
عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناه الابتداء وهي اي كلمة من لا تدل عليه اي
على الابتداء الا بعد ذكر ما منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة الى
الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي يكون منها الابتداء واعترض عليه بالاسماء اللازمة
الاضافة فانها لا تدل على معانيها الا بعد ذكر متعلقاتها واجيب عنه بان الواضع شرط عند وضع الحرف
ذكر متعلقه ليدل على معناه الافرادي ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق
شرطا في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا الايراد بالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب
حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة والمشار اليه والمعاد لانها تدل على معانيها بحسب
الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته اي علامة الحرف ان لا يصح الاخبار
عنه ولا به وان لا يقبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تعميم بعد تخصيص ولما كان الكلام
السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن من الامر المطلوب بالاصالة والمقصود بالذات وهو المعنى المستقل وان

الاستقلال به لا يوجد فائدة لانه لم يوجد فيه شئ مما ترتب عليه الفوائد من العلاقات المذكورة ونحوها
الفاظ للقاصد فالاستقلال بها على الفوائد توهم منه انه لا يحتمل الاستقلال بالحرف ولا البحث
عنه في الكلام لان الاشتغال بما لا يفيد عبث والاحتراز واجب فدفعه بقوله وللحرف في الكلام فوائد
وذلك اي بتقديم الخبر اعني وللحرف للاهتمام بذكره لان هذا المقام مقام بيان الحرف ويجوز ان يكون و
للحرف مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وقوله في الكلام
صفة للحرف اي وللحرف الكائن في الكلام فوائد جمع فائدة كقواعد جمع قاعدة والفائدة ما استفيد
من علم او مال وجائز فاده المال ويفيد اي ثبت له المال فلك ان يريد بالفوائد الثوابت
يعني وللحرف في الكلام امور ثابتة بعيدة عن السلطان في ذكر الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايماء الى كثرة فوائد
الحرف ثم اشار الى بيان بعض تلك الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد في الدار او الربط بين الفعلين
نحو اريد ان تضرب او الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشبة او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد
فقد اكرمته وغير ذلك اي الربط المذكور من الفوائد التي تعرفها في القسم الثالث وهو الحرف ان شاء الله
تعالى [illegible] امره الى مشية الله تعالى قائلا في عدة شانه ان شاء الله تعالى مراعاة لادب ربه واتباعا
لسنة نبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام حكاية قول رسوله لاصحابه وقصه عليهم من قوله
تعالى ان شاء الله تعالى آمنين محلقين او تعليما لعباده ان يقولوا في عداتهم مثل ذلك متأدبين بادب
الله تعالى متبعين لسنة رسوله ويسمى اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا اي طرفا
فسر الحرف بالطرف لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي لوقوع الحرف
في الكلام طرفا اي جانبا للاسم والفعل ليس اي الحرف مقصودا بالذات وهو بيان لوقوع
الحرف طرفا مثل المسند والمسند اليه تمثيل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبرية لمبتدأ
محذوف اي ويرجع الى المقصود بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه في التمثيل حثا على كونه
مقصودا بالذات ومزيد اهتمام به لانه ادنى درجة من المسند اليه ولا خفاء في كون المسند اليه
مقصودا بالذات لانه اعلى درجة من المسند وايضا ان المسند يكون اسما وفعلا والمسند اليه لا يكون
الا اسما والتعميم فضيلة ثم الادنى في بيان طرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصودا بالذات حرف
لا يدل على معنى في نفسه بخلاف الاسم والفعل واذا عرفت ذلك فاعلم ان طرفا في قوله اي طرفا منصوب

فصل الكلام هو الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف او على اكثر او كان اكثر من كلمة واحدة سواء كان مهملا او موضوعا ولم يوضع مصدرا في الصحيح اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال المصدر فيقال كلمته كلاما كما يقال اعطيته عطاء مع انه في الاصل لما يعطى في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهملات والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد للسببية اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد وانما عدل من لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حد الكلام الى لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستتر غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا يتعين تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه والثاني ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من المركب ما هو مركب من كلمتين بلفظ بخلاف المتضمن بكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر واجيب عن الاول بان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد والذي يتحقق بالمسند اليه والمسند وهما كلمتان وما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين وذكر في بعض الحواشي انه اختار التضمن على التركب لانه اخصر للاستغناء عن صلته من احتياج تركب اليها ونعترض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب فالاولى التلفظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح لفظ هو التركيب بمقابلة الافراد فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن ههنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح عليه لفظ التركيب واعلم ان النحاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا فذهب صاحب المفصل ولب اللباب الى انهما مترادفان وكلام المص والشيخ ابن الحاجب يميل الى ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيداه بكونه مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فيقيد الاسناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا بذاته فيصدق الجملة على الجملة الجزئية الواقعة اخبارا او صلة بخلاف الكلام ووقع في بعض شرح الكافية ان المراد بالاسناد هو ههنا والمقصود بذاته فيكون الكلام عند المص وعند الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع

بتعريف الاسناد لاحتياج معرفة الكلام اليه والاسناد نسبة احدى الكلمتين اى ضم احدى الكلمتين او
ما هو في قوة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اى النسبة المخاطب فائدة يصح السكوت اى
سكوت المتكلم عليها اى على تلك الفائدة اى من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
فاذا سكت المتكلم عليها لم يكن لاحد ان يجال تخطئته بنسبته الى النقص في ايراد الفائدة فدخل فيه الاسناد في الجملة
لو فقدت خبرا او صفة ودخل فيه الاسناد في الجملة التي علم مضمونه المخاطب قبل الاسناد وهو حكم المفيد باحد
جزء المركب على الآخر نحو قام زيد فانك اذا قلت ذلك افدت المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث
لا ينتظر المخاطب للفظ آخر اذ اذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون لاحد جزء الكلام ويبقى المخاطب ينتظر المسند اليه
او المسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب والفاعل
وغيره الى غير ذلك من المفعول كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل انتظار المسند
في المسند عند ذكر المسند اليه فقط او بالعكس وليس الانتظار الذي في مثل ضرب زيد مثل هذا الانتظار فعلم الفاء
جواب شرط محذوف اى اذا كان الاسناد ماخوذا في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل الا من تركيب
الا من احد هذين التركيبين من اسمين اتى بكلمة من دون في كما اتى به غيره لانه اظهر الانسب لفهم المتعلم وقدم
هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لان جزئيه يستحقان التقديم نحو زيد قائم وتسمى هذه الجملة جملة اسمية
ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان تقديم الفعل انسب لانه يصدر
فان الجملة الفعلية نحو قام زيد وتسمى اى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغي ان يعلم ان
الكلام لا يحصل من اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل واسم لانه لا يحصل من فعل كان واسمه الا على
قول من جعل اسماء الافعال الناقصة لو تمل بها لكن التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام
لا في تقسيم الكلمة ردا على ما ذهب اليه ان الكلام يحصل من ثلثة تراكيب استقصت على في نحو يا زيد فعلى
لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة بادى الراى بخلاف تعريف الكلمة وانما يحصل الكلام الا من
هذين التركيبين اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معا اى جميعا قال في القاموس فتنفوا كذا معا اى جميعا
وهو منصوب على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه ومتعلق بما وقع حالا من ... [illegible] فاعلم
اذ لا يوجد المسند والمسند اليه كائنا كل واحد منهما مع صاحبه عند ... غيرهما ... [illegible]
لان الحرف لا يقع مسندا اليه ولا بد للكلام منهما اى من المسند والمسند اليه لان الاسناد ماخوذ في

لتعريفه وهو مقتضى المسند والمسند اليه وقوله لابد اى لافراق للكلام منهما من قولهم بده يبده بدا اى
فرقه والبدبد التفريق ويتبدد اى تفرق او لاعوض للكلام منهما من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور
اعنى للكلام متعلق بالمعنى المنفى بد على قول البغداديين حيث اجازوا الاطالة جبلا اى تحريك تنوين الاسم
المطول اجرا له مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام
لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا فى مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف
مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما نحن فيه محذوفا وهو الخبر
المبتدا اى لابد ثابت للكلام وقوله منهما خبر مبتدا محذوف اى البد المنفى منهما وهذه الجملة للبيان البتة
لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون منهما متعلقا بما دل عليه لابد اى لا بد منهما
اذا كان الكلام منحصرا فى التركيبين المذكورين فان قيل لو نقض ماذكر من انحصار الكلام فيهما بالنداء
اى بالمنادى نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم مع انه قسم من
الكلام فينتقض الحصر وينتقض اذا اضيف الى الاجسام يراد ابطال تاليفها واذا اضيف الى غيرها يراد بالوجوه
عما هو المطلوب فالمطلوب ههنا هو حصر الكلام فى التركيبين قلنا فى جوابه ان حرف النداء التى فى نحو
يا زيد قائم مقام ادعو او اطلب لان تقديره يا زيدا دعو زيدا او اطلب هو اى كل واحد من ادعو او اطلب
فعل واذا كان كذلك فلا نقض للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر لانه كلام يحصل من تركيب
فعل والاسم الذي هو المنوى فلم يحصل من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد فان قيل
فيلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يا دون زيد قلنا ان الكلام يتم بدون زيد وذكر زيد كذكر
سائر المفاعيل نحو ضربت زيدا ورايت زيدا واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع فى الاقسام الثلثة
... الحروف فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء كان دخلت على الماضى
... سيقيم الماضى ههنا قلت ذلك على الغالب وقد يجيء للماضى ايضا فلا يرد ما ذكرت
... وتمام ... المعين على اصلاح شيونهم فهو يوفقنا لاتمام هذا الامر الذى نشرع
... حتى هو آت بما ذكر الخبر معرف باللام ليفيد حصر المسند فى المسند اليه يعنى ان الله تعالى
... لا معين ... ولا معين سواه كما جاء فى التنزيل حكاية عن شعيب عليه السلام وما توفيقى
... الا بالله القسم الاول فى الاسم وقد مر تعريفه اى تعريف الاسم

ولذا جعل علامة في المقدمة فلا نعيد وهو اي الاسم منقسم انقسام الكلي الى الجزئيات
الى معرب وهو ماخوذ من الاعراب وجاء لمعنيين الاول الابانة والاظهار ومنه قوله عليه الصلوة والسلام
الثيب تعرب عن نفسها اي تفصح وقول الشاعر واني لاكني عن قذور بغيرها * واعرب احيانا بها فاصارح
والثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهمزة للسلب فالمعرب بالمعنى
الاول ظرف اي محل اظهار المعاني وبالثاني اسم مفعول اي خال افساده والتباسه باظهار المعاني المعتورة
عليه لان في خفائها فسادا والتباسا ومبني هو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء
هو القرار وعدم الاختلاف والمبني كذلك واصله مبنوي على صيغة اسم المفعول من بنى يبني فاجتمعت
الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فابدلت ياء ثم ادغمت الياء في الياء فابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة
الياء كما في مرمي وانما كان الاسم منحصرا في هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره ولا فان كان
مركبا مع غيره لا يخلو من ان يكون شبيها بالمبني الاصل اولا فان كان هذا فهو معرب والا فان كان غير ذلك فهو مبني
ويحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للاسم وليسا قسمين له لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف اذا كان
الاسم منقسما الى معرب ومبني فلنذكر احكامه اي احكام الاسم في بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب
والباب الثاني في بيان الاسم المبني وخاتمة في بيان سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء

الباب الاول في الاسم المعرب وفيه اي في هذا الباب مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل
الاول في تعريف الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب والثالث في بيان اصناف الاعراب
والرابع في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلثة مقاصد المقصد الاول في بيان المرفوعات
والثاني في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجرورات وخاتمة في بيان التوابع اما المقدمة ففيها
فصول اربعة **فصل** في تعريف الاسم المعرب قدمه على المبني لكونه اصلا اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما
هو في الضمير وما هو الا بالاعراب اذ به يعلم ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاسماء الاعراب
واصلها الافراد وهي في الافراد لا يستحق الاعراب قيل انما حكم بذلك لانها لم توضع الا لتستعمل في الكلام
مركبة واستعمالها مفردة مخالف لغرض الواضع فبناء المفردات وان كان اصل المركبات فهو عارض
لها لكون استعمالها مفردة عارضيا وهو اي الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف وان كان
ذكرها في التعريفات مستنكرا في اصطلاح المنطق لانها لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة لا للافراد ولهذا ان

شرطه عدم ان يستقيم على كل افراد المحدود لوجود الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق استقام
هذا الحد على كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد اطلاقه مثلا فانه ليس
كل حيوان ناطق الا ان المصنفين رحمهم الله تعالى لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا التعريفات فيما
يفهم يتوقف بها على المراد ومعنى الفاظه كما هو اللائق تركا منهم للتكليف واحترازا عما لا يعنيهم لحصول مرامهم
بدونها ثم قوله كل سهم جنس شامل لجميع المقصود وغيره وقوله ركب مع غيره فصل احتراز عما لم يركب مع غيره
كالاصوات والاعداد من نحو واحد اثنان ثلث وكالاسماء المعدودة من نحو الف با تا ثا زيد
عمرو بكر ثم اختلفوا في التركيب هاهنا قال بعضهم المراد بالتركيب هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب اي
المعاني المقتضية للاعراب ورد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف جزءى المسند اليه
والمسند لكونهما مركبين تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المضاف اليه وغيره من المعمولات كالمفاعيل الخمسة
وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر الا على قول
من جعل كل واحد منهما عاملا في الآخر [illegible] المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل [illegible] فلا اشكال وقوله لم يشبه
مبني الاصل احتراز عما ركب مع غيره ويشبه مبني الاصل كهؤلاء في قام هؤلاء فان قلت يصدق هذا التعريف
على ما تضمن مبني الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه كيومئذ فان كل واحد منها ما ركب مع غيره
ولا يشبه مبني الاصل قلت المراد بقوله لم يشبه لا يناسب المناسبة [illegible] الوجوه
وما اضيف اليه ثم اضافته المبني الى الاصل بيانية اي لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة
اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله اي مبنيا اصله ولا من باب اضافة الى الظرف اي مبنيا في [illegible]
ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسادا ظاهرا اما في الاول فلانه يستلزم ان لا يكون الامور الثلثة
مبنية بل اصلها مبني والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضي والامر وان ثبت لهما اصل وهو
المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبني اما في الثاني فلانه يستلزم ان لا يكون الامور الثلثة مبنية بعد
الآن واما في الثالث فلان الامور الثلثة لا يكون مبنية القانون لانها لم يبن على القاعدة [illegible]
الشيء فليس شيء من المبني الا وهو بناؤه مبني على القاعدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلثة بمبني
الاصل ثم اجيب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع اي المبني في وضعه يعني بالنسبة الى اول وضعه
بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا فساد فيه قطعا وعن الثالث بان بناءه ليس بمبني

على القاعدة بغير مسلم بل هي مبني عليها وهي ما تقرر عندهم من ان كلما لم يوجد فيه موجب الاعراب فهو مبني
فكل من الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف نظرا الى انها مبني على هذه القاعدة فيكون مبني القانون في هذا
المصنف كان بما ما في الاصل ثم غلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف والاطراد في وجه التسمية
غير لازم مبني الحرف والماضي والامر الحاضر بيان مبني الاصل قيد الامر بالحاضر احترازا عن الامر الغائب فانه
معرب بالاجماع واختلفوا في الامر انه مبني ام معرب فالصحيح انه مبني والحق الجملة بمبني الاصل لان الكلمة من حيث انها
جملة اي من حيث لم تقع موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب اصلا ومنهم من جعلها من هذا الفرع
مبني الاصل لا يكون له اعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا والجملة معربة محلا فلا يكون من [illegible] الاصل
[illegible] الشيخ الرضي الجملة قبل العاملية لا توصف بالاعراب [illegible] الكلمة [illegible] الكلام ثم ذكر
المصنف مثال الاسم المعرب بقوله نحو زيد في قام زيد [illegible] محذوف اعني هو [illegible]
[illegible]
[illegible] غير مركب مع غيره فهو حال [illegible] والتقدير [illegible] منفردا
او [illegible] مقام الحال اي منفردا ويكون قوله [illegible] معطوفا على [illegible] الواقع خبر مبتدا
محذوف لعدم التركيب تعليل المعلل محذوف اي انما يكون زيد وحده [illegible] معربا ولعدم التركيب لعدم
[illegible] مع غيره ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذه في تعريفه فاذا انعدم الشرط انعدم
المشروط لان المشروط ينتفي بانتفاء الشرط وهؤلاء الكائنة في قام هؤلاء لوجود الشبه [illegible]
[illegible] في بحث المبني اي لكون هؤلاء مشابها بالمبني الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا
اخذه في تعريفه فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مر فعلم ان المعرب
لا يحصل الا بشرطين احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله كل اسم ركب مع غيره والثاني عدمي
وهو عدم المشابهة لمبني الاصل فتعرض له بقوله ولا يشبه مبني الاصل ويسمى اي الاسم المعرب
متمكنا قال السيد قدس سره في حاشية المتوسط المتمكن هو الاسم المعرب في الاسمية
من حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبني يسمى غير متمكن ثم لما فرغ
من تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال **فصل** وحكمه اي حكم الاسم المعرب والاضافة
ههنا بمعنى في ونظيره ضرب اليوم اي حكم فيه ولا ريب ان الاختلاف في المعرب او بمعنى اللام

والاضافة بادنى ملابسة ونظيره كوكب الخرقاء اي حكم له اختصاص بالمعرب بلا ثبتها او قوع فيه
ولا يرد ما يقال حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف آخر المعرب اثر العامل دون اثر
المعرب فكيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اي صفة آخره بتقدير المضاف والا فالا
حرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف الآخر اتصافه بصفة لم توجد قبلها وصرح باختلاف
الآخر في بيان حكم المعرب احترازا عن اختلاف غير الآخر فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراء في امرء وكذلك
ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم باختلاف العوامل الباء للسببية
متعلقة بقوله يختلف اي بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن اختلاف الآخر لا بسبب اختلاف العوامل
فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخر من الاستفهامية في نحو من اتيك ومن الرجل ومن زيد والمراد
باختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق
على جاءني زيد اذا قيل اول الامر انه معرب وان لم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه يصلح اختلاف آخره بحسب حصول
اختلاف العوامل والمراد باختلاف الثاني الوجود لعلاقة الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجودها لانه
اختلاف بالوجود فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود
لمشاكلة قوله ان يختلف في صنعة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصورة غيره لوقوعه
في صحبته فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره لوجود جنس العوامل نحو العوامل جمع عامل وسياتي تفسيره وانما جمع
العامل على عوامل لان صيغة الفاعل ان كان صفة يجمع على فاعلون كناصرون وان كان اسما يجمع على
فواعل ككواهل ولما صار العوامل ههنا علما لم يكن له معنى الصفة مرادا جمع على فواعل واللام في العوامل
للجنس لاستغراق معنى الجمعية فلا يكون ههنا معهودا يحمل على الجنس ويبطل معنى الجمعية وبهذا اندفع ما يتوهم كون
العوامل جمعا وادناه ثلثة فيقتضي ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا
منصوب على انه مفعول مطلق لفظا صفة اختلافا اي يختلف آخره اختلافا لفظيا وهو اعم من ان يكون
حقيقة نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد او حكما نحو رأيت احمد ومررت باحمد فانه اختلف فيه
آخر المعرب اختلافا حكميا لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة في حالة النصب لكونها نائبة عن الكسر او يختلف
آخره اختلافا تقديريا وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حكما
نحو جاءني موسى ورأيت موسى ومررت بموسى وهذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان الاعراب منه بالحركات

اما اذا كان الاعراب بالحروف في الاسماء الستة المكبرة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون حقيقة
نحو جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك او حكما نحو رأيت مؤمنين ومررت بمؤمنين فانه قد تخلف
فيه آخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فان الياء في حالة الجر غير الياء في حالة النصب لكونه نائبا عن الكسرة وكذا
الاختلاف التقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم مما حذف
فيه الحرف لالتقاء الساكنين فان الاعراب فيه بالحروف مقدر وقد اختلف آخره اختلافا تقديريا حقيقة او حكما نحو رأيت
مؤمني البلد ومررت بمؤمني البلد فانه قد اختلف فيه آخر المعرب اختلافا تقديريا حكما واذا عرفت ذلك فاعلم ان جمهور
النحاة عرفوا المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
وجعل ما عرفوه به حكمه وتابعه المصرح واستدل الشيخ على ذلك بما ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال وانما لم نحد
المعرب بما عرفه صاحب النحاة لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له
هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب
فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة
بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب
بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسم يطلق ليعلم ان يعرف احد به
يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بيان تعريف المعرب وحكمه اراد ان يبين ما هو
وصف لازم له وهو الاعراب وللنحاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل
به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحاجب واستدل بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع
والنصب والجر وانما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف ومنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس
الاختلاف واستدل بان الاعراب ضد البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات آية الاعراب
فلما كان المختار عند المصرح ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرفه به فقال والاعراب
ما اي شيء به الباء للسببية والضمير المجرور راجع الى ما الاعراب اي الاعراب شيء بسبب ذلك الشيء يختلف آخر
المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا بلا واسطة فلا يدخل فيه العوامل
والمقتضي والاسناد لكون هذه الامور اسبابا بعيدة للاختلاف لان العامل سبب قريب
للمقتضي وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العوامل سببا له بالوسائط

وفي الاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب مسببا له بلا واسطة فكان هذا اوليا
وقال الفاضل الهندي رح في تفسيرها اي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد وقد اعترض
عليه بعض الفضلاء بانه ان اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحرف وان اريد الحروف يخرج الحركة وان اريد جميعا
لزم ان يراد بالعام افراد مختلفة الماهية وهو غير جائز وايضا يلزم الحرف العامل بتعميم الحرف المرادة بكلمة
ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وهو حرف علة ساكنة وهذا هو الاصوب اذ التقدير الاول يوجب اخذ
الاعراب في حده واخذ المحدود في الحد يوجب الدور لتوقف معرفة المحدود على معرفة الحد وذلك باطل
لا يقال اختلاف آخر المعرب لا يتاتى الا بحركتين فهو يقتضي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا لانا نقول المراد بالسبب
المذكور سبب تام اي ما يكون له شيء من التاثير في المسبب لا ما يكون له تاثير تام فيه فيندرج الحركة الاولى في
الاعراب لان لها شيئا من التاثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى وانما يكون
موجبة له حين وجدانها ويمكن ان يقرر الحركة الاولى بعد السكون فتكون مما يتم به علة الاختلاف فصدق
عليها انها ما يختلف بها آخر المعرب لان الاسم حينئذ معرب اي مركب الشبه مبني الاصل اختلف آخره بها
من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فان هذا
الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حالة الارضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى
انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حالة السكون ثم قوله يختلف
آخر المعرب خرج به حركة نحو غلامي لانه اختلف به آخر المبني لا آخر المعرب لان المضاف الى ياء المتكلم مبني
قبل دخول العامل وانما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل وآخره انما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل وآخره انما
يختلف عند الاضافة وهي سابقة على التركيب مع العامل لظهور انك تجري في جاءني غلام زيد حكم المضاف
اعني المعرب ثم تصيغه فكان المختلف بهذه الحركة هو آخر المبني البتة واعترض على هذا التعريف بان الاعراب
والمعرب يستويان في المعرفة والجهالة وتعريف الشيء بالمساوي باطل وانما جعل الاعراب في آخر الاسم
لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف متاخر عن الموصوف كالضمة والفتحة
والكسرة تمثيل للاعراب في هذه الاسماء المتمكنة فكانت بالتاء وتطلق على الحركات سواء كان بنائية او
غيرها اعرابية كانت او غيرها كالضمة وعدلا بها اذا طلقت بدون قرينة يراد بها غير الاعرابية والبنائية
مجردة عن التاء فلا يكون الا القاب البناء وكالضم لنصب الجر فلا تطلق الا على الحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق

على الحركات البنائية ولا على غيرها من غير الآخر واعراب الاسم اي الاسم المعرب ثلثة انواع وذلك لان
المعاني التي وضع الاعراب للدلالة عليها ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب
الدال عليها ايضا ثلثة لكون الدال على حسب المدلول اي على قدره والا لزم الاشتراك لو كان الدال
اقل من المدلول او الترادف لو كان الدال اكثر من المدلول وكلاهما خلاف الاصل وانما سمي اعراب المعرب
انواعا واعراب المبني القابا لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت
المدلولات انواعا كانت الدوال عليها انواعا ايضا بخلاف اعراب المبني كالضم والفتح والكسر فان كل واحد منها
يدل على امر واحد وهو البناء فيكون القابا رفع مجرور على البدلية او مرفوع على الخبرية لمبتدا محذوف
ونصب عطف عليه وجر كذلك وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعته مرتبة
من اخويه لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه
ينصب الفضلة اي يجعلها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل
الى الاسم ولان الشفة السفلى تنجر الى السفل عند التلفظ ثم لما فرغ من بيان الاعراب اراد ان يبين العامل
لاحتياج معرفة المعرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهومه كما عرفت وجريان ذكره في حكمه وانما اخره عن
بيان الاعراب لتوقف تعريفه على حصول الاعراب وعلى المعنى المقتضي للاعراب فقال والعامل ما به
رفع ونصب وجر اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره المص ومنهم من ذهب
الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اختاره الشيخ ابن الحاجب في الكافية واعترض على هذا
التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق على عامل الفعل وليس بمانع اذ يدخل فيه الاسناد فانه ايضا يتقوم
به المعنى المقتضي للاعراب واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا يخرج
عامل الفعل وعن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاسناد لانه ليس بسبب بل هو شرط او لانه سبب قريب
لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المقتضي فيكون
العامل سببا بعيدا له فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لايراثه الجهالة في التعريف
حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح
كونه سببا بعيدا بهذا ومنهم من ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا يشمل
لعامل الاسم والفعل ورد عليه بانه ان اطلق الوجه المخصوص يرد حرف النداء في نحو يا زيد وبالاضافة نحو

يا علامی لانهما توجبان كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انهما ليسا بعاملين ثم ان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من جعل العامل في حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اريد بوجه مخصوص من المقتضي يا باه آخر الكلمة اذ المقتضي صفة قائمة بتمام الكلمة لا باخرها وايضا يخرج عامل الفعل لانعدام المقتضي فيه فيكون تعريف نوع من العامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي والشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضي اعم من الاعراب مفهوما وان لم يصدق الا عليه. ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضاه الشبه التام وهو الشبه لفظا ومعنى واستعمالا على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه الامور المختلفة من الرفع والنصب والجزم قلنا المشبه ثلثة احوال اقواها ان يقع المضارع موقع الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتاويل [illegible] وادناها ان لم يقع موقعه بوجه ففي اقوى الاحوال يقتضي الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضي النصب الذي هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضي ما هو اخف وهو الجزم فالمشبه وان كان واحدا لكن له احوال مختلفة تقتضي كل منها ما يناسب تلك الحال ومحل الاعراب لفظا كان او تقديرا من الاسم اي المحل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير انما لم يقل الاخيرة لان لفظ يذكر ويؤنث وتخصيص المحل بالاسم لانه يبحث عن احوال الاسم والا فمحل الاعراب من الفعل المضارع ايضا هو الحرف الاخير ثم صيغة الفصل هذه للحصر اي هو الحرف الاخير لا غير جاريه دفعا لتوهم من يتوهم ان محل اعراب التثنية والجمع المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرفا اخيرا لان هذا النون عوض عن الحركة والتنوين اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف آخر بل الحرف الآخر هو ما قبل النون

ولما بين المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذكر جميع ذلك مثالا قصدا الى ايضاح الامر فقال مثال الكل اي لكل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتفسير والذي يسوغ دخول الفاء التي وضعت للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيب ذكر المفسر وقام فعل مسند الى [illegible] لفظا وقوله عامل خبره وزيد معرب والضمة اعراب والدال حرف الاعراب الانسب ان نقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو معرب من كلام العرب منحصرا على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع في بيان ذلك بقوله اعلم هي كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامع او صفعاته الى جانب الكلام لا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه اوقع في الذهن واستعمل العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات لهذا بالعلم لا بالمعرفة لان التعلق مبين

المفعول امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسبا لهذا المقام لم
يقل اقرأ لان المقصود هو الدراية لا القراءة انتهى اي الشان لا يعرب شيء في كلام العرب الا الاسم المتمكن
قدمه لاصالته في الاعراب وقيد الاسم بالمتمكن لان من الاسم ما لم يكن متمكنا لم يكن معربا او الفعل المضارع
وصف الفعل بالمضارع لان من الفعل ما لم يكن مضارعا لم يكن معربا هذا اذا لم يتصل به نون التاكيد
ولا نون جمع المونث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره في بحث الفعل وسيجيء حكمه اي حكم الفعل
المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم المعرب شرع
في بيان اصناف اعرابه فقال فصل في اصناف اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو حصة
من النوع مطلقا ولما كان الرفع قد يحصل بالضمة لفظا او تقديرا وقد يحصل بالواو وقد يحصل
بالالف كذلك وكذا النصب تارة يكون بالفتح لفظا او تقديرا وتارة يكون بالكسرة وتارة يكون بالالف
كذلك وكذا الجر ربما يوجد بالكسرة لفظا او تقديرا وربما يوجد بالياء كذلك والاسماء تختلف في استحقاق اقسام
الرفع فبعضها تستحق الرفع بالضمة وبعضها تستحقه بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذا الاسماء تختلف في
استحقاق اقسام النصب والجر قسم المصنف باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب توضيحا لاحوالها في الاتصاف
بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل والاكثر قدمه على التقديري فقال اما اول من تلك
الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها لانه اصل من وجهين احدهما كونه بالحركات
واصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف خلاف الاصل والثاني كونه بالحركات الثلث
واصل الاعراب ان يكون بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا قدم المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف على جمع المونث السالم لكون اعراب الاول بالحركات الثلث وهو اصل و
كون اعراب الثاني بالحركتين وهو خلاف الاصل وانما قدم المفرد المنصرف على جمع المكسر المنصرف على
جمع المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على الجمع طبعا فقدمه في الوضع ليوافق الوضع الطبع
ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة ويختص اي هذا الصنف بالمفرد وقد يذكر ويراد به
ما يقابل الجملة كما سيأتي في بحث التمييز وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف والمضارع له كما سيجيء في
باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضاف والمشبه به مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المثنى والمجموع وهو المراد به ههنا واورد عليه بان الاسماء الستة مفردة مع انها ليست معربة بالحركات الثلثة

فيهما لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما وكلا والاسماء الستة الملحقة بالمثنى لمشابهتها اياه في الدلالة
على الامرين مع وجود حرف يصلح للاعراب في آخرها وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون
مفردا لفظا ومعنى حتى يرد عليه ما يقال من ان الاسماء الاضافية كالابن مثلا ليس بمفرد من كل
وجه لدلالتها على امرين في معنى المثنى فلو اريد بالمفرد ذلك لزم ان يكون الاضافيات مبنية
بالحركات الثلث لما ان التخصيص على الشيء في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه والامر بخلافه والمنصرف
قيد المفرد بالمنصرف احترازا عن المفرد الغير المنصرف فان جره بالفتحة كما سيجيء الصحيح فيه احتراز عن المفرد المنصرف
المعتل فان اعرابه ليس كذلك وهو اي الصحيح عند النحاة جمع ناج كالقضاة جمع قاض وهو الذي يتكلم
في علم النحو وانما قال هذا احترازا عن الصحيح عند الصرفيين وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه حرف
علة وتضعيف وهمزة مثل الضرب واختلفوا في السالم فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما
عموم وخصوص مطلقا اذ السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح والصحيح ما ليس بمقابلة فائه وعينه ولامه حرف
علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس وانما شرط خلوه من التضعيف والهمزة لترتب احكام حرف العلة
من الابدال والحذف وغيرهما فيهما وقوله وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه يدل على ان الحرف العلة
لو لم يكن في مقابلتها لا ينافي الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما خص الفاء والعين واللام للميزان حتى يكون فيه
شيء من حروف الشفة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع
الافعال لان نصر مثلا معناه فعل النصر وضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
كذلك وهذا الوجه اولى لسلامته وعليه مثل جمل سمع ومنع فان قلت ما وجه اختصاص الميزان بالثلاثي ولم
لم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف
احد او اكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم
اسهل من الحذف ولهذا قيل ان ادعاء زيادة الهاء في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات فان قلت لم
قدم الفاء ثم العين ثم اللام ولم لم يعكس قلت النكتة فيه ان الفاء اخذ من الشفة وهي مقدمة على اخويها ثم لو اخر العين عن
اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقيل في طرف فلم يكن معتدلا فتعين ان يكون العين في الوسط
بين طرفيها لحصول الاعتدال في الوزن ما لا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علة
لا يبالي الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحثهم يقع عن آخر الكلمة حرف علة وهي الواو والياء والالف

حتى جعلها واوا او ياء الا فى ... اللازم بناؤه ... تلفظ واى بها انما سميت هذه الحروف بحروف العلة
لكثرة تغيرها من حال الى حال مثل العليل المتغير المزاج وبحروف المدة لتولدها بعد الحركة فان الواو تتولد
بعد الضم والياء بعد الكسر والالف بعد الفتحة ولذا كانت الواو اخت الضمة والياء اخت الكسرة والالف اخت
الفتحة اى مناسبتها وبحروف اللين لكونها ضعيفة لانها بمنزلة النفس ولذا لا تحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان
هذه الثلثة اصلية كانت او زائدة ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة
لها تسمى حروف مدة ولين فالالف لدوام سكونها وانفتاح ما قبلها حرف مدة ولين دائما واما الواو والياء
فتكونان تارة حرفى مدة ولين وتكونان تارة حرفى لين لا مدة واما ان كانتا متحركتين فلا يكونان حرفى لين
ولا مدة بل هما بمنزلة الحرف الصحيح نحو يسر وعد كزيد مثال للمفرد المنصرف الصحيح والجارى مجرى الصحيح معطوف
على قوله الصحيح وهو ما يكون فى آخره واو او ياء ما قبلها ساكن كدلو وظبى مثالان للجارى مجرى الصحيح
وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح وملحقا بها لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة
السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا يثقل عليه الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء اذ تلفظ اية حركة كانت لقوة المتكلم فى الابتداء بان
هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة اللسان فيتحمل كل حركة نحو وصول ويسر وقاية ونحو ذلك بعد السكوت
لا يثقل عليها الحركة اية حركة وتختص هذا الصنف ايضا بالجمع المكسر وصف الجمع بالمكسر احتراز عن الجمع السالم
بالالف والتاء والواو والنون او بالياء والنون المنصرف صفة ثانية للجمع واحتراز به عن الجمع المكسر
الغير المنصرف كرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثالا للكل وقال تقول جاءنى زيد ودلو وظبى و
رجال فى الرفع ورأيت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا فى النصب ومررت بزيد ودلو وظبى ورجال فى الجر ولما
فرغ من بيان ما يعرب بالحركات الثلث شرع فى بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيها الفتحة على الكسرة فقال
الثانى اى الصنف الثانى من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمة والنصب والجر بالكسرة ويختص اى
هذا الصنف بجمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل
ولان اعرابه يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة الجمع لا صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة
صفة للمفرد لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كانت السلامة حال مفرده لما
عرفت من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام او غيره من المعارف له حكم المضاف اليه فى التعريف

يحصل تعريف المضاف اليه وهذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسب التعريف من المضاف اليه فنحو الظريف في قولك ايت غلام الرجل الظريف
بدل عند المبرد وصفة عند سيبويه فكذا السالم على مذهب سيبويه لا المبرد وانما وصف جمع المونث بالسالم
احترازا عن الجمع المكسر كحمر في جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلث وينبغي ان يضم الى جمع المونث
السالم اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم ثم اعترض عليه بانه يدخل فيه نحو
سنين وثبين وقلين وعضين لكونه جمع المونث السالم مع انه معرب بالحروف ويخرج عنه
سجلات وسرادقات من مجموع المذكر واجيب عنه بان المراد به صيغة جمع المونث على حذف المضاف
فيتناول نحو سجلات وسرادقات لانه على صيغة جمع المونث السالم ويخرج عنه نحو سنين وثبين
لانه على صيغة جمع المذكر السالم اصطلاحا وبان المراد جمع المونث وما على صيغته بحذف المعطوف
وحذفه مع واو العطف غير غريب في كلامهم وانما النادر حذف حرف العطف فقط ويمكن ان يجاب بان المراد
بجمع المونث السالم ما جمع بالالف والتاء والجمع على عموم المجاز فيندرج فيه نحو سجلات ويخرج عنه نحو سنين
وانما لم يقل بالجمع بالالف والتاء والجمع ليشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المونث السالم دون غيره من
المجموع وانما جعلت الفتحة تابعة للكسرة في جمع المونث السالم لكونه فرعا لجمع المذكر السالم وقد جعلت الفتحة
فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضا كذلك لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والمزية بكون الاعراب بالحركات
محتملة ضرورة لعدم ما يصلح الاعراب في آخره من الحروف ولان الاعراب بالحروف في المجموع
صار اصلا اي معتبرا استقلالا فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل الدليل الذي يدل
على اصالة الاعراب هو كونه حقيقيا والا على المعاني المعتورة على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
التي وضع الاعراب للدلالة عليها بلا واسطة بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات
لا تدل على المعاني الا بواسطة الدلالة على الحركات فالواو تدل على الضمة لكونها اخت الضمة
من حيث انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث انها
تحصل باشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونه اخت الكسرة من حيث انها تحصل باشباع
الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود بلا واسطة اظهر منه بالواسطة
فان قلت فلا فرق بين هذه في المفرد وغيره من التثنية والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد فرعا في

غيره قلنا ان هذا الدليل في الجمع متروك بدليل آخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل
وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت الفرعية في الجمع المكسر الاعراب بالحروف
دليلا ماخوذا والدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحروف بالحركات متروك والمتروك كالمعدوم
فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يعارض
لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف في الجمع تقتضي الدليل فكان اصلا بخلاف
الاعراب بالحركات فكان فرعا فاعطاء الحركة التي تقتضي فيه الدليل الحرف خطا المرتبة الارفع عن منزلته
فيتعلق الدر على عنق الخنزير الذي غير ملائم سخرية بلا تكريم تقول هن مسلمات في الرفع ورايت مسلمات
في النصب ومررت بمسلمات في الجر ثم لما فرغ الفرع عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ
في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال الثالث اي الصنف الثالث من تلك
الاصناف ان يكون الرفع والنصب والجر بالفتحة ويختص اي الصنف بغير المنصرف اي غير الجاري
عليه حكم الانصراف واكتفي فيه بالفتحة في حالة النصب الجر لما سياتي عند بيان حكمه كما تقول جاءني
احمد في الرفع ورايت احمد في النصب ومررت باحمد في الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات
لفظا شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اي الصنف الرابع من تلك الاصناف ان
يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء ويختص اي هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها
مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
مضافة حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت
باخ الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا نحو جاءني اخي
ورايت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء ههنا بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغني عن قوله مكبرة
لانه انما احترز بقيد الاضافة الى ياء المتكلم لعدم حرف صالحة للاعراب في اواخرها اي باتين الحالتين
وهذه العلة موجودة في حالة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير ايضا وكان ذكره كذكر
قيد كونها مكبرة وهي اي الاسماء الستة ابوك واخوك وهنوك الهن عبارة عن الشيء المنكر
الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح وحموك بكسر الكاف لا خطاب المؤنث
لان الحم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يجوز اضافته الا الى المرءة وهذه

[illegible]

الاربعة منقوصات واو ويا يدل عليه الابوان والاخوان والحموان والهنوان واصلها ابو واخو وحمو وهنو وفوك
اصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك اجوف واوي لامه ها اذ اصله فوه فحذف الها نسيا
ثم قلبت الواو ميما لانه لو لم تقلب لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى
المعرب على حرف واحد عند التقاء الساكنين ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم او غيرها يزول علة قلبه ميما وهو خوف السقوط
عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو واضافته الى
اسم الجنس لان اضافته الى غيره لا يجوز الا على الشذوذ وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لمشابهتها بالمثنى في الدلالة
على الامرين وامكان العمل بالشبه بوجود ما يصلح للاعراب في اواخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة
بهذه الحروف الثلثة جائز ام واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه ينتقض بمن قال اعرابه بالحروف
واجب وان كان واجبا لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب فيما عداه من الاسماء الخمسة جائز لا واجب لانها قد تعرب
بالحركات الثلث لفظا كما تقول هذا ابك ورايت ابك ومررت بابك والجواب عنه ان هذه القضية ممكنة بامكان
العام اي رفع هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء بالامكان العام اي عدم اعرابها بهذه
الحروف غير لازم واما اعرابها فيحتمل اللزوم كما في ذو ويحتمل عدمه كما في غيره تقول جاءني ابوك فيه.
ورايت اخاك في النصب ومررت باخيك في الجر وكذلك البواقي اي مثل مثال الاخ المذكور امثلة
البواقي من الاسماء الستة ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحروف الثلثة شرع في بيان الاسماء
التي تعرب بحرفين رفعها بالالف فقال الخامس اي الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع
بالالف والنصب والجر بالياء المفتوح ما قبلها ويختص اي هذا الصنف بالمثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره اكتفاء
بذكر الاصل فكان ذكره مغنيا عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان مع انه فرع اثنان واجيب بان الاصل يعرف
بذكر الفرع لكن لما كان الفرعية يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لا انه يوجبه فلكي يعرف
اثنتان فيدل على ان حكم المؤنث كحكم المذكر وايضا لما كان اثنان واثنتان على صورة المثنى وليسا بمثنيين
حقيقة ذكرهما على حدة لدفع توهم انهما ليستا مثنيان حقيقة قال الكوفيون ان الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم
حذف نونهما للزوم الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة في الواحد ورجوع ضمير الى الواحد وبقاء
الالف عند الاضافة الى الظاهر نصبا وجرا دليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
الى مضمر اي مضمر كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم عصا نحو جاءني كلا

الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وكأنه لم يعرب لكونه مضافا الى مظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني
ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب كلا بالحروف حال كونه مضافا
الى مضمر لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديريا لان آخره الالف يسقط لالتقاء الساكنين واذا اضيف
المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما و
رأيت كليهما ومررت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى مضمر وفيه بحث لان الاسماء
الستة مفرد اللفظ مثنى المعنى لانها لكونها من الاضافيات تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها الاعتبار
في حالة الاضافة الى المظهر والمضمر فعلم ان كونه مثنى المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلاثة في الاحوال
كلها واثنان واثنتان مرفوعان لانهما معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف اذ
التقدير ويختص بالمثنى وما الحق به وهو كلا واثنان واثنتان وهذا التاويل يأتي في قوله وعشرون
مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله اولو بالرفع بانه خبر مبتدأ محذوف اذ التقدير
هناك ويختص جمع المذكر السالم وما الحق به وهو اولو وعشرون تقول جاءني الرجلان كلاهما واثنان
واثنتان في الرفع ورأيت الرجلين كليهما واثنين واثنتين في النصب ومررت بالرجلين كليهما واثنين
واثنتين في الجر ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالالف اخذ في بيان الاسماء
التي تعرب بالحرفين ورفعها بالواو فقال السادس اي الصنف السادس من تلك الاصناف
ان يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها ويختص اي هذا الصنف
بجمع المذكر السالم احترز به عن الجمع المكسر نحو رجال ولا بد ههنا من تقدير مضاف اي صيغة جمع
المذكر ليدخل فيه نحو سنين وثبين وقلين لانها جموع المؤنثات ويخرج عنه نحو سجلات وسفرجلات
او من تقدير معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات
ويمكن ان يقال المراد به الجمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه نحو سنين و
يخرج عنه نحو سجلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان المعرف في هذا الحكم هو جمع المذكر
السالم واولو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا الاسم قد وجد في آخره واو قبلها ضمة ولم يوجد

في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التصغير فلم نعبأ به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة
صارت كانها ضمة لا واو وكذا لا يرد مثل كنهو فانه اسم في آخره واو وقبلها ضمة لان هذا الواو غير اصلية بل
هي متصلة عن الحركة نحو اصل كنهو كنهو اسم نوع كان الواو اصلية قبلها ضمة وعشرون مع اخواتها اي مع
اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من ثلثين الى تسعين اذ المراد بالاخت المثال وبهذا فسر الاخت
في قوله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما افرد المصنف عشرون من اخواته بالذكر لانها ليست بداخلين في
الجمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق بآخره واو ويا ونون مفتوحة وظاهر ان
الو عشرون ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جمع عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق
عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون
بفتح العين لاشين وايضا يدل على عدد معين ولا تعين في المجموع فلا يكون عشرون جمعا وانما عدل في
المثنى وجمع المذكر السالم وملحقاتهما عن الحركات الى الحروف مع كون الحركات اخف لتكثيرها لان
المثنى يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع وكذا تكثير الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن حركة
من الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات فاعطي الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف
في نصبهما للبس بينهما عند الاضافة فحمل على الجر لكونهما اعرابي الفضلات وقيل جر الما حمل على النصب
في غير المنصرف وجعلت الالف رفع المثنى لخفتها سبقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون واولو
في الرفع ورأيت مسلمين وعشرين واولي مال في النصب ومررت بمسلمين وعشرين واولي مال في الجر واعلم ان خطاب
عام لكل من يصلح ان يخاطب قاريا كان او سامعا او ناظرا من عند نفسه حاضرا كان او غائبا
زمانا او مكانا على سبيل البدل وبهذا آثر صيغة المفرد على صيغة الجمع ان نون التثنية مكسورة ابدا نصب
على نظر فيه اي في الاحوال الثلث لانها ليست عوضا عن نون الجمع اخذا لا الاصل فيما حرك عن الساكنين ان
يحرك بالكسر ونون جمع السلامة مفتوحة ابدا اي في الاحوال الثلث للفرق بينهما وبين نون التثنية
واما اختيار الفتح على الضم فلانه اخف منه وانما قال ونون جمع السلامة احترازا عن نون جمع التكسير فانه
ليس كذلك بل يكون مضموما ومكسورا ايضا نحو شياطين وهما اي نونا التثنية ونون جمع السلامة تسقطان
عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيهما انما زيدت عوضا عن الحركة والتنوين كما اختاره صاحب
المفصل وحده سيبويه فلما كان النون عوضا عن الحركة ثبت في موضع هو في الالف واللام نحو الزيدان

والزيدون نظرا الى انها عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظرا الى انها عوض
عن التنوين نحو جاءني غلاما زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمو مصر نظير لسقوط نون
الجمع عندها ولما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في بيان الاعراب التقديري ومواضع تقدير الاعراب
على ما ذكر في هذا المختصر والكافية اربعة موضع منها ما تعذر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصور والثاني
الاسم المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استثقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المنقوص الثاني
جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف بالفتحة في حالة الجر وجمع المؤنث السالم
بالكسر في حالة النصب لفظا لا تقديرا غاية الامر ان اعرابهما جاري على خلاف الاصل فقال السابع
اي الصنف السابع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير
الكسرة اي ويختص هذا الصنف بالمقصور وهو اي المقصور ما اي اسم معرب في آخره الف مقصورة اي الالف
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لاجتماع الساكنين كعصا بالتنوين
وانما تعذر الاعراب في الاسم المقصور لفظا لوجود الالف في آخره وهو لا يحتمل شيئا من الحركات لانها
لو احتملت الحركة صارت همزة ولا يكون الفا ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الالف في عصا لوجود
سقوطها باجتماع الساكنين واجيب بانه موجود في حالة اللام والاضافة ظاهر واما في حالة التنكير فمقدر ومن
ثم لم يجر الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجر
كما في يد ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصور اي ويختص هذا الصنف ايضا بالاسم المضاف
الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا او جمع مؤنث سالما وانما تعذر الاعراب في الاسم المضاف الى ياء
المتكلم لفظا لان ما قبل الياء استحق الكسر قبل مجيء الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على
دخول العوامل اذ العوامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما ينافي
وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين
في حالة الرفع والنصب ومتماثلتين في حالة الجر وهو محال فاعرابه بالحركة تقديرا في جميع الاحوال
وهو مذهب المصنف والشيخ ابن الحاجب وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا
لانه يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا والا على الفاعلية واجيب بانه يلزم
توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث لا يلزم فيه توارد

الى المبنى وباتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجيب به من هذا ففيه كلام طويل مذكور في المطولات لا يليق
ذكره بهذا المختصر وذهب بعضهم الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الاخير بالامتزاج والاعراب
والبناء من صفات الآخر والجواب عنه ان توسط الآخر لو وجب انتفاء الاعراب والبناء بالحروف الآخر لتوسط
ولا يوجب انتفاءهما في الفعل بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه
غلط تقول جاءني عصاي وغلامي في الرفع ورايت عصاي وغلامي في النصب ومررت بعصاي وغلامي في الجر
ولما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات الثلث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا فقال الثامن
اي الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدير
الكسرة ويختص اي هذا الصنف بالمنقوص وهو المنقوص ما اي اسم معرب يكون في آخره ياء ما قبلها
مكسور كقاض وانما استثقل الاعراب في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لثقلهما على الياء بخلاف
حالة النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته تقول جاءني قاض في الرفع ورايت
قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات تقديرا شرع في بيان ما يعرب
بالحروف تقديرا فقال التاسع اي الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب
والجر بالياء لفظا ويختص اي هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم تقول
جاءني مسلمي تقديره مسلموي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار مسلمي جاءني مسلمي ومررت بمسلمي في الجر وانما استثقل
الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان علامة الرفع فيه الواو
وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن فلما لم يبق الواو لفظا قدر ضرورة واما النصب
والجر فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه
حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعراب نحو مسلمي قبل الاعلال مستثقل
وبعده متعذر وكذلك عصا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم يجعل عصا من
المتعذر ومسلمي من المستثقل وقد اجيب بان اعراب عصا قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف
فلما قلبت الواو الفا تعذر لان الالف لا تحتمل شيئا من الحركات فالتقدير في عصا للتعذر لا للاستثقال لان
ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر الاعراب فيه واما نحو مسلمي فاعرابه قبل الاعلال

بالحروف وثقله يوجب تقديره فالتقديري في مثله للاستثقال والتعذر فاتضح الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يجوز ذلك وثقلها يوجب ابدال الحروف لا الاسكان قلنا كانه اريد بالثقل الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسر ما قبلها فلا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث كما في جمع المذكر السالم المضاف الى المعرف باللام وفي الاسماء الستة المضافة الى المعرف باللام نحو جاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ونحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير الالف كما في المثنى المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما الرجل وقد ذكر العلامة التفتازاني شرح هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمصنف لم يلتفت اليهما لكونه امرا عارضيا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم لعدم استقلاله بمنزلة اللازم ثم لما جرى ذكر المنصرف في فصل اصناف الاعراب اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه ليتبين من الاسم المعرب بالتنوين وما يعرب بدون التنوين وقال فصل الاسم المعرب على ضربين اي نوعين منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاولى لعدم حاجة الى المحذوف او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف وهو مشتق من الصرف فان تاثيره بالصرف عن حالة الاصلية بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه يتصرف بالتنوين والكسرة بخلاف غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن وانما قدم المنصرف على غيره لاصالته وكثرته وهو اي المنصرف ما اي اسم معرب ليس فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التي ياتي ذكرها عنقريب واعترض على هذا التعريف بانه عدمي ومن حق التعريف ان يكون وجوديا لانه معرف والمعرف لا بد من ان يكون وجوديا لان المعدوم لا يصلح ان يكون معرفا لان الذي لا يكون موجودا بنفسه كيف يعرف غيره اذ وجوده سبب لوجود المعرف من حيث المعرفة واجيب بان المقصود من التعريف التمييز وهو بالمعدوم ممكن ويسمى اي الاسم المعرب المنصرف الامكن لما قلنا وحكمه اي حكم اسم المعرب المنصرف ان يدخله الحركات الثلث وهي الرفع والنصب والجر الكائنة مع التنوين لعدم شبهه بالفعل وغير منصرف معطوف على قوله منصرف وهو اي غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه سببان كائنان منها اي من تلك الاسباب التسعة

او واحد كائن منها يقوم مقامهما اي مقام السببين وهو الجمع والتانيث بالالف المقصورة و
الممدودة والمراد بوجود السببين او واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فلا يرد ان نحو عمر منصرف للموازنة كسراويل فان الجمعية فيه قائمة مقام السببين موجودة
حكما ولقائل ان يقول ان جعل مسبب السببين الفرعية فيشكل بان الفرعية تحصل بسبب واحد فكان
السبب الآخر زائدا لا طائل تحته وان جعل مسببهما منع الصرف اشكل بان منع الصرف امر واحد فتوارد
السببين على مسبب واحد باطل واجيب بان احد السببين يكفي لحصول الفرعية لجهة واحدة والمطلوب هو
ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل في الفرعية بجهتين فالسببين يوجب احدهما الفرعية والآخر
بجهة اخرى فيصح ان يجعل المسبب منع الصرف اما بتقدير مضاف اي جزء السبب او بتقدير صفة اي
سببان ناقصان وانما الممنوع هو توارد السببين التامين لا الناقصين الذين يكون كل واحد
منهما جزء السبب نعم لو كان التقدير سببان لمنع الصرف يلزم تعريف الشيء بما يساويه اللهم الا ان يجعل
التعريف لفظيا ثم اعترض على هذا الحد بنحو هند وسلاسل ومسلمات حال كونها علما للمؤنث فانها منصرفة
مع وجود السببين للعلم او واحد يقوم مقامهما فيها والجواب عنه ان المراد سببان معتبران ولا يعتبر السببان
او واحد يقوم مقامهما فيها ولا بد من بيان وجه عدم اعتبار السببين او واحد يقوم مقامهما فيما ذكرنا
الاول فنقول لم يعتبر في نحو هند احد السببين لمكان الخفة المعارضة لثقل احد السببين على السوية
وكذا الجمعية في سلاسل لم يعتبر رعاية للتناسب المقصود في الكلام واما نحو مسلمات فقد قيل ان التانيث فيه
غير معتبر لخلوه عن التاء لفظا وتقديرا اما خلوه عن التاء لفظا فلان تاء مسلمات ليست للتانيث لان التاء
التي كانت في المفرد للتانيث سقطت والتاء فيه لجمع المؤنث لا للتانيث ولذلك لا تنقلب في حالة الوقف
هاء واما خلوه عن التاء تقديرا فلان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة
بجمع المؤنث وما يكون بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث اصلا والاولى
ان يقال انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة الاصلية التي كانت في المنقول
عنه وانما عدل المص رح عما يعرف به المتقدمون غير المنصرف وهو ما يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم
باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب
وانت خبير بانه يمكن ان يجاب عنه بهذه النصرة للنحاة كما التزمتم هناك بان يقال ان اختزال الجر والتنوين

غير المنصرف بانه الذي الى تحيز ل عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح موضع الجر وعلى هذا
ينتقض اسماء كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخله الحركات فلا يكون منصرفا ولا تحيزل
عنه الجر ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف فيعد بهذا جميع ما اعرب بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل
فيها في كلامهم عليه انهم لم يريدوا الحصر وانما اوردوا من الاسماء ما هو حكمه كك ومنها ما ليس كذلك غير معتبر
الحصر هذا كلامه قال ابو البقاء ينبغي ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف على المعرب بالحركات
لفظا او تقديرا وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف والذي يا جدا ثم لما ذكر الاسباب
التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف الاجمالي يخل بالغرض اراد ان يبينها مفصلة فقال والاسباب
التسعة اللام للعهد اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا المجموع العدل والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة
والجمع والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد الحق بعضهم بهذه الاسباب التسعة ما يشابه
بالف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف ارطى
وقبعثرى فان الالف في ارطى زيدت للالحاق وليست للتانيث والدليل عليه مجيء ارطاة فلو كانت للتانيث
كالف حبلى لم يجز ارطاة كما لم يجز حبلات لاجتماع علامتي التانيث وكذا الالف في قبعثرى ليست للتانيث
لقولهم قبعثرات فلو كانت للتانيث لما لحقه تانيث اخرى كما ذكر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخماسي
اذ ليس لها اصل سداسي فيلحق به فهو لتكثير الكلمة واتمام بنائها فعلى هذا يكون الاسباب عشرة وقال بعضهم
هي احد عشر وزاد على العشرة المذكورة مراعاة للاصل في احمر وقال بعضهم هي ثلثة عشر فزاد لزوم التانيث
وتكرار الجمع وحكمه اي حكم غير المنصرف فالاضافة بمعنى في او جاء في ملابسة اذ المراد حكم وجود السببين او
واحد يقوم مقامهما ان لا يدخله الكسرة والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وخبره ما بعده
ويكون اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما اتى بمنع الكسرة ههنا مع انه سبق في اصناف المعرب
ليجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا وانما لم يقل ان لا يدخله الجر لان غير المنصرف مجرور اذا كان جزئية
انما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى منع الكسرة قصدي ولا تبعي والظاهر انه تبعي كما هو مذهب
الاكثرين لان المنع لمشابهة الفعل ومراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر يمنع ايضا تكميلا
رعاية الشبه والتكميل تابع والدليل عليه عوده حالة الضرورة مع ان الضرورة تندفع بوجود ما
فقط فلو كان منعه قصديا لعاد في قوله ثم فتوى فر بعدما هو قول الشافعي رحمه الله لعقد الضرورة والذي يدل على تبعية الكسرة في قولهم

لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط وانما منع التنوين لرعاية اصل الشبه
وجعل منع الكسرة تكملا للشبه لان التنوين التمكن ممنوع من الفعل نوعا وجنسا اما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعا
عن الفعل فجنسه اعنى الحركة غير ممنوع عنه وكذا صورة الكسرة يدخل على الفعل مثل قل الحق [illegible] صورة
التنوين فان التنوين الترنم مع قلتهما يدخلان الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما النون الخفيفة فليست من
جنس التنوين فهى لا يدخل فى جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئا من الافعال لا يخلو عنه ثم اعلم
ان المراد من التنوين الممنوع تنوين التمكن فلا يلزم مثل جوار عند من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديرا
لان تنوينه لم يكن للتمكن بل عوض عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول
الشبه بالفرعيتين الحاصلتين بالسببين للفعل من جهة ان فرع الاسم بجهتين لافتقاره الى الفاعل وافتقاره
عن المصدر فاعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهى التنوين فان قيل ما وجه اختصاص
هذين بالمنع من بين سائرها مع كالاسناد اليه ونحوه قلنا وجه ذلك ان الاسم قلما يخلو عن التنوين والجر فاختص
بالمنع ليظهر اثر الشبه فى عامة الاسماء ولو اختير غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر منعهما فاعلم ان قوله وحكمات
ان لا يدخله الكسرة والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية وهو اللام
والاضافة واعترض عليه بان الاسناد اليه ودخول حروف الجر غيرهما من خواص الاسم يقوى جهة الاسمية
ايضا مع انه ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان اللام والاضافة لكل واحد منهما يوثر فى اللفظ
باسقاط التنوين وفى المعنى بافادة التعريف فيكون لهما من القوة ما ليس فى غيرهما من خواص الاسم
فلذا يعتبر ان مقويين للجهة الاسمية لا غيرهما ثم لما بين الاسباب التسعة مجملا ولم يتعرض لحدودها وشرائطها تاثيرها
شرع فى بيان ذلك فقال اما العدل كلمة اما للتفصيل ما اجمل وقد مر تحقيقها فى صدر الكتاب وانما قدم العدل
على سائر الاسباب لانه موثر فى منع الصرف بدون الشرط فهو اشرف من الاسباب التسعة الا العلمية
ومن غيره لا لانما عرف فى هذا المختصر فى موضع واستغنى عن التعريف لا اشتهارها بين المتعلمين
ولهذا قدم العدل التعريف لعدوله فيه عن تعريف المتعلمين بخلاف سائر الاسباب حيث لم يعدل فيها
تعريفا تغيير الايجاد الاسم واخراجه من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المعتاد
عن هذه بالوجه التغيير انما وقع فى الصيغة فقط فلا يرد ما حذفت عنه ادوات المشتقات عن الاسماء كيد ودم
فان المادة فيها غير باقية وذكر فى [illegible] الحواشى بان المراد بالصيغة [illegible] هى صيغتها الى صيغة

اخرى اذ قولنا يا حار ليس بصيغة اخرى للحارث بل هو بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير انه حذف
للتخفيف ولابد للمعدول من صيغتين ولهذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للاسم المصغر صيغتان
خرج من احديهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة
المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث
ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة
الامر اذ لا يستفاد معناه منها وصيغة الشيء ما يستفاد هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى
الامر ولا صيغة المكبر بالنسبة الى المصغر كذلك فصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر بناء فليست بصيغة
اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية فان قلت يصدق هذا التعريف على التغيرات
التصريفية مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية قلنا المراد من اخراج الاسم عن صيغته الاصلية اخراج غير
تصريفي وهو ما يبحث عنه في النحو بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج عنه تعريفات التصريفية
مثلها تحقيقا اما مفعول مطلق وحذف عامله وخفف لدلالته عليه اذ كل مصدر يدل على فعله او مضاف
اليه تقديرا والمضاف محذوف اي تغير تحقيق فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه
او صفة مصدر محذوف اي تغيرا محققا اي لم يقدر لضرورة منع الصرف او لضرورة البناء او لتتبع الاخوات
او تقديرا عطف على قوله تحقيقا وهو ما قدر لضرورة منع الصرف كما في عمر او لتحقق البناء كما في حضار وطمار
او لتتبع الاخوات كما في قطام ولا يجتمع مع وزن الفعل باعتبار اختلاف اوزانهما لان اوزان العدل محصورة
بالاستقراء في ستة وهي فعال كثلاث ومفعل كمثلث وفعل كعمر واخر وفعل كامس وفعل كسحر وفعال كقطام
وليس شيء من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت ان العدل لا يجتمع مع وزن الفعل اصلا اي تحقيقا كان
العدل او تقديرا وقوله اصلا منصوب على التميز او على المصدرية ويجتمع مع العلمية كعمر وزفر فانهما غير منصرفين
للعلمية والعدل التقديري فانهم لما وجدوهما غير منصرفين في كلامهم ولم يكن فيهما سبب ظاهر سوى
العلمية ومن قواعدهم ان الاسم لم يمنع من الصرف الا بسببين قدروا فيهما العدل صيانة لقواعدهم وانما
اختاروا الى تقدير العدل لا الى تقدير غيره من الاسباب لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره
كما بين في المطولات ويجتمع مع الوصف كثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة بدليل انا وجدنا في

كل واحد من ثلث ومثلث معنى ثلثة ثلثة وفائدتها التقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ح يكون الاسم
المقسوم عليه مكررا على الاطراد نحو جاءني القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين وجماعة جماعة وكان القياس
في باب العدد ان يفيد التكرير فلما وجد كل واحد من ثلث ومثلث غير مكرر علم ان اصله مكرر فقيل هو معدول
عن ثلثة ثلثة وكذا احاد وموحد معدول عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين ورباع ومربع عن اربعة
اربعة لا غير وقيل جاء الى عشار ومعشر فثلث ممنوع عن الصرف للعدل والوصف وهذا الوصف وان كان في
اصله عارضا فلا يعد سببا كما يجيء لكنه فيهما غير عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة لغير
صفات فان سمي به نكر صرف لزوال الوصف والعدل واخر على وزن فعل بضم الفاء وفتح
العين فانه جمع اخرى تانيث آخر معدول عن آخر من بفتح الهمزة ممدودة او عن الاخر بضم الهمزة وفتح
العين لانه افعل التفضيل فكان معنى جاءني زيد ورجل آخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني
ثم صار بمعنى غير وافعل التفضيل مما لا بد له من احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من ولا يجوز تقدير
الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره والاظهار ههنا ممتنع وما يقال ان تقدير
الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى الى مثلها فهو ضعيف فانه قال الاخفش في جمع
واخواته انها معرفات بتقدير الاضافة مع تجردها عن هذه الوجوه فاذا كان تقدير الاضافة ممتنعا
ثبت انه معدول عن احدى الامرين فقيل انه معدول عن الاخر فان قيل لا يجوز ان يكون اخر معدولا
عما فيه اللام لانه يكون نكرة لوقوعه صفة النكرة في قوله تعالى من ايام اخر ولو كان معدولا عما فيه
اللام لوجب ان يكون معرفة اذ القاعدة ان المعدول عنه اذا كان معرفة يوجب ان يكون المعدول
ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام وقيل من آخر من وتعريفه غير لازم كما في سحر
وامس المعدولين عنهما لان تعريف امس لتضمنه لام التعريف ولهذا بني وسحر للعلمية ولذلك
امتنع من الصرف وامتناع كل واحد منهما في اخر الاعراب الوصفية وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم
وسكون الميم او عن جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كانت صفة كان حقها ان يجمع على
فعل كحمر في حمراء وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في التكسير على فعالى في الصحيح على فعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات وما جاء على فعل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن
احد ما ذكرنا ويلزم عليه جمع الجموع الشاذة كاينب واقوس لان القياس فيهما انياب واقواس كما في

ان الاجوف مطلقا واويا كان او يائيا لا يجمع على فعل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس
فيهما واجيب بانهما ليسا على اوزان المشهورة بل يحملان على الشذوذ فلا العدل اما الوصف اردف العدل
بذكر الوصف لانه موثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث ومثلث ثم اردف الوصف بذكر التانيث
لانهما شتركان في الانقسام الى وضعي وعارضي وان التاثير للوضعي منهما دون العارضي فان الوصف
انما كان موثرا اذا كان وضعيا والتانيث انما يوثر بالعلمية التي هي وضع ثان ثم اردف التانيث
بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة لان من شروطها التعريف العلمي وايضا لما كان التانيث
بالعلمية مطلقا والعجمة في ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تتميما للتانيث مع شرائطه
ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه عن العجمة والمعرفة شرع في الجمع لمشابهته بالتانيث في القيام
مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب لاشتراكهما في كونهما فرعين المفرد ثم اردف التركيب
بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة
المذكورة وبين المزيد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك فنقول الوصف
في عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه وجاء بمعنى كون الاسم دالا على ذات باعتبار
معنى هو المقصود هو المعنى به ههنا فلا يجتمع مع العلمية اصلا وضعيا كان الوصف او عارضيا لكونهما
متضادين لما ان الوصف يقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص وشرطه اي شرط تاثير الوصف في منع
الصرف وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه والركن ما يقوم به الشيء
ويفيد بدونه والغرض اعم منهما يطلق على الشرط والركن جميعا ان يكون وصفا في اصل الوضع اي
الاصل الذي هو الوضع فالاضافة بيانية لا يطرء عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف
الوضعي باقيا فيه او زائلا عنه وينبغي ان يشترط ايضا بان لا يكون وضعا في العلم عند سيبويه وان يكون
زائلا بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع فاسود وارقم كل واحد
منهما غير منصرف وان صار اي الاسود والارقم اسمين اي علمين في الاستعمال اذ الاسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا
فمفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج منها بالكلية لانه اعتبر في مفهومهما الاتصاف كذلك حال ارقم فانه اسم للحية التي
فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب لاصالتهما في الوصفية تعليل لقوله غير منصرف يعني
كان اسود وارقم غير منصرفين لكونهما اصليين في الوصفية لانهما موضوعان للاتصاف في الاصل ثم صار غير

اذ المراد به عدم قبول التاء وعدمه باعتبار الذي به يمتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار
الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع من الصرف واربع كان في مررت بنسوة اربع منصرف
مع انه صفة للنسوة وهذا بان الاصل لعدم الاصالة في هو صفة تعليل لقوله منصرف يعني انما كان اربع
ههنا منصرفا لعدم اصالته في الوصفية لانه من اسماء العدد وهي موضوعة لغير الوصفية في الاصل والتاء
في اربعة ليست للتانيث بل هي علامة التذكير والمراد بالتاء تاء التانيث فلا يرد ان شرط وزن الفعل
المانع من الصرف مفقود في اربع وهو عدم قبوله التاء وهذا لقبولها اما التانيث الحاصل بالتاء الملفوظ به
قوله وكذلك المعنوي وانما وصف به التانيث احتراز عن التانيث احتراز عن التانيث بالالف
فانه مؤثر في منع الصرف بلا شرط العلمية لان اشتراطها للزوم ما هو في صدد الزوال كما يأتي والتانيث
بالالف لازمة لوضع الكلمة معها فلا حاجة الى اشتراطها فشرط اي شرط تاثير التانيث في منع الصرف
ان يكون علما انما اشترط ذلك في التانيث ليلزم بالعلمية التي هي وضع ثان مانع عن التغير فان قلت
لم اشترطوا اللزوم في سبب منع الصرف ولم يشترطوا في سبب البناء الذي هو اقوى من منع
الصرف في كونه غير الاصل لان سلب الاعراب بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل يكون سبب البناء
قويا حتى يكون مؤثرا حال انفراده بخلاف منع الصرف لضعفه حتى لم يكن مؤثرا بدون معاضدته
ومعاونته ولو تاملت في هذا الوجه لوجدت فيه نوع قلق وذلك لان الكلام يؤول الى اشتراط المعاضدة
في سبب منع الصرف والبناء مع كونه اقوى منه في انه غير الاصل ولذا قال بعض الفضلاء في وجهه الاظهر
ان يقال البناء هو الاصل في الالفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيؤول اللفظ الى اصله لو بسبب ضعيف
بخلاف منع الصرف فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن اصله وهو الصرف الا بسبب قوي لان العود الى
الاصل اسهل من الخروج عنه فيشترط قوة السبب للخروج دون العود فان قلت كيف يشترط العلمية للزوم
التانيث مطلقا فالتانيث قد يكون لازمة كحجارة وشقاوة وعباية ولهذا لم يقلب لام شقاوة وعباية
بهمزة فلو لم يكن لازمة لقالوا شقاءة وعباءة بقلب الواو والياء همزة قيل التاء في اصل وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يتجه لهذا المعنى الا غير لازمة ملزومها لغير هذا المعنى غير معتبر فلا يرد ان
اشتراط العلمية لئلا يلزم التاء التي في اصل وضعها غير لازمة واعترض عليه بان لزومها لاجل الكلمة
العارض لزوم غير هذا المعنى يجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبدل لزوم التانيث بهمزة كطلحة فانه غير منصرف

للعلمية والتانيث اللفظي وكذلك اي مثل التانيث بالتاء في اشتراط العلمية التانيث المعنوي الا ان
العلمية هي في التانيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي التانيث المعنوي شرط لجوازه ولا بد من
وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي يجوز صرفه
اي صرف ذلك المعنوي وتركه اي ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اي لاجل معارضة الخفة
احد السببين الذي هو في هند فيمتنع تاثيره ويجوز تركه لوجود السببين فيه وهما العلمية والتانيث المعنوي
ولم يجب لانعدام شرط وجوب تاثيره وكذلك كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة
اذا كانت موصوفة بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهي تقاوم احد السببين اللذين فيها ثم يبقى السبب الواحد
فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط لوجوب تاثير المعنوي في منع الصرف
وجود احد هذه الامور الثلثة وهي الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل احد هذه
الامور الثلثة عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحرك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان العجمة ثقيل
على العرب والا اي وان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي يجب منعه اي منع المعنوي عن
الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلثة يستلزم وجود ما هو شرط وجوب تاثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو
الامور الثلثة اعني الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود
شرط وجوب التاثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب سيبويه والمبرد والزجاج
الى عدم اشتراطه وجوزوا امتناع الثلاثي الساكن الاوسط عن الصرف وان سمي به مذكر كزينب فانه
غير منصرف للعلمية لمونث والتانيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
وسقر فانه غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات النار والتانيث المعنوي مع وجود شرط وجوب
تاثيره وهو تحرك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم اعتبار التحرك وجعل سقر كهند في جواز صرفه
وتركه وماه وجور فانهما غير منصرفين للعلمية لقريتين والتانيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تاثيره
وهو العجمة والتانيث الحاصل بالالف المقصورة كحبلى وبالالف الممدودة كحمراء ممتنع مره اي الصرف البتة
اي بالبتة دفعا لتوهم من توهم في امتناع التانيث بالالف عن الصرف لانتفاء السببين ظاهرا وهو
منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده بقوله لان الالف تقوم مقام السببين اي يجوز
ان يقول لان التانيث بالالف الخ لان السبب القائم مقام السببين هو التانيث بالالف لا الالف فيها

ولزومه اي ولزوم التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة لزوما لا ينفك عنها بحال
فكانها تانيثان فلزومه يقوم مقام السببين واما التاء فانها في الاصل عارضة فلا تقوم مقام
السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلو وضعها في الاصل لا يبلغ حد الالف التي وضعها على اللزوم
ونفظ اشياء لا ينصرف بانه تقاق لانه في الاصل شيئاء باليائين على وزن افعلاء فحذفت احدى اليائين
تخفيفا اذ اصل شي الشيئ وهذا العدل تقيل فيه اما المعرفة اي التعريف فلم يرد بها مقابل النكرة لان السبب
هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشيء بعينه الا انه لما جرى في الاجمال ذكر المعرفة ذكر
في التفصيل لفظ المعرفة ايضا فلا تعتبر منها اي من المعرفة في منع الصرف وتجتمع مع غير الوصف في سببية
الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعارف في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف
بلام التعريف المضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما التعريف المضمر والمبهم فلان
المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما التعريف المعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
على اختلاف القولين فبالحرى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين
ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غير هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان
تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية تانيثا اي معتبر في منع الصرف قائلا بان اية تمنع من
الصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف التاكيد
كما في اجمع معتبر في منع الصرف قائلا بانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تاكيد
[illegible] فبلا علامة التعريف فلم يلتفت المصنف الى هذين التعريفين حيث قصر العلمية في التعريف المعتبر
في منع الصرف لان المختار عنده ما هو مذهب الجمهور وتجتمع مع غير الوصف اما العجمة هي كل لغة خالفت
[illegible] من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا
توزن على معرفة الاصلي والزائد انما يعلم ذلك بالاشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى انها توزن
[illegible] فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب ومنها ترك
[illegible] اشتقاقها منها اجتماع الصاد والجيم في كلمة كصولجان وهو ما يجمع فيه المال والجص
[illegible] تبع الراء اللنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانهما لم يجتمعا في العربية الا في تقيح وهو الحيل

ومنها تبع الراء المعجمة الدال المهملة نحو مهندز ومنها ان يكون فيها حروف العربية كالكاف والجيم
والباء والجيم والزاء ثم اعتبروا على شبه العجمة ايضا كما حد علما فانه غير منصرف عنده للعلمية وشبه
العجمة لانها نبت به الاعجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فتشترط اي
شرط تاثير العجمة في منع الصرف وذهب الزمخشري الى انه شرط تحتم تاثيره فالثلاثي الساكن الاوسط
كنوح عنده مثل هند في جواز الامرين ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في
العجمة لاعتورت العرب عليه احكامهم كما اعتوروا على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فتضعف
العجمة عند ذلك فيصير من جنس لغتهم ولم يكن مانعا من الصرف والاعتراض ههنا بان هذا ليس شرط العجمة بل
شرطه ان لا يستعمل في العرب الا علما سواء وجد علما في العرب او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى
الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما في العجم بل وجد اسم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب
بعد النقل قبل استعماله جنسا مدفوع بان المراد بكون علما في العجمة اعم من ان يكون علما فيها حقيقة
او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما وزائدا على ثلثة احرف
كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود الزيادة فيه وكذا ابرام وابرهم من لغات ابراهيم
لا ينصرف فان لوجود الشرطين فيها او ثلاثيا متحرك الاوسط كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه
غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود تحرك الاوسط فيه وانما اشترط الزيادة على ثلثة احرف او تحرك الاوسط
مع العلمية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة ومن شانها ان تعارض احد
السببين فتمنع تاثيره لا يقال قد اعتبرت العجمة مع فقدان هذا الشرط في ماه وجور كما عرفت فلم يكن معتبرة
ههنا بدون هذا الشرط لانا نقول اعتبار العجمة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين اخرين وتقويتهما لدفع
معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلجام اذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع
على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم العلمية اي في العجمة لعدم كونها ونوح منصرف هذا تفريع
على الشرط الثاني فيكون نوح منصرفا لسكون الاوسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط وتحرك الاوسط
انما يؤثر في العجمة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيخ ابن الحاجب في الايضاح والجوهري حيث قال
ولوط اسم منصرف مع العجمة والتعريف وذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان مركب غير موثر في الثلاثية
فيصرف نكرة ولا يصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري يسمى غزالي او طرافي في الجمع يعرون

بفتح السين وحكاية العسيبين مررت بالعسيبين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ثم
بعد هذا البصريون عدها جمعا مع ان الاعلام حيث المراد في الثبت صرف ومن لم يشتغل لم يصرفه وذكر بأن
جمع الاعجمي فيما عن لسيبويه من نكرة بلفظ الجمع او مستقلا كالمعرفة للتأنيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع
المراد به ههنا معناه الوضعي لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم
والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل من ان يكون جمعا حقيقة او تقديرا واما نحو مدائني
فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما الجمع هو مدائن وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه
شرطه اي شرط تأثير الجمع في منع الصرف وهو الاظهر وما قيل ان شرط قيامه مقام السببين فبعيد عن المقصد
ان يكون اي الجمع على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة انتهاء الجمع فان المنتهى مصدر ميمي وقد اضيف
الى فاعله اعني الجموع والصيغة هي الهيئة الحاصلة من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اي
الجمع الذي يسمى صيغة منتهى الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان نحو
مساجد او حرف مشدد اولها مدغم في الثاني كدواب او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح سواء جمع
مرة كالامثلة المذكورة او مرتين كاكالب جمع اكلب جمع كلب واناعيم جمع انعام جمع نعم غير قابل للهاء
هو منصوب على انه خبر آخر ليكون الاول او على انه حال من ضميره او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
والجملة حالية اي وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التأنيث اي غير قابل لتاء التانيث
وانما اطلق عليها الهاء لانها تصير في حالة الوقف هاء فلا يشكل بنحو فرازنة واحدها فرزان ثم فرع على منتهيا
الشرط الثاني قوله فصياقلة وفرازنة وما اشبهها مما كان على صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كالواحد
منصرف لقبولهما الهاء لان هذا الجمع عند قبول الهاء يصير مشابها بالمفرد في الزنة فان صياقلة و
فرازنة يشبهان للكراهية والطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام السببين فلذا شرط
كونه غير قابل الهاء فان قيل هذه التاء زائدة فلا يعتد بها قلت نعم لكن لها اثر في تغيير الاوزان وانما لم
يورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وحمر اكتفاء باشتهار امثلته وهو اي هذا الجمع ايضا منصوب
على انه مصدر بغير لفظ فعله اي يرجع رجوعا والمعنى يرجع الكلام رجوعا الى ان الجمع كالتأنيث بالالف فانه
مقام السببين الجمعية وامتناع ان يجمع مرة اخرى جمع التكسير يعني ان كونه جمعا بمنزلة سبب واحد وكونه
على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة يمتنع ان يجمع جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة

سبب في احد كونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة تمتنع ان تجمع جمع
التكسير مرة اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامهما ولذلك عند البعض لانه اخذ بما
ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعه جمع التكسير مرة اخرى صار بمنزلة الجمع مرتين يعني انك لا تزال
تجمع الى ان تنتهي الى هذا المثال فلما انتهى جمع التكسير الذي هو مغير للصيغة عنده سمي بصيغة منتهى الجموع
ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما تجمع صواحب جمع صاحبة على صواحبات فانه لا يغير الصيغة ومن ثم
جعلت شرطا لتكون صيغة موصوفة باللزوم والصيانة عن قبول التغير من التكسير والتصغير نوثر وقيل انما
قام الجمع مقام السببين لقوته حيث لا نظير له في الآحاد واليه مال الزمخشري حيث قال في المفصل فنزلت
الزنة التي لا واحد لها منزلة جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع مرة اخرى جمع التكسير شبه الاعجمي في انه لا يجمع فلا
ينصرف للجمع وشبه الاعجمي وقيل لما لم يوجد نظير في الآحاد شبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي اما التركيب
هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النجم والبصري وضاربة اذا
سمي بها فان كل واحد منها مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر شرط
اي اشترط تاثير التركيب في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب في معرض
الزوال والتركيب انما يكون موثرا لمنع الصرف اذا كان لازما ولا يتحقق كونه لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون
علما وقيل ليتحقق السبب الآخر وفيه نظر لانه يرد عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون
في الاسم في الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب بهذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مونثا
فعليك ان لا يكون السبب الاخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون التانيث بلا
اضافة انما اشترط عدم كونه باضافة لانها تصير غير المنصرف فاو في حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا
اليه من قبل والاسناد انما اشترط عدم كونه بالاسناد لان الاعلام التي يكون فيه الاسناد محكية لا يستقيم فيها
الاعراب ومنع الصرف مما يتفرع عليه ولم يحترز صريحا عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتا كسيبويه او متضمنا
للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسناد هي احتراز عنهما من حيث الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو
ان هذا التركيب عند جعله علما مبني على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح على ما يعد ان ولو قلنا ان
قلنا ان في تفسير التركيب يخرج به مثل سيبويه لانه مركب من كلمة وصوت والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون
حرفية احد الجزئين خرج به مثل خمسة عشر لان حرف العطف جزؤه بحسب الحال وقد يجاب عن نحو سيبويه وخمسة عشر

علما لانه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعده من ان نحو ذلك من باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف
بخلاف الاعلام التي يكون فيها الاسناد فانه لم يصرح بكونها مبنية اصلا فاحتاج الى الاحتراز عنها كبعلبك
فانه غير منصرف للعلمية والتركيب لانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك اسم كسرى ثم جعلا علما للبلدة بالشام
من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه
قد اريد بين جزئيه نسبة في الاصل وحينئذ كان شرط التركيب المانع من الصرف ان لا يكون بالاضافة ولا الاسناد فعبد الله
منصرف لكون تركيبه بالاضافة وشاب قرناها مبني لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امرأة يقع للمرأة قرناها اي ضفيرتاها
وشاب قرناها اي ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان اختلف
النحاة في انهما هل يؤثران في منع الصرف لمشابهة الفي التانيث ام بالمشابهة فذهب البصريون الى انهما يؤثران
في منع الصرف لمشابهة الفي التانيث في مثل حمراء حيث كونهما زيدتا معا ومجيئهما بعد استيفاء الحروف الاصلية
وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستوائهما في الزنة وبقائهما في التصغير واختلاف صيغتي المذكر والمؤنث
فيهما وكون الاول منهما الفا وهي العلة للامتناع على الاصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لانهما
من الحروف الزوائد وهي حروف هويت السمان او لانهما زائدتان في الكلمة وليستا اصليتين فيها وذهب
الكوفيون الى انهما يؤثران في منع الصرف بالذات من غير نظر الى شيء آخر لان المزيد فرع على المزيد
عليه ثم اختلفوا في انهما هل يقومان مقام السببين كالف التانيث ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من قال لا لان
المشبه دون المشبه به ان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على ما يقابل الفعل
والحروف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل وقد يقع على ما يقابل الصفة
وهو المراد به هنا فشرطه اي شرط تاثير الالف والنون في منع الصرف شرط الالف والنون فيه فتوجد
العلمية باعتبار انه سبب احد ان يكون علما لتحقق مشابهتهما بالفي التانيث من حيث امتناع دخول
التاء عليهما نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفين
للعلمية والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم ان اوزانه مختلفة فعمران مكسور الفاء وعثمان
مضموم الفاء فينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء واذا كان شرط الالف
والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم نبت في البادية منصرف لعدم
كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ او خبره منصرف

خبر آخر له او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوبا على انه
حال من المبتدا وقد صرح بجوازه ابن مالك لا غبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال من ضمير منصرف واما
نصبه على ان يجعل خبر الكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذفه فيما لم يكثر وقوعه نادر وكذا النصب بتقدير
اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم والترحم وليس شيء منها ههنا والالف والنون اي الالف والنون الزائدتان ان كانتا
في صفة فشرطه في منع الصرف ان لا يكون مؤنثه اي مؤنث ذلك الوصف فعلانة ليتحقق مشابهتهما المذكورة
بالفي التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف لوجود الالف والنون الزائدتان مع انتفاء سكرانة ولم
يرد في الصفة الا مثالا واحدا هو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة
بالتاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في
الصفة بان لا يكون مؤنثه فعلانة فندمان منصرف لوجود ندمانة هذا اذا كان المراد بالندمان النديم وهو المعاشر
واما اذا كان المراد النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندمى لا ندمانة فيكون غير منصرف اتفاقا وكذا حسان ان جعل
من الحسن بمعنى خوبى ينصرف لانه على وزن فعّال وان جعل من الحس لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل
اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد الاختصاص كما في قولك زيد اخو عمرو وابوه
او مستفادة من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص بل يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لا فائدة في
جعل الخبر وهو قوله فشرطه اي شرط تاثير وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله
وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضرّب بالتضعيف
والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشمّر على صيغة الماضي المعروف من التشمير فانهما وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بها
رجل فهما غير منصرفين للتعريف ووزن الفعل او سمي بها امراة فلا حاجة لها الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا
مجردين عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين وانما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه لو سمي بنحو ضرب معروفا كان
منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى ابن عمرو ويستقيم لا يوجد شيء من اوزان الافعال في كلام الاسم الا منقولا عن
الفعل الى الاسم في اللغة العربية كما او معربا عن العجمة الى العربي كشلّم وهو اسم البيت المقدس وبقّم وهو اسم صبغ
للنبت الذي يصبغ به ولو سمي بهما امتنعا من الصرف للتعريف ووزن الفعل لا للتعريف والعجمة لان شرط العجمة ان
يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيها او ان لم يختص اي وزن الفعل به اي بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله
اي في اول وزن الفعل احد حروف المضارعة اي الحروف التي صار الماضي بزيادتها مضارعا وهي حروف

سبق من ان الحمل ... اختصاصه به او وجود حرف من حروف المضارعة في اوله لعدم
يكون مختصا بالفعل ... فالصفة الكلية في حمل ... من الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط
تأثيره ... ان جعل الوزن الخاص سببا لئلا يفتقر الى شرط تأثيره مع ان الوجه لا ينظر الا ...
... الى ان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه لا مزيد لنسبة بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلك قصدا الى
رعاية المناسبة بين الاسباب في كون ... بانها موثرة الشرط وذلك ان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه لا مزيد
لنسبة بالاخر لكن الاصل فيه ان لا يوجد له مزية لنسبة في القسم الاخر لان التمايز بين اقسام اللفظ مقصود جدا
لتمييز المعاني غاية التمييز ولا يدخله اي هذه الصيغة لوزن الفعل الهاء اي التاء بالوضع فلا يرد نحو اسود
باعتبار دخول التاء في تانيثه اذ دخول التاء فيه انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه ان يكون
مؤنثه على سوداء والى هذا سبقت الاشارة في بحث الوصف وانما اشترط عدم دخول التاء في هذه الصورة
لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل لاختصاص التاء بالاسم فلم
تحقق مشابهته بالفعل كاحمد ويشكر وتغلب ونرجس واما قولهم نرجسة بدخول الهاء في نرجس فلا يشكل
به لانه غير علم حينئذ فان قلت ان نرجس لفظ عجمي فباي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النحاة يجعلون
اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حرف واصالته بمنزلة اللفظ العربي ولذا قالوا النون في نرجس
زائدة قصدوا بذلك انه لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس بخلاف ما سمي رجل بنهشل فانه لم يمنع من الصرف لانه
يوجد في الاسم فعلل مثل جعفر فلا يكون نونه زائدة واذا كان عدم دخول الهاء شرطا في الصورة الاخرى
لوزن الفعل فيعمل هو الحمل القوي على العمل فاسير منصرف مع وزن الفعل فيه والوصف الاصلي لدخول الهاء
في انثاه كقولهم اي العرب للناقة القوي على العمل اسيرة لعله الا اذا سمي رجل بيعمل كان غير منصرف لانه غير
قابل للهاء ح واعلم ان الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس وفعل مصدر وابل وعنق وضلع و
جمل والرباعي ما عدا فعلل والخماسي باجمعه والتسمية به لا يؤثر والثاني ان يكون مشتركا بين الاسم والفعل من غير رجحان
احدهما على الآخر نحو ضرب وعلم وطلق ودحرج وضارب مراد هذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به الا عند عيسى
ابن عمر واستقصى والثالث المختص بالفعل كشمر وضرب وجورب وانطلق واحمر واحمار واقطع واخشوشن
واجلوذ واسلنقى واحرنجم واقشعر ولا عبرة لمثل البذرنة مشبهة بابن عرس لشذوذه والرابع ما في اوله
احد الزوائد الاربع نحو احمد واصبع ويزيد وتغلب وحكم هذا القسم حكم المختص بالفعل في منع الصرف ثم ما وقع من

بيان اسباب منع الصرف اخذ في بيان ما يزول به اثرها والاسباب جزؤه فقال واعلم ان كل ما اى
اسم غير منصرف شرط فيه العلمية وهو المؤنث بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب والاسم الذي فيه الالف
والنون زائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اى التعريف العلمي وجمع سببا مؤثرا مع سبب آخر اى
مع سبب آخر فقط وهو من اسماء الافعال بمعنى ابنه وكتبها الصدر بالقاف تزيينا للفظ فانه جزء الشرط محذوف اى
اذا لم يشترط العلمية في الاسم الغير المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فيه بالسببية فقط اى فانه من انما
تشترطها له وهو اى ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب آخر فقط هو العلم
المعدول ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معها مؤثرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية
مع انها ليست بشرط فيها حيث امتنع ثلث واحمر بدون العلمية ثم احترز بما ذكره عن مثل مساجد وحمراء وحبلى
اذ اسمى بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الصرف انما هو لاجل الجمع الاقصى ولزوم
التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي تتحقق بعد العلمية وقبلها واختلف النحاة في تاثير العلمية
مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان
العدل تابع للوصف وقد زال الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره الشيخ
الرضي واختار سيبويه منع صرف آخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلاف في تاثير العلمية
مع العدل وانما الخلاف في زوال العدل وزوال الوصف اذا نكر بان يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر
مسماه بها فيدخل عليه ما يختص بالنكرات مثل رب فيجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير الايهامي اذ
بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقي ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا فذلك الاسم
الذي شرط فيه العلمية اذا اجتمعت فيه سبب آخر عند تنكيره وهذا الاطلاق لا يكون مختار المصنف والشيخ
ابن الحاجب لان النحاة اتفقوا على امتناع افعل التفضيل المستعمل بمن اذا نكر بعد التسمية وخلاف سيبويه
والاخفش في مثل احمر بعد التنكير مشهور اما في القسم الاول اى اما حصول الصرف عند التنكير في الاسم
الذي اشترط فيه العلمية فلبقاء الاسم اى ذلك الاسم بلا سبب اى بلا سبب مؤثر لانعدام المشروط
عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب اما في القسم الثاني اى اما حصول الصرف عند التنكير في الاسم الذي
لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه سببا محضا فلبقائه اى ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل او وزن
الفعل والسبب الواحد لا يمنع الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين لفا ونشرا وتنكير الغير له تقول في مثال المؤنث

بالتاء جاءني طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة آخر بالتنوين اي واحد مسمى بطلحة وقس الباقيين بها
امثلة التانيث المعنوي والعجمة والتركيب والالف والنون الزائدتين في الاسم ونقول في مثال العلم
المعدول جاءني عمر بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير عمر وآخر بالتنوين اي واحد مسمى بعمر وفي العلم مع وزن
الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير احمد آخر بالتنوين اي واحد مسمى باحمد هذا في العلم الاول ثم سمي ومثال
العلم المعامل بالصفة المشبهة مسماة بها نحو رب حاتم لقيته اي رب جواد لقيته وكل بالانصرف منصوب
بالعطف على الكل السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم الغير
المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام او دخله الكسرة كمررت باحمدكم مثال لغير المنصرف الذي اضيف
فدخله الكسرة ومررت بالاحمد مثال لغير المنصرف الذي دخله الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخله الكسرة على
غير المنصرف بالاضافة او بدخول الالف واللام عليه لانهما من معظمات خواص الاسم لكونهما يقويان جهة الاسمية
ويبعدانه عن مشابهة الفعل فيضعف تاثير شبهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه بالاسناد ودخول حرف الجر
من معظمات علامات الاسم ايضا كما صرحوا فما وجه اختصاص هذين العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام
انما يكونان من معظمات العلامات لكونهما موثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكونان اقوى معظمات خواص الاسم بخلاف
سائر علامات الاسم المعظمة فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم انما كان غير المنصرف مكسورا حينئذ لان
الكسر انما يسقط تبعا للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا ساقط باللام والاضافة لا منع الصرف فلا يتبعه
الكسر في السقوط وفيه نظر لان منع الصرف متقدم على الاضافة واللام الا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو
اعوج بيت المعاقبة للتنوين المقدرة لمنع الصرف دون تنوين الملفوظ فلو كانت الاضافة سابقة على
منع الصرف لكانت معاقبة للتنوين الملفوظ فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجبا لحذف التنوين دون
غيره من اللام والاضافة فاذا كان سقوطه لمنع الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسرة في السقوط
ايضا تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة الآن نشرع في بيان ثلثة مقاصد وهي المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات وقد سبقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه ثلثة انواع رفع ونصب وجر الى
ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلثة بالاستيفاء
فقال المقصد الاول في المرفوعات قدمها على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب
الاسنادي لتحقق الجملة بها وكون ما سواها فضلة وانما اتى بصيغة الجمع اسما ولم يات بصيغة المفرد لان

حد المرفوع وهو سيتلو عليك حد الرفع وهو محل الفاعلية يوهم ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو
الفاعل فدفع ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ولكنها في المجرورات لوجود المشاكلة وفي
المنصوبات مستعارة للكثرة وهاهنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذكر
لا يعقل وكما يجمع المؤنث بالالف والتاء يجمع صفة المذكر الذي لا يعقل بها ايضا نحو الجبال الراسيات والايام
الخاليات والمرفوع في عرف النحاة ما اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني
زيد والزيدون او الزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا اختار قول الاعراب اللفظي والتقديري لان
اللفظ يشتمل عليهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا بمعنى
الرفع المحلي انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء
وهو مفرد والاسماء جمع وقد وجبت المطابقة بين الموصوف والصفة فيجب ان المرفوعة ولم يجمع هنا قلت
المرفوعة مسند الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيدها بالتاء كقولك
الايام الخاليات والخالية وكالافعال لانهم يقولون الرجال فعلوا وفعلت والمسلمات فعلن وفعلت
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله والمبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبهتين
بليس وخبر لا لنفي الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها شرع في بيان ذلك
وتفصيل كل منها فقال فصل الفاعل قدمها على سائر المرفوعات لان المختار عنده وما ذهب اليه اكثر النحاة
من ان اصل المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشد في باب الركنية حيث لا يسوغ
حذفه الا بعد شيء يسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ
فانه ضعيف لكونه معنويا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تاخيره عن الفعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا ولانه يحكم
عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل هو المسند اليه لا كل اسم حقيقة او حكما ليتناول مثل يعجبني ان تقوم قبله اي
قبل ذلك الاسم فعل اراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصدر بخير الصفة لا الاصطلاحي الذي هو لفظ قام زيد
فيه فاعل المصدر فيشمل قوله او صفة ثم احترز بقوله قبله فعل عن نحو زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعده
وان اسند اليه فهو مبتدأ لا فاعل فذهب الكوفيون الى انه لا فرق في الاسناد بين قولهم قام زيد وزيد قام فجوزوا
زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقديم الفعل عليه بل يجب عليهم كونه

الى ذلك الشيء حقيقة احتيج الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازا عنه او صفة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولم يقل او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع بعده الضمير في نحو زيد في
الدار والظاهر في نحو خلفك ابوه لان الرفع في الحقيقة هو للفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه
جامد فان قلت التعريف للتعيين والتحقيق وكلمة او للترديد والتشكيك فلا يلائم ذكرها فيه قلت هي ههنا
للتنويع اشارة الى ان الفاعل المعرف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله اسند اليه وعلى ما يكون
قبله صفة اسندت اليه اسند اي الفعل او الصفة اليه اي الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع
الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف بالحرف والبدل بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه
لا اسناد فيها فلا حاجة الى اخراجها وهو المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرينة
ذكر التوابع بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة والربط بمجرد ثبوت شيء
لشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق
الانشاء تحقيقا او تقديرا ففي قولنا لم يقم زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي قولنا ان قام زيد ثمت التقدير
الوقوع لا تقدير الاسناد فلا يخرج عن تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف الذي اشتهر وهو ان المراد
بالاسناد اعم من ان يكون بطريق الايجاب او بطريق السلب وبطريق التحقيق او بطريق التقدير وتعلقت باسند كلمة على في قوله على جهة
قيامه اي الفعل او الصفة قيام به اي بذلك الاسم لا على جهة وقوعه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل
زيد في ضرب على صيغة المبني للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا اسم قبله فعل في المثال
الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه لكن على جهة انه واقع عليه لا قائم به فيكون مفعولا ما لم يسم فاعله
ولا يكون فاعلا وانما احتاج الى هذا القيد من جعل مفعول ما لم يسم فاعله خارجا عن الفاعل كالمصنف والشيخ ابن الحاجب
ومن جعله داخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزمخشري والشيخ عبد القاهر ويدخل فيه نحو مات زيد وطال
عمرو فان الموت والطول قائم بفاعليهما وان لم يكن صادرا عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمعروضه نحو قام زيد
مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند اليه زيد ضارب ابوه عمرا فهو مثال للفاعل الذي قبله صفة اسند
اليه وما ضرب زيد عمرا مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند اليه بسبب الوقوع وكل فعل لازما كان او متعديا
لا بد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه او قام به مرفوع صفة فاعل انما وصفه به مع انه لا يكون الا مرفوعا
لاجل زيادة التقرير مظهر صفة ثانية للفاعل كذهب زيد او مضمر عطف على مظهر كزيد ذهب فان كان اي الفعل

متعديا كان له مفعول به اليه نحو ضرب زيد عمرا فان كان الفاعل اي فاعل الفعل مظهرا وحد الفعل ابدا اي
سواء كان الفاعل مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون والا ان كان اي الفاعل مضمرا وحد
الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وثني اي الفعل للمثنى اي للمثنى فاعله المضمر نحو الزيدان ضربا وجمع اي
الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمر نحو الزيدون ضربوا وان كان اي الفاعل مؤنثا حقيقيا احترز به عما اذا كان
الفاعل مؤنثا غير حقيقي فانه ليس كالمؤنث الحقيقي على الاطلاق وهو اي المؤنث الحقيقي ما اي مؤنث اذ كلمة ما
عبارة عنه بازائه اي بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لمذكر اي مذكر كائن في
جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظا او لم يكن وانما قال في الحيوان احترازا عن الانثى من
النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لا مقابل الرجال كامراة في الاناسي
وناقة في الابل اذ بازائهما رجل وبعير وكذا النفساء والحبلى وأتان وعناق انث الفعل جزاء الشرط ابدا
اي مظهرا كان الفاعل او مضمرا او تعدا ان لم تفصل لمثني بين الفاعل والفعل متعلق بقوله انث الفعل نحو
قامت هند في المظهر وهند قامت في المضمر وانما انث الفعل ابدا عند كون الفاعل مؤنثا حقيقيا لان تانيث
الفاعل يسري الى تانيث الفعل اما في المضمر مطلقا اي سواء كان مؤنثا حقيقيا او غيره فلشدة الامتزاج واما في
المظهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في التانيث لانه ليس
بحقيقي فيها الاولى ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجه
دون وجه لانه يكون تانيثا من حيث اللفظ ولا يكون تانيثا من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث الفعل انما يجب
بثلثة شروط الاول ان يكون الفعل مضمرا والثاني ان يكون المؤنث الحقيقي من الاناسي والثالث ان لا يقع
الفصل بين الفاعل والفعل حتى لو كان الفعل جامدا نحو نعم الهند او كان المؤنث الحقيقي من البهائم نحو اتى نعجة
او وقع فصل بينهما نحو جاء اليوم هند لا يلزم ان يسري تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامدا في
الاول وكون التانيث الحقيقي من البهائم في الثاني ولوقوع الفصل في الثالث فلا يجب تانيث الفعل ابدا
ثم انما تعرض للشرط الآخر ولم يتعرض للشرطين الاولين وكان من الواجب ان يتعرض لهما ايضا وان فصلت
على صيغة الماضي المعلوم للخطاب بغير معين اي وان فصلت بشيء بين الفاعل والفعل في المؤنث الحقيقي فلك
الخيار اي فيجوز لك الاختيار في التذكير اي في تذكير الفعل والتانيث اي في تانيثه اذ لو وقع الفصل لا يلزم
سراية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فيجاز تذكير الفعل وتانيثه كما عرفت نحو ضرب اليوم هند ومن اتباه

فان شئت قلت ضربت اليوم هندا بالتاء وكذا يجوز تذكير الفعل وتانيثه في الحقيقي المفردة اذا كان جمع
تقدير الفصل لم تسعه ومعنى هذا الخيار خلاف المبرد فانه لا يجوز ترك تانيث الفعل اذا كان الفاعل مؤنثا
حقيقيا والكلام بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد اذا لم
يسلم الحقيقي بمحل بعد الا اذا سمي به امراة فحينئذ الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد والضرب بل يجب
تانيث الفعل دفعا للالتباس بالمذكر نحو قامت اليوم في الدار زينب وكذلك اي ومثل الخيار في المؤنث يعني
في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقي وهو الا يكون بازائه ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه
مطلقا اي سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذكير بالفصل فيه حسن بانه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل
ففي غير الحقيقي اولى نحو طلع اليوم الشمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون
التاء وانما ثبت هذا الخيار في المؤنث غير الحقيقي لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني اذا كان الفاعل
مظهرا لما ذكرنا من قصور الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث الفاعلية وقصور التانيث
لعدم كونه حقيقيا اذ تانيثه باعتبار اللفظ وعدم تانيثه باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سراية الفاعل
الى الفعل بل يجوز مجازا ان يذكر فعله وان يؤنث عملا بالاعتبارين وان كان اي الفعل متاخرا عن الفاعل
يعني اذا كان الفاعل مضمرا انث اي الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل يسري الى تانيث
الفعل في المضمر مطلقا لشدة الامتزاج فيجب ان يؤنث فعله ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت بالتاء قيل
عليه ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخرا عن الفاعل كما صرح به المصنف حيث قال في تعريف
الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعدم صحته غير صحيح لان ما صرح به موافق لتعريف الفاعل
لجواز ان يختار ههنا ما ذهب اليه الكوفيون من انهم لا يفرقوا في الاسناد بين قولهم طلع الشمس والشمس طلعت
وجعلوا في المثالين فاعلا وان كان المختار عنده في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون وجمع التكسير اي
وظاهر جمع التكسير وكذا ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء كان جمع مذكر لعاقل كرجال او جمع مذكر لا
يعقل كجمال وايام او جمع مؤنث كنسوة وبنات كالمؤنث اي كظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير
الفعل وتانيثه تقول قام الرجال بدون التاء وان شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى
اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب انما جاز جواز الامرين في هذا الجمع لانه في تاويل
الجماعة وتانيثه من حيث اللفظ وعدم تانيثه من حيث المعنى فجاز جواز الامرين ههنا عملا بالجهتين والله اعلم

يجرد التاء ويلحق بجمع المذكر السالم كراهة اجتماع التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم غيره لانه وان كان
صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون
الذي واحده مؤنث كسنين وارضين وقلين وثبين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون فان حق هذا الجمع
ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء قلنا لما قلنا وظهر جمع التكسير قيدنا به لان ضمير غير جمع المضمر
المؤنث لان ضميره يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت وضمير ذلك يستلزم التاء او الواو نحو الذكور فعلوا ونحو
الرجال جاءت او جاءوا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي والايام مضت او مضين فيكون ضمير الجمع المكسر
كضمير المؤنث الغير الحقيقي في الحاق العلامة اي في لحوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول
لكونه اقوى الاركان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله ويجب تقديم الفاعل على المفعول
بحانه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم على الفعل والفاعل معا نحو موسى ضرب عيسى
على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل
الهندي اذا كانا اي الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفيت اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول لفقدان
الاعراب فيهما لفظا والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم الفاعل على المفعول
دفعا للالتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدى سلمى واكرم هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب.
ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تخف اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكمثرى يحيى لوجود
القرينة المعنوية فيه وهي عدم صلاحية الكمثرى للفاعلية وضرب عمرو زيد وكذا ضرب موسى العالم عيسى العالم
بنصب العالم في الاول ورفع العالم في الثاني واكرم موسى سلمى وضربت موسى سعدى لوجود القرينة
اللفظية فيهما وهي نصب عمرو في الاول ونصب العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتانيثه
في الرابع فحينئذ يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم الالتباس وقد يجوز
حذف الفعل اي الرافع للفاعل حيث كانت اي وجدت قرينة دالة على تعيين الفعل المحذوف واذا القرينة
ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف نحو زيد النحو خبر مبتدأ محذوف مضاف الى زيد اي
هو زيد ورفع زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب كلمة من استفهامية مبتدأ وضرب خبره
والجملة الاستفهامية مقول قال وزيد الواقع في الجواب فاعل فعل المحذوف اي ضرب زيد فحذف
لوجود القرينة وهي ضرب المذكور في السؤال وانما لم يجعل هذا من باب تقدير الخبر ليكون الجملة اسمية

راى ومثبه ما هو من موضوعات المولفين وهذا او تسلسل معنى دار الدور او تسلسل التسلسل اى ثم
اعلم ان هذا الحذف غير مختص بالفعل والفاعل بل يوجد فى كل كلام اسميا كان او فعليا قصيرا كان او طويلا
مركبا من الفعل والفاعل ومن الفعل او جميع متعلقاته فاذا عرفت هذا فنقول معنى كلام المصنف رحمه الله ويجوز
حذف الفعل والفاعل معا اى يجوز ذلك حيث كانت قرينة الا انه لم يصرح به لظهوره انه لا ينبغى الحذف بدون
القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا نعم لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز
اظهارهما وانما جعل من باب تقدير الجملة الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو
المبتدا والخبر ليكون الجواب موافقا للسوال وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه اى مقام الفاعل
فى اسناد الفعل او شبهه اليه اذا كان الفعل المسند اليه مجهولا نحو ضرب زيد وهو اى المفعول الذى يقام مقام
الفاعل عند حذفه القسم الثانى فى التعداد من المرفوعات اى اقسامها المسمى بمفعول ما لم يسم فاعله ولما
جاء منه بيان فى الفاعل المضمر وكان باب تنازع الفعلين مما يضمر فيه الفاعل اورده بفصل التنازع واما
سائر الاحوال للتنازع فللاستطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلين العاملين غير المصدرين
ليشمل الملحقات لان التنازع يجرى فيها ايضا نحو زيد معلم ومودب عمرا وبكر حكيم وطبيب ابوه وانما اورد
الفعل لاصالته فى العمل والفرع داخل تحت حكم الاصل للفرعية والتنازع كما يجرى فى الفعلين يجرى فى الاكثر
من فعلين ايضا كما ورد فى الصلوة الماثورة اللهم صل على محمد وعلى ال محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت
وترحمت على ابراهيم هذه الخمسة تنازعت فى على ابراهيم وانما ذكر الفعلين بناء على بيان اقل ما يحصل به التنازع
ثم الفعلان اعم من ان يكونا متعديين الى ثلثة مفاعيل او لم يكونا كذلك ومن ان يكونا من فعل التعجب اولا
خلافا لبعضهم فى الاول لعدم السماع وفى الثانى لقلة تصرف فعل التعجب وانما خصصنا العاملين بقولنا غير
المصدرين لان التنازع لا يجرى فيهما اذ لا يصح قطع التنازع ههنا عند البصريين والكوفيين لانه
لا يضمر الفاعل فى المصدر نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد فى اسم ظاهر صفة اسم اى غير مستتر لان المضمر المنفصل
قد يحصل فيه التنازع نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك واما المضمر المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل الحكم بانه
والمراد بكون كلا واحد من الفعلين ان يتوجه اعماله فيه بعدهما صفة ظاهر اى وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المتقدم
والمتوسط لا يتوهم التنازع لان الاول مشغول بمعموله قبل تكلم بالثانى فليس فيه مجال التنازع فلا يكون من هذا الباب
ثم بين الشيخ شرح معنى قوله فاذا تنازع الفعلان بقوله اى اراد يعنى فقتضى او توجه بحسب المعنى كلا واحد من

الفعلين اي العاملين ان يعمل في ذلك الاسم اي الاسم الظاهر المتنازع فيه قال الفاضل الهندي
اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ تنازع اذ كل يستوي
في معموله من مضمر او محذوف او مذكور فهذا اي تنازع الفعلين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام
وهذه الجملة جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزاء محذوف وتقديره واذا تنازع
الفعلان في اسم ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما لكن في الفاعلية اي في فاعلية الاسم الظاهر وهي المنسبة
مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في مفعول ما لم يسم فاعله
داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا
ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم فاعله غير شائع لا يجعله اعم من التحقيقي والحكمي ولا
بغيره نحو ضربني واكرمني زيد والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية
اي مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيدا والثالث اي
القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية والمفعولية معا ويقتضي الاول
اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيد والرابع اي القسم الرابع
من الاقسام الاربع عكسه اي عكس الثالث في الاقتضاء بان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل
نحو ضربت واكرمني زيد واعلم ان في جميع هذه الاقسام اي الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول
واعمال الفعل الثاني عند البصريين والكوفيين جميعا خلافا منصوب على انه مفعول مطلق اي
يخالف القول بالجواز خلافا للفراء في صورة الاولى وهي ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية
وفي الصورة الثالثة وهي ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول
ان اعمل الثاني فان الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول
عنده فيهما ودليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني اما
حذف الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول او الاضمار قبل الذكر
اي قبل ذكر الفاعل وكلاهما اي حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر محظوران اي ممنوعان وقوله و
كلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه مفرد لفظا ومثنى معنى كما
عرفت وهي جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة بعض الفوائد والرواية الصحيحة

هي تثنية الرفعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين على اثر واحد ورد بعضهم اظهار الضمير بعد الظاهر
نحو ضربني واكرمني زيد فهو كما في تأخير الناصب نحو ضربني واكرمت هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل
الاول والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة سوى
الفراء وفي الصورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في صورة الجواز ويحتمل ان يكون هذا
اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح هذا الكتاب انما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه
لما كان في ذهنه ان يبين عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالبا الا في العديد
قصدا عدا اعادة لئلا يكون ذكر كلمة اما التفصيل مع عدم العديل فكأنه قال اما اعمال كل من الفعلين
عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين سوى الفراء وهو ثابت في الجواز واما الاختيار اي اختيار
في اعمال اي منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اي النحاة المنسوبة الى البصرة والكوفيين
اي النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصورة الاولى والثالثة فهو انما يكون
في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور جميعا ففي الاختيار فانهم اي البصريون يختارون
اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الفعل الاول وانما ابتدأ بمذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر
استعمالا وانما اختار البصريون اعمال الفعل الثاني باعتبار القرب والجوار يعني ان الفعل الثاني اقرب
الطالبين من المطلوب ومجاوره فيكون اقدر على اخذه وايضا ان اعمال الفعل الاول يستلزم الفصل
بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل في المعمول ان يتصل بعامله وان استفاضة
الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل الثاني ولو
اعمل الاول لقيل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر قضى
كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع
الاول فلانه لولا ذلك لقيل فوفاه واما في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل معنى هو غريمها باظهار
الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب بان اي وان الكوفيين يختارون اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الفعل الثاني وانما اختار الكوفيون اعمال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق لانه
ان يكون الفعل الاول اسبق الطالبين واحقهما فهو احق باعطاء المطلوب ولان اعمال الثاني يستلزم
الاضمار قبل الذكر بخلاف اعمال الاول فكان هو اولى ثم لما فرغ عن بيان ما هو المختار عند البصريين وهو اعمال

بالفعل الثاني اخذ في تفصيل مذهبهما وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاز تقديم مذهب البصريين بقوله فانهم
يختارون اعمال الثاني جاز تقديم قوله فان اعملت الثاني ليكون في الكلام شبه على ترتيب اللف والنشر
للتفسير اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين فانظر فان كان الفعل الاول يقتضي الفاعل اضمرت
اي الفاعل في الاول اي في الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الذي وقع بين الفعلين في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمني زيد وضرباني واكرمني الزيدان
وضربوني واكرمني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين
وضربوني واكرمت الزيدين ونحو ضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات
وانما اضمر الفاعل في الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا وعلى
تقدير الاظهار يلزم التكرار وهو قبيح وحذفه لا يجوز الا اذا سد شيء مسده وقال الكسائي يحذف الفاعل احترازا
عن الاضمار قبل الذكر واثر الخلاف يظهر في مثل ضرباني واكرمني الزيدان عندهم وضربني واكرمني الزيدان
عنده وللقائل ان يقول ما ذهب اليه الجمهور من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا سد شيء مسده غير مستقيم فانه قد جاء
حذف الفاعل بدون سد شيء مسده في مواضع كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة وقوله تعالى
اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو فاعل على قول سيبويه ونحو ما قعد وما قام الا انا اذ فاعل
الفعل الاول محذوف اتفاقا ونحو اضربن واكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بدا لهم
راي فانه فاعله وقد حذف كثيرا واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد عرفت ان المصدر قاصر
في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من
باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلة المذكورة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسيا والمحذوف
في باب التنازع انما هو محذوف نسيا والى هذا اشار الشيخ الرضي ولقول ان ذلك نادر قليل فالحق بالعدم
وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب وان كانا منهما
فياتي حكمها حذفت المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر فيحذف
لدلالة الاسم الظاهر وانما لم يحذف هذا المفعول فرارا عن شناعة التكرار ولم يضمر فرارا عن الاضمار قبل الذكر في
قولهم ربه رجلا شاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين
وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدان

المفعول من افعال القلوب [illegible] الاقتصار على احد المفعولين من افعال القلوب اعترض عليه بانه قد جاء كما
في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم عند من قرأ الياء اي بخلهم هو خيرا لهم
فحذف احد مفعولي يحسبن وهو بخلهم فذكر الآخر وهو خيرا لهم وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان
يكون المفعول ليحسبن في هذه القراءة ضميرا عائدا الى البخل اي لا تحسبن البخل خيرا لهم لكن وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب كانت في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم واضمار المفعول اي لا يجوز ايضا اضمار المفعول
قبل الذكر لما مر وهذا اي ما بيناه من كيفية اعمال الفعل الثاني مذهب البصريين واما ان اعملت الفعل الاول على
مذهب الكوفيين فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة الظاهر
بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربني واكرمني زيد وضربني واكرماني الزيدان وضربني و
اكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت
واكرموني الزيدين وان كان الفعل الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب
يجوز فيه اي في ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول والثاني الاضمار اي اضمار المفعول على
طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه المختار لا الاول وهو الحذف نحو ضربني و
اكرمته زيد وانما كان الاضمار مختارا ليكون الملفوظ اي اللفظ باتيان الضمير مطابقا للمراد اي موافقا
للمعنى الذي هو كونه مكرما للضارب الذي هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضمر
المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكرا او خالدا او غيرهما ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر
بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان اضماره واما الحذف فكما تقول
في المتوافقين نحو ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين
ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون واما الاضمار فكما تقول
في المتوافقين ضربت واكرمته زيدا وضربت واكرمتهما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفي المتخالفين
ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون الا اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر مطابقا للظاهر بضمير نحو حسبني وحسبت اياه
زيد منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وذلك
اي وجوب اظهار المفعول الثاني لان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا واعملت الاول وهو حسبني وجعلت الزيدا

فاعلا لهو منطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتهما واظهرت الثاني نحو هو منطلقين لما نحو هو
ما اشار اليه بقوله فان حذفت منطلقين فقلت حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني
من افعال القلوب وهو اي وحذف المفعول من افعال القلوب غير جائز اذا حذف المفعول يوجب الاقتصار
على احد المفعولين فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمرت اي المفعول فلا يخلو من ان تضمر المفعول مفردا او
تقول حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا وح اي حين اضمرت المفعول مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا
للمفعول الاول وهو هما في قولك حسبتهما ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب او تضمر مثنى
معطوف على قوله ان تضمر مفردا اي وان تضمر المفعول مثنى وتقول حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وح
اي حين اضمرت المفعول مثنى يلزم عود الضمير المثنى الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع وهذا
اي عود الضمير المثنى الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه واذا لم يجز
الحذف اي حذف المفعول الثاني والاضمار اي اضماره كما عرفت ذلك من التفصيل المذكور وجب الاظهار
اي اظهار ذلك المفعول وللقائل ان يقول الشرط في التنازع جواز اعمال الفعلين فيما تنازعا فيه والمتنازع فيه
ههنا اعني قوله منطلقا لا يجوز فيه اعمال الثاني لمخالفته المفعول الثاني والجواب انه ممكن بالتاويل بكل
واحد منهما وفيه بحث لانه لو جاز تاويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار المفعول الثاني على تقدير
اعمال الاول مفردا ولا يخالف لمكان التاويل واجيب بان التاويل مخالف للظاهر فلا يصار اليه
عند امكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم التكرار وهو قبيح قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلافهما
افرادا وتثنية نعم انما لا يجوز المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذا دار الكلام صادرا من
المتكلم بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادرا على التكلم بالظاهر فانه
لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على التكلم بالحقيقة فينبغي ان يكون التكلم ههنا باضمار
المفعول الثاني للفعل الاول مفردا بتاويل مفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثاني ايضا ووجوب الاظهار لكون
الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج الى التاويل فيشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق و
المطابقة بين المفعولين في غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمار الثاني مفردا بان يقال حسبتهما اياه الا ان
يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه فلو ذكر اياه كان ذكره كذكر منطلقا وهو ممتنع فكذا ما يقوم مقامه لان
الضمير نائب عنه فيأخذ حكم منوبه هذا اعني التاويل بكل واحد في المفعول لجواز التنازع وما ذكر في بعض الحواشي

ولہ وجہ آخر وہو ما ذکرہ بعض المحققین حیث قال ولا یخفی انہ لا یتصور التنازع فی ہذہ الصورۃ الا اذا
لاحظت المفعول الثانی اعنی الاعلی اتصاف ذات بالانطلاق من غیر ملاحظۃ تثنیۃ وافرادہ والا فالظاہر
انہ لا تنازع بین الفعلین فی المفعول الثانی لان الاول یقتضی مفعولا مفردا والثانی مفعولا مثنی فلا یتوجہان
الی امر واحد فلا تنازع فیہ انتہی کلامہ ثم اعترض بعض الفضلاء علیہما بانہ انما یتم امتناع التنازع لو کان
للافراد والتثنیۃ او التذکیر والتانیث لازما للمنطلق وشیء منہا غیر لازم بل ہو مع افرادہ یصح ان یثنی
فیصح تنازع الفعلین المختلفین فی المفعول المفرد والمثنی فی منطلقا حال افرادہ بان یطلب احدہما المفعول
منطلقا مفعولہ فیصیر مثنی فیخرج عن افرادہ وبان یطلب الآخر ان یکون مفعولہ فیبقی علی افرادہ ثم لما فرغ
من بیان القسم الاول من المرفوعات وہو الفاعل شرع فی بیان القسم الثانی منہا فقال مفعول ما لم یسم فاعلہ ہو
کل مفعول حذف فاعلہ ای ترک فاعل ذلک المفعول وانما اضاف الی المفعول بملابسۃ فاعلیۃ لفعل متعلق بہ
قیل ہذا الحد یصدق علی الربیع فی قولک انبت الربیع البقل لان الفاعل الحقیقی لانبات البقل ہو اللہ تعالی
فحذف الفاعل الحقیقی واقیم المفعول الذی ہو الربیع مقامہ واجیب بان المراد بالفاعل فی الحد ہو الفاعل
الاصطلاحی وبالمفعول المفعولیۃ اقامتہ مقام الفاعل والربیع فی المثال المذکور یکون فاعلا اصطلاحیا مذکورا غیر محذوف
فلا یصدق الحد وانما حذف فاعلہ اما لعدم العلم بہ نحو سرق المتاع او الخیاطۃ نحو شتم الخلیفۃ او لکونہ معلوما نحو قطع
اللص او لاختیار غرض السامع نحو قتل عدوک او للابہام کضرب زید او للاختصار نحو اقیمت الصلوۃ او لموافقۃ
القوافی کما قیل وما المال والاہلون الا ودائع ٭ ولا بد یوما ان ترد الودائع ٭ او لرعایۃ السجع نحو ما لاحد عندہ من نعمۃ تجزی
او لعلم المخاطب بہ نحو قولہ تعالی اذا بعثر ما فی القبور واقیم ہو ای ذلک المفعول مقامہ ای مقام الفاعل
فی کونہ مسندا الیہ الفعل او شبہہ عمدۃ علیہ وقولہ ہو تاکید للمستتر فی اقیم وانما جاء بتاکید الضمیر المتصل بالمنفصل دفعا
لتوہم ان الفعل مسند الی قولہ مقامہ فیلزم خلو الجملۃ المعطوفۃ علی الجملۃ الواقعۃ صفۃ عن الضمیر نحو ضرب
زید وحکمہ ای ذلک المفعول فی توحید فعلہ وتثنیتہ وجمعہ وتذکیرہ وتانیثہ علی قیاس ما عرفت فی الفاعل
فانہ اذا کان ہذا المفعول مظہرا وحد الفعل سواء کان مثنی او مجموعا نحو ضرب الزیدان وضرب الزیدون
علی صیغۃ المجہول وان کان مضمرا یثنی للمثنی ویجمع للجمع نحو الزیدان ضربا والزیدون ضربوا وان کان
مؤنثا حقیقیا انث الفعل مظہرا او مضمرا ان لم تفصل بینہ وبین فعلہ نحو ضربت ہند وہند ضربت وان فصلت
فلک الخیار بین تذکیر فعلہ وتانیثہ نحو ضرب الیوم ہند وضربت الیوم ہند وکذا ان کان مؤنثا غیر حقیقی ان کان

منظور به نحو كورت الشمس فالمعنى كورت الشمس وان كان مصدرا انث الفعل نحو الشمس كورت ثم لما فرغ عن بيان القسم
الثاني من المرفوعات وهو مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع فقال فصل في المبتدأ
والخبر ذكرهما في فصل واحد لكونهما متلازمين كما هو الاصل لان الاصل فيهما انه متى ذكر احدهما ذكر الآخر
معا واما حذف احدهما فغير الاصل ولكونهما مشتركين في العامل لان عاملهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين
او حكميين فيدخل فيه مثل قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم فانه في تاويل تصدقكم وتسمع بالمعيدي خير من
ان تراه فانه في تاويل سماعك بالمعيدي والجملة التي وقعت خبرا لانها في تاويل الاسم فزيد ضرب غلامه في
قوة زيد ضارب غلامه هذا ما ذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم المصنف الشيخ ابن الحاجب فانه صرح في شرح المفصل
بان الخبر الجملة ماول بالاسم وذهب المحققون الى الجملة تصير قسما من غير جعلها اسما حكميا تقع خبرا فلم
يتناوله تعريف الخبر ايضا يخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين او من اسم وفعل لان الكلام
الذي يكون جزءه جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل الجملة بالاسم مجردان عن العوامل اللفظية اسماعية وقياسية
وكلمة عن متعلقة بقوله مجردان واللفظية صفة العوامل والتطابق بينهما ثابت تقديرا اذ العوامل في تاويل
المفرد اي مجردان عن جماعة العوامل اللفظية ثم احترز به عما كان به العامل اللفظي كاسم ان وكان واخواتهما
والمراد بالتجريد اعم من ان يكون لفظا او حسا بان لا يكون العامل موثرا في المعنى فالكان موثرا في
اللفظ فيدخل فيه بحسبك درهم لان الباء فيه زائدة غير موثرة في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجر فان قلت
التجريد يستدعي سبق الوجود ولا شيء من العوامل اللفظية موجودا في المبتدأ او الخبر سابقا فكيف يستقيم
قوله هما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليهما لكان جائزا
فنزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركية اي البير وقولك سبحان الذي
صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي وقال بعض الفضلاء وفيه على ان الاصل
هو العامل اللفظي وتعدل عنه الى المعنوي فكانه نبه والاسم عنه ثم المراد بالتجريد عن العوامل التجريد
عن جنس العوامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما
اي احد الاسمين الموصوفين بالتجريد مسند اليه ويسمى اي الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني
من الاسمين مسند به ويسمى اي الاسم المسند اليه الخبر نحو زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه وهو المبتدأ والثاني مسند به وهو الخبر والعامل فيهما اي في المبتدأ والخبر معنوي وهو اي العامل

فالتقييد به بالمعنوي هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى
الابتداء عامل في المبتدأ والخبر وعلى هذا القول لا يكون الخبر مما نحن فيه بصدده وذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل في الآخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية فلا يكونان مما نحن فيه ايضا وفيه نظر لانه
يلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه لان العامل يجب تقديمه على معموله فيلزم تقدم الخبر على المبتدأ لعمل
كل واحد منهما في الآخر فان كان المبتدأ مقدما على الخبر والخبر مقدما على المبتدأ لزم تقدم الشئ على نفسه ضرورة
ان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الآخر من وجه
ومتأخر من وجه آخر فلا يلزم الدور لاختلاف الجهة اما تقديم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون مع المنسوب
اليه ويكون فرعا له واما تقديم الخبر فلانه مناط الفائدة والمقصود من الجملة فيرجح كل واحد منهما صاحبه للتقدم
الذي فيه فيرتفعان كعمل كل من الشرط وكلمته في الآخر نحو ايا ما تدعوا فالاداة متقدمة اذ هي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتأخرة عن الشرط لتأخر الفضلات عن العمدة واصل المبتدأ اي الاولى في المبتدأ وما يقتضيه الدليل
فيه ان يكون معرفة لكون المبتدأ محكوما عليه والحكم على الشئ انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقديم
الحكم عليه فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص اعترض ههنا بان هذا ليس بصواب لان تخصيص الفاعل بالفعل
انما يتحقق بعد ان يجعل محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكوما عليه بما يكون
متأخرا عن كونه محكوما عليه واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقديم الخبر في حكم المخصوص
قبل الحكم وذلك لان الغرض من اشتراط التعريف او التخصيص في المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم
لان تنكيره ينفر السامع عن استماع الحديث فيخل بالغرض وهو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع عن
آخر الكلام يصغي اليه حق الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولا لا يخل بالغرض لان الافهام قد
حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص
آخر ثم قوله واصل المبتدأ ان يكون معرفة اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجيء واصل الخبر
اي الاولى في الخبر وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوما به واصل المحكوم به التنكير
وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سيأتي ولم اختار ما ذهب جمهور النحاة من ان المبتدأ
يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة بالتخصيص تصير قريبا من المعرفة التي هي القياس
في المحكوم عليه بين الاول او التوجيه اقبل المبتدأ ان يكون معرفة وبين انه في ثانيا بقوله والنكرة

اذا وصفت جاز ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله لعبد تخصيص بالوصف
لان قوله ولعبد يشمل المؤمن والكافر فاذا وصفت بالمؤمن صار مخصصا وحصل نوع التعيين والتصغير بمنزلة
الوصف نحو رجيل قاعد كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه آخر يعني
لما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بوجه آخر غير
الوصف فان وجوه التخصيص على ما ذكره المص رح وصاحب الكافية ستة كما ستقف عليها والمراد من التخصيص
اعم من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور او حكميا كما في امثال الآية نحو ارجل في الدار ام امرأة
فان قوله ارجل مبتدأ التخصيص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الشيئين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة انما
حسن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها
ان يكون معلوما للسامع قبل اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولا فحمل امرأة
على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات فصار المبتدأ كانه تخصص بالصفة
وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وفيه
بحث لان العموم ضد الخصوص فكيف يحصل التخصيص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص ههنا ما هو ضد العموم
وهو ان يجعل لبعض الجملة شيء ولم يكن لسائرها بل المراد قطع الاحتمالات في المحكوم عليه او تقليلها فيه ولا ريب ان
بالعموم ينقطع الاحتمالات ويتعين ان المحكوم عليه كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق
والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مخصصة مع انهما متساويان
في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعين كان معرفة وكل ما هو غير موضوع للمعين
كان نكرة تعين بعارض اولا حتى لو قلت جاءني رجل وذكرت اوصافا فالم توجد الا في فلان لم يكن معرفة
فاللام وضعت للتعريف فيكون المحلى به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان الواقع في سياقه نكرة
مخصصة ثم هذا التمثيل على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا تعملان عندهم وشمل النكرة في خبر النفي
كل نكرة في الاثبات لم يقصد بها واحد مخصص مثل رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الا ان عموم
النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت
خبر النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وشر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة
اذ التقدير شر عظيم اهر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى

٨٠

ن قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فانما ذهبوا
الى تقدير التقديم والتاخير مع كونه وجها بعيدا عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدا وفي الدار
رجل فان قوله رجل مبتدا او تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه خبرا لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما فيه موصوف باستقراره في الدار فكانه مخصص بالصفة وانما جوزوا في الدار رجل ولم يجوزوا
رجل في الدار مع انهما سيان في المعنى لئلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم
ذلك في الاول لتقديم الخبر والصفة يجب ان يكون متاخرا وسلام عليك فان قوله سلام
مبتدا تخصص بنسبته الى المتكلم لان معناه سلمت سلاما عليك حذف فعله كما يحذف افعال المصادر
فبقي سلام عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب
يدل على الفعل والفعل يدل على الحدث هذا اذا جعل سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما لو جعل
مصدر سلمت بمعنى قلت سلمك الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالما لكان مخصصا بنسبته
الى الفاعل الغائب اي سلم الله عليك وقد تخصص النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من
غلام امراة وفي معنى الاضافة نحو ضرب لزيد خير من ضرب لعمرو وبكونها مشبهة بالمضاف نحو خير
شبيهها في كيك ثم اعلم ان وجوب التخصص للنكرة الواقعة مبتدا بوجه من الوجوه الستة المذكورة
انما هو مذهب جمهور النحاة وذهب ابن الدهان الى انه اذا حصلت الفائدة فاخبر باي نكرة شئت لان
الغرض الافادة فاذا حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيصه بوجه اصلا ومن ثم يصح ان يقال كوكب
انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعدم حصول الفائدة وهذا هو اقرب
الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة والآخر اي آخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدا
النتة اي البتة لا النكرة بل اجعل النكرة خبرا لانه لا يجوز ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة كما مر
مثاله وان كانا اي الاسمان معرفتين سواء كانتا متساويين في المعرفة اولا فاجعل ايهما شئت مبتدا
والآخر خبرا يعني ايهما قدمته فهو المبتدا وايهما اخرته فهو الخبر فيجب تقديم المبتدا على الخبر
اذا لم يكن قرينة لانه لو اخر يلزم الالتباس اما اذا كان قرينة معينة لكون احدهما مبتدا والآخر
خبر فيجوز تاخيره لعدم الالتباس نحو بنونا بنو ابنائنا فان قولهم بنو ابنائنا مبتدا وبنونا خبر لانه
لو جعل بالعكس لانقلبت المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة

منزلة الاباء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة
خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول نحو السيد الهناد ادم ابونا وكذا
محمد نبينا صلى الله عليه وسلم وانما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيهما ان الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر غير
سديد لان الخبر يجوز باشتقاقه وجموده على الصحيح وقد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع
بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا لانه احد جزئي الكلام ولانه اسرع قبولا للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركبا تاما فيدخل فيه
نحو حيوان ناطق وغلام رجل وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد
ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول او
فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله
والجملة الفعلية خبر مبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاءني اكرمته فزيد مبتدأ وان شرط واكرمته
جزاء والجملة الشرطية المبتدأ فاختلفوا في وقوع الجملة الشرطية خبرا فذهب بعضهم الى ان الخبر
هو الشرط والجزاء جميعا لانهما بمنزلة جملة واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء وهو
بعضهم الى ان الجزاء وحده ومنهم من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبرا كالامر والنهي
وغيرهما من الانشاءات او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارا مجرى الظرف كالجار
والمجرور فانه يجري مجرى الظرف في اقتضاء العوامل ثم اعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبرا عن
ذات لا يكون متجددا فلا يصح ان يقال زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة وان حروف
الجر التي تقع خبرا عن المبتدأ انما هي من والى وفي واللام والباء والكاف وعلى وعن دون ما دونها ثم اختلف
النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من
ذهب الى ان الخبر هو الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف
جميعا نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ وفي الدار خبره اعلم ان
النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من ذهب الى انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم
ذهب الى انها ثلثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين وادرج
الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي والخبر الظرف سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا

نحوا متعلق بجملة اي فعل مذكور او مقدر من الافعال العامة غالبا الدالة على الكون اذ الثبوت والحصول
والوجود وبعده تقديره فعل من الافعال الخاصة حذف فيه الظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفا لغوا
لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لا له فهو لغو من العمل وهذا الظرف المتعلق بالمقدر يسمى
ظرفا مستقرا بفتح القاف اسم مفعول لتعلقه بالاستقرار ولان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره
الى الظرف فيسمى مستقر الاستقرار الضمير فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من
الاستقرار بخصوصه حتى يختص به الاسم عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وهي اي تلك الجملة هكذا وجد في كثير
من النسخ ووجد في بعضها هو فتذكيره باعتبار الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف
ويجوز ان يرجع هذا الضمير الى الجملة بلا تاويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير واجب لان المؤنث
باعتبار على نوعين احدهما ما لا يكون له مذكر كشبهة فان مذكره غير مستعمل اذ لا يقال شبه والثاني ما يكون
له مذكر كقائمة فان مذكرها مستعمل اذ يقال في المذكر قائم ووجوب التطابق بين الضمير والمرجوع اليه انما هو
في النوع الثاني لا في النوع الاول وما نحن بصدده من النوع الاول استقر مثلا او حصل او ثبت كقولك زيد
في الدار تقديره اي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لان الاصل في العمل للفعل فتقديره عاملا في الظرف
احرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر لجعل لقيامه مقام
عامله بجملة فرعا للفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعا لفرعه وانما قال عند الاكثر لان الاقل
من النحاة ذهبوا الى ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد مستقر في الدار
لان الاصل في الخبر الافراد ولان المحذوف لو كان فعلا فاد نحو زيد في الدار التقوي وليس كذلك
ولان المحذوف عار من الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بعرى الاسم عنه اولى من القول بعرى
الفعل عنه لا يقال ان اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند ومسند اليه فيكون كلاما وجملة لانا نقول
حق اسم الفاعل ان لا يعمل لكونه اسما واصل الاسم ان لا يعمل الا انه لمشابهة الفعل يعمل لكن لما لم يكن
عمله بالاصالة بل بالمشابهة فرض عمله كلا عمل ثم على التقديرين المذكورين يكون في الظرف ضمير عائد الى
المبتدأ انتقل من المسند اليه مرتفع به كارتفاعه بالمتعلق منه ويدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار
قائما فانه حال من الضمير في الظرف اما في المقدر اذ لو كان لصح تقديمه وهو غير صحيح
وجواز الابدال عنه نحو قوله تعالى والوزن يومئذ الحق على الاكثر فان الوزن مبتدأ ويومئذ خبر

والحق بل هو الضمير الذي هو مستكن في الحق منه ولا هو بان يكون الحق صفة للموزون [illegible] الفصل [illegible]
والصفة بالمدح وهو ممتنع ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبر الموزون لانه مسند الى الموزون لا لخصوص معرف
بلام التعريف والمصدر المعرف بها عمله قليل جدا واذا عرفت ذلك فاعلم ان القول بتقدير العامل في الظرف سواء
كان جملة او مفردا انما هو عند البصريين واما الكوفيون فالظرف عندهم لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء
واختاره ابو العباس من المتأخرين فلا بد في الجملة اي في اجزاء الجملة وكذا في الخبر المفرد والمشتق وما اول
به الا ان الضمير في المفرد غير لازم كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد الف ان او حجر ولذا اخص الجملة بالذكر
من ضمير اي عائد من الجملة رابط ليعود الى المبتدأ فيربطها به وانما اشترط وجود العائد فيها لان الجملة
من حيث هي هي مستقلة بنفسها مستغنية عن الربط بغيرها واذا اريد تعلقها بالشيء من المبتدأ او ذي الحال
فلا بد فيها من عائد يربطها به وهو اعم من ان يكون ضميرا كما اشار اليه بقوله كالهاء فيما مر من
الامثلة او غيرها كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون
الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم وانا ان زيد عالم ومقولي زيد فاضل
وعموم اللفظ كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان الثانية مع
معمولها وقع خبرا عن الاولى ولا ضمير فيها الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لان من احسن عملا و
الذين آمنوا وعملوا الصالحات متحدهما معنى واحد فهذا العموم يربط الجملة باسم ان السابقة وخبر
هو كالمبتدأ لانها لا تدخل الا على المبتدأ والخبر ولو قال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملا لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير الا انه تعالى
صرح بالضمير لكثرته بالنظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير وحده ولم يربط
بالواو بخلاف الجملة حالا لان الحال تأتي فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف
الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى زيادة رابط واذا تقرر هذا فاعلم ان الجملة الاسمية ان كانت خبرا عن
اسم ليس بشرط نحو زيد ان يأتني اكرم عمرا فيكفي عود ضمير واحد وان كانت خبرا عن اسم الشرط نحو من يأتني
اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين واما الجملة المحكية بعد القول نحو قال زيد عمرو قائم او هو مغرور [illegible]
المعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المقول غير الفاعل وانما لم يلزم الضمير في الجملة التي وقعت خبرا او صفة
او صلة او حالا لانها اما نفس الاول او بعض منه ويجوز حذفه اي حذف الضمير الرابط ولا يجوز حذف

خبره من الروابط فالكان لام العهد فلا يحذف لانه لا ينساق الذهن مع الحذف الا الى الضمير والكان المنطوق ضمير فلنكتة فانها تفوت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدا فهو لا يقبل الحذف وانما يجوز حذف الضمير عند وجود قرينة دالة عليه دل كلام المص على ان الحذف شائع كثير كلما وجدت قرينة وليس كذلك بل يختص بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا منها جزء من مبتداها والاخبر وبقى المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعى نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين اى منه فان قوله السمن مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول والضمير محذوف تقديره السمن منوان منه بدرهم ومنه في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي يصح وقوعه مبتدا وانما حذف منه لانه لما ذكر السمن ثم جرى ذكر منوان بدرهم بعده علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البر الكر بستين فان البر مبتدا والكر مبتدا ثان وبستين خبر المبتدا الاول والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول والضمير محذوف هو منه وانما حذف لانه لما ذكر البر ثم الكر بستين بعده علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل النصب بانه حال وجاز تقديمه على بستين وان كان عاملا معنويا وتقديم الحال عليه لا يجوز الا اذا كانت ظرفا لان لفظ الحال وهو منه ايضا جار ومجرور فاشبه الظرف ثم الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن واعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي منحصرة في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه والشرط والجزء جازم والمابعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما محل لها من الاعراب وكذا الجمل التي ليس لها المحل من الاعراب منحصرة في سبعة اقسام المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا الشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة اسم او حرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب كلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدا للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا لان بيان قلته يستلزم اصالة تاخيره فكانه قال الاصل في الخبر ان يتاخر وقد يتقدم على المبتدا وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا لكونه صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متاخرا فلا اقل من ان يكون اولى به لكونه محكوما به مقتضى المحكوم به ان يكون متاخرا كما ان الاصل للمبتدا التقديم لكونه

بنوعا في اللفظ والمعنى وهو الموصوف لفظا ومعنى يجب ان يكون مقدما فلا اقل من ان يكون المعلق فيه اولوية
مقدما عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما فان قلت هذان الدليلان يجريان في الفاعل فينبغي
ان يتقدم على الفعل ايضا قلت انما لم يتقدم الفاعل بتوجه المعنى والمقتضي لما يحصل لفظا لم يكن هناك لفظ مانع
ما يكون الفعل عاملا وداعيا الى ذكره بعد ايراده ومرتبة العامل والداعي التقديم على المعمول على
فيه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اي ولا يمتنع ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة
اي متعددة سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكم ويجوز ان يحكم على شيء باحكام كثيرة كالصفات وانما فسرنا
الجواز ههنا بعدم الامتناع لان تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر
وواجب وهو ما لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع ليشامل
الوجوب والجواز ليتناول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيده به لتبادر الذهن الى ما هو خلاف
المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار للمبتدأ المتعدد ولانه شائع كثير لا يحتاج الى البيان ولهذا اهمله المصنف
وهو تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ بالواحد لئلا
يتبادر الذهن الى غير ذلك وتصريحا بالمقصود يجوز ان يكون المبتدأ متعددا والخبر واحدا نحو زيد وعمرو وبكر جالسون
ونحو الحلو والحامض من المطعوم لم يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلا في الكلام فالتحق بالعدم
ثم اعلم ان النحاة جعلوا المبتدأ منقسما الى قسمين قسم منه ما يكون مسندا اليه وله خبر مسند الى ذلك المبتدأ كما عرفت
وقسم منه ما لم يكن مسندا اليه بل هو مسند الى فاعله وهو قائم مقام خبر المبتدأ وله التجريد عن العوامل اللفظية
فشرط فيهما ما شرح الشارح لما فرغ من بيان القسم الاول للمبتدأ شرع في بيان قسم الثاني استيفاء للقسمين بالبيان
فقال ش اعلم ان لهم اي للنحاة قسما آخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسندا اليه ليس
مسندا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ
مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فانهم لم يجدوا فيه جاء من الاعراب سوى الابتداء وتابعهم المصنف والشيخ
ابن الحاجب قال بعضهم في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلف في نحو اقائم الزيدان بان جعله قائما
الزيدان فوضع المظهر موضع المضمر فقال اقائما الزيدان ثم اقتصر على احدهما تحرزا عن التكرار فصار اقائم
الزيدان فارتكب التكلف فرارا عن جعل المسند مبتدأ فاقتصر رد ذلك بيان المبتدأ على القسم الاول
وتابعه العلامة النحرير سعد الدين التفتازاني وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة هي اعم من ان يكون

اي ما قائم الا الزيدان او وقعت بعد ما يجري مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان لانه بمنزلة ما قائم الزيدان
نحو ما قائم زيد فان الصفة التي وقعت بعد حرف النفي فالصفة فيه مبتداة وليست بمسندة اليها وزيد
فاعلها السادّ مسدّ الخبر في تمام الجملة وجوّز ان يكون الصفة خبرا وما بعده مبتدأ او بعد حرف الاستفهام
مثل نحو أقائم زيد فان الصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتداة وليست بمسندة
اليها وزيد فاعلها السادّ مسدّ الخبر في تمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ وانما قيد
الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام ليتحقق الاعتماد فاحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه
ليست بمبتداة لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وانما اشترط اعتمادها على احد هذين الحرفين
لانها اذا اعتمدت على غيرهما كانت جارية على صاحبها خبرا وصفة او حالا فلا يكون مبتدأ بشرط ان
ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا اي غير مضمر مستتر بالحمل على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوي منه
ليدخل فيه مثل قوله تعالى ارغب انت واقائم انت لان المضمر المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل
اقائمان الزيدان لان الصفة فيه ترفع مضمرا مستترا فلم يكن مبتداة بل خبرا كذا في بعض شروح الكافية
وللقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعميم وارادة المعنى اللغوي من لفظ الظاهر لانه ينتقض جمعا بانه
لم يصدق على صفة ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الفاعل في باب التنازع نحو اضارب ومكرم زيدا اذا اعمل
الثاني على مذهب البصريين وينتقض منعا بنحو اقائم ابوه زيد فان زيدا مبتدأ واقائم خبره مع انه يصدق عليه
الحد للقسم الثاني من المبتدأ فلم يكن مانعا واجيب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف النفي او الاستفهام
ان تعتمد عليه في العمل وهي في المثال المذكور اعتمدت على المبتدأ في العمل او بان القائم فيه مبتدأ وابوه فاعله
السادّ مسدّ خبره وهذه الجملة خبر زيد فيكون اقائم قسما ثانيا للمبتدأ في جملة فلا اشكال ثم الجار والمجرور في قوله
بشرط ان ترفع حال من ضمير وقعت اي صفة وقعت حال كونها متلبسة بشرط او خبر مبتدأ محذوف اي
وهي متلبسة بشرط الجملة حالية او معترضة نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان هذان مثالان للصفة التي
وقعت بعد حرف النفي وحرف الاستفهام فهي مبتداة وليست بمسندة اليها والزيدان فاعلها السادّ مسدّ
الخبر في تمام الجملة بخلاف خبر مبتدأ محذوف تقديره هما او هذان اي المثالان متلبسان بمخالفة ما قائما
الزيدان فان الصفة فيهما ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تثنيتها
لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا كان مسندا الى الظاهر وجب توحيده فلا يكون الصفة الا خبرا

اعمال اسماء الافعال وهذا من جعلها مبتدأة داخلة على القسم الثالث من المبتدأ وقيد بعدم وقوعها
بعد حرف النفي او حرف الاستفهام فلكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فانها في وقوعها مبتدأ
او كونها مشاركة للقسم الاول في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ عن
بيان المبتدأ والخبر شرع في بيان خبر ان واخواتها وهو القسم الخامس من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباه ان ونظائرها وهي خمسة ان وكان ولكن وليت ولعل فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر
فتنصب المبتدأ ويسمى اسم ان واخواتها وترفع الخبر ويسمى خبر ان واخواتها فخبر ان وخبر اخواتها
هو المسند جنس يتناول كل ما هو مسند كخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما قوله بعد دخولها اي بعد دخول
احدى الحروف عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليه ورودها عليه لاعطائها حكمها
اللفظي لمدخولها فلا يشكل الحد بنحو يضرب في قولك ان زيدا يضرب اخوه فان يضرب فيه من حيث انه
مسند الى اخوه لا يكون مما دخل عليه ان بالمعنى المذكور بل انما دخلت بذلك المعنى على الجملة اعني يضرب
مع فاعله وهذا الجواب يغني عما اجاب به بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
على انه يلزم ح استدراك قوله بعد دخولها والى هذا اشار في الفوائد الضيائية نحو ان زيدا قائم
فان قائم مسند بعد دخول ان وحكمه اي حكم خبر ان واخواتها في امره اي في كونه مفردا
او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من وقوعه متعددا
او متواحدا او مثبتا او منفيا او محذوفا وفي شرائطه من وجوب العائد عند كونه جملة او مفردا مشتقا
او ما في معناه لفظا او تقديرا وعدمه عند عدمه كحكم خبر المبتدأ ولا يجوز تقديمه اي تقديم خبر ان واخواتها
على اسمها هذا شروع في ما يخالف به خبر ان واخواتها خبر المبتدأ وقد ثبت المخالفة بينهما من
وجهين احدهما ان لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها اذا لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم
زيدا ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها لكراهتهم
ان يجعلوا هذه الحروف متصرفة تصرف الافعال او تنبيها على ان عملها عمل الفعل الفرعي اذ عملها فرع
او على القصور بينها وبين ما شبهت به عن الفعل والثاني ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد يتضمن معنى الاستفهام
خبرا عن هذه الحروف فلا يقال ان اين زيدا ويجوز ان يقع خبرا عن المبتدأ نحو اين زيد الا اذا كان
ظرفا اي لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقديم

الخبر على الاسم اذا كان معرفة نحو من في الدار زيدا ونحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب فيما كان [illegible]
نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة فانما جاز تقديم الخبر على اسمها اذا كان
معرفة لمجال التوسع في الظروف حيث استعملوا فيها ما لم يستعملوا في غيرها لكثيرة وقوعها في كلامهم وينبغي ان
يعلم ان الخبر الظرف لان لا يساوي خبر المبتدأ في التقديم لان خبر ان اذا كان ظرفا يتقدم تقدما
غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز غيره سواء كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا
خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا بلام الابتداء لا يتقدم لئلا يبطل صدارته نحو ان زيدا لفي الدار ثم اعلم
ان البصريين ذهبوا الى ارتفاع خبر ان بهذه الحروف والكوفيون ذهبوا الى ان ارتفاعه بما ارتفع به عند
كونه خبر المبتدأ ولما فرغ عن بيان خبر ان واخواتها شرع في بيان اسم كان واخواتها وهو القسم السادس
من المرفوعات فصل اسم كان واخواتها لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه
ادرجه في الفاعل لانه فاعل عنده ليس ملحق به وذهب بعض النحاة الى انه بالفاعل وليس بفاعل لاتصافه
بالمشابهة بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به واختاره المصنف فلم يدرجه في الفاعل بل ذكره على حدة وهي كان
وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما برح وما فتئ وما دام و
وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتق منها تدخل ايضا على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان
واخواتها وتنصب الخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو
مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها بعد دخول اي تلك الافعال يخرج
به الاشياء المذكورة وما سبق من معنى الدخول لا يخل الحد باخوه في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما
فان زيد مسند اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقديم اخبارها
على اسمائها افعالا وقد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائما زيد وكان اخاك صديقك
فكان خير امن زيد شر من عمرو وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم والخبر او واحد منهما لفظيا لعدم الالتباس مع
بخلاف ما اذا كانا مقصورين نحو ما كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا بقرينة لفظية ومعنوية و على
بعض الافعال [illegible] كما يجوز في الكل تقديم اخبارها على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاول
جميع الاولى هي من كان الى راح نحو قائما كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من الافعال التسعة
وانما جاز تقديم الاخبار على بعض الافعال لكون العامل فيها هو عامل قوي ليصح تقديم معموله عليه ولا يمتنع

تقديمها عليها لا يجوز ذلك لما ان التقديم الاخبار على اسمها افعال في ما اي في افعال يليها نفي او حلية
مصدرية يعني ما في ما دام او نافية كما في اخواتها وانما لم يجز تقديم الاخبار على نفس ما في صدر ما يجيء المانع
وهو كون ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقديم ما في حيزها عليها لان ما المصدرية وحرف النفي يستحقان
الصدارة خلافا لابن كيسان في غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمثبت لان معنى هذه الافعال
النفي مع دخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فمعنى ما زال زيد
عالما كان زيد عالما دائما واجيب بان صورة ما التي يستحق الصدارة كافية في منع تقدم اخبارها عليها
واذا كان كذلك فلا يقال قائما ما زال زيد بتقديم الخبر على نفس الفعل وهو ما زال مع في ليس اي في تقديم
خبر ليس على نفسه خلاف اي خلاف النحاة فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما دام في اوله ما الكوفيين يعني
النفي والامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم اصالته وباقي
الكلام في هذه الافعال يجيء في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم
ان واخواتها شرع في بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال
اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر ويرفع بها الاسم عند الحجازيين
ولذلك المشبه وعند بني تميم اسماهما يرتفعان بالابتداء وهو المسند اليه جنس يتناول الكل ما هو مسند اليه
وقوله بعد دخولهما اي بعد دخول هذين الحرفين فصل احترز به عن غيره من المسند اليه ومما مر من
معنى الدخول لا يشكل الحد باخوه في مثل ما زيد يضرب اخوه ايضا نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك فزيد
ورجل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا ويختص لا بالنكرة اشارة الى الفرق بين ما ولا فالفرق
بينهما من ثلثة وجوه احدها ان لا لا تدخل في المعارف بل يختص دخولها بالنكرات وهو قليل بخلاف
ما فانها تدخل في المعارف والنكرات والثاني ان لا للنفي مطلقا وما لنفي الحال والثالث انه لا يجوز
دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبر ما وهذا كان مشابهة ما بليس اكثر من مشابهة لا لانه ليس
لنفي الحال ويجوز دخول الباء في خبره كلستم اعلم الا في قوله تعالى فنادوا ولات حين مناص
هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت في ربة وثمة للتاكيد او لتقويتها لكن خولفها
حيث فيقتص دخولها على الاحيان ولا يكون من معموليها الا واحدا ولم يجز ظهورهما ... وذهب
اليه الخليل وسيبويه وذهب الاخفش الى انها هي النافية للجنس زيدت عليها التاء ... لنا بالاحيان

الضرورة فقوله حين مناص منصوب بها وخبره محذوف اي لات حين مناص لهم عنده ولا يجيء معها
غير عاملة وما انتصب بعدها باضمار فعل اي فلات ارى حين مناص وعند بعضهم انه منصوب على انه خبرها واسمها
محذوف وفلات الحين حين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف
الخبر اي ليس حين مناص لهم حاصلا ثم لما فرغ عن بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع في بيان خبر لا التي
لنفي الجنس وسميت لا هذه لا التبرئة ايضا وهو القسم الثامن من المرفوعات فقال خبر لا التي لنفي الحكم عن
الجنس صفة عنه اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل نعم ذكر ذلك
في بعض الشروح هذا وان كان مسلما لكن الشائع الكثير في خبر لا هذه ان يكون من الافعال العامة
كالوجود والكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفي الوجود عن الشيء هو نفي ذلك الشيء فيكون
نفي الوجود عن الجنس هو نفي نفس الجنس فلذلك قالوا لا لنفي الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة
حال بعض الافراد والاطراد في وجه التسمية به غير لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما في بعض الشروح
لانه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهر ما هو المسند حينئذ فتأمل الكل ما هو مسند قوله
بعد دخولها اي بعد دخول لا فصل خرج به غير المحدود اطلق الحد على المحدود وبما مضى من
معنى الدخول لا ينتقض الحد بنحو يضرب في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان مسند بعد دخولها
لا اعلم ان النحاة اتفقوا على ان لا هذه ناصبة لاسمها الذي يليها واختلفوا في رافع خبرها فمنهم من
قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها في محل الرفع
بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال الاخفش والمبرد والزمخشري انه مرفوع بها ثم لما فرغ عن بيان
المقصد الاول المشتمل على بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات
فقال المقصد الثاني في المنصوبات ذكرها عقيب المرفوعات لاشتراكهما في ان العامل الواحد يعمل
فيهما نحو ضرب زيد عمروا وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وبالعكس كما في باب المفاعلة
نحو ضارب زيد عمروا ولهذا كانت احق بالتقديم على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشيء المقصود
بالبيان تقتضي كثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء يوجب تقديمه ولكون النصب
خفيفا باعتبار الفتحة التي هي الاصل في اعراب النصب والخفيف يقدم على الثقيل ثم احد المنصوبات منصوب
لا منصوبية لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الالف والنصب والياء وغيره على عكس الحد

مثل رأيت مسلمات لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية وعلى طرده مثل مررت بمسلمين فانه
مشتمل على علم المفعولية وهو الياء والحال انه غير منصوب والجواب عن الاول بان النصب تكون
بصورة الجر فمسلمات منصوب بالنصب الذي هو بصورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل
على علم المفعولية بلا دخول الجار عليه والمراد بالالف النائبة مناب النصب والياء النائبة مناب النصب
فلا يرد الف التثنية في مثل قام الزيدان والياء في مررت بمسلمين الاسماء المنصوبة اثنا عشر
المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وقد اشار الشاعر بهذه الخمسة
بقوله شعر حمدت محمدا حامدا حميدا ورعاية شكره [illegible] من مفعولات سماها
سماه مفعولا معه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه [illegible] لو صح ذلك يصح ان يقال مفعولا
اليه في قولك دخلت البيت اذ اصله دخلت الى البيت [illegible] ان يقال مفعولا عليه في قول المتلمس بيت
حريت الفراق والدهر اطعمه اي على حب الفراق بحذف الجار [illegible] واوصل الفعل لم تقل به احد
ولسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وادخل الاول في المفعول به والثاني في المفعول المطلق والحال
والتمييز والمستثنى واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا
المشبهتين بليس لما فرغ من تعداد المنصوبات شرع في تعريفها واحدا تفصيل كل منها فقال فصل المفعول
المطلق سمي مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون اعداه او لعدم تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدا بالمفعول
لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه ثم ابتدا منها بالمفعول المطلق
لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه تارة تقيد بالحروف فاتره عنه ثم ذكر
المفعول به مقدما على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه جميعها تقييدا بالحروف الا انه في المفعول فيه
قد يوجد محذوفا على وجه اللزوم كما في لازم النصب وقد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة مجازا لتقدمه
على المفعول له الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي يجب
فيه ذكر الواسطة هو اي المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكما [illegible] ومثل تربا بمعنى التراب وجندلا
بمعنى ارض ذات حجارة لانه اسم الحدث حكما وان كان اسم العين حقيقة اذ كلاهما [illegible]
الدعاء لم يقصد بها المعنى الحقيقي بل قصد المعنى المجازي وهو الاهلاك لكن الدعاء [illegible] اجرى
يا مجرى المصدر فاذا قال من دعي ترابا وجندلا فكانه قال تهلكت هلاكا بالتراب والجندل

فعل مذكور قبله اي بين المصدر سواء كان مذكورا حقيقة نحو ضربت او حكما نحو فضرب الرقاب اي
فاضربوا ضرب الرقاب او اسما ثابتا عملا على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضربا واحترز به عن المصدر
الذي لم يكن للفعل مذكورا قبله لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب وقع على زيد وعن مثل قيامي في كرهت
قيامي لانه وان كان مصدرا الا ان الفعل مذكور قبله لكنه ليس بمعنى ذلك الفعل الا ان معنى القيام غير
معنى الكراهة فان قيل ان سوطا في قولك ضربته سوطا مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل مذكور
قبله قيل اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوط فكان بمعنى فعل مذكور قبله تقديرا فان الحق
ان كراهتي في كرهت كراهتي ان صدرت عن المتكلم بعد صدور الفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
وان صدرت عنه بعد قبل صدور الفعل المذكور قبله والصادر عن المتكلم الذي يصدر عنه هذا الفعل
كراهته تلك الكراهة فهو المفعول به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق ما هو قائم مقام الفاعل نحو
ضرب ضرب شديد فيجب ان ينتصب لانه انما عرف ليعلم فينتصب كما ان الفاعل انما عرف ليعلم فيرتفع
قلنا انه وان كان داخلا في التعريف الا ان نصبه غير واجب لانه انما عرف لينتصب ولكن بعد ان يعلم
ان قبانه يجب نصبه الا اذا اقيم مقام الفاعل فكانه قال وهو منصوب الا في المواضع الذي
قد علمت انه مرفوع فيه وقد جاز مثل هذا في المفعول به والمفعول فيه وكذلك في التمييز فان قسما منه
مخصوص في نحو فان قسما منه مرفوع على البدلية والفاعلية وقسم منه مجرور كما اذا كان بعد غيره
وسوى وسواء وبعد حبذا في الاكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك
غير مضر كما ذكرنا ويذكر اي المفعول المطلق للتاكيد اذا لم يكن مدلوله زائدا على مدلول الفعل نحو ضربت ضربا
او يذكر لبيان العدد اي الوحدة او الكثرة اذا كان مدلوله العدد سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو جلست
جلسة او جلستين بفتح الجيم اي جلسة مرة واحدة او مرتين او من صفته نحو ضربته ضربا كثيرا او يذكر لبيان النوع
اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القاري بكسر الجيم وقد يكون اي المفعول المطلق من غير
لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرد والكسائي وعلى قول سيبويه يجب ان يكون المفعول من
لفظ فعله فقعود جلوسا اي نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت على قولهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر
على قوله ثم هذا التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باختصاص
القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع وانما كان المعلوم من حد المفعول المطلق من غير

حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك خبر مبتدأ محذوف اي قولك
بمعنى المقول اي مثل مقولك للقادم اي الذي قدم من السفر خير مقدم فان خير اسم التفضيل مخفف
اخير وللتسوية في التثنية والجمع والتانيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء ومصدريته اما
باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اي قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامها
فاخذ حكمها واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما جاز حذف الفعل ههنا
لقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لان هذا القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدوم ووجوبا
عطف على قوله جوازا والمعنى وقد يحذف فعله اي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوبا اي حذفا
واجبا سماعا نحو سقيا وشكرا وحمدا ورعيا اي سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا ورعاك
الله رعيا وانما وجب حذف افعال هذه المصادر طلبا للتخفيف لكثرة استعمال هذه المصادر على انه لو
القرينة الدالة وهي دلالة الحال فان سقيا مثلا انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فدلت
الحال على ان التقدير سقاك الله سقيا لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاء
اظهارها كما قالوا سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا لانا نقول ذلك كلام
المحدثين المولدين وليس بكلام العرب وما نحن بصدده هو كلامهم على ان بعض النحاة قد ذهب
الى ان الحذف انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فح لا
الاشكال اصلا ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول به فقال المفعول به الجار
والمجرور في الاصل كان مفعولا ما لم يسم فاعله للمفعول اي الفعل الذي تعلق به ثم نقل في الاصطلاح
للاسم المصطلح به والضمير المجرور راجع الى اللام الموصول في المفعول يعني هذا القياس المفعول فيه والمفعول
له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا ابتداء كما في المفعول الى
للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا تعلق بهما الفعل بحيث لا يعقل الا بهما وقال
بعض المحققين لا مانع من القول بوقوع الخلق على العالم ولكن يوجد السيد وجوده بل امكانه وكذا ليس المراد بوقوع
حتى يرد ما ضربت زيدا بل المراد وقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية وايجابية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول
فيكون واحدا كضربت زيدا او اثنين كاعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا عمرا فاضلا وامثالها
ظرفا او غيره والكان للمفعول مع الواسطة عاملين بالفعل الجار فالكائنات المتوطن ينظم عمل الجار لكونه اقرب لا يتغير عمل الفعل

المجرور وهو الاجود نحو انتصب تعديه بفعل موافق للفعل في معناه متعد بنفسه فتقول مررت بزيد وعمروا ان شئت
قلت وعمرو وانا انتصب فيكون التقدير جاوزت عمروا وان كانا مقدرين كما في قولك خيرا لمجرور فان قيل
ان كيف صحت اي صحت تجويز فالظاهر المجرور ايضا لان المقدر كالملفوظ والكان الجار ملفوظا دون الفعل
نحو بالله والكان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل بعد تقاعد المنع
المور علته ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل وذهب هشام الى انه الفاعل
والفراء الى انه مجموعهما وبعض الى انه الفاعلية وهي امر معنوي وقد يتقدم على الفاعل كضرب عمروا زيد فقد
ذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكرها ثانيا فالاولى ان يبدل هاهنا بيان مسئلة
التقديم المفعول على الفعل كما فعله غيره الا ان يقال ذكر هذه المسئلة هاهنا من حيث انها من احكام المفعول
وذكرها ثمه من حيث انها من احكام الفاعل وقد يحذف فعله اي عامله الناصب له حتى يعلم حذف عامله
اذا كان شبه الفعل ايضا لكن يجب ان ينبه على ان العامل اعم في المحذوف جوازا وفي ما اضمر عامله و
اما في المحذوف وجوبا سماعيا وفي المنادى والمندوب التحذير فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة
اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا في جواب من قال من اضرب
تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل لقرينة السؤال ووجوبا عطف على قوله جوازا اي قد يحذف فعله لقيام
قرينة حذفا واجبا في اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم الحصر في اربعة مواضع وقد وجد وجوب الحذف
في غيرها ايضا كما في باب الاغراء نحو اخاك اخاك والمنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اي اعني الحميد
والمنصوب على الذم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي اعني الخبيث والمنصوب على الترحم نحو مررت
بزيد المسكين اي اعني المسكين قلنا الاغراء ملحق بباب التحذير لاتحادهما صورة ومعنى والمعنى باحد الوجوه
المذكورة من المدح والذم والترحم ملحق بالمنادى لانه مخصوص من بين امثاله باحد تلك الوجوه كما ان
المنادى مخصوص بطلب الاقبال من بين امثاله او لان العدد لا يفيد الحصر لما ذهب اليه الجمهور
وانما ذكر الاربعة ليضبط المذكور عند السامع الاول اي الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها
حذف الفعل الناصب للمفعول به سماعي اي مقصور على السماع وقدمه على القياس لكونه اقل منه نحو
امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه والمقصود اما الحث على الفراغ عن الرجل ونفسه او على قصر اليد
واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة والعطف وانتهوا خيرا لكم معناه انتهوا

يا معشر النصارى من التثليث اي من قولكم لان الله ثالث ثلثة وائتوا خيرا لكم وهو التوحيد والقرينة على
تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به لانت في الذهن الى نحو ائت
او اقصد وهذا عند سيبويه وذهب الكسائي الى انه منصوب بتقدير يكن اي يكن الانتهاء خيرا لكم وذهب
الفراء الى انه صفة مصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم وبعض الكوفيين الى انه حال وانما اخر هذا
المثال مع انه عظيم الشان لانه من القرآن لان له مساسا بما نحن فيه من وجه دون وجه لما ذكرنا
من الاختلاف واهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا وهذا القول انما يقوله
المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه واصابة الانس من جهده والمعنى انا من اهلك واتيت
اهلك لا اجانب ومنزلي لك سهل لين لا تعب عليك في منزلي ونقل المبرد ان هذا دعاء ينصب على
المصدر تقديره سهلت سهلا واهلت اهلا والبواقي من المواضع الاربعة وهي ثلثة مواضع قياسية
المراد من القياس ان يكون هناك ضابطة كلية يحذف الفعل حيث حصلت تلك الضابطة والثاني
اي الموضع الثاني من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذير وهو في الاصل
تحويل شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي عرف النحاة صار اسما لقسم من اقسام المفعول به وهو ما ذكره وانما
كان حذف فعله واجبا لفقدان الفرصة في التلفظ به ولان المقام يقتضي حذفه لان هذا يذكر فيما
اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والتلفظ به يخشى ان يتلفظ الفعل ويقع المحذر في البلية فيحذف
الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه وهو اي التحذير معمول اي مفعول به بتقدير اتق ونحوه من احذر وباعد و
جانب ولو قال بدل قوله بتقدير اتق بتقدير اتق او بعد لكان اولى لايقال اتقيت زيدا من الاسد صحيح
نحوه فلا يخلو قوله بتقدير اتق عن سماجة واحترز عن المفعول الذي ليس معمولا بتقدير اتق نحو زيدا في جواب من
قال من اضرب فانه معمول بتقدير اضرب فلا يكون مما نحن فيه تحذيرا منصوب على انه مفعول مطلق او
على انه مفعول له للتقدير او لذكر مقدر اي ذلك المفعول المحذر تحذيرا مما بعده من حرف جر وكلمة
ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة لها والضمير في بعده راجع الى المعمول والجملة في موضع النصب
صفة لقوله معمول اي هو ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المعمول خرج
به عن المعمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده كما تقول اياك لمن قال من اتقي فانه لا يكون مما نحن
فيه نحو اياك والاسد مثال للمعمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده واصله اتقك في الاسد لكن

لما لزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد وجب قلب الثاني بالعكس في غير افعال القلوب فصار
اتق نفسك الاسد فاذا حذفت اتق لضيق المقام حذفت النفس لانتفاء الضرورة وهي اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول ثم قلبت المتصل بالمنفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله والاسد عطف على اياك ومعنى الكلام اتق نفسك
من الاسد واتق الاسد من نفسك وقد يجيء متكلما اياي والشر واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها
على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون متكلما نحو اياي والشر وقد يكون ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك
والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الاتي منه لاتفاقهم
على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاتي لان بعض النحويين جوزوا اظهار الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعمول لا يوجب حذف
العامل نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا واجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع
ذكر المحذر منه على ابلغ الوجوه لا ان التكرار موجبه او ذكر على صيغة الماضي المجهول المحذر منه مفعول ما لم يسم فاعله او
متعلق بالمحذر مكررا النصب على انه حال من المحذر منه وهذه الجملة معطوفة على ما نصب تحذيرا وفي هذا احتراز عن قولك
الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه الطريق الطريق مثال للمحذر منه مكررا اي اتق الطريق او بعدها وكذلك نحو
الصبي الصبي والجدار الجدار اي اتق الصبي ان تطأه واتق الجدار ان يسقط عليك انما كرر المحذر منه للتاكيد ثم اعلم ان
تعريف التحذير يشكل بما ذكره بقوله تعالى ناقة الله وسقياها فان المفسرين صرحوا بانه منصوب على التحذير اي
احذروا ناقة الله وسقياها ولم يذكر المحذر منه مكررا لعدم تكرار الناقة والسقيا فكان هذا التعريف نوع من التحذير وهو ما
يجب حذف عامله لكن التعليل بعدم الفرصة في التلفظ بالعامل يستدعي وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير الا
ان يجاب بان المراد من التحذير المعرف هو التحذير المصطلح عليه فيما بينهم وناقة الله ليس بتحذير مصطلح وانما سموه تحذيرا
من حيث ان العامل المقدر فيه احذروا والثالث اي الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول
به ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله اي اضمار واقع على شريطة التفسير اي شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى
لفظ ما بعده واضافة الشريطة الى التفسير بيانية اي شرط هو تفسير والشريطة والشرط لفظان بمعنى واحد جمع الشرط شروط
وجمع الشريطة شرائط والتاء في الشريطة اما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف وهو الخصلة واما للنقل من الوصفية الى
الاسمية وقيل التاء لكون الشريطة بمعنى الطريقة والظرف الاضافي لاميه وانما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع بين المفسر
والمفسر فانه يجوز فيما اذا حصل الابهام في الكلام من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر ابهام فصار عبثا لا طائل
تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو جاءني رجل اي زيد وهو

اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المتبادر من المفعول المفعول به فما اضمر عامله
اعم من المفعول به حتى يشتمل المفعول فيه واذا كان البحث في ما اضمر عامله الذي هو مفعول به بعده فعل صفة اي
يقع بعد ذلك الاسم فعل او شبهه اي شبه الفعل والمراد به اسم الفاعل والمفعول لا المصدر والصفة المشبهة و
اسم التفضيل ومعنى اشتغاله بالمثال يعني المماثل يشتغل اي يعرض في ذلك الفعل او شبهه ولم يصرح بهما
اكتفاء بذكره قريبا ونظيره قوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج الا نكدا اي
نباته فلم يصرح به ههنا اكتفاء بذكره عن عين ذلك الاسم اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضمير
ذلك الاسم واحترز به عما اشتغل عن ذلك الاسم نحو زيد ضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتغل
عنه بمتعلقه نحو زيدا ضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المعطوف اي يشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ويقال
ان المقبول تعريف الا ان فيه قصورا لانه لم يذكر فيه قيدا وجب ذكره وهو لو سلط عليه او مناسبه لنصبه ليحترز به
عن نحو زيد اهل ضربته او ما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل ما له صدر الكلام كحرف الاستفهام او النفي نحو زيدا ضربته
فان زيدا اسم منصوب بفعل محذوف وهو ضربت اذ التقدير ضربت زيدا ضربته يفسره اي يفسر ذلك الفعل
المحذوف الفعل فاعل يفسره هو موصوف بقوله المذكور بعده اي بعد زيد وهو ضربته يشتغل عن ذلك
الاسم بضميره ولهذا الباب اي باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة في المطولات لا يليق
ذكرها بهذا المختصر الرابع اي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو اسم
مدعو اي مسئول اجابته مسامحة هو المراد بقولهم المنادى هو المطلوب اقباله لانه من باب ذكر الملزوم وارادة
اللازم فلا يرد نحو يا الله واما نحو يا جبال ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية وندائها استعارة
تخييلية وطلب الندا عنها ادعائي بحرف النداء متعلق بقوله مدعو اي بواسطة حرف من حروف النداء وفيه
احتراز عن نحو ادعو زيدا فانه ليس بمدعو بحرف النداء فلا يكون منادى لفظا نصب على التمييز من الحرف او على الحال منه
بمعنى الملفوظ نحو يا عبد الله اي ادعو عبد الله يعني ان اصل يا عبد الله ادعو عبد الله وانادي فحذف الفعل
واقيم يا مقامه فيعترض ههنا بان الفعل الذي كان محذوفا او يا قائما مقامه لزم ان يكون الجملة الندائية خبرية والامر
ليس كذلك وايضا فحينئذ قولنا ادعو زيدا يحتمل الحكاية مع الغير وقولنا يا زيد لا يحتمل ذلك فلا يكون اصله ذلك والجواب عن الاول بان
تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يكون ادعو بالفعل الانشائي كما في قولك بعت واشتريت لكن الاولى في الافعال الانشائية
ورودها على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا يا زيد ادعوك فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف النداء مقام ادعو وقولنا ادعوك لا يحتمل الحكاية مع الغير ايضا

وانما وجب حذفه اي الفعل هناك لكثرة الاستعمال به فلا يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه
ان ناصب المنادى عنده فعل وذهب المبرد الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون ح مما نحن فيه وحروف النداء خمسة
يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة وقد يحذف حرف النداء عن المنادى لفظا لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذا لم
يكن اسم الجنس ولا اسم الاشارة نحو والاستغاثة ولا مندوبا حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاشياء
فان قلت ينبغي ان لا يحذف حرف النداء لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يحذف لانه لو حذف يلزم حذف
النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب اذا كان المنوب مما لا يجوز حذفه كالنائب
مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف ما ناب منابه واذا كان المنوب جائزا كان حذف
نائبه جائزا ايضا كالنائب مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما ناب منابه وما نحن فيه
من هذا القبيل ثم ايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مشروطا بوجود النائب كلام التعريف
فان حذفه مشروط بنيابته عنها فلو حذف النائب ايضا للزم حذف لام التعريف وانه لا يجوز
واذا كان حذف المنوب غير مشروط بوجود النائب يجوز حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط
بوجود فيجوز حذف نائبه كما فيما نحن بصدده او نقول يجوز حذف النائب اذا كان ثابتا كما في
ضربي زيدا قائما وههنا القرينة ثابتة له نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف لقرينة
المقام والاصح ان يوسف عبراني وقيل عربي وفيه نظر لانه لو كان عربيا لكان منصرفا لخلوه عن سبب
سوى العلمية وقد يجاب عن هذا بانه يجوز ان يكون معدولا حالة العلمية عن يوسف بكسر السين على زنة يحسب
وقد يحذف النداء نحو اللهم لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبركا باسم الله تعالى
وقال الكوفيون اصله يا الله امنا بالخير اي اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير وحذف حرف النداء
فاتصلت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصار ككلمة واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء منه
على قولهم لان الميم فيه ليس عوضا عن يا عندهم لما فرغ عن تعريف المنادى شرع في بيان اقسامه
واحكامه فقال ثم اعلم ان المنادى على اقسام فان كان اي المنادى مفردا اي غير مضاف ولا مشبه
به واحترز عن المضاف والمشبه به معرفة لغة مفردا او خبر آخر لكان واجب التعدد لان الحكم لا يتم باحدهما
واحترز به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او
بعده ولهذا قد نظير عن المبني على الضم يبنى اي المنادى المفرد وهو جزاء الشرط على علامة الرفع

هذا اشمل من قولهم على الضم لان البناء على الضم غير لازم بل يكون بالواو و بالالف ايضا وقوله على علامة ضمه
يعم الحركة والحرف كما بينه كالضمة ونحوها والالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء ويا
المبرد ان نداء العلم يقتضي تنكيره لئلا يلزم اجتماع التعريفين والاصح انه لا يلزم لان المحظور هو اجتماع اداتي
التعريف لا اجتماع التعريفين وينتقض قول المبرد بنحو يا هذا ويا انت لتعذر تنكير اسم الاشارة والضمير ويا
رجل نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا قصد به الرجل المعين ويا زيدان ويا رجلان نظيران
للمنادى المبني على الالف ويا زيدون نظير للمنادى المبني على الواو فالالف والواو فيهما ليستا
للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع وانما ذكر العلم المثنى والمجموع في التمثيل بدون اللام والمشهور فيما
بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى
فلا يرد ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل هذا القسم من
المنادى مبنيا لمضارعته لكاف ادعوك في وقوعه موقعها وفي افراده وتعريفه وخطابه وانما جعل
مبنيا على الحركة وان كان الاصل في البناء السكون للفصل بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه
عارضا وانما كان الاصل في البناء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصله الحركة
وضدها السكون فاعطي السكون البناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة في المعرب للحاجة اليها
ولا حاجة للمبني اليها وانما اختير بناؤه على الضم لانه لو كان بناؤه على الكسر يلزم التباسه بالمنادى المضاف
الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان بناؤه على الفتح يلزم التباسه بالمنادى
المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفتح في بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ عن بيان المنادى المبني
اراد ان يبين ما يطرى عليه ويصير به معربا فقال ويخفض اي المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل
عليه حين الاستغاثة فالاضافة بادنى ملابسة والاستغاثة من الغوث وهو ههنا نداء المظلوم احدا
ليدفع الظلم عنه وهو يقتضي مدعوا ومدعوا اليه فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام في
الاول مفتوحة وفي الثاني مكسورة فرقا بينهما نحو يا لزيد للمسلمين وكلا اللامين يتعلق بادعو وينوب
عنه ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة يا وانما جعل هذا القسم من المنادى معربا مع انه مفرد لان اللام
من حروف الجر وهي غير ملغاة لا يقال انما لم يلغ الجار في المعربات والمنادى ههنا مبني والعامل لم
يظهر عمله في المبني لانا نقول حرف النداء يقتضي ان يعمل فيه وكان لحرف الجر قربة بان يعمل من جر

النداء والعامل فيه اجيب بقربه وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم المظهر لان
هذا المظهر اشبه بالمضمر من حيث وقوعه موقعه فكما ان اللام اذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا
اذا دخل على المظهر المشابه للمضمر كانت مفتوحة وانما كسرت اللام الجارة اذا دخلت على غير هذا المظهر فرقا بينها وبين
لام التاكيد نحو ان لزيد لقائم وانما لم يعكس الامر بالعكس رعاية لجانب عملها وفتحت هذه اللام في المضمر رعاية للاصل وانما اختير
اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء و بالفتح اي المنادى
لالحاق الفها اي بسبب لحاق الف الاستغاثة به لموافقة الف الفتحة نحو يا زيداه باتصال الهاء معه للوقف
وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلته بالنسبة الى بيان النصب اي المنادى على المفعولية
ان كان مضافا نحو يا عبد الله مثال للمنادى المضاف او مشابها بالمضاف نحو يا طالعا جبلا مثال
للمنادى المشابه للمضاف وهو كل اسم تعلق به شيء هو من تمام معناه وذلك اما معمول للاول نحو يا خيرا من
زيد او معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم لعدد معين او نعت هو جملة نحو يا حافظا وابا شاع اليوم مثله والاتحلة من ذات عرق اما المنعوت
بالمفرد نحو يا رجلا صالحا فليس بمشابه للمضاف في الصحيح لان نعت المنادى نحو يا حافظا للانس من قبيل المنعوت ان
تقديره انه كان منعوتا بالجملة قبل النداء فكان مشابها للمضاف كالمعطوف قبل النداء لامتناع تعرف نعته
لان الجملة لا تعرف بحال فقصد التعريف في المنعوت لابد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف المعرفة بالنكرة
بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعريف فيه غير مضطر الى جعله من قبيل هذا الموصوف حتى يكون مشابها للمضاف
لامكان تعرف صفته بادخال حرف التعريف عليه كما تقول يا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد
اشترط لعمله اعتماده على شيء من الاشياء الستة المعهودة وهذا لا يعتمد على شيء منها فكيف يعمل قلت انه معتمد على
موصوف مقدر اذ اصله يا رجلا طالعا جبلا ولا يلزم منه اندراجه في باب يا رجلا صالحا لان المنادى
فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف قولنا يا طالعا جبلا فان المنادى فيه هو الصفة القائمة مقام
الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لمانع يوجب امتناعه في الصفة بعد
ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانه ذهب جهة التبعية الا ان الاعتماد على موصوف مقدر
معتبر عند البعض والجمهور على انه غير معتبر فيجوز ان يكون هذا المثال على رأي الاخفش والكوفيين
فانهم اجازوا عمل اسم الفاعل بلا اعتماد او نكرة غير معينة معطوف على قوله او مشابها بالمضاف اي نحو

المنادى ان كان نكرة كذلك كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانما
اخر هذا القسم من المنادى اعني النكرة لان النكرة خرجت عن المعرفة للمعرفة اعني التعريف المخرج لا
المضاف وما المشابه له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم وان كان معرفا بالالف واللام قيل
يا ايها الرجل للمذكر ويا ايتها المرأة للمؤنث بتوسيط اي واية مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام فان قلت اذا اريد نداء الاسم المعروف باللام يلزم توسيط المبهم مع هاء التنبيه
ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والا لما جاز ان يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان
ويا ايها الرجل ويا ايها هذه المرأة ويا ايها الا الكرام ونحو ذلك التالي باطل فالشرط مثله قلت اخرج
هذا الكلام على وجه التمثيل فكانه قال قيل مثلا يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط
بالمبهم مع هاء التنبيه كراهة اجتماع حرف التعريف و لتحصيل الغرض باجراء ذي اللام المقصود بالنداء على الذي هو في
الصورة مجردة منه وهو اي واية اتوهما تنبيها على ان المنادى ما بعدها وخروج اي من بابها او كافة العوض
عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقض هذا بان العلم اذا كان مثنى او مجموعا كان معرفا باللام
واذا قصد نداؤه لا يتوسط بالمبهم عند النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا
ايها الزيدان ويا ايها الزيدون واجيب بان اللام في المثنى والمجموع عليين يكمل للتعريف الذي انتقض بالتثنية
والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام او يقال اللازم في المثنى والجمع عليين احد امرين اما
اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام فلا يكون حرف النداء ثم لما
كان الترخيم من خواص المنادى اخذ في بيانه فقال ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام اي بدون
الضرورة ويجوز في غير المنادى لضرورة كقول ذي الرمة ويا رمة اذ من لبا عضنا ولا يرى مثلها عجم
ولا عرب ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيبويه فقال ما يقال
للسلي اهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال في القاموس الترخيم من رخم الكلام من حد كرم ونصر
بمعنى لان وسهل ومنه الجارية اذا صار سهل المنطق يقال هي رخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل
المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اي الترخيم حذف في آخره اي آخر المنادى للتخفيف
اي الرجل مجرده التخفيف لا القانون بقرينة وسماع لغوي والمراد بالحذف في آخره هو الحذف
حالة التركيب لا اصالة الافراد فلا يصدق هذا الحد على يد ودم وقاض وداع كما يقول في مالك يا مال منصور ماحر

وعثمان يا عثم انما ذكر ثلثة امثلة ايماء الى ان المنادى باذكا اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم و
هذا الحرف لم يوجد في آخره زيادة او في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة نحو مالك وقد يحذف
حرفان وهذا اذا كان المنادى احد هذين القسمين كمنصور وعثمان ويجوز في آخر المنادى المرخم الضم على
ان يجعل اسما برأسه مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان ويجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف شيء والحركة
الاصلية على ان يجعل المحذوف في حكم الثابت فيبقى ما قبله على ما كان وهو الاكثر كما تقول في مالك يا مال
بالضم ويا مال بالكسر في حارث يا حار بالضم ويا حار بالكسر واعلم ان كلمة يا الكائنة من حروف النداء قد
تستعمل في المندوب اي في الاسم الذي يندب بها اي يبكى عليه اذ الندبة في اللغة من ندبت الميت
اذا بكيت عليه وعددت محاسنه ايضا كما تستعمل في المنادى لاشتراكهما في الاختصاص يكون كل منهما
مدعوا وهو اي المندوب المتفجع عليه اي الذي يحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال
المتفجع له ولعل ولعله كلمة على ههنا بمعنى اللام او يضمن المتفجع معنى البكاء بيا او وا والجار والمجرور
صفة المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملصق بيا او وا ولا يجوز ان يجعل للسببية لان
الباء سببين للتفجع يقال يا زيداه ووا زيداه زيادة الهاء في آخره لمد الصوت نحو مختص بالمندوب اي
المندوب مختص بكلمة وا وانفرد بها عن المنادى في الاغلب لكونها اشد دلالة على البكاء واخلاء على المختص
وهو الاعرف الاشهر ويجوز ان تكون داخلة على المختص بكلمة وا المختصة بالمندوب لا تستعمل بخيره و
يا مشترك بين النداء والمندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الا مع القرينة وهي الالف في آخر المندوب ولا تستعمل
في الندبة من حروف النداء سوى يا ووا اما الشهرتها واما لكونها الاصل ثم لما فرغ عن بيان المفعول به شرع
في بيان المفعول فيه فقال فصل المفعول فيه وهو اسم ما اي شيء يقع فيه الفعل اراد بالفعل ههنا
الفعل اللغوي اعني الحدث دون الاصطلاحي الذي هو مقابل للاسم والحرف فيتم المصدر واسم الفاعل
والمفعول ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل المذكور كما قال غير مخرج عنه مثله من الزمان
والمكان بيان لما والمراد بالزمان ما له صلاحية ان يقع جوابا لمتى وبالمكان ما له صلاحية ان يقع
جوابا لاين ثم الزمان والمكان اعم من ان يكون حقيقيين كما تقول سرت يوم الجمعة خلفك اي اعتباريين
فان المصدر قد يجعل حينا في سعة الكلام بحذف المضاف واقامة مقام الظرف للتجانس بينهما لان
مدلولا الفعل وقد يجعل المعين مكانا على هذه نحو جلست قدوم زيد الشمس منصب الشمس معناه جلست وقت

وقت قدوم زيد في مكان مرور اثر الشمس ويسمى المفعول فيه ظرفا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان
هذه للاضافة مثل الاضافة في باب ساج او سورة الذهب بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان واللام
الزمان واللام في الجنس اي ظروف هذا الجنس وعلى هذا القياس قوله وظروف المكان على قسمين مبهم وهو ما
اي ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين ومحدود ومعطوف على قوله مبهم وهو اي المحدود ما اي ظرف
الزمان مبهما كان محدودا او معرفة كان او نكرة منصوب بتقدير في لانها لو كانت ملفوظة يجب الجر لان اظهار
حرف الجر غير شايع وفي هذه الاشارة الى انها لو كانت ملفوظة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا
فيه الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المص رح حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه عنوان
دخل فيه ذلك والجمهور على ان تقدير في شرط للمفعول فيه واذا وجدت لفظا كان مفعولا به بواسطة
حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم ما هو المقدر بفي من الزمان والمكان يقع فيه الفعل
المذكور ثم تقدير في انما يشترط لكون المفعول فيه منصوبا في اللفظ والا فهو منصوب تقديرا مع وجود
كلمة في البتة اذ التحقيق ان منصوب المحل هو المجرور فقط حتى عطف المنصوب عليه نحو هذا بين في نجد
وغورا غائرا ثم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحذوف ان المقدر ما بقي اثره في اللفظ والمحذوف
بخلافه والشيخ يستعمل احدهما مكان الآخر كانه لم يفرق بينهما كقوله صمت دهرا مثال للزمان المبهم
وسافرت شهرا مثال الزمان المحدود اي في دهر وفي شهر تفسير للتقدير وظروف المكان كذلك
اي مثل ظروف الزمان على قسمين مبهم وهو اي المبهم منصوب ايضا كظروف الزمان بتقدير في نحو جلست
خلفك وامامك نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلا يتناول جميع ما يقابل الظهر الى انقطاع الارض وكذا
البواقي من الجهات الست والمحدود وهو اي المحدود ما لا يكون منصوبا بتقدير في بل لا بد من ذكر
في فيه نحو جلست في الدار وفي السوق وفي المسجد نظير للمكان المحدود وانما كان ظروف الزمان كلها
منصوبة بتقدير في وما كان من ظروف المكان منصوبة الا ما هو مبهما منها لان المبهم من ظروف
الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدود منها فحمل على المبهم من
الزمان لاشتراكهما في الذات اي في الزمان والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان
ايضا لاتحادهما في الوصف وهو الابهام وانما لم يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لانهما
مختلفان في الذات والوصف ولم يحمل على المكان المبهم ايضا مع اشتراكهما في الذات

لان المكان المبهم يحمل على الزمان فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير
السؤال من الفقير ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال فصل المفعول
له وهو اي اسم لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وقع فعل احترز به عما لا يقع الفعل لاجله
كسائر المفاعيل والملحقات واراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي
فيعم المصدر واسمي الفاعل والمفعول مذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به عن مثل
اعجبني التاديب فانه وان وقع لاجله فعل التعجب الا انه غير مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيتناول صورة المحذوف ايضا وينتصب اي المفعول له بتقدير اللام لان التلفظ
بها لو وجب جيء وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئتك للسمن كان مفعولا له الا انه غير منصوب
وهذا على اختيار المصنف يدل عليه تعريفه وهو خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط نحو ضربته تاديبا اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
لقصد تحصيله وهو الضرب فان التاديب ليس عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب لاحداثه
ووسيلة وقعدت عن الحرب جبنا اي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله بسبب وجوده وهو القعود
انما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله قعدت عن الحرب جبنا حاربته شجاعة لكان احسن لان المقام
مقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيها
على انه قعد عن تقوية النظر في المفعول له مكتفيا بظاهر ما لاح له من الدليل حينئذ لو كان شجاعا
لما قعدت عنه ففيه توهين لمذهب عند الزجاج هو اي المفعول له مصدر اي مفعول مطلق
من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديب وجبنا بتقديره المذكور من النظير بن عنده ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا او تقديره ضربته ضرب تاديب و
قعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج بان المفهوم عند العرب من اطلاق
هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول
له شرع في بيان المفعول معه فقال فصل المفعول معه هو ما اسم يذكر بعد
الواو الكائنة بمعنى مع احترازه به عن سائر المفاعيل فانها غير مذكورة بعد الواو لمصاحبة
معمول فعل اللام يتعلق بقوله يذكر والمصاحبة مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك

متروك اي المصاحبة واحترز به عن نحو زيد وعمرو اخوك فان عمروا ذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة
معمول فعل والمعمول اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت انا وزيدا اي مع الجبات
نحو زيدا او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم فان كان الفعل لفظا والتغيير كان اتصل او تام واللام للعهد
اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله لفظا منه من جهور على انه خبر كان اي على
انه حال اي لفظيا او ملفوظا او على انه تمييز اي من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف
جملة على جملة او حال بتقدير قد اي وقد جاز عطفه بالواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان
العطف وكونه مفعولا معه لانه لا مانع مع واحد منهما نحو جئت انا وزيدا بالنصب على انه مفعول معه
او وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز العطف اي ما بعد
الواو على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا بالنصب لا غير
وانما لم يجز العطف ههنا لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه
هذا في اختيار المصرح والا فالعطف على ضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد المنفصل جائز على قبح وليس
بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه مختار وفيه نوع منها وان كان الفعل اي وان
وجد الفعل معنى اي معنويا او من حيث المعنى بناء على ان قوله معنى حال او تمييز وجاز العطف على
كان او حال بتقدير قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه لجواز وجه آخر وهو العطف ولكونه الاصل وذهب
الزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما لزيد وعمرو وكلمة ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره وعطف
عليه اي اي شيء حصل لزيد مع عمرو وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه
مفعول معه اذ لا وجه سواه وذهب غير المصرح الى ترجيح النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا
بالنصب وحده وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على المضمر المجرور اذا اعيد الجار
ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت لم لا يكون قوله وعمرو عطفا على الشان قلت لانه
خلاف المعنى فان المعنى ما شانك وشان عمرو وانت لم تسأل عن شانهما لا عن شان احدهما مع نفس
الاخر انما ذكر نظيرين تنبيها على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام
وانما كان المعنى بالتمثيل تعليل معلل مقدر اي تعين نصب الاسم في المثالين لكونهما بمعنى ما تصنع عند النحويين

الى ان لحق وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى من الملحقات واعترض
بان الفعل الى الحال احوج منه الى المفعول معه ومعه ترب فعل يكون بلا علة ومصاحب ولا فعل الا
وهو يقع على حالة من احوال فاعله او مفعوله فكيف جعلوا المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال
من الفروع مع ان العكس هو الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى يوجد الفعل
بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار هيئة الفاعل او المفعول به لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو
لا يحتاج اليه وانما يحتاج فيه باعتبار عمله في الفاعل او المفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول
معه فانهما متعلقان بالفعل باعتبار الذات لان الاول علة للفعل والثاني مصاحب معموله في الفعل
فيتصلهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات وهي المفاعيل
الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال فصل الحال قدم على التمييز لاستلزامها النصب ولكونها اقرب
الى الفعل ثم لما كان التمييز ادخل في المنصوبات من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا او مجرورا قدمه على المستثنى
الذي يعرب بالحركات الثلث ثم لما كانت هذه الثلثة منصوبة لفظا اي محلا قدمها على ما سواها من
خبر كان واسم ان وغيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قدم خبر الافعال الناقصة
لان عاملة فعل وان اشبه بالفعل ثم قدم اسم ان لانه اقوى عملا من لا التي لنفي الجنس ولا المشبهتين بليس ثم
ما كان لا لنفي الجنس اقوى عملا منهما فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرها ثم الحال في اللغة
الصفة يقال كيف حالك اي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما سمي به هذا القسم لانه
صفة اي الحال وهو لانه يتقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله لفظ صريح بلفظ لا باسم ليتناول
ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احترز به عن لفظ لم يدل على البيان هيئة احترز به عن التمييز
لانه يدل على بيان ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه لا يرد صفة الفاعل نحو جاءني زيد الراكب لانها
تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا لا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان
يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات بالنظر الى المفعول به ثم المراد
بالهيئة بهذه الحالة وهي اعم من ان يكون حقيقة او مقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود
ويسمى الاول حالا محققة والثاني حالا مقدرة والصغرى اعم من حال النفس للفاعل او متعلقه
نحو جاءني زيد قائما ابوه ولا يشكل بنحو قام زيد والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان هيئة

الفاعل مقارنا بالطلوع الشمس و البصري اعم من ان يكون كالدائم ككون الفا موصوفا غالبا و يسمى
دائمة منها المؤكدة ومن ان يكون بخلافه و تسمى منتقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعم من ان يكونا
حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا و زيدا راكبين ونحو ضربت الضرب شديدا لان الاول لمصاحبة
الفاعل في صدور الفعل عنه فاعل حكما والثاني لكون الكلام في معنى احدثت الضرب مفعول به حكما وكذا لو رد
يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به واستقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف
اليه مقامه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا و ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فانه لو قيل بل نتبع
ابراهيم حنيفا وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتا لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولا
به حكما نحو جاءني زيد راكبا مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدودا مثال لما يدل
على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيدا راكبين مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل والمفعول به جميعا ثم
لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول به اللفظيين شرع في بيان ان الفاعل والمفعول يقع الحال
عنهما قد يكونان معنويين و انما لم يصرح بكونهما لفظيين اكتفى بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل
الحال على بيان هيئته معنويا نحو زيد في الدار قائما مثال للحال عن الفاعل المعنوي فان عامله معنى فعل
ماخوذ من الظرف كما اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما حالا
من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الظرف او غيره وليس المراد
باللفظي سوى كون عامله فعلا او من المشتقات فهذا لا يرد ما يقال ان قائما في زيد في الدار قائما حال من ضمير
مستكن في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف
يصح ايراده مثالا للحال عن الفاعل المعنوي وكذا المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هيئته قد يكون
معنويا نحو هذا زيد قائما مثال للحال عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائما انتبه او اشير اليه
قائما و هو زيد فيكون زيد ذا حال بتاويل اشير الى زيد او انبه على زيد فهو مفعول به معنوي بواسطة حرف
الجر لان عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه او اسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل والمفعول
به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون سببا لهيئة الفاعل والمفعول به لفظين او معنيين فقال
والعامل الكائن في الحال اما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى فعل اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل فعل يستنبط منه الفعل كحرف

المدار وحرف التنبيه واسم الاشارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل
والثاني [illegible] فلا يجوز ان تتقدم على الحال نحو اخذت المال كاملا وكونه معرفة لانه
مقصود في التقدير لانه نكرة صورة فصير [illegible] من حيث المعنى [illegible] فلا يجوز نحو ارسلها العراك
[illegible] كلمة فاه الى في فانها وان كانت معرفة لفظا لكنها نكرات معنى اذ المعنى ارسلها
[illegible] عند سيبويه وعند غيره انها معمولة للاحوال المحذوفة
[illegible] شيئا فشيئا [illegible] وطلبته اجتهد جهدك وكلمته مشافها فاه الى في
[illegible] مقامها فقيل انها احوال مجازا وانما اشترطوا ان تكون
الحال [illegible] لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا الدليل لا يطابق
المدعى لان [illegible] يشترط وجوبا والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا وجوبا وانما وجب تنكير الحال لكونها
جوابا [illegible] السؤال عن مجهول وفيه بحث ايضا لان المفعول ليقع جوابا للكم وقد صح تعريفه على
الاصح [illegible] التنكير اصل والغرض يحصل به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي
ان يصح التعريف [illegible] مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حال نصب
نحو [illegible] الظريف وفيه بحث ايضا لانه لو اشترط التنكير لاجل رفع الالتباس مطلقا لجاز ان يقع الشيء
[illegible] معرفة [illegible] مررت برجل ضاربا مع ان الحال [illegible] يلتبس بالصفة الا ان
[illegible] الحال لكنه مع تنكيره لان ذا الحال يكون معرفة غالبا فاختير التنكير
عند [illegible] معرفة غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدأ ولئلا يلتبس
الحال بالصفة [illegible] رأيت رجلا [illegible] قوله غالبا ظرف متعلق بيكون قوله وذو الحال معرفة اي
يتعرف ذو الحال [illegible] غالب الاستعمالات او صفة مصدر محذوف اي يتعرف ذو الحال معرفة
[illegible] وانما قال غالبا لان ذا الحال قد يكون نكرة فان كان ذو الحال المفردة [illegible] اذا كانت جملة
[illegible] التقديم نحو [illegible] نكرة محضة لانها لو كانت مخصصة بوصف او اضافة او نحو
[illegible] قائما رجل [illegible] ولقول الشاعر [illegible]
[illegible] ونحو جاءني رجل راكب [illegible]
[illegible]

نكرة لئلا يلتبس اي بالحال [illegible] صفة الحال لان الحال [illegible] صفة [illegible]
يعلم في مثل [illegible] الكوفة جالسا على التقدير [illegible] الحال [illegible] جالسا [illegible] الرجل [illegible]
صفة او على التقدير [illegible] انه حال منه لا صفة له لان [illegible] تقديم [illegible] منصوب [illegible]
حالة الرفع والجر واختص [illegible] بانه يلزم التقديم [illegible] النكرة [illegible]
او لم يكن منصوبة بان الالتباس [illegible] في حالة [illegible] النكرة المحضة [illegible]
واجب بان النكرة [illegible] المدرسة [illegible] الماس الالحاق [illegible]
يعتبر عدم الالتباس في [illegible] التقديم [illegible] الحال
المفردة شرع في بيان الحال [illegible] الحال [illegible]
الجملة [illegible]
[illegible] صفة [illegible] الجملة [illegible]
ثبوته [illegible] زيد [illegible] الجملة [illegible] الحال [illegible]
الواقعة [illegible] الحال [illegible] الفعل [illegible]
المفعول [illegible] في نظائره المكرة والمقصود [illegible] حال [illegible]
[illegible] الثالث [illegible] قرينة [illegible] حصول قرينة [illegible]
[illegible] المسافر [illegible] السفر [illegible]
حال المخاطب [illegible] حال بعد حال او صفة [illegible] تقول [illegible]
[illegible] في بيان التمييز فقال فصل التمييز ويسمى بالتبيين والتفسير [illegible] التمييز [illegible]
من المنصوبات [illegible] مجرور [illegible] النصب [illegible] التمييز [illegible]
اذ تعريفه [illegible] الغرض الحاصل [illegible] وجوز الكوفيون [illegible]
[illegible] على التمييز وحال [illegible]
[illegible] الم [illegible] لفظه [illegible]
[illegible] الاصل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] بالنسبة [illegible]

به قدر الشیء ویجمع علی مقادیر ثم بینه بقوله من عدد او کیل او وزن او مساحة او غیر ذلک ای المذکور
مما فیه ابهام ای من ای شیء یکون فیه الابهام کالمقیاس یرفع ای التمیز ذلک الابهام عن ذلک المقدار نحو عندی
عشرون رجلا مثال للتمیز الذی یذکر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فیه بنون شبه نون الجمع قیل
انما مثل بعشرون رجلا ولم یمثل باحد عشر رجلا لکونه مثالا للامرین العدد والتام بالنون واورد علیه باحد عشر
[illegible] لیصح مثالا للامرین العدد والتام بالتنوین المقدر وقفیزان برا مثال للتمیز الذی یذکر بعد المفرد
المقدار من المکیل ومنوان سمنا مثال ما یذکر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان تثنیة
منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشدید وجریبان قطنا مثال للتمیز یذکر بعد المفرد المقدار من الممسوح
وقد تم الاسم فی هذه الامثلة بنون التثنیة وعلی التمرة مثلها زبدا مثال للتمیز یذکر بعد المفرد المقدار
من المقیاس وقد تم به الاسم بالاضافة واعلم ان معنی تمام الاسم ان یکون علی حالة لا یمکن الاضافة
معها والاسم یستحیل الاضافة مع التنوین ظاهرة او مقدرة ونون التثنیة ونون الجمع والاضافة کذا
فی بعض الشروح ولا یخفی انه لا یدخل علی هذا التفسیر الاسم المحلی بلام التعریف والاسم التام مع انه یستحیل
الاضافة ایضا فالاولی ان یقال فی تفسیره ان معنی تمام الاسم ان یکون فی آخره ما یوجب امتناع
الاضافة ثم اذا تم الاسم بهذه الاشیاء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمیز او وقع بعده بالمفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم کما ان المفعول معه یکون بعد تمام الکلام فینصبه ذلک الاسم التام قبله لمشابهته الفعل
فتمام [illegible] علیه هذه الاشیاء ما تم بها الاسم فقامت مقام الفاعل الذی تم به الکلام لکونها فی آخره کما ان
الفاعل عقیب الفعل الا تری ان لام التعریف وان کان تم بها الاسم فلا یضاف معها ولا ینتصب التمیز عنه
فلا یقال عندی الراقود خلا وقد یکون ای التمیز من غیر مقدار ای مالیس بعدد ولا کیل ولا وزن ولا مساحة
ولا مقیاس وفی کلمة قد للتعلیل اشارة الی ان الغالب فی التمیز عن مفرد ان یکون عن مقدار فکانه قال
التمیز یکون عن مقدار غالبا ویکون عن غیر نادرا فقوله وقد یکون معطوف علی هذا المقدار وقد یستوفی فی
[illegible] ان یسمی التمیز عن المفرد لکن بین القسم الاول ضمنا والثانی صریحا نحو هذا خاتم حدیدا فان الخاتم
[illegible] تم الاسم بالتنوین وانتصب تمیز او تبعین بالاضافة الی تمیزه وعلی هذا القیاس قوله وسوار ذهبا
[illegible] من غیر المقدار الخفض ای خفض التمیز بالاضافة اکثر استعمالا من نصب علی التمیز
[illegible] وبیان مع الجنسیة والمقصود غیر المقدار عن طلب التمیز لان الاصل فی المبهمات

المقادير فهي اولى بالتمييز الذي نصبه نص على كونه مميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المشابهة
وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو فضة ذهب والاصل ما هو من غير المقدار بحيث له اسم خاص بالمستعمل
نحو خاتم حديد وباب ساج جاز النصب والاضافة اكثر وقليل نصبه الا في الخفض وجب نحو قطعة ذهب ولما
فرغ عن بيان التمييز عن مفرد شرع في بيان التمييز عن جملة فقال وقد يقع اي التمييز بعد الجملة الفعلية لرفع
الابهام عن نسبتها اي عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفسا او علما او ابا انما ذكر ثلث امثلة هنا التمييز
اشارة الى كثرة اضافة حيث يكون اسما للمنتصب عنه فقط او لمتعلقه فقط او لكل واحد منهما بالاحتمال
فالنفس مختصة بالمنتصب عنه والعلم مختصة بمتعلقه والاب يحتمل ان يكون للمنتصب عنه ويحتمل ان يكون
لمتعلقه وقد يقع التمييز بعد ما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو
للارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل من عمرو
علما فان هذه الصفات مع ضمائرها ليست بجملة لكن تشابهها لا نها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل
منسوب الى فاعله وقد يقع التمييز بعد الاضافة نحو يعجبني طيبه نفسا او علما او ابا وانما خص الجملة بالمذكر
لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ عن بيان التمييز شرع في بيان المستثنى وانما ذكر سائر احكامه استطرادا
فقال فصل المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين متساويين او متباينين
ولفظ الاستثناء من قياس الباب في ذلك لانه ذكر الشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظ يذكر بعد الا واخواتها
اي اخوات الا من نحو خلا وليس فلا يكون وغيره وسوى ليعلم متعلق بقوله يذكر انه اي المستثنى لا ينسب اليه
ما نسب الى ما قبلها اي ما قبل الا واخواتها وعرفه الشيخ الرضي بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا وعرفه بعضهم بانه صرف بعض جملة مذكورة عن دخوله في تلك الجملة وقال هذا الحد اولى
من قول القائل حده اخراج الشئ عما دخل فيه غيره لان لفظ الاستثناء مشتق من الثني وهو الصرف
والمنع ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن اخراجه منها في الافادة وصرح الشيخ ابن الحاجب
بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا ثم
اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصل قدمه على المنقطع
لكونه الاصل وهو اي المتصل ما اخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا عن متعدد اي عن المراد منه
بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم الاخراج

يستدعي سبق الدخول فرد ان يكون المستثنى في نحو جاءني القوم الا زيدا او خلا تم خارجا ولانه يجب
ان يكون آخر الكلام متناقضا لصدره اذ الدخول يستدعي ان يكون جائيا والخروج يستدعي ان
لا يكون جائيا ولانه تنقض نسبة الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه بما اعترض عليه بانه لا يصح ذلك
في مثل جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد
المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا واستعملت على الظرفية رعاية للصورة وهذا
غير سديد لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بان الظرف قرينة ان المراد
او لتقدير انه يخرج عن حكم المتعدد فلا يلزم ما ذكره لانه من باب تنزيل الامكان منزلة الوجود على نحو
ضيق فم البير وسبحان الذي كبر جسم الفيل وصغر جسم البعوض ولولا الاستثناء لكان المستثنى داخلا
في حكم الصدر فكانه كان داخلا ثم اخرج واحترز بقوله وهو ما اخرج عما لم يخرج عن شيء ثم معنى
الاخراج هو المنفصل عن الباطن الى الظاهر وانه لا يستلزم ان يكون المخرج عنه متعددا الا يرى انه
يقال اخرجت زيدا عن الدار وليس بمتعدد فلو اقتصر الشيخ على قوله ما اخرج ولم يتعرض لقوله عن متعدد
لصدق على كل ما خرج الا ان المستثنى لما كان ما اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال عن متعدد فلا يلزم
استدراكه ثم المتعدد اعم من ان يكون ذو افراد نحو جاءني القوم الا زيدا او ذو اجزاء نحو ضربت زيدا
الا رأسه بالا واخواتها متعلق باخرج نحو جاءني القوم الا زيدا فزيدا خرج عن متعدد وهو القوم ومنقطع
عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا ايضا وهو اي المنقطع المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج حال
من ضمير المذكور اي حال كون المنقطع غير مخرج عن متعدد لعدم دخوله اي لعدم دخول المستثنى في المستثنى
منه فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا
[illegible] الا بعد الا لم يخرج عن متعدد وهو القوم لكونه غير متناول ولما كان اعراب المستثنى على خمسة اوجه
شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال [illegible] اعلم ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام [illegible] لكان اي
المستثنى [illegible] اذا حصر [illegible] انه يقول [illegible] بما سيجيء في كلام موجب
[illegible] مالا يكون [illegible] بالموجب [illegible]
[illegible] نحو [illegible] كان كلاما موجبا [illegible]

غير موجب او منقطعا سواء كان في كلام موجب او في غيره نحو ما جاءني الا احدا و كان اي المستثنى بعد
خلا و عدا عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وانما قال هذا احترازا عن قول البعض فانهم يجوزون الجر بهما لكونهما
حرفي جر عند ذلك البعض و قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان
اي المستثنى بعد ما خلا و ما عدا و ليس و لا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا الى اخره اي آخر الامثال
نحو ما جاءني القوم ما عدا زيدا او ليس زيدا او لا يكون زيدا كان منصوبا جزاء لقوله فان كان [illegible]
بالعطف عليه اي فان كان المستثنى بعد كذا و كذا كان منصوبا وجوبا في هذه الاقسام فهما اما في الاقسام
الثلثة الاول فلاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة و شبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق
بواسطة الحرف و اما البدل فممتنع فيها اما في المستثنى بعد الا في كلام موجب فلانه في حكم تكرير العامل
وعلى التقدير التكرير يلزم الايجاب في المستثنى و المستثنى منه فصار معنى قولك جاءني القوم الا زيدا [illegible]
القوم لا جاءني زيد و هو قلب المقصود لان المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد [illegible] الموجب [illegible]
فيه تكرير الاصل العامل مع [illegible] النفي [illegible] فلا يلزم [illegible] المستثنى [illegible] المستثنى منه [illegible] البدل منه
في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم المستغرق [illegible] في كلام موجب [illegible]
القوم المستغرق في جاءني القوم الا زيد [illegible]
الا زيد [illegible] التعليلين [illegible] في المطولات [illegible] المستثنى [illegible] متقدما [illegible] التابع
و تقديم التابع على المتبوع [illegible]
[illegible] بدل الغلط [illegible]
خلا و عدا [illegible] الاكثر [illegible] النصب بعد [illegible]
مدخولها الا الفعل [illegible] خلا و عدا [illegible] المستثنى [illegible] مفعول به [illegible] الكلام
في محل النصب على الظرفية [illegible] جاءني القوم [illegible] عدا عمرو [illegible]
مجاوزتهم اي [illegible]
عند الشيخ [illegible]
للجزم [illegible]
عائدا الى بعض [illegible] المستثنى [illegible]

التضمين في خلا واعتبار فاعله وفاعل عدا اتم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة
في الاصطلاح فلا يرد ما قيل يكون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه وما كان ولم
يكن تحكم وان كان اي المستثنى بعد الا احترز به عما اذا كان بعد خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور فانه لا يكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير وسوى وسواء فانه
يكون مخفوضا كما سيجيء في كلام غير موجب احترز به عما اذا كان بعد الا في كلام موجب فانه قد مر
حكمه والمستثنى منه مذكور الجملة الاسمية وقعت حالا واحترز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب والمستثنى
منه غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما يأتي ثم لجواز البدل شروط آخر لم يذكره المص ويجب ذكرها
احدها ان يكون المستثنى متصلا بالا وثانيها ان لا يكون مقدما على المستثنى منه وثالثها ان لا يرد كلام يتضمن
الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التطابق
بين الكلامين ورابعها ان لا يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد فان الابدال
فيه غير مختار لان كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه
الوجهان جزاء لقوله ان كان النصب على الاستثناء والبدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو جاءني احد الا زيدا
بالنصب والا زيد بالرفع على انه بدل عن احد وهو الوجه المختار اما جواز النصب فعلى الاستثناء المتصل
المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا
حيث يكون ح فضلة ولقصد التطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو اذا كان
لا يجب فيه الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لانه يفيد ان المستثنى بعد المستثنى منه وان كان مفرغا بان
يكون بعد الا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستثنى بحسب العامل اي
بقدره هذا الحسب التقدير فان العامل على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر فالاعراب على قدره
كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع اعتراض بعض الناس ههنا بانه ان كان المراد عامل
المستثنى منه فيشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل لفظه وان كان المراد عامل المستثنى معرب
على حسب العامل مع انه يجوز ان يختار الشق الاول المفهوم ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه ثم الى المستثنى
بعد حذفه وتعدية العامل المستثنى منه لا بعامله وانما سمي هذا القسم من المستثنى مفرغا لانه يفرغ العامل
الذي قبل الا ولا يشتغل بالمستثنى منه المحذوف المستثنى وجعل اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه مجازا لقيامه

وان المستثنى منه مقدر في التحقيق والذي يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الا هند وامتناع قولهم قام
هند لان الفاعل في الاول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هند تقول ما جاءني الا زيد في الرفع ورأيت
الا زيدا في النصب ومررت الا بزيد في الجر وان كان اي المستثنى بعد غير وسوى فيه اربع لغات فتح السين
مع المد وكسرها مع القصر وكسر الاول فتح المد والضمة مع القصر وحاشا عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وانما
قال ذلك احترازا عما ذهب اليه المبرد لانه عنده فعل متعد ينصب ما بعدها كما جاء في الدعاء المأثور اللهم اغفر لي
لمن سمع دعائي حاشا الشيطان كان مجرورا جزاء للشرط وانما كان المستثنى بعد غير وسوى وسوا لكونها
اسماء مضافة الى ما بعدها فالاسم بعدها مجرور بالاضافة وما بعد حاشا فلاستعمالها اياها حرف جر ودليل
فعل ومن ثم لم يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله من معشر عبدوا الصليب سفاهة حاشاي
اني مسلم معذور اي مختون نحو جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وكذلك حاشا زيد ثم اوج كلمة غير في كلمات
الاستثناء وهو اسم متمكن لا بد له من الاعراب اخذ في بيان اعرابه فقال واعلم ان اعراب غير كاعراب
المستثنى بالا اي مثل اعراب اسم الذي استثني بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالا من جهة
النصب في المستثنى من الموجب المنقطع والمقدم وجواز مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب
على حسب العامل في الناقص تقول جاءني القوم غير زيد مثال من المستثنى من الموجب غير حمار مثال المنقطع
وما جاءني احد غير زيد مثال للمقدم وما جاءني احد غير زيد بالنصب والرفع مثال للاستثناء والبدل
وما جاءني غير زيد مثال للمفرغ وانما كان غير معربا باعراب المستثنى بالا لانه لما كان ما بعده مستثنى فيكون
مستحقا لاعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لان له وجها آخر لاجل الاضافة وهو الجر فنقل من الاعراب
فالاولى ان يوثر يوجه ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى وانما لم يبين جمع
انه بمعنى الحرف لوجود المانع مع الغير وهو الاضافة ثم لما ذكر لفظة غير في الاستثناء بين ان ذلك بطريق
الشفاعة دون الاصالة فقال اعلم ان لفظة غير موضوعة للصفة لا للاستثناء لانها بمعنى مغاير واستعمالها
بمعنى المغائرة اما ان يكون في الذات كمررت برجل غير زيد قال ...
الصفات كدخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به وقد استعمل ...
بينه اذا كان وصفا وبينه اذا كان استثناء انه اذا كان وصفا ... اذا كان
داخل في جملة تقول جاءني القوم غير اصحابك بالنصب على الاستثناء فالاصحاب ...

وجاءني القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة كالاصحاب بحيث من جملة القوم وكذا اذا قلت لفلان علي درهم
غير دانق بالرفع كان وهو درهما تاما تقديره درهم لا دانق واذا قلت درهم غير دانق بالنصب كان درهما ناقصا
وعند اذ تقديره درهم الا دانق لكن ان لفظة الا موضوعة للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا والاصل في الحروف
ان لا تكون صفة وغير تستعمل اي لفظة الا في الصفة لغرض يعني كل واحد منهما عن الآخر يجوز استعمال كل منهما
مكان الآخر لكنه انما تستعمل الا في الصفة اذا تعذر الاستثناء كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان كلمة الا في الآية الكريمة مستعملة في الصفة بمعنى غير كما فسره بقوله اي غير الله لكن لما لم يمكن الحروف حظ
من الاعراب اجري على اسم بعده وتستعملت الا في الصفة هنا لتعذر الاستثناء لان الجمع اذا كان منكورا لا يجوز
الاستثناء منه على مذهب المحققين لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء فان قلت اذا تعذر
حمل الا على الاستثناء في الآية الكريمة وجب حملها على الصفة فلم لم يحمل على البدل قلنا ان كان لو بمنزلة النفي
في ان الكلام معه موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما مر وقد قيل البدل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء لا يتعين البدل عنده في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز الاستثناء ثم معنى الآية
الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض آلهة شتى غير الله الذي هو فاطرهما لخرجتا عن هذا النظام الموجود
انما يقع كما تقرر في اصول الكلام وكذلك قول لا اله الا الله فان الا فيه مستعملة في الصفة بمعنى غير الله فيكون
معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر اما المتصل فلانه لو كان المراد من قولك لا اله
الا الله المحقق فيلزم منه ان يكون الالهة كلهم فيهم ثم استثنى منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المعروف
واما المنقطع فلانه يكون المراد من قولك لا اله الا الله الباطل ونفي الباطل لا ينفي المحقق فلا يحصل التوحيد
ايضا ثم الله مرفوع على انه بدل من محل اسم لا التبرئة لارتفاعه على الابتداء ولا يجوز ان يكون منصوبا
على انه بدل من لفظ اسمها لان لا لا تعمل في المعارف والان محلها انما كان لاجل النفي ولا يبطل النفي
الذي هو الاصل بتكلف العمل مع سلب العمل وان ابدا من الله لو بهم الكفر ويجب القصد التصريح بالتوحيد
تناقض اذ لا يمتنع نصب على الاستثناء ولا يهام البدل من الخبر خبر محذوف والمعنى لا مستحق
للعبودية او في الوجود او موجود الا الواحد الذي خلق العالم وتحدث الجميع الواجب لسلامة في
الاثبات عن النفي لانه لو لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات وجوز ان يكون الا الله خبر لان
المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة المحقق الله الذي يتبين الاستثناء

المقرب الواقع موقع الخبر وانما لم يعتد الخبر في الامكان لانه ملحق مع النافية ويخطر بالمشتركين في تعدد
الآلهة على وجه ابلغ وهو مسلوك بطريق البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود دون عكسه
لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الغير واثبات الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود هذا المذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان
اصل التركيب الله اله فادخل لا والا للقصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو اله لكن لافادة القصر قدم الاله
واخر الله وجعل الا الله خبرا ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال
خبر كان واخواتها اي نظائر لفظة كان وهي التي عرفتها في المرفوعات هو المسند بعد دخولها اي بعد
دخول كان واحدى اخواتها والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات فلا ينتقض بيضرب
في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما فقائما مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم خبر كان واخواتها في اقسامه
واحكامه وشرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا انه اي الشأن انه يجوز تقديمه
اي تقديم خبر كان واخواتها على اسمها مع كونه اي كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص
نحو كان اخاك صديقك فكان غيرهما من زيد شر من عمرو او اذا كان اعراب كل منهما واحدا لفظيا
لعدم الالتباس حينئذ لوجود القرينة وهي النصب فاذا كانا مقصورين نحو كان موسى عيسى يتعين فيه الاول
للاسمية الا عند قرينة لفظية او معنوية الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات وقد [illegible] ان يقول المستدل
ذلك بما ذكر في بعض التفاسير عند قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم من ان يكون دعويهم اسما لزالت وتلك
خبره بخلاف خبر المبتدأ اي بخلاف تقديم خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة او مساويا له لفظا لا يجوز ان
يتقدم على المبتدأ لمكان الالتباس نحو كان اعلم زيد مثال لما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة
اعلم انه لا يقع ايضا خبر كان واخواتها فعلا ماضيا لدلالة كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد قعد
لان قد تقرب الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبرا لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطا نحو ان كان
زيد قام قال الله تعالى ان كان قميصه قد من دبر بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان
من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان اسم ان
واخواتها فقال **فصل** اسم ان واخواتها اي نظائر كلمة
ان وهي التي عرفتها في المرفوعات هو المسند اليه بعد

دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها وبما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد بما جوّز في ان زيدا ابصر

اخوه ونحو ان زيدا قائم فان زيدا مسند اليه بعد دخول ان وسياتي تمام تحقيقه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى

ثم لما فرغ من بيان اسم ان واخواتها شرع في بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال فصل المنصوب

بلا التي لنفي الجنس انما لم يصرح باسم لا لانه لم يكن من المنصوبات على الاطلاق بمورد التقسيم وقيد بها

ليكون صورة التقييد دليلا على صورة الاكتفاء او نقول ليس كل اسم لا ولا اكثره منصوبا ولا يجوز

جعله مطلقا منصوبا لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا يحسن التعبير عنه بالمنصوب بلا بخلاف

اسماء من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل

منها مجازا هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول لا هذه وخرج عنه اخوه في لا غلام رجل اخوه قائم

لما عرفت من معنى الدخول او لا قوله يليها نكرة مضافة او مشابها لها داخل في التعريف مخرج اخوه

في المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم كونه نكرة مضافة او مشبهة به يليها الضمير المستتر فيه راجع

الى المسند اليه والبارز الى لا هذه والجملة اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وابراز الضمير

ليس بواجب لان جرى الفعل على ما هو له اذ الولي فعل المسند اليه وجرى على الضمير في دخولها لانه وقع

حالا عنه نعم لا التباس باختلاف الموصوفين تذكيرا وتانيثا كما في قولك هند زيد تضربه وانما وجب ابراز الضمير

اذا المسند اليه فعل جرى على غير من هو له في صورة الالتباس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف الضمير اذا اسند اليه

صفة جرى على من هي له فانه يجب ابراز الضمير عند الالتباس وعدمه نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هي

ثم احترز بقوله يليها عما كان مفصولا بينه وبين لا فان حكمه سياتي نكرة حال من الضمير المستتر في يليها اي حال

كون ذلك المسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه سيجيء مضافة صفة نكرة واحترز به عما كان

نكرة مفردة فان حكمه سيذكر نحو لا غلام رجل في الدار مثال للنكرة المضافة او مشابها لها اي للمضاف في

تعلق شيء هو تمام معناه نحو لا عشرين درهما في الكيس مثال للمشابه للمضاف ثم هذا التعريف لاسم لا من حيث

منصوب فيستقيم ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مضافا فانه لا شبيه بها يبنى اي النكرة المفردة على الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار وعلى الياء في المثنى
والمجموع نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وانما بنيت النكرة المفردة والواقعة بعد لا نفي الجنس لتضمنها من
الاستغراقية اذ معنى قولنا لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنيت على حركة لسكون لكون بناءها عارضا وعلى علامة النصب
للخفة والنون في المثنى والمجموع عوض [illegible] للبناء وفي [illegible] كما في يا رجل ويا مسلمون وعن ابي الحسن الجرمي
سعيد الرماني انه معرب وعدم التنوين في لا رجل لانحطاط الفرع عن درجة الاصل والفرق بين نفي
المستغرق وغيره وتعضيها لا محلا لانه مبني واسم المبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما عربت النكرة
المضاف او المشبهة بها مع وجود علة البناء فيهما لانه [illegible] جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وذلك لان الاتحاد
بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين متضمن [illegible] فلو اعتبر التضمن بالبناء لزم جعل ثلثة اشياء شيئا
واحدا فان كان بعد لا معرفة او نكرة مفصولا بينها اي بين ذلك الاسم النكرة وبين لا الاولى ان
يقول عنها كان نكرة مفصولا او معرفة ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليها نكرة مضافة الا انه
انه اخذ في البيان عن القريب ثم قوله فيه ظرف [illegible] مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفصولا كذا في بعض
الشروح ويرد عليه ان كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم النصب على الظرفية
لا يصح الاسناد اليه لانه منصوب والمسند اليه يجب ان يكون مرفوعا الا يرى انه اسند الفعل الى
المصدر في قولهم قد حيل بين العير والنزوان ثم جعل بينها ظرف مفعول ما لم يسم فاعله وعلل بان بين
لكونه لازم النصب على الظرفية لا يقام مقام الفاعل بل هو مصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما
تقام مقام الفاعل اذا لم تكن لازم الظرفية قال البعض فصلا في دفع الاشكال المسند اليه فيه ذلك المختار
وان كان هو المصدر المدلول عليه الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سوى الظرف جعل مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفاسير في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم ارتفع بين تقطع وهو ظرف اتسع فيه فاستعملت اسما كما استعملت في هذا فراق بيني وبينك
ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله ظرفا او اضمر فاعلا لدلالة الحال عليه اي تقطع وصلكم
بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه الاول لكنه ترك على حالة كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم
القيامة تفصل بينكم وبهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا ويجب تكرير لا خبر

قوله وان كان اي كان ما بعد لا مرفوعا وجوبا ويجب تكرير لا في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
فلفقدان محل لا فيها لكونها لنفي الجنس وهو لا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة فلضعف
عملها لانها انما تعمل بمشابهتها لان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا ابطل عملها فيها عادت الى اصلها
وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فالشيخ علل بكون لا لنفي الجنس في المنكرات فلابد لنفي في
الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيد ولا عمرو ولا خالد الى آخر افراد الرجل واما تكريرها في المعارف
فلجبر النقصان من الجنس التي يقصد حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكرير لا لمطابقة السؤال لان
قولنا لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة
جواب من قال افي الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم وجوب تكرير
لا مع المعرفة والنكرة المفصولة تقول لا منه في الدار ولا عمرو ومثال تكريرها مع المعرفة ولا فيها رجل
ولا امرأة مثال تكريرها مع النكرة المفصولة واعلم انه كما يجب تكرير لا في النكرة المفصولة كذلك يجب
تكريرها في النكرة المتصلة عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس فتح الاسم بناءه
فقد انتفيا فوجب التكرير للتنبيه على تلك الارادة وعلى هذا اشكل حد المنصوب بلا حيث يدخل فيه مع
انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعدها اولها المعرفت من معنى الدخول ويجوز في مثل اي في
كل موضع كرر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه في مثل لا حول ولا قوة الا بالله
معناه لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمته وتوفيقه خمسة اوجه الاول فتحهما
اي فتح الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني رفعهما اي رفع
الاسمين على عدم المباشرة والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه جواب سؤال من يسأل احول عام
قوة وانما رفع الاسمان في المكرر غير المفصول مع مخالفة القياس لمطابقة السؤال والثالث
فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ورفع الثاني بناء على زيادة لا لتأكيد النفي او على انه معطوف
على محل الاول وهو مرفوع على الابتداء والرابع رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ضعيف لان
عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني على ان لا فيه لنفي الجنس والخامس فتح الاول لما ذكرنا ونصب
الثاني بناء على زيادة لا لتأكيد النفي او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهتها الفتحة النصب في
العروض [illegible] وقد يحذف الاسم في لا التي لنفي الجنس لقرينة اي وقت حصول قرينة دالة عليه نحو لا [illegible]

حذف المبتدأ لانه مبتدأ في الاول نحو لا عليك اي لا باس عليك اي علا شيء عليك وتقرير
بهما دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امراً لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا المشبهتين
بليس فقال فصل خبر ما ولا المشبهتين بليس فيما ذكر من المشابهة في المرفوعات هو المسند بعد دخولها
اي بعد دخول ما ولا نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى
بيان ما يبطل عملهما بقوله وان وقع الخبر اي خبر ما ولا بعد الا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك او
تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل او تقدم معمول الخبر بظرف على الاسم المتقدم على الخبر
نحو ما عمرو زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين او زيدت
ان بعد ما انما قيل بعد ما لان ان لا تزاد بعد لا بحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان النحاة اختلفوا
في ان هذه فذهب البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تزاد بعد لا وما المصدرية ايضا
وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت لتاكيد النفي ولا تنافي على النفي اثبات بطل العمل اي عمل
ما ان وجد معه شيء من الاشياء المذكورة وهو جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايت في
بطلان العمل في الامثلة المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي لاجله عملا ان
قد نقض بالا الموجبة للاثبات بعد النفي خلافا ليونس فانه اجاز عملها بعد الا متمسكا بقول الشاعر وما الدهر الا
منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا والجواب عنه بانه لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال لاحتمال
ان يحمل منجنونا على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون مفعولا لا خبرا او ان يحمل على
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا يدور دوران منجنون ولاحتمال
ان يحمل معذبا على انه مصدر ميمي ويحمل التركيب من باب ما انت الا سيرا تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا
واما في الصورة الثانية فلانهما عاملان ضعيفان لعدم تصرفهما كتصرف ليس لانها اصلية في العمل فلا يعملان بالتقدم
واما في الصورة الثالثة فلوقوع الفصل بينهما ومعمولهما مع ضعفهما في العمل وهذا اي عاملتهما ولا في بعض النسخ وهذا فيهما شاذة
الى اعمالها لغة من لغي بالكسر لغو الهج اي لغة اهل الحجاز وعلى لغتهم قد ورد التنزيل نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واما بنو تميم فلا
يعملونها اي ما ولا المشبهتين بليس اصلا اي سواء وجدت الشروط المذكورة او لم توجد بل يرفعون بعدهما على الابتداء
والخبر كما كان قبل دخولهما لان ما ولا ليس بمختص بالفعل لان يكون مختصا بالفعل الذي كان عاملا فيه من الاسم والفعل
فيكون لغوا في مركز كالجوهر والحجازي وما ولا لا يكونان مختصين بقبيل واحد بل خلافا في الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم اعتبروا تشبيههما بليس فخصص العمل

الاسم قال الشاعر وهو زهير عن لسان بني تميم اي واحد منهم واللسان يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة
والمراد ههنا هو المعنى الاخير شعر ومهفهف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام الواو في قوله ومهفهف بمعنى
رب والمهفهف اسم مفعول من الهفهفة بفتح الهائين وسكون الفاء الاولى وهي رقة الخاصرة ورقتها يقال رجل
مهفهف والمرأة مهفهفة كما يقال رجل خمصان وامرأة خمصانة وقوله انتسب امر من الانتساب وهو بالفارسية نسبت
داشتن كما في الضمير المستتر في قوله فاجاب عائد الى مهفهف واضافة القتل الى المحب من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك اي قتل المحبوب المحب وجه الاستشهاد بان ما المشبهة بليس ليست بعاملة لان ما
بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بدليل ان القائل الذي رد على الشاعر قوله من
لسانه عن قوم بني تميم ووجه التناسب بين السؤال والجواب في البيت لفظا ومعنى حاصل اما لفظا فلانه
اجاب بهذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انه مسند بعد ما بمعنى ليس وهذا لا يليق الا بلغة بني تميم
فكانه قوله انا تميمي واما معنى فلان المهفهف اجاب باباحة قتل المحب فكانه قال انا من قوم يباح قتل
المحب عندهم وهم المحبوبون قال بعض الفضلاء يمكن ان يحمل الانتساب ههنا على معنى الميل والمرجو
منه قوله انتسب يرجع الى بالوصال ولا تعطني بالفراق ولا تؤذيني به فان قتل النفس وايذاء بغير حق حرام
فاجاب المهفهف قتل المحب حرام يعني الكلام قتات في المحبة فلا جناح على بايذائه محب يقتل في محبة
ادب سباعا ... يؤذي من معشوقه الى هذا يشير في قوله تعالى عليه السلام ما اوذي نبي مثل ما اوذيت فقط
فانه اشكال في كونه عليه السلام محب الله تعالى وهو محبوب لكن الحق من الايذاء من الله تعالى انما هو
من جهة كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبه لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه فلا يرد ما يقال
كيف يصح الايذاء من الله سبحانه في حقه صلى الله عليه وسلم وهو حبيبه ثم لما فرغ عن بيان المقصد
الثاني المشتمل على بيان المنصوبات شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان المجرورات
فقال المقصد الثالث في المجرورات الاسماء المجرورات وهو المضاف اليه فقط فان
قيل كيف يستقيم هذا الحصر لان الاسماء المجرورات يكون غير المضاف اليه ايضا نحو بحسبك وكفى
بالله ونحوهما قلنا من احدلات المجرور فيهما لم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر وكذا المجرور في
مثل ضارب زيد وحسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة على اختيار الجمهور وقلنا المجرور الاصلي
هو المضاف اليه الذي ما عرفه [illegible] هذا المضاف اليه كالمجرور في هذه الامثلة المذكورة ليس بمجرور

اصلے بل ہو ملحق بذلک المجرور الاصلے وکلامہ علی القسم الاول فکانہ قال الاسماء المجرورۃ الاصلیۃ ہی المضاف الیہ فقط وہی تنبیہ علی ان ینقسم الی قسمین اصلے وملحق کما ان المرفوع والمنصوب ینقسم کل منہا الی قسمین ایضا وملحق وقد سبقت الاشارۃ الی ذلک ثم قولہ فقط شاید لا طائل تحتہ لان الحصر المراد منہ مستفاد من ضمیر الفصل فی قولہ ہی المضاف الیہ فہو ای المضاف الیہ کل اسم صرح بانہ لیشیر علی ان المضاف الیہ لا یکون الا اسما لکنہ اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما لیتناول مثل قولہ تعالی یوم ینفخ فی الصور فان ہذا الفعل فی تاویل الاسم ای یوم نفخ فی الصور نسب الیہ ای الی ذلک الاسم شئی اعلم ان الکلام اصح والشیخ بن الحاجب فی الکافیۃ یدل علی ان المضاف لا یلزم ان یکون اسما لانہا قال لا نسب الیہ شئی دون اسم ومثلا بمررت لکن الشیخ بن الحاجب قد حقق فی مواضع اخران المضاف والمضاف الیہ لا یکونان الا اسمین وتحقیق ما ذکرہ الحدیثی حیث قال ان مررت من حیث ان زیدا فی مررت بزید مفعول لیس ماولا بالاسم ومن حیث انہ مضاف الیہ فماول بہ ولذا قال نقد اضیف المرور الی زید فعلم ان المضاف قد یکون اسما وقد یکون فعلا ماولا بالاسم کالمبتدا او حرف الجر احترز بہ عما نسب الیہ شئی لکن لا بواسطۃ حرف الجر کنسب الفعل الی الفاعل بلفظ نصب علی انہ خبر کان المحذوف وحذفہ فیا دوجہ قیاس بہ ولا شک ان وجہ فی مثل ہذا الترکیب شائع کثیر تقدیرہ سواء کان ذلک الحرف لفظا او ملفوظا او تقدیرا او مقدرا او علی التمیز تقدیرہ بواسطۃ لفظ حرف الجر او علی انہ حال تقدیرہ ای حال کون ذلک الحرف ملفوظا ویرد علیہ ان وقوع المصدر حالا سماعی دون قیاسی واجیب بان ہذا مذہب سیبویہ وذہب المبرد الی انہ قیاسیے فیما اذا کان المصدر من تقسیمات الفعل نحو اتانا سرعۃ وبطا وقولہ لفظا او تقدیرا من تقسیمات الفعل نحو اتانا سرعۃ وبطا وقولہ لفظا او تقدیرا من تقسیمات الفعل المتوسط التلفظی او تقدیری فلنا انما نختار مذہبہ وتحقیق کلام الشیخ علیہ فلما اذا لم یکن من تقسیمات الفعل فلا خلاف فی انہ سماعی نحو اتانا ضحکا وبکاء نحو مررت بزید مما اسم المضاف الیہ علی المعرب بحرف الجر لفظا وہو غیر ما الاصطلح المشہور بینہم بل المشہور علیہ وہو اسم الجار والمجرور اشار الیہ بقولہ ویعبر عن ہذا الترکیب وہو بزید فی مررت بزید بالجار المشہور فیما بین العوام والاصطلاح ہو اجتماع اماء الناس علی وضع شئی لشئی بانہ جار ومجرور لا انہ مضاف ومضاف الیہ قد نقل الزوزنی عن الرضی انہ قال سمی سیبویہ المجرور بحرف

المجرور لفظاً صفة لمضاف إليه بأنه غيره وهو عنده أي المشهور هنا إذا أطلق المضاف إليه يراد به المجرور بحرف
الجر تقديراً لا من حيث إنه فنحو بزيد في مررت بزيد مضاف إليه بالتعريف إلا إنه أضيف إليه المجرور
بواسطة حرف الجر لكنه منه ان الاطلاق المضاف إليه على زيد في مررت بزيد إنما هو بحسب اللغة سيما أول
مررت باسم إليه يدل بها أنه لم يرد أي اتصل به فلان المضاف إليه المصطلح ينبغي أن يكون
العامل فيه إما المضاف أو الحرف المقدر والاضافة على الاختلاف المشهور وهو ممتنع هنا
فيكون مراد المصنف من قوله المذكور قبيل ومن حيث انه مضاف إليه دل باسم أي يدل المضاف
إليه عنه وذكر في بعض الشروح أنه أي نفى عنى المجرور بحرف الجر آه المضاف إليه لأن حروف الجر
تسمى حروف الاضافة لأنها تضيف معاني الافعال إلى الاسماء أو تقديراً على عطف قوله لفظاً
نحو غلام زيد أي غلام لزيد والتعريف أنه الحق أن هذا التركيب وهو غلام زيد في الاصطلاح بأنه مضاف
ومضاف إليه لأنه جار ومجرور وكان من الواجب عليه أن يقول أو تقديراً مراداً
كما قال غيره بتجويز بحث الظرف نحو صمت يوم الجمعة فإن يوم الجمعة وإن نسب إليه شيء وهو
صمت بواسطة حرف الجر تقديراً وهو في لكنه غير مراد وإلا لكان مجروراً لأن المعنى بالمراد ظاهره
أي يكون بإعرابه مجروراً ويجب تجريد المضاف لأجل الاضافة عن التنوين حقيقة كانت أو تقديرية
نحو غلام رجل وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيهما تنوين حتى يجب المضاف عنها لأجل
الاضافة لأنها مجردة عن التنوين التقديري والمقدر كالملفوظ عندهم والمراد بتجريد المضاف عن التنوين أعم
من أن يكون حقيقة أو حكماً فلا يشكل بذلك الحسن الوجه مع سقوط التنوين عنه لأجل اللام لا لأجل
الاضافة وهو جائز وفاقاً لأنه حذف ما أضيف إليه الفاعل الذي هو كالجزء منه فالأصل الحسن وجهه
فحذف المضاف إليه يقوم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكأنه حذف من المضاف لكان الجزئية وما نحو الحسن
الرجل محمول على الحسن الوجه أو ما يقوم مقامه أي ويجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين كنوني
التثنية وجمع السلامة كذلك إلا عند اللام فالقلب لحاجة أي ذكر تجريد المضاف عن نوني التثنية
والجمع هنا لأنه قد ذكر فيما سبق من قوله فصل أصناف الإعراب أنهما يسقطان عند الاضافة فذكره
هنا يوجب التكرار قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على إطلاقه وذكره هنا يدل على
وجوبه فلا تكرار بيانه وجوب تجريد المضاف عن التنوين لأن التنوين تؤذن بتمام الكلمة بها دون المضاف

اليه بالاضافة نحو لن ههنا بالمضاف فيه فيأن وبهذا التفصيل يجب تجريد المضاف مما يقوم مقام التنوين
نحو جاءني غلام زيد مثال لتجريد المضاف عن التنوين وغلاما عمرو ومسلمو مصر مثال لتجريد المضاف عما يقوم مقام
التنوين ثم لما علم مما سبق من تعريف المضاف اليه ان الاضافة مطلقا على قسمين احدهما ما يكون حرف الجر فيه ملفوظة
والثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدرة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول قليلا لانه لا بحث فيه سوى الجر بالحروف
اجمل بيانه واحاله الى بحث الحروف بقوله فيما بعد واما ما يذكر فيه حروف فيأتي في القسم الثالث وكان البحث المتعلق
بالقسم الثاني كثير الاشتمال على اقسام واحوال خصه بالذكر وبينه بقوله وعلم هي كلمة تذكر لبيانها ليعلم ان الاضافة التي
بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا الكلمة بتقدير حرف الجر واحالة ما كان يتلفظ فيه حرف الجر الى بحث الحروف
واختصاص ما كان بتقدير حرف الجر بالعنوية دون اللفظية على قسمين معنوية منسوبة الى المعنى لافادتها معنى في المضاف
تعريفا وتخصيصا ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقيقية ايضا وقد سميها في اللفظية لذلك فانها تسمى غير حقيقية ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي التي اي الاضافة التي … ان يكون المضاف فيها غير
صفة مضافة … على انه صفة الى معمولها اي الى معمول تلك الصفة فهي كلما اشارة الى ان المضاف
فيها اما ان لا يكون صفة بل يكون اسما جامدا كغلام زيد او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم
صفة مضافة الى غير معمولها لان البلد ليس معمولا … لا يجوز ان يقال كرم البلد على ان يكون كرم من فعل البلد … اي
الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام
لزيد او بمعنى من فيما يكون المضاف اليه من جنس المضاف نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة او بمعنى في فيما يكون المضاف
اليه ظرف المضاف نحو صلوة الليل اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي الاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى
اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى صلوة الليل صلوة لها اختصاص بالليل كما
الوقوع في قولك كوكب الخرقاء … اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع في تهيئة الاسباب …
عند طلوعه … كما هي شان النساء المدبرة المتهيئة للامور في احيانها … ثم تفصيل الاقسام موكول الى
الضبط وفائدة هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف ان اضيف اي الاسم الى معرفة كما مر اي تعريف
المضاف في بعض الامثلة المذكورة وذلك لان وضع هذه الاضافة لافادة الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه
… المضاف … معين … كان المضاف اليه … غلام زيد … اختصاص …
… غلام زيد …

لان الثاني يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة واما الاول فلانه اشارة
الى معهود ومخصوص بينك وبين مخاطبك فافادة الاضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك الالف واللام
نحو الغلام ولولا هو لم يبق فرق بينهما لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تفيد
تعريف المضاف ان اضيف الى المعرفة في كل اسم الا في غيره ومثل وشبه ونحو ونظير وكل ما هو بمعناها فان هذه
الاسماء لا تتعرف لانها متوغلة في الابهام لا لكونها اضافة لفظية بمعنى مغاير والمماثل والمشابه على الاصح لعدم دخول
اللام عليها حال كونها مضافات بخلاف المغاير والمماثل والمشابه فانه يجوز ان يقع مررت برجل المغاير
اياك فتقع صفة للنكرة تقول مررت برجل غيرك او مثلك او شبهك ويدخل عليها رب نحو رب
مثلك الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه كغير المغضوب عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون
او بمماثلة نحو فلان مثل حاتم فيتعرف لعدم الابهام وتخصيصه عطف على قوله وتعريف المضاف اي فائدة
هذه الاضافة تخصيص المضاف ان اضيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع
كغلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته واذا قلت غلام رجل ارتفع عنه بعض الشيوع
حتى لا يبقى صالحا لان يكون غلام امرأة فيحصل التخصيص وقل الشيوع في النكرة واما اللفظية فهي التي
علامتها ان يكون المضاف فيها صفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
اي الى فاعلها او مفعولها احترز بقوله صفة عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد وبقوله مضافة الى معمولها
عما اذا كان الصفة مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي اي
الاضافة اللفظية كائنة في تقدير الانفصال اي في حق المعنى لان تغيره بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
حتى ان المجرور بها لفظا مرفوع او منصوب معنى لا لفظا اي لا تكون الاضافة اللفظية في
تقدير الانفصال في تاثير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه ثم معنى الانفصال ان المضاف
يمكن ان يقدر فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال لاضافة اسم الفاعل والمفعول وحسن الوجه مثال لاضافة
الصفة المشبهة الى الفاعل وفائدتها اي الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اي لا تعريفه ولا تخصيصه
لانها مع انها في تقدير الانفصال فيتم التخفيف اللفظي اما في اللفظ المضاف فبسبب حذف التنوين حقيقة نحو
ضارب زيد او حكما نحو حواج بيت الله او بحذف النون في التثنية والجمع نحو ضاربا زيد وضاربو زيد
واما في اللفظ المضاف اليه فبسبب حذف الضمير واستتاره في الصفة نحو القائم الغلام واصله القائم

غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيفت القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط واما
في المضاف والمضاف اليه جميعا نحو زيد القائم الغلام اصله غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة واعترض ههنا بمررت برجل ضارب امرأة او ضارب
المرأة لان الاضافة فيه لفظية مع انها افادت تخصيصا فلا يستقيم قوله وفائدتها تخفيف في اللفظ فقط واجيب
بان هذا التخصيص لا يحصل بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله في اللفظ الاشارة الى وجه التسمية
او نقول لو لم يقل في اللفظ لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على قياس قوله وفائدة هذه الاضافة
تعريف المضاف ان ضيفاه وتخصيص اه فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضاف
او مضاف اليه للتعميم واعلم انك اذا اضفت الاسم الصحيح او الجاري مجرى الصحيح قد مر تفسير كل منهما في
اصناف الاعراب الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضفت كسرت آخره اي آخر ذلك الاسم وهو الحرف
الذي وقع قبل الياء لمناسبة الياء واسكنت الياء لاجل التخفيف او فتحتها اي الياء لان الاصل
في الكلمة المبنية على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الافتتاح بالساكن والاصل فيما بني على الحركة الفتح
للتخفيف وهو الصحيح لكن في تقديم قوله واسكنت الياء اشعار بان المختار عنده هو السكون كغلامي مثال
للاسم الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوي مثال للاسم الجاري مجرى الصحيح المضاف الى ياء المتكلم
ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح والجاري مجراه شرع في بيان حكم المنقوص والمقصور فقال
وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء وجدت للتثنية او الجمع او لغيرهما مكسورا ما قبلها
ادغمت تلك الياء في الياء اي في ياء المتكلم لاجتماع المثلين وفتحت الياء الثانية وهي ياء المتكلم لئلا
يلتقي الساكنان تقول في قاض قاضيّ وانما رجعت الياء الياء المحذوفة في قاض لان الاضافة
يسقط بها التنوين التي يلزم منها ومن الياء التقاء الساكنين وان كان في آخره اي آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم واو ساكنة مضموم ما قبلها اي تلك الواو ياء وعملت ما عملت في الياء يعني ادغمت الياء
المبدلة من الواو في ياء المتكلم وفتحتها لاجتماع الواو والياء وكون اولهما ساكنة تقول جاءني
مسلمي اصله مسلموي فاعل اعلال مرمي وفي الاسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها
مضافة الى غير ياء المتكلم تقول عند اضافة الخمسة منها الى ياء المتكلم اخي وابي وحمي وهني بياء مخففة
بلا رد المحذوف وهو الواو الواقعة لام الكلمة كما لا يرد عند عدم الاضافة اجراء لها بعد حذف

[illegible] بالماء [illegible] وفي ذلك [illegible] وتشديد اليا عند قوم الظرف متعلق بقوله تقول في الرؤية
الاولى [illegible] اليا [illegible] بكسر الفاء وتشديد اليا عند قوم من النحاة وفي هذا اشارة
الى [illegible] اخي وابي من تشديد اليا لزوال الواو المحذوفة قبل يا ساكنة [illegible]
[illegible] في محاسن [illegible] من انه يقال في تقلب الواو فيما قيل على حالة الافراد
[illegible] بحسن تقدم [illegible] على الاب في الذكر او ان يقال انه اقتدى بقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه
[illegible] التدريج في الاية الترقي من الادنى الى الاعلى فانه يفر من اخيه ومن صاحبته وبنيه اولا
[illegible] اضافته [illegible] التكلم اكثر من اضافته الى غيره وذو ولا يضاف الى مضمر اصلا بل يضاف
[illegible] لا الى [illegible] اسماء الاجناس صفات الاسماء النكرات نحو جعل المال
[illegible] وجب مراعات صفته وهذا التعليل يوجب ان لا يضاف ذو الى غير اسم فيه
[illegible] الا [illegible] ذو الى مضمر خاصة فلا وجه لتخصيص نفي اضافته الى مضمر الا ان
[illegible] لما كانت [illegible] الاسماء حكم لم يوجد في غيرها حال كونها مضافة الى غير ياء
المتكلم [illegible] اضافته الى [illegible] او كان المضمر ياء المتكلم او غيره اسقاطا الاخص فيه بحكم نظرا الى اضافته
[illegible] اضافة ذو الى المضمر في بعض الاشعار فينقض بقاعدة المذكورة من ذو لا يضاف الى مضمر
[illegible] وقول [illegible] انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه شاذ اي قليل القياس عليه وكذا الحرام
[illegible] على محمد [illegible] شاذ وما جاء في كلام بعض المتاخرين من قوله وصلى على محمد وآله وذويه اي اصحابه
[illegible] المذكورة [illegible] الاسماء الخمسة من الاضافة فقلت اخ واب وحم وهن وفم
[illegible] وجعلت على هيئاتها اعرابها بحث عن غير المضاف وانما ذكر تقريبا وذو لا تقطع عن
الاضافة البتة لوضعها لازمة للاضافة الى اسم الجنس المظهر والى جار في كلام فهو شاذ هذا اي بيان من تسمى
الاضافة المعنوية واللفظية كله بتقدير حرف الجر وقد يقال لا حاجة الى ذكر هذا الكلام لانه قد علم ما سبق
[illegible] ذكره [illegible] ذكر كلمة الاتفصيلية في قوله ولما يذكر فيه حرف الجر فيا في بيانه التقسيم
[illegible] لانها ما تستعمل الا في العدلين او اكثر وتعديل الذكر [illegible] فلو لم يذكره
كلمة اما التفصيل مع عدم التعديل فكانه يقول وما يقدر فيه حرف الجر في القسمين واليه ذهب الشيخ ابن الحاجب
[illegible] حيث لم يقل بتقدير حرف الجر في اللفظية بل المعنوية في تقديرها الحرف فعلى

هذا القول لم يبين التعريف المذكور شاملا المضاف اليه بالاضافة المعنوية الا ان يجعل [illegible] [illegible] حقيقة او حكما وانما لم يصرح بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية كما صرح به في المعنوية لان حرف الجر في اللفظية ليست منحصرة في الاقسام الثلثة المذكورة في المعنوية [illegible] [illegible]
اسم الفاعل [illegible] المفعول [illegible] في [illegible] [illegible] الباء [illegible] [illegible] الاقتضاء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] بفتح الجيم ثم لما فرغ عن المقاصد الثلثة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] شرع في [illegible]
المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال الخاتمة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التي [illegible] من [illegible]
المعربة [illegible] اي اعراب تلك الاسماء يكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اي [illegible]
تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجوازم من المرفوعات والمنصوبات [illegible]
[illegible] [illegible] فقد يكون الاسم [illegible] التعبير في جواب [illegible] محذوف اي اذا [illegible] [illegible]
الاسم المعرب [illegible] اي [illegible] هذا الاسم هو بالرفع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] انه خبر يكون او على [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
هذا الاسم فان كان ذلك الاسم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والكاف [illegible] [illegible]
نصب وان كان مجرورا فاعرابه جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما
ليشمل الجمل الواقعة اوصافا والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب ويسمى اي ذلك الاسم
التابع مفعول ثان ليسمى او [illegible] تابعا لانه اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم [illegible]
الاعراب من الرفع والنصب والجر وهذا اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثان [illegible] [illegible]
الحال ههنا التقصير فلا يشكل الحد بالصفة [illegible] [illegible] [illegible] كل واحد منهما في [illegible]
الثانية لانه تابع للمتبوع الاول لا لما قبله من الصفة [illegible] [illegible] [illegible]
عليه الثاني ههنا على المجاز كما [illegible] في بعض [illegible] [illegible] الحقيقة [illegible] [illegible]
الى المجاز الا عند تعذرها او [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
ثم ما لو يصح تقديمه على المعطوف عليه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
على تقدير حمل الثاني على المتاخر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
فالاولى ان يجعل قوله ثان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

المسافة باعرابه سابقة الجارية المجرور صفة ثانية اي محل ثان متلبس باعراب سابقه واحترز به
عن خبر باب كان وان من جهة واحدة اي من مقتضي واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من
جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى وكذا نصب عالم في رايت رجلا عالما من جهة
مفعولية اخرى وكذا جر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفة لا من جهة اخرى على
هذا القياس سائر التوابع ثم احترز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ والثاني والثالث من باب
علمت والتوابع خمسة اقسام انما كانت منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يخلو اما ان
يكون مقويا للحكم اولا الاول التاكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون مبنيا اولا فالاول لا يخلو اما ان يكون
مشتقا اولا فان كان مشتقا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلو
اما ان يكون بواسطة حرف اولا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو البدل
النعت والعطف بالحروف والتوكيد والبدل وعطف البيان لما فرغ من تعداد التوابع شرع
في تعريفاتها فقال فصل النعت قدمه على سائر التوابع لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا
واوفر فائدة تابع يدل على معنى حاصل في متبوعه فيه احتراز عن التوابع غير التاكيد فان التاكيد يقتضي
داخل فيه فلو قال مطلقا كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقا اي غير مقيد بحال
النسبة والتاكيد في جاءني القوم كلهم اجمعون يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع الحاصلان
في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقع من ان مطلقا قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج
بقوله تابع نحو جاءني رجل عالم او يدل على معنى حاصل في متعلق متبوعه بان قام بالذي بينه وبين
متبوعه علاقة اما قريبة عن نسب نحو جاءني رجل عالم ابوه او ملك نحو جاءني رجل حسن غلامه
او مخالطة نحو جاءني رجل طويل ثوبه بعيده نحو جاءني رجل عالم غلام ابيه وابو غلام ابيه
والقسم الاول من النعت وهو ما يدل على معنى في متبوعه يتبع متبوعه في عشرة اشياء
اي يتبع في اربعة من عشرة اشياء وتفصيله منها ذكرت مجملة بقوله هي الاعراب اي في الرفع
والنصب والجر واربعة الباقية التعريف والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة
والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
النعت مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وافعل التفضيل

بمعنى فاعله مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه اذ وجدت صفة
يستوى فيه المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى
مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مونثة تطلق على المذكر كعلامة ونسابة وانما وجب
تبعية هذا النعت للمنعوت فى هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه
وقيامه بالموصوف ويوجد منها فى كل تركيب اربعة الواحد من الاعراب والواحد من التعريف
والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث نحو جاءنى رجل
عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال علماء ونساء عالمات وزيد
العالم والمرأة العالمة والقسم الثانى من النعت وهو ما يدل على معنى فى متعلق متبوعه انما يتبعه
منعوته فى الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثانى المنعوت فى الخمسة الاخر وهى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه فيها حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذى بعده يجب افراده
ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما انه
اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز
اذا كان مونثا غير حقيقى فكذلك الصفة ثم لا فائدة فى قوله فقط لان الحصر المراد ههنا مستفاد من
كلمة انما عن الاعراب والتعريف والتنكير بيان الخمسة الاول ويوجد منها فى كل تركيب اثنان
الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتنكير وفائدة النعت غالبا تخصيص المنعوت
ان كانا اى النعت والمنعوت نكرتين التخصيص فى عرف النحاة عبارة عن قلة الاشتراك فى
النكرات نحو جاءنى رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع مشتركا بين كل فرد من افراد
الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشتراك وخصص بفرد من الافراد المتصفة بالعلم وتوضيحه
اى وفائدة النعت توضيح المنعوت اذا كانا اى النعت والمنعوت معرفتين التوضيح عبارة عن رفع الاشتراك
فى المعارف نحو جاءنى زيد الفاضل فان قوله زيد تحمل الفاضل وغيره فلما وصف بالفاضل ارتفع
الاحتمال وقد يكون النعت لمجرد الثناء والمدح اى لمحض الثناء والمدح لا للتخصيص ولا للتوضيح
وهذا اذا كان المنعوت معلوما عند المخاطب بدون النعت واذا لم يكن معلوما لم يكن لمحض الثناء
والمدح بل يكون للثناء والتوضيح معا نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يكون اى النعت

للذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد يكون اي النعت للتاكيد اذا دل النعت على ما
يدل عليه المنعوت نحو قوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة تدل على ما يدل عليه النفخة لان التاء
في النفخة للوحدة فيدل على الواحد ولما كان استعمال هذا القسم الاخير قليلا واستعمال الاولين كثيرا
ذكرها بكلمة قد للتقليل وقد يجيء النعت للتعميم نحو كان زيد في يوم من الايام اي لقصد مجرد كونه واقعا
ولا عرائد على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وقد يجيء للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يجيء للكشف
الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة
بنفسها والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير ظاهر اعلم ان النكرة توصف بالجملة الخبرية
وهي التي تحتمل الصدق والكذب ولا بد فيها من ضمير يعود الى الموصوف فيحصل الربط بينهما
وينبغي ان يصرح به كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مررت برجل ابوه عالم في مثال الجملة
الاسمية او قام ابوه في مثال الجملة الفعلية وانما وصفت النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما قيد الجملة بالخبرية احترازا عن الجملة الانشائية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا الا بتأويل
وانما خص النكرة بالذكر لامتناع وصف المعرفة بالجملة الخبرية لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة
بين الموصوف والصفة في التعريف والتنكير والمضمر لا يوصف لشيء لان فائدة الصفة الاصلية
في المعارف هو التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل ولان المضمر
الغائب محمول عليهما لطرد الباب ولا يوصف بشيء به اي بالمضمر لان الموصوف اعرف من الصفة
او مساو له ولا شيء اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ثم لما فرغ عن بيان النعت شرع
في بيان العطف بالحروف فقال فصل العطف بالحروف اي المعطوف بالحروف والعطف
في اللغة الامالة والتعقيب فالعطف من التوابع لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وفي عرف
النحاة تابع حصل نسبة التابع كما نسب اليه ما نسب الى متبوعه اعترض على هذا الحد بانه غير شامل على
بعض افراد المحدود ومثلوا بالعامل في قولك زيد عالم وعامل واجيب بان الكلام محمول على حذف
تقديره تابع ينسب اليه نسبة الى متبوعه او ينسب الى شيء نسب متبوعه اليه فيشمل الصورة المذكورة
والمراد بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الايجاب او على وجه السلب فيدخل فيه المعطوف بلا ولا وقع

النسبة بهذا المنسوب و كلاهما المتبوع والتابع مقصودان بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع فانها ليست
كذلك لان غيره ان كان بدلا فالمقصود هو التابع فقط وان كان غير البدل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض بالمعطوف
ببل لكون متبوعه غير مقصود وبالمعطوف باو وام واما لكونه غير مقصود مع متبوعه بل المقصود احدهما واجيب عن الاول
بان المتبوع في المعطوف ببل مقصود ابتداء وان لم يكن مقصودا انتهاء كالبدل الرابع وبه الفرق بينه وبين بدل
الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان وعن الثاني بان المراد كونه مقصودا بالنسبة
مع متبوعه ولو بطريق البدلية والمقصود بالمعطوف باو واخواته احد الامرين فان كل منهما مقصود بالطريق البدلية
ويسمى اي العطف بالحروف عطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة ولما
فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اي شرط العطف بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد
حروف العطف وسيأتي ذكرها اي ذكر تلك الحروف في القسم الثالث نحو قام زيد وعمرو وعمرو تابع نسبت
اليه ما نسب الى متبوعه وهو القيام الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستترا وجب تاكيده اي تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم عطف نحو ضربت انا
وزيد فان زيد عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بالمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه وهو بمنزلة
الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل قوي وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على
الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فيجب تاكيده بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه وانما قيد الضمير بالمرفوع
احترازا عن المنصوب والمجرور لان العطف عليهما يجوز بغير التاكيد نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قيد
المرفوع بالمتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد نحو انا وزيد ذاهبان ثم اعلم ان هذا التاكيد واجب
عند المصنف وهو الشيخ ابن الحاجب وذهب البصريون الى انه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح واما الكوفيون فيجوزونه بلا تاكيد وفصل من غير قبح الا اذا فصل استثناء مفرغ اي يجب تاكيده بالضمير المنفصل في
جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف والمرفوع المتصل المعطوف عليه فحينئذ لا يجب التاكيد بالمنفصل نحو ضربت اليوم وزيد فانه عطف
على التاء في ضربت وفصل بينهما باليوم فيجوز ترك التاكيد عند الفصل لان الفصل قام مقام التاكيد في دفع القبح
بلزوم مزية التابع على المتبوع في الدرجة ... استقلال التابع بعدم استقلال ... ويجوز ترك التاكيد بالمنفصل وانه
قد يؤكد بالمنفصل عند الفصل كقوله تعالى ... وقد لا يؤكد ... بالفصل ...

اذ وقع بعده كما في قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا زادو لا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي فعطف اي اذا اريد
عطف الاسم على الضمير المجرور يجب اعادة حرف الجر نحو مررت بك وبزيد وانما لم يقل اعادة الخافض كما قال
غيره لاحتمال ان يكون المختار عنده ما ذهب اليه بعضهم من ان الجار اذا كان اسما لا يجب اعادته وان حرف الجر
انما يعطف على الضمير المجرور بغير الا على انه ما وجب اعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لان
الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله به من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا وان يعطف على الجزء بعد اعادة
حرف الجر ايضا ولكن عطف الجزء على عطف المستقل فيها جائز واما قراءة حمزة تساءلون به والارحام بالجر عطف
على الضمير المجرور في قوله به بدون اعادة حرف الجر فشاذة وقيل الواو في قوله تعالى والارحام للقسم
فيه نظر مذكور في المطولات وكذا ما جاء في بعض الاشعار فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس
عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة الجار في حال السعة والاختيار انما هو مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها في
الاضطرار واجاز الكوفيون تركه مطلقا وعن الجرمي انه يجوز بغير الاعادة اذا اكد الضمير المجرور بظاهر نحو مررت بك
نفسك وزيد اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اعني ان كان الاول اي المعطوف عليه صفة شيء نحو جاءني
بداء العالم او كان الاول خبر الامر نحو زيد عاقل شاعر او كان الاول صلة نحو قام الذي صلى وصام او
كان حالا نحو قعد زيد شاهدا وامضيا والثاني اي المعطوف كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا ولذا
اذا وجب ان يكون في الاول ضمير وجب ان يكون في الثاني ايضا ضمير لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه لتعاكس
اي التقديم فيجوز ان يقال زيد قام ابوه ... ولا يجوز ان يقال زيد قام ابوه وقعد عمرو واما رب شاة
سخلتها فتقديره سخلة بعد قصد التعيين ... او محمول على نكارة الضمير كرجل على الشذوذ
ثم اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص المعطوف عليه ولا يتعدى الى غيره كقولك يا رجل وزيد ويا زيد
... في ان المبنى في لا ... لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية وتخصيص باسم المنكر فلا يتعدى
الى ما عطف عليه من المعرفة ... في المنادى ... مقام ... كذا تختص بالمنادى المفرد
المعرفة فلا يتعدى الى المعطوف عليه ... الاعلام في يا زيد والحارث فان
... المنادى فلا يتعدى الى المعطوف عليه لاشتمال الضمير في زيد ضاربة غلامه
... يستتر الضمير ... مختص بكونه الخبر ... فلا يتعدى الى المعطوف عليه
... ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ... بسبب ... بسبب

او بسبب التجرد عن اللام او بسبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فح لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه نظرا الى الاصل الذي يقتضي ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ويوجب ان ياخذ المعطوف حكمه بقوله والضابطة اي الاصل والقاعدة فيه اي في كون المعطوف في حكم المعطوف عليه انه اي الشان حيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف فيكون المعطوف قائما مقام المعطوف عليه تقديرا وهو يقتضي ان ياخذ المعطوف حكم المعطوف عليه لان الشيء اذا اقام مقام غيره ياخذ حكمه الا يرى الى ان مفعول ما لم يسم فاعله لما اقام مقام الفاعل ياخذ حكمه والى المضاف اليه الذي هو القرية في قوله تعالى واسال القرية فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو الاهل اخذ حكمه وهو الاعراب وحيث لا يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه فلا يجوز العطف ولهذا وجب الرفع في ذاهب في قولك ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو على انه خبر مبتدا وهو عمرو والجملة معطوفة على الاولى عطف جملة على جملة اخرى اذ لو نصب او خفض على انه معطوف على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد ويكون تقديره ح ما زيد ذاهبا عمرو وهو ممتنع لخلوه عن العائد الواجب في الخبر الى المبتدا فاذا لم يجز ان يقام ذاهب عمرو مقام القائم الذي هو الخبر المعطوف عليه لم يجز عطفه عليه والعطف بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين جائز اذا كان بعض المعطوف عليه مجرورا متقدما على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان يكون المجرور فيه مقدما على المرفوع او المنصوب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء وكان بعض المعطوف عليه مجرورا مقدما كالمعطوف وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما جاء في بعض الاشعار اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في المثال ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم المجرور ولهذا قال اذا كان مجرورا مقدما وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض المعطوف عليه مجرورا او متقدما لم يجز العطف في صورة ما وان كان العطف على معمولي عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قياس حرف العطف مقام العاملين وانما وصف العاملين بالاختلاف لبيان العموم فان الوصف قد يكون لبيان المقصر

بان يوصف بمشتق الجنس ليبان عموم الحكم لشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه قال
بعض الفضلاء ولا يبعد ان يقال هو احتراز عن مثل ضرب اكرم على الفعل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف
عليهما على معمولي عاملين مختلفين بل متحدين في المعمول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقدم المجرور انما هو مذهب الاعلم
وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف وبينهما بيان آخر لا كما اشار اليها بقوله وفي هذه المسئلة اي
في مسئلة العطف على معمولي العاملين المختلفين بيان آخر حيث قال لم يجوز اي نحو ذلك العطف مطلقا اي سواء كان
المجرور مقدما او لا عند الفراء قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور
نحو ان زيدا في الدار وعمرو في الحجرة ونحو ذهب بزيد الى عمرو وبكر خالد فان العطف فيهما غير جائز اتفاقا للفصل بين الذي
هو الجار وبين المجرور ولا يجوز ذلك العطف مطلقا اي سواء كان المجرور مقدما او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون
المتقدمون لان حرف العطف نائب مناب العامل الواحد فلم تقو ان تقوم مقام العاملين ثم لما فرغ عن بيان العطف بالحروف
شرع في بيان التوكيد فقال فصل التوكيد جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء
قد يزاد في التأكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة تابع جنس يتناول التوابع كلها وقوله يدل على تقرير
المتبوع فصل خرج به العطف بالحروف والبدل لانهما لا يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف
البيان لانهما وان كانا يدلان على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلا على تقريره فيما نسب اليه بل في تعيين ذاته او على شمول
الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل فيه التأكيد بكل واجمع واخواتها فان قلت هذا الحد غير صادق على
نحو ضرب ضرب زيد ونحو ان ان زيدا قائم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه تأكيد قلت هذا الحد مخصوص
لنوع من التأكيد وهو التأكيد الاسمي لان البحث في قسم الاسم فلا يضر خروج التأكيد الفعلي والحرفي عن الحد ثم لما عرف
التوكيد شرع في تقسيمه فقال والتأكيد على قسمين لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل الا من تكرير اللفظ وهو غير مختص
بالمعارف لانه في الحكم ومعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونسبه عنه منه عند الكوفيين فهو اي التأكيد
اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية وغيرها نحو جاءني
زيد زيد وجاء في جاء في زيد ونحو ان ان زيدا قائم ونحو جاء زيد جاء زيد ونحو رجل قائم رجل قائم والمراد بتكرير اللفظ الاول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيتناول مثل ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ
الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومعنوي اي منسوب الى المعنى لانه يحصل من ملاحظة المعنى

وهو اى التاكيد المعنوى يكون بالفاظ معدودة اى محفوظة معدودة وهى التسعة المذكورة فى المتن وما اخذ
منها بالتثنية والجمع وقال المالكى كافة كجميع وعامة منزلة كل عند سيبويه والّا غفل عنها سائر النحاة وهى اى
وتلك الالفاظ النفس والعين يستعملان للواحد والمثنى والمجموع متلبسين باختلاف الصيغة اى صيغتهما من حيث
الافراد والتثنية والجمع والضمير اى باختلاف ضميرهما الراجع الى المتبوع المذكر نحو جاءنى زيد نفسه للمذكر
الواحد والزيدان انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر ونفساهما بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب
الاول اولى لما سياتى فى بحث المثنى والزيدون انفسهم لجمع المذكر كذلك اى ومثل النفس فى الاختلاف العين
نحو جاءنى زيد عينه للمذكر الواحد وجاءنى الزيدان اعينهما وعيناهما لتثنية المذكر وجاءنى الزيدون اعينهم لجمع
المذكر ولما ذكر تاكيد المذكر بالنفس والعين شرع فى بيان مسئلة تاكيد المؤنث بهما فقال جاءتنى الهند
نفسها وجاءتنى الهندان انفسهما ونفساهما وجاءتنى الهندات انفسهن وكذلك عينها واعينهما وعيناهما
واعينهن بخلاف المذكر وكلا وكلتا للمثنى خاصة اى يستعملان لتاكيد المثنى خاصة باختلاف
الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب او متكلم نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان
كلتاهما وقمتما كلاكما وقمتما كلتاكما وقمنا كلانا وقمنا كلتانا ثم قوله خاصة
منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريح ليستعملان مقدرا فان قلت
كون ذى الحال مذكرا وكون الحال مؤنثا يوجب مطابقة
بينهما قلت التاء فى الخاصة ليست للتانيث بل هى للمبالغة
كما فى علامة ويجوز ان يكون الخاصة مصدرا على
وزن فاعلة بمعنى الخصوص كالعاقبة فى قوله تعالى
بل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوبا بالفعل مقدرا
اى اخص المثنى بتاكيدهما خصوصا وانما قال خاصة احترازا عن
المفرد والجمع فاذا اريد ان الكلام [illegible]
من حول يسبح اى ... وهو طول العنق ...
مفردة والحارث بينهما الكادة ... والصحيح بالعين المهملة
وقيل بالسين المعجمة من ... العرق اى ...

مجيئه من بعض العرب اي مثل بغير المثنى اي يجيء هذه الالفاظ بغير المثنى من الواحد والجمع مذكرا او مؤنثا باختلاف
الضمير في كلمة كل دون الصيغة والصيغة اي وباختلاف الصيغة في الكلمات البواقي دون الضمير نحو جاءني
القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون لجمع المذكر وقامت النساء كلهن جمع كتع بتع بصع الجمع
مؤنث وهذا انما يجيء في جمع المؤنث بتاويل الجماعة وفي الواحد المؤنث يجوز بدونه نحو اشتريت الجارية كلها جمعاء
كتعاء بتعاء بصعاء وفي جمع المؤنث خاصة جمع كتع بتع بصع واذا اردت تاكيد المضمر المرفوع المتصل سواء كان مستكنا
او بارزا بالنفس والعين لا بكلا وكلتا وكل واجمع واخواته يجب تاكيده اي تاكيد المضمر المرفوع المتصل بمضمر منفصل
اولا ثم اكد بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك فان نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا زيد
ضرب هو نفسه وانما يجب تاكيده بمنفصل لان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وهند جاءت
عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه
وهند جاءت هي عينها ولو لم يلزم التباس في هذه الصورة التزموا فيها لئلا يلزم ذلك وهو المضمر المرفوع المتصل
البارز طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة في التاكيد بهما لعدم اللبس وانما قيد
المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك و
مررت بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل آخر نحو انت
نفسك قائم ولا يؤكد بكل واجمع شيء الا ما اي شيء منفردا كان او جمعا يكون له اجزاء وابعاض يراد بالاجزاء
الامور المتعددة ليعم الافراد والاجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء والابعاض حسا كالقوم وكالرجال
فان كل واحد منهما يصح افتراق اجزائه وابعاضه اي افراده في الحس نحو زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك كما تقول
جاءت القوم كلهم ثم قوله حسا اما منصوب على انه تمييز من فاعل يصح او على انه مفعول مطلق اي يصح افتراقها
افتراقا حسيا او على انه خبر كان المحذوف او على انه حال بحذف المضاف اي يصح افتراقها حال كونها
ذات حس وقوله حكما عطف على حسا او حكما كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض
الافعال كالاشتراء فيصح لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه كما تقول اشتريت العبد كله ولا يصح افتراق
اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والمجيء والذهاب وهذا يقال اكرمت العبد كله
لانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه وثلثه وربعه ولهذا لا يصح ان تقول ذهب
كله وذهب زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزاء زيد لا حسا ولا حكما وانما لا يؤكد بكل واجمع الا ذا اجزاء

والعام مع الاول وضعها لافادة الشمول وقد تعذر ذلك فيها لاجزائه حسا او حكما فقد علم ان اكتع
اتبع وابصع اتباع لفظ اجمع مع تابع لاجمع لم يرد به انها تاكيد لاجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد
انها اتباع له باستعمالها بمعنى انها لا تستعمل تاكيدا بدونه لانها لا تدل على معنى الجمع ظاهرا الا اذا ضمت
الى اجمع والى هذا اشار بقوله وليس لها اي لتلك الالفاظ معنى ههنا اي فيما استعملت تاكيدا
بدونها اي بدون اجمع وانما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلثة موضوعة لمعان في الاصل من غير اجمع كما
اشرنا اليه فلا يجوز انه لا يجوز تقديمها اي تقديم تلك الالفاظ على اجمع لكونها اتباعا له فتقديم اكتع على ابتع
في الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري وعند البعض [illegible] وقال ابن
كيسان ابدا بايهن شئت بعد اجمع ولا يجوز ذكرها اي ذكر اكتع واخويه [illegible] اي دون ذكر اجمع لانه
يلزم ذكر التابع بدون ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التاكيد شرع في بيان البدل فقال فصل
البدل تابع من بين سائر التوابع كلها ينسب اليه ما نسب الى متبوعه اعترض على هذا الحد بانه لا يشمل البدل
[illegible] نحو جاءني زيد اخوك [illegible] ولو قال البدل تابع مقصود بالنسبة
دون متبوعه لكان اشمل واخصر وهو المقصود بالنسبة [illegible] التوكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بالنسبة الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحروف لانه اذا كان تابعا مقصودا بالنسبة
كان المتبوع كذلك مقصودا بالنسبة ولما فرغ عن تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال واقسام البدل
اربعة وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا فالاول بدل الكل من الكل والثاني
اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه اولا فالاول بدل البعض من الكل والثاني اما ان يكون
بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والبعضية اولا فالاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط احدها بدل
الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو جاءني زيد اخوك فان قلت كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد
لانه يدل على اخوة المخاطب لا يدل عليها زيد والضرورة لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تاكيدا
ولم يكن بدلا قلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان فيما صدقا عليه اي علما انهما
على ذات واحدة وثانيها بدل البعض من الكل وهو ما مدلوله جزء المتبوع نحو ضربت زيدا راسه وثالثها بدل
الاشتمال وهو ما يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه تعلق بنسبة غير الكلية والبعضية كسلب زيد ثوبه
[illegible] زيد [illegible] وانما سمي هذا بدل الاشتمال لاشتمال المبدل منه على البدل لا [illegible]

الى البدل وكونه والاعلية اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظر الذكر البدل هذا
هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البدل وبه اخذ الحاجبي وابو البقاء وقيل لاشتمال البدل
على المبدل منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما التصق به فاشتمل عليه
صار منزلة ما هو جزء منه فصح البدل وقال المبرد لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه
على البدل بعيد وتم الان الاعجاب في قولهم اعجبني زيد علمه مسند الى زيد ولا يكتفى من حيث
المعنى لانه لا يعجبك الا العلم واليه ذهب الاندلسي والنحو وافق مبرد وعلى هذا بدل البعض نحو
اعجبني زيد راسه فان الاعجاب بالنسبة الى الراس مشتمل اي اعلم في الاشتمال ولكنه لا يقدح
هذا في اختصاص التسمية لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما مر غير مرة ثم المراد بالتعلق
بينهما بحيث يوجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند ذكر المبدل
منه منتظرة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه فان علم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته كالعلم والجود والشجاعة ونحوها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى
صفة اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيد غلامه او حماره لان نسبة الضرب الى زيد باسمها
غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال
في بعض افراده وسيأتي بدل الغلط وهو ما يذكر بعد الغلط كجاءني زيد جعفر ورأيت رجلا حمارا انما
سمي بدل الغلط لكون الغلط سبب الاتيان به لا انه غلط ولذا ذكره ههنا والا فالغلط مما لا
ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع الابدال مطردة وبعض الاعلام لكن بادنى ما
نسبة اي بدل يختص بان ينسب الى الكل او الى البعض منه او بالاشتمال او الى الغلط والبدل ان كان
نكرة عن معرفة يجب نعته اي نعت ذلك البدل النكرة وقيل حسن نعته كقوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة خاطئة فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة
وذلك لكي لا يكون المقصود انقص في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجابر لذلك النقص قلت
فيشكل بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم ينعت بشيء
وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب
بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشيء قلت كل من ذلك بدل على التسامح

وبالحقیقة هو صفة البدل والتقدیر قل هو الله اله احد والله شدید العقاب ثم النعت انما یجب اذا ابدلت
النکرة من المعرفة بدل الکل بخلاف غیره فانه لا یجب نعته نحو مررت بزید بحمار ونحوه ولا یجب ذلک ای
نعت البدل فی عکسه ای فی عکس اذا کان البدل نکرة عن معرفة وهو ان یکون البدل معرفة عن نکرة
قام اخ لک زید ولا یجب ذلک اعنی النعت فی المتجانسین ای فی المتماثلین بان یکونا معرفتین نحو ضربت زیدا اخوک
او نکرتین نحو جاءنی رجل غلام لک ثم لما فرغ من بیان البدل شرع فی عطف البیان فقال فصل عطف
البیان تابع جنس یتناول التوابع کلها غیر صفة احترز به عن الصفة یوضح متبوعه احترز به عن بواقی التوابع
اذ غیر صفة منها لیس موضح وهو ای عطف البیان اشهر اسمی شیء هذا هو المفهوم من المفصل والمذکور فی
الوافیة ولا یجب ان یکون علما ولا اعرف ویوافقه ما فی ابو خیر حیث قال ولا یلزم ان یکون اوضح
من المتبوع بسبب مجیئه بعد اسم مشترک اذ قد یوضح الشیئین ما ورضح منه منفردا عند اجتماعهما کما
اذا سمیت کل من الاسلمین بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحیم وابی محمد عبد الله یوضح الثانی الاول
وان کان الاول اوضح منه منفردا نحو قام ابو حفص عمر فقوله عمر عطف ابو حفص وهو کنیة امیر المؤمنین
عمر ابن الخطاب رضی الله تعالی عنه وقوله وقام عبد الله ابن عمر علی هذا القیاس ولا یلتبس عطف
البیان بالبدل لفظا من حیث اللفظ وقید به لانه لا التباس بینهما معنی مطلقا ای
فی کل صورة وذلک لما مر فی الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذکر المبدل منه
الموطئة وعطف البیان غیر مقصود بها المتبوع وذکره لتوضیح المتبوع فی مثل
قول الشاعر متعلق بقوله ولا یلتبس والشاعر المرار الاسدی انا ابن التارک
البکری بشر علیه الطیر ترقبه وقوعا فان قوله بشر عطف بیان البکری ولا یصح ان
یکون بدلا اذ البدل مقصود فی حکم تکریر العامل فیکون المعنی التارک بشر فلا یصح لکونه
من باب الضارب زید الا عند من یجوز والمراد بقوله فی مثل ما کان عطف بیان من المعرف
باللام الذی اضیفت الیه الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقوله علیه الطیر مفعول
ثان للتارک ان جعل بمعنی المصیر والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطیر ان کان فاعلا لعلیه وان کان مبتدأ
فهو حال من الضمیر المستکن فی علیه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه ای واقعة حوله مترقبة لان ترقب زهوق روحه لان
ما دام به رمق فان الطیر لا یقربه ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابتة فی الاسم المعرب شرع فی الباب الثانی الثابت فی الاسم المبنی فقال

الباب الثاني في الاسم المبني وهو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا او مزجيا
عامله او تركيب تحقق معه العامل على ما عرفت من اختلاف الاقاويل في حد المعرب نحو ا ب ت ث لعدم ارادة تركيبه فلا نحو
لا سيما انها واما قولك مستقيم فالتمثيل بحروف الهجاء لانه بحث عن الاسم المبني على انه وقع في بعض النسخ نحو الف وباء وتاء وثا
ونحو احد واثنان وثلثة كلفظ زيد حال كونه وحده فانه نحو هذه الاسماء مبني بالفعل على انه يكون هو معرب بالقوة اي
بالامكان هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب وتبعه المصنف باعتبار الحصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية ولهذا
اخذ التركيب في تعريف المعرب وذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
بمبني الاصل معربة بالفعل باعتبار المجرد صلاحية الاعراب بعد التركيب او شابه مبني الاصل اي ناسبه مناسبة
موثرة في البناء وانما فسرنا قوله او شابه بقولنا ناسبه ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كاين وما وقع موقعه كنزال
وما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها مناسب لمبني الاصل وليس بمشابه له وانما وصفنا المناسبة بموثرة
في البناء احترازا عن المناسبات التي لم توثر في البناء لضعف او معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى
الماضي ومناسبة غير المنصرف للفعل الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة اي للحرف مع لزوم الاضافة
المنافية للبناء اما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع
اي يوازنه في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبته اسم الفاعل
للماضي ضعيفة واما المعارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في الفرعيتين ومناسبته الماضي والامر تقتضي
البناء ومناسبة المضارع تقتضي الاعراب فلم توثر هذه المناسبة مع المضارعة وكذا يتحقق في مناسبة
اي معارض وهو الاضافة المانعة للبناء ولكونه لازم الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه لمنع الخلو
دون الجمع بان يكون متعلقا بقوله شابه وهذا الشروع في بيان مشابهة الاسم لمبني الاصل اي
بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجا الى قرينة الاشارة فشابه الحرف في الاحتياج
فبني لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها اي ونحو قرينة الاشارة كقرينة الصلة او تضمن كلمة هؤلاء مثل هذا
او ذاك من اسماء الاشارة او يكون اي ذلك الاسم مبنيا على اقل من ثلثة احرف او تضمن اسم
معنى الحرف تحقيقا لا توهما فلا يرد باب التثنية لان تضمنها واو العطف وهمي لا تحقيقي نحو ذا ومن مثال لا
لما هو مبني على اقل من ثلثة احرف فشابه الحرف لكن وضعه في البناء على ذلك فبني لهذا واحد عشر الى
تسعة عشر مثال لما هو متضمن لمعنى حرف العطف لان معناه احد وعشر فبني لهذه المشابهة واذا عرفت

ذلك فاعلم ان وجوه المشابهة سبعة بالاستقراء احدها تضمن الاسم معنى مبني الاصل وثانيها الافتقار
في الدلالة على المعنى وثالثها وقوعه موقعه ورابعها مشاكلته لما وقع موقعه وخامسها وقوعه موقعا يشبه
كالمنادى المضموم وسادسها اضافته الى ما يشبهه وسابعها بناؤه على اقل من ثلثة احرف وبناء القسم اي
المشابه مبني الاصل لا يكون معربا اصلا اي لا بالفعل ولا بالقوة بخلاف القسم الاول اي وقع غير مركب
مع غيره فانه مبني بالفعل ومعرب بالقوة كما عرفت وحكمه اي حكم الاسم المبني ان لا يختلف آخره باختلاف
العوامل في اوله لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فجعل حكمه مقابلا لحكم المعرب وانما قال باختلاف العوامل
لانه يجوز ان يختلف آخر المبني لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن الزمن زيد ثم الحق ان يؤخر حكم المبني عن
تقسيمه الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على انه الحكم الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقبه بتقسيمه ليكون
وحكمه بينهما على وجه العدول وحركاته اي حركات المبني تسمى ضما سمي به لحصوله بضم الشفتين وفتحا سمي به لانفتاح
الفم في التلفظ به وكسرا سمي به لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به وسكونه اي سكون المبني يسمى وقفا سمي
لتوقف النفس به انما هي على اصطلاح البصريين يعني ان التسمية المخصوصة بهذه الالقاب للمبني انما هي على
اصطلاح البصريين بين المتقدمين والمتأخرين واما الكوفيون فيطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس
انما قال وحركاته تسمى الخ لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو زيدان ودا رجلين ولا تسميان ضما وفتحا
حقيقة وقد وقع ذلك التسمية في كلام المتقدمين مجازا وقال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب
والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز وهو اي الاسم المبني مطلقا لا المشابه لمبني
الاصل فقط لان الاصوات داخلة تحت قوله وقع غير مركب مع غيره ومن جنس المبني بالمشابه بمبني الاصل
فقد سموا مبنيا على ثمانية انواع خبر لقوله هو المضمرات بدل عن الانواع فهو مجرور او خبر على تقدير احدها
فمرفوع وكذا ما عطف عليه واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع
على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا ان الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هي
دالة عليه بالطبع فكيف يكون ذكرها في الاسماء المبنية وجوابه انها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها
كالاسماء فعوملت معاملتها واجريت مجريها في الاعتبار فلهذا اعدها منها ولا يجوز ان يكون الاصوات
اصوات على انه معطوف على الافعال لانه صدر بحث الاصوات فيما بعد باب الاصوات لا باسماء الاصوات
والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف لان جميع الظروف ليست مبنية

بل لم يبين بعضها اذ انما لم ينقل بعض الموصولات مع ان ايا وايه منها معربتان ولم ينقل قصر بعض الكنايات
مع ان فلانا وفلانة منها معربتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف
فان اكثرها معربة فافترق او يقال يوهم انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان الذين واللتين موصولات معربتان لكن
يشتبه ان يقول بعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك واذا
عرفت ذلك فاعلم ان حصر المبني في ثمانية انواع لا يشكل بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة
ونحوها وسائر ما سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة
من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان
المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا
يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر بعل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام
المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب
ولا يشكل بغيرها مما وان لدخولها كذا في بعض الظروف ولما فرغ عن تعداد المبنيات شرع
في تعريف كل واحد منها فقال فصل المضمر قدمه على سائر المبنيات لان افراده كلها مبنية
من غير خلاف وانما بني المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكني عنه فاشبه الحروف في
الاحتياج اسم صريح بانه لم يخرج عنه كاف الخطاب في ذلك وذلك واولئك لانه حرف
وضع ليدل على متكلم او مخاطب اي بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانها لا تدلان
عليهما بالصيغة لا بالمادة اذ يراد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيهما جهة الغيبة فلا يرد لفظ المتكلم
والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهي غيب ويراد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان ومن
للتبيين فلا يرد ان لانها ليسا متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او غائب تقدم ذكره صفة
غائبية وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وان كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها
لفظا او معنى او حكما المراد بتقدم ذكره لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او
تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم لفظا تقديرا والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن
معنى الضمير نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل لتضمن اعدلوا اياه او يدل عليه
سياق الكلام التزاما نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس اي ولابوي الميت

اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت فالمراد بتقديم ذكره حكما ان يعود الضمير
الى ما حضر في الذهن من الشان والقصة او غيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم
التفسير ثانيا في مقام التفخيم والتعظيم لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجبه في المفسر تفخيما وتعظيما
فهو عائد الى ما تقدم ذكره حكما كقوله تعالى قل هو الله احد وكقولك نعم رجلا ثم لما فرغ عن تعريف
المضمر شرع في تقسيمه فقال وهو اي المضمر على قسمين متصل وهو اي المتصل ما لا يستعمل وحده اي
الذي لا يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح اي ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه وانما قلنا
في الاصطلاح لانه يصح التلفظ بالمضمر المتصل بالنظر الى العقل ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب
اقسام ثلثة اما مرفوع نحو ضربنا على صيغة الماضي المعروف وضربت على صيغة الماضي المجهول
المتبين اولهما الى ضربن على صيغة الماضي المعروف الغائب وثانيهما الى ضربن على صيغة الماضي
المجهول الغائب فيكون كلمة الى ح لاستقامة المراد الحاكم فيلزم دخول ما بعدها في حكم ما قبلها
تصريفه ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هذا القياس تصريف المجهول وانما بدء بالمتكلم لان الضمير المتكلم اعرف المعارف
فلذلك قدم في الجدول واخر ضمير الغائب لانه تحت الكل او منصوب وهو اما متصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن تصريفه ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن او متصل بالحرف نحو انني الى انهن تصريفه انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه
انهما انهم انها انهما انهن او مجرور وهو اما متصل بالاسم او بالحرف نحو غلامي لي الى غلامهن ولهن
تصريف الاول غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه غلامهما غلامهم
غلامها غلامهما غلامهن تصريف الثاني لي لنا لك لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن و
منفصل عطف على قوله متصل وهو اي المنفصل ما يستعمل وحده اي الذي يصح التلفظ به منفردا
في الاصطلاح وهو باعتبار الاعراب قسمان اما مرفوع نحو انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن او منصوب نحو اياي الى اياهن تصريفه اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن ثم اذ بين اقسام ضميري المتصل والمنفصل الى الاقسام الخمسة
المذكورة فذلكها اي المضمر مطلقا ستون ضميرا اثنا عشر للمرفوع المتصل واثنا عشر للمرفوع المنفصل واثنا عشر للمنصوب المتصل واثنا عشر

المتصل وبانتا غير للمجرور المتصل هنا المجرور المنفصل لم يجيء في كلامهم وذلك لئلا يلزم تقديم المجرور على
الجار لان معنى المنفصل ان لا يحتاج في التلفظ به الى شيء فلما كان التلفظ به مستقلا يجوز ان يتقدم على
العامل او يتأخر عنه فاذا جاز تقديمه على العامل يلزم تقديم المجرور على الجار وهو غير جائز ولما فرغ
عن بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل استتار الضمير المتصل فقال اعلم ان المرفوع المتصل خاصة
اي دون المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما يكون مستترا في الماضي للغائب اي
للواحد الغائب والغائبة اي الواحدة الغائبة دون تثنيتهما وجمعهما وانما يكون مستترا فيهما لان الغائب
ضعيف فالخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له وانما لم يستتر في تثنيتهما وجمعهما دفعا للالتباس في العكس
الامران لان المفرد باولوية السبق استحق الخفة وانما لم يستتر في المخاطب والمتكلم لانهما قويان فالقوة الحاصلة
بالابراز مناسبة لهما لا الضعف الحاصل بالاستتار كضرب مثال للماضي للغائب وضربت مثال للماضي
الغائبة وفي المضارع عطف على قوله في الماضي اي ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقا اي زمانا مطلقا
واستتارا مطلقا يعني سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب والمخاطب
عطف على قوله للمتكلم اي ويكون مستترا في المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا كتضرب والغائب
والغائبة كيضرب وتضرب وانما استتر في المضارع للصيغ المذكورة لوجود القرائن الدالة على
الضمائر وهي الهمزة والنون والتاء والياء بخلاف المخاطبة في الاصح وتثنية الغائب والغائبة وجمعهما وتثنية
المخاطب والمخاطبة وجمعهما وفي اسم الفاعل والمفعول وكذا في الصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا اي سواء كان
واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا لعدم وجود قرينة دالة على الضمير وهي علامات التثنية والجمع كالالف والواو
وحمل المفرد على المثنى والمجموع طردا للباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان و
الزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو
[illegible] ضاربات حروف [illegible] التثنية والجمع [illegible] في الزيدان والزيدون
[illegible] رأيت الضاربين [illegible]
[illegible] منصوبا [illegible]
[illegible] المتصل [illegible]
[illegible] المتصل لكن المتصل لا يجوز [illegible]

عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك التعذر اما بسبب تقدم
الضمير على عامله كاياك نعبد لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ المتصل يكون بآخر العامل
فان المتصل كالجزء منه او بسبب الفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به ونظيره ما ضربك الا انا
اذ لو وصل بالضمير لم يتحقق تعذر الاتصال وانما تعذر الاتصال بالفصل لان الفصل ينافي الاتصال وفي
ترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الا به او بسبب كون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع ونظيره
ما انت قائما لعدم ما يتصل به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور لانه يجوز
اتصالهما بالحروف نحو انني وانك ولي ولك او كون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد او بسبب
حذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر فان جميع هذه الصور يجوز فيه
استعمال المنفصل لتعذر المتصل واعلم ان لهم اي للنحاة ضميرا مفردا غائبا لان المراد به الشأن والقصة
وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة يقع قبل جملة من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة
الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما وقع
قبل الجملة للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في النفس تعظيما واجلالا ولئلا
يفوت الكلام من السامع عند غفلته وانما وقعت الجملة بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده وانما قلنا
من غير تقدم معاد لئلا ينتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا عائدا الى الشأن
وزيد قائم خبره فانه يصدق عليه انه ضمير يقع قبل جملة تفسره لانه باعتبار عوده الى الشأن لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يقع الابهام بمجيء زيد قائم تفسره صفة جملة اي تفسر تلك الجملة ذلك الضمير
بابهامه وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشأن والقصة وكذلك لا يكون الا جملة
[illegible] تفسيره [illegible] بالجملة لانه عائد الى الشأن والقصة ويسمى ذلك الضمير ضمير
الشأن [illegible] المذكر وضمير القصة في المؤنث يسمى هذا ضمير الشأن والقصة لانه عائد الى [illegible] في الذهن
من شأن او قصة نحو [illegible] ضمير القصة ولما فرغ
من بيان ضمير الشأن والقصة [illegible] فقال [illegible]
[illegible] قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع [illegible] ضمير [illegible]
بان الفصل [illegible] لا يكون فيه اختلاف [illegible] على صيغة [illegible] متفق عليه [illegible] اختلف في كونه

ضمير او بعده كلانه ضميرا اى كونه ضميرا مرفوعا وانما اتى بالفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح الا ان
يوصف فاختير صورة المرفوع عليها يناسب الطرفين اعنى المبتدا والخبر منفصل بغيت صيغة المرفوع المنفصل
لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدا وايضا اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال مطابق
للمبتدا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة وانما كان مطابقا للمبتدا
لانه عبارة عنه وقد يجعل مطابقا للخبر ايضا اذا كان الخبر اى خبر المبتدا معرفة او ملحقا بالمعرفة فى امتناع
دخول اللام عليه مثل افعل من كذا وانما شرط للادخال وانما اشترط ذلك لان الفصل انما يحتاج اليه
اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا بالمعرفة لامتناع
دخول اللام عليه فانه يوجد فيه من مقام اللام ولهذا لا يسوغ الجمع بينهما فلا يقال زيد الافضل من عمرو فان قلت
قد يكون المبتدا نكرة مخصصة واذا كان مخصصة والخبر لا يكون الا نكرة مخصصة او مخصصة بتكثير
بالنعت ايضا اذ النكرة يوصف بمثلها مطلقا قلت الغالب فى المبتدا هو التعريف وكونه نكرة مخصصة
بالنسبة الى التعريف نادر والعبرة للغالب واجاز ابو عثمان المازنى وقوع الفصل قبل المضارع لانه مشابه
للاسم فى امتناع دخول اللام عليه كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه نظر لانه لا يتعين فى الاية
لكونه فصلا لاحتمال كونه مبتدا او تاكيدا كما فى قوله تعالى انه هو اضحك وابكى ويسمى اى تلك الصيغة
فصلا عند البصريين قال متاخرون منهم انما تسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والصفة
وقال الخليل انما تسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده مبينا ان ما بعده ليس صفة بل خبر الاول وليس
من صفاته وتتماته وقال كلا الوجهين واحد وانما الفرق فى العبارة ويسمى عمادا عند الكوفيين لكونه
حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية نحو زيد هو القائم مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدا والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليها وكان الخبر معرفة وكان زيد هو افضل من عمرو مثال لادخال صيغة
المرفوع بين المبتدا والخبر بعد دخول العامل اللفظى وكان الخبر افعل من كذا وقال الله تعالى كنت
انت الرقيب عليهم مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدا والخبر بعد دخول العامل اللفظى اذ كان
الخبر معرفة ولما فرغ عن بيان المضمرات شرع فى بيان اسماء الاشارة فقال **فصل** اسماء
الاشارة اى اسماء وضع ليدل على مشار اليه كلمة ما جنس وقوله ليدل على مشار اليه
فصل خرج به ما عدا المحدود من الاسماء فان قلت هذا انما كان المراد بالمشار اليه الاشارة ه

الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية لا يستقيم الحد حينئذ لدخول فيه ضمير الغائب ونحوه قلت المراد هو الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اوضح منه ويجوز ان يكون المراد هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب ونحوه بقيد الحسية فان ضمير الغائب وان كان موضوعه للاشارة بالمعنى اللغوي لكن لم يرد به ذلك بل يراد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او تقول المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يرد ضمير الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجد فيه الاشارة الحسية لان ذلك محمول على التجوز بمنزلة المحسوس المشاهد او مما ينبغي الا يدل عليه وانما بنيت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحمل البقية عليه او لاحتياجها الى ما يتبين من قرينة الاشارة فاشبهت الحروف في الاحتياج وهي اي اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخلو من ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا والمجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل ستة معان ذا للمذكر المفرد وعن الكوفيين ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله ذي بالتشديد فحذفت اللام فبقي ذي مثل كي فقلبت الياء الفا ليخرج عن صورة الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوي بفتح العين اذ باب طوي العين وباي اللام اكثر من بابيها فحذفت اللام وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ذا وذان في حالة الرفع وذين في حالة النصب والجر لمثناه اي لمثنى المذكر وعن بعضهم انه معرب لانقلاب الفه ياء جرا ونصبا كسائر الاسماء المثناة والآخرون على انه مبني لوجود علة البناء فيه كالمفرد والجمع وعن ابي اسحاق الزجاج ان المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل زيدان زيد وزيد وتجيء في بعض اللغة ذان في احوال الثلث ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وتا وتي بقلب الالف ياء وذي والاصل في لغات المؤنث الوحدة فهي لكونها بازاء ذا للمذكر الواحد وقيل تا لانه لم يتبين منها الا هي وتقبل بها اصلا لي وتهد ذه بقلب الياء هاء ... من غير وصل الياء بها وذهي وتهي بوصل الياء بها للمؤنث الواحدة وتان في حالة الرفع وتين في حالة النصب والجر لمثناها اي لمثنى المؤنث او لا بالمفرد ... فان ... بالمذكر ...

اولا معرفة وضمير ضمنا النكرة لافادة التعيين فيه بالعكس منزلة النكرة لجمعها اي لجمع المذكر والمؤنث ها قلاكا
او غيره وقد يلحق بها والمثناة اي باوائل هذه الاسماء الاشارة ها التنبيه فيدل على تنبيه المخاطب كهذا وهذان وهذين وهاتا
وهاتان وهاتين وهؤلاء ويتصل بها واخرها اي باواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف فيدل على
احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والدليل على كون هذه الكاف حرفا امتناع وقوع
الظاهر موقعه ولو كان اسما لما امتنع ذلك ولانه غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك آنست
وذلك آنست ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف حرفا اي
حروف الخطاب ايضا كاسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان والقياس تقتضيه ان يكون حروف الخطاب
ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة الفاظ نحو ك كما كم كِ كما كن فذلك اي المجموع من اسماء
الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون الحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة
اسماء الاشارة وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما
ذاكن وذانك الى ذانكن يعني ذانك ذانكما ذانكم ذانك ذانكما ذانكن وكذا البواقي من الامثلة تقول تاك
تاكما تاكم تاكِ تاكما تاكن اولئك اولئكما اولئكم اولئكِ اولئكما اولئكن واعلم ان ذا للقريب وذلك
للبعيد اي للمشار اليه القريب والبعيد وذاك للمتوسط اي الذي بين القريب والبعيد ولانه تدل
الكاف الا للمتوسط والبعيد ويستعمل اللام للتنصيص على البعيد وانما اخر ذكر المتوسط عن الطرفين
والقياس ان يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسخ بتوسيط حرفه على الطرفين ثم لما فرغ عن
بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولة فقال فصل الموصول اتى بتثنية الموصولات
لشبهها بالحروف من حيث افتقارها الى الغير وصلة اسم هو كالجنس وقوله لا يصح ان يكون
جزءا تاما من جملة الا بصلة بعده اي بعد الموصول كالفصل يخرج به الاسماء التي تصح ان يكون
جزءا تاما من جملة بدون صلة كزيد ورجل وفي قوله جزءا تاما اشارة الى ان الموصول يصح الا ان يكون
جزءا بها اي لا يكون جزءا تاما ... بالجزء التام ... ان يكون مبتدأ او خبرا او ...
ذلك ... الصلة ... في تعريف الموصول وهي خبرية ... الى ان يعرفها بقوله
وهي اي الصلة جملة خبرية معلومة ... لا يكون تعريف ...
الموصوف ... ان يكون صلته ... الذي ...

ومنها ما او بجملة ما موضوعة لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها محمول عليها وانما وصفت الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه واما وقوع الجملة القسمية
صلة في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية وانما قلنا معلومة
قياسًا على سائر الصفات لان الصفة من حقها ان تكون معلومة للمخاطب قبل جريها على الموصوف
ولابد من عائد فيها اي في الصلة يعود الى الموصول وذلك العائد ضمير غالبا وقد يجيء الظاهر موضع المضمر نادرا
نحو جاءني الذي ضرب زيدا او قال ابو مالك في بيت سهيل فرق بين العائد الى المبتدا والموصول ولهذا قال
من عائد ولم يقل من ضمير لان العائد اعم من الضمير وانما احتاجت الصلة الى عائد ليرتبط بالموصول
والا لكانت اجنبية غير مفيدة [illegible] اي مثال الموصول المعرف الذي الواقع في قولنا جاءني الذي
ابوه قائم او قام ابوه ذكر مثالين لان الاول مثال للموصول الذي صلته جملة اسمية والثاني مثال
للموصول الذي صلته جملة فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول ومثاله شرع في تعداده فقال
وهي اي الموصولات الذي للمذكر الواحد واصلها لذي كعمي فهو اسم منقوص وفيها لغات اخر الذي بتشديد
الياء والذي بحذف الياء وبقاء الكسرة والذ بسكون الذال واللذان في حالة الرفع واللذين في حالة
الجر والتي للمؤنث واللتان واللتين لمثناها اي لمثنى المؤنث والاولى على زنة العلى والهدى والذين
كلاهما لجمع المذكر سالم واللاتي واللواتي واللائي واللاء بالهمزة والياء او بالهمزة او بالياء المكسورة
لجماعة المؤنث وما ومن كلاهما بمعنى الذي يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
[illegible] احتمال [illegible] حقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الآخر مجازا واي وايه
[illegible] لفظا او تقديرا [illegible] الذي [illegible] كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا
[illegible] بمعنى الذي في لغة بني طي [illegible] ان الكلمة قد تستعمل
[illegible] بمعنى صاحب [illegible] بمعنى الذي في لغة بني طي
خاصة والمراد [illegible] لا بمعرفة [illegible] جاءني ذو قام [illegible]
فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع [illegible]
[illegible]
[illegible]

والتبيين بالمجرور اي بنا راه الالف واللام اي بمجموعهما بمعنى الذي والتي وحينئذ هو معطوف على ما ذكر من
الموصولات وموصوف بقوله صلته اي صلة الالف واللام وافراد الضمير نظرا الى انهما موصول
واحد اسم الفاعل والمفعول وهما بمعنى الفعل لهذا كانا بمرفوعهما مركبا تاما ولو لم يكونا بمعنى الفعل
لما جاز وقوعهما صلة وانما اورد الفعل في صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة في
الحقيقة اسم موصول وهو يدخل الا في الجملة الا ان هذه اللام مشابهة للام الحرفية وهي لام التعريف
وهي لا تدخل الا في المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبهة جميعا والاولى
ان يقول صلته اسم الفاعل والمفعول لا غير لانه لا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة واسم التفضيل
لانهما بعيدا عن الفعل بعدم الدلالة على الحدوث لا ثباتا ولان الفعل فلا يصيران بمعنى الجملة نحو جاءني
الضارب زيدا اي يضرب زيدا وكذا نحو جاءني المضروب غلامه اي الذي يضرب غلامه ومن المجاز
ان الالف واللام في الصفة من الحروف والضمير الذي فيها يرجع الى الموصول المحذوف فاذا قلت
الضارب تقديره الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة الى الموصول من اللفظ دون
المعنى سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتهما وسوى
الضمير المنفصل الواقع بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف
ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا ويفوت الغرض الذي لاجله الانفصال
والا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذي ضربته في داره لا يجوز حذف احد الضميرين اذ لا يستغنى
عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم الموصول دليلا على المحذوف ولا يكون عائدا الى غير الموصول فان كان
عائدا اليه نحو قوله سمع الله لمن حمده لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصوف على المحذوف لاستغنا
عنه الا ان اي العائد مفعولا وهو شرط لتقدم جزائه عليه وهو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذي ضربت
اي ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه
فيدل على المحذوف ثم قيد جواز حذف العائد بقوله الا مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فلما
يرد ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا فلا يخفى ان عدم التقييد صحيح والاولى ان
الحذف فيه اكثر فلا تخصيص وحذف المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان
يكون بعد اي وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة

عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به او باضافة صفة
ناصبة له تقديره نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمة اي واية الموصولة
معربة وذلك للزوم اضافتها المانعة عن البناء لتنزلها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد
نحو حيث فانها لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة عهدت مانعة لا رافعة الا اذا حذف
صدر صلتها اي صلة كلمة اي واية فح يجوز بناؤها على الضم ان كانت مضافة ويكون الصدر عائدا
كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي هو اشد اي لننزعن من كل
طائفة عن طوائف الغي هو اشد علوا في طغيان والتعلو في الكفر بناديه في ادخاله في النار
وانما بنيت ح على الضم لانه لا يكون فيه نقصان بحذف بعض ما هو يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها
مبنية للموصول يجبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد
حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء
الافعال فقال **فصل** اسماء افعال قدمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من
وجه البناء في الاصوات كما سيجيء وهو كل اسم بمعنى الامر والماضي قوله اسماء مبتدأ مضاف الى
الافعال وقوله هو ضمير منفصل لا محل له من الاعراب وهو عائد الى اسماء الافعال وانما افرده مع ان
الاسماء جمع نظرا الى آخر الاسماء ولانه عائد اليها بتاويل كل واحد ولانه عائد الى الاسم المذكور
معنى لدلالة الاسماء عليه لانها جمع اسم وانما اعاد الضمير الى الاسم دون الاسماء لان التعريف انما
يكون للجنس والماهية لا للافراد واما ايراد الاسماء على صيغة الجمع فتناول الباب على جميع مسائلها
ثم المراد بكون اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي ان يكون بمعنى احدهما وضعا فيخرج عنه بقوله
كل اسم بمعنى الامر والماضي ومثل ضارب في قولك زيد ضارب امس ليس بمعناه وضعا فان ضاربا
هنا يدل على الماضي بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضي بعارض لحوق امس والدليل على كونها
اسماء الافعال ان معنيها مغايرة لصيغ الافعال لان بعضها ينون للتنكير نحو صه ومنها ما يدخل عليه
اللام ومنها ما كان منقولا عن المصدر والظرف والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد
تصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا ونحو وراءك فانه منقول عن الظرف ومثل عليك فانه منقول عن [illegible]
وانما بنيت لكونها واقعة موقع الفعل ولكون وضع بعضها وضع [illegible]

حتى يكون بمعنى المضارع نحو أفّ بمعنى أتضجر وأوّه بمعنى أتوجع فكيف يستقيم الحصر وأجيب بأنهما في الأصل
كانا بمعنى تضجرت وتوجعت والتعبير عنهما بالمستقبل رويد زيدا أي أمهله مثال ما يكون بمعنى الأمر وهو متعد
المنقول عنه فيه مستعمل وهيهات زيد أي بعد مثال ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه غير
مستعمل ففي اختيار هذين المثالين إشارة إلى انقسام أسماء الأفعال وفي موضع هذه الأسماء من الإعراب
للنحاة مذهبان أحدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسد الخبر جملة كقائم الزيدان وثانيهما
النصب على المصدرية فرويد زيدا مثلا في التقدير أرود زيدا إروادا ثم حذف الفعل وصغر إروادا تصغير
الترخيم بحذف الزوائد وقال بعض المحققين والحق أنه لا محل لها من الإعراب [illegible] بمعنى الأمر
والمراد بها ما أخذ حكمه أو كان على وزن فعال بمعنى الأمر الجار والمجرور صفة فعال أي فعال الكائن بمعنى
الأمر وهو أي فعال بمعنى الأمر من الثلاثي المجرد قياس أي قياسي أو ذو قياس أي مجيء فعال للأمر
من كل ثلاثي مجرد قياسي عند سيبويه يعني أن كل فعل ثلاثي مجرد يصح أن يشتق عنه فعال بمعنى الأمر.
كنزال أي كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وضراب بمعنى اضرب وأكال بمعنى كل وكتاب بمعنى اكتب
ومن غير الثلاثي سماعي لم يجئ إلا قرقار بمعنى صوّت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا أيها الصبيان
بالعرعرة وهي لعبة لهم وقال [illegible] حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان ويلحق
أي بفعال [illegible] في [illegible] مصدرا معرفة أي علما للمعاني كفجار بمعنى الفجرة [illegible]
من المعاني وإنما قال مصدرا [illegible] بغير الصفة [illegible] فيكون معناه [illegible] وإنما قال معرفة
لأنه يدل على ذلك قولهم فجار [illegible] باعتبار أن سائر [illegible] اسم فعال [illegible]
أو صفة عطف على قوله مصدرا [illegible] حال كونه صفة مختصة بالنداء نحو يا فساق بمعنى
يا فاسقة ويا لكاع بمعنى يا لاكعة أو غير مختصة بالنداء وهي على نوعين أحدهما صار علما جنسيا بالغلبة
كحلاق بالمنية وهي في الأصل [illegible] أي [illegible] ثم اختص بالغلبة بجنس المنايا والنوع الثاني ما يقع
على وصفه نحو قطام [illegible] قاطمة [illegible] أو علما عطف على قوله صفة أي يلحق به فعال حال كونه
علما للأعيان مؤنثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله مؤنثا صفة ثانية له أي علما كائنا للأعيان
مؤنثا معنويا واللام في قوله للأعيان [illegible] فيبطل معنى [illegible] المؤنث المعنوي كما
قيل من أن قطام [illegible] علما [illegible] قال في الصحاح

غلاب مثل قطام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبيها بها في تانيثه بتاويل الكوكبة يعني
كوكب وكوكبة كطمار اسم للمكان المرتفع وتانيثه باعتبار المكانية لقيه فيهما قال الشاعر ولو نشاء [illegible] بهم
الى بكانهم اى مكانهم وهذه الثلثة اى فعال المصدر المعرفة وفعال الصفة وفعال العلم
الاعيان المؤنثة ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اى في فصل اسماء الافعال للمناسبة
اى لمناسبة هذه الثلثة لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ولهذا الحقت به البناء ولما فرغ عن بيان اسماء
الافعال شرع في بيان الاصوات فقال **فصل** الاصوات انما بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه
من الاسماء فان قيل لم بنيت اسماء الاصوات عند التركيب واعربت اسماء الحروف كالباء فانها اسم ب
وكالتاء والثاء فانهما اسمان ت وث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسميات
كوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه استحقه بخلاف اسماء الاصوات فانها
اذا ركبت لم يرد بها مسمياتها وانما يراد بها حكاية الصوت والتصويت المبهمة فلا يليق بها التعبير كل اسم
حكي به صوت اى اسم صوت به مثل ههيا وطاطا وغيرهما فالمراد به ما شبه به الانسان لصوت غيره
من بهيمة ونحوها ولم يرد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولانه لا يحصل
التفاوت بين القسمين فيقال قال زيد نخ وقول زيد غاق فينحصر القسمان قسما واحدا كغاق لصوت
الغراب فانه حكاية من الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت به البهائم
اى زجرا ودعاء بها او تخشيها او وحشيها او غير ذلك كنخ بالتخفيف والتشديد لاناخة البعير اى وقت
اناخة البعير ثم المتبادر من البهائم انما هو ذوات القوائم الاربع فلا يشمل التعريف ما هو للطيور
بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين فالاولى ان يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى
يشمل الطيور وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث وهو ما صوت به الانسان ابتداء من غير
تعلق بغيره كوى صوت المتعجب كأوه صوت المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما
كان هذا القسم الثالث ملحقا بها اولى لان صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام محمول على حذف
المعطوف تقديره او صوت به البهائم او غيرها فيدخل فيه صوت به متعجب وتوجع والمجاوب بقرينة ان هذا القسم اولى بالاسامي
ثم لما فرغ عن بيان الاصوات شرع في بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم [illegible] قيل جمع
المركبات ليس بمستقيم لاستحالة ان كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون بمعنى

المركب من الاسم حمل كل اسم وهو حمل الى على المركب بعد ما هو كلي ايضا ليس بمستقيم الا على التسامح فان المركب
لما كان صادقا على كل اسم حمل كل اسم عليه بالتسامح ويحتمل ان يكون اللام للعهد فالتقدير هذا فصل المركب
المذكور في حصر المبنيات وقوله كل اسم مبتدأ محذوف الخبر اي كل اسم كذا اي كل اسم كذا فهو كذا مركب
او خبر مبتدأ محذوف تقديره المركب كل اسم ركب من كلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه بخت نصر
لان ثاني جزئيه فعل لا اسم وقيل ليدخل فيه سيبويه لان ثاني جزئيه صوت لا اسم ليست بينهما نسبة الجملة
صفة كلمتين اي ليس بين الكلمتين نسبة اسناد واضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج عنه مثال تابط
شرا وعبد الله وبزيد والنجم اعلاما وكلاما في المبني الذي سبب بنائه التركيب فلا يرد ان مثل تابط
شرا من المبنيات فكيف يحترز عنه لانه ليس مما نحن فيه فان تضمن الثاني اي الجزء الثاني من المركب حرفا يجب
بناؤهما اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء الاول فلانه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس بمحل للاعراب
واما بناء الجزء الثاني فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلا احد وعشر فحذف الواو
قصدا لامتزاج الاسمين وتركيبهما الا اثني عشر استثناء من قوله يجب بناؤهما فانها اي كلمة اثنا عشر
وكذا اثنتا عشرة معربة كالمثنى يعني كما ان المثنى معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمة معرب لفضل مشابهته
بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة فاعطي له حكم المضاف وبني
الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف وانما خص مشابهتها بالمثنى في الاعراب لكون علة الاعراب فيهما واحدة
مشابهتهما المضاف من حيث حذف النون عنهما لان حذفها من احكام الاضافة التي هي المانعة
للبناء اوردا على من قال بناء المثنى مع ما فيه من حسن التناسب بين المشبه والمشبه به بيان انه كما ان
تلك الكلمة ذو جهتين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء فيها باعتبار الجزء الثاني
كذلك المثنى فانه ذو جهتين ايضا جهة الاعراب وجهة خلافه فيه على اختلاف القولين قوة وضعفا وان
ثم تضمن الجزء الثاني من المركب لا اي حرفا ففيها اي في تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف المضاف اليه والثالثة وهي افصحها اي افصح اللغات بناء الاول على الفتح
للتوسط المانع من الاعراب في عدم الواسطة بين الاعراب والبناء واعراب الثاني غير منصرف
لتعلك بعدم موجب الاعراب لكونه الاصل في الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غير منصرف لوجود سببين

العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي وهو يعني جزء ثاني
غير منصرف او مجرور بانه صفة للجزء الثاني او منصوب لقيامه مقام المصدر المضاف المنصوب بفعل مقدر
اي ويعرب اعراب غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في الكنايات فقال **فصل** الكنايات لم يرد بالكنايات
ههنا معانيها المصدرية اي ارادة ما يكنى بها ولا جميع ما يكنى بها بل ما هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست مبنية
نحو فلان وفلانة كناية عن الاعلام وهن وهنة كناية عن الاجناس فانها معربات وهي اي الكنايات في
اللغة وفي الاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهي اي وتلك الاسماء كم بنيت كم الاستفهامية لتضمنها همزة
الاستفهام وبناء كم الخبرية لتشبيهها بها باختها لانها مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف
وكذا بنيت كذا لتركيبها عن مبنيين الكاف وذا وجاءت كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم السبت امثالا ونحو بها او على حديث مبهم اي كيت وذيت اصلها كيت وذيت بالتشديد فخففتا
والمستعملان الا مكررتين بواو العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت وذيت وذيت كناية عما جرى بينك
وبينه من الحديث والقصة وذلك لئلا يتوهم انه كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منهما الضم والفتح والكسر
وانما بنيا لاجرائهما مجرى المكني عنهما بهما وهو الجملة وهي مبنية فكذا ما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان
على قسمين استفهامية اي الدالة على الاستفهام وما بعدها اي مميز كم الاستفهامية مفرد منصوب
على التمييز نحو كم رجلا عندك وخبرية معطوف على استفهامية وما بعدها اي مميز كم الخبرية مجرور مفرد مرة
نحو كم مال انفقته ومجموع مرة اخرى نحو كم رجال لقيتهم وانما كان مميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا ومميز
الخبرية مجرورا مفردا او مجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان
احدهما المضاف الى المميز والثاني الى المميز بالمنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والخبرية حيث اعطي الاستفهامية
حكم العدد المنصوب فتنصب تميزها واعطي الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة وانما حملت
الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد
وهو المائة والالف جرى فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستفهامية لما
حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة و
تسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد
الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح

وان تجيز الا موريا وسطها وقد جاء الجر في تمييز كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل
جره بمن المحذوفة لا باضافة كم وقال الجزولي بالمبادلة دخل على كم لانها ومميزها كالشئ الواحد واجاز الكوفيون
جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز محذوف وهو نصبا اي كم نفسا
حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها بظرف نحو كم لك درهما للاتساع ثم اعلم
ان الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يقع الفصل بينها وبين مميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار
هو النصب بعدها حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار رجلا ثم جر
مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جره بمن المقدرة وسيبويه معهم في دخول
حرف الجر على كم ومعناه اي معنى كم الخبرية ويذكر الضمير باعتبار مذكرا وباعتبار اللفظ او الاسم اي
معنى هذا اللفظ وهذا الاسم والاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو شائع في السنة النحاة
لتاويله بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية وانظر فيه التذكير التكثير اي انشاء
التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية
للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب
كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب فالجهة مختلف وتدخل كلمة من البيانية فيهما اي في مميز كم
الاستفهامية والخبرية جوازا فيجران بها والفرق ح يعرف من المقام تقول كم من رجل لقيته في
الاستفهامية وكم من المال انفقته في الخبرية هذا اذا لم يكن الفصل بين مميزها بفعل متعد واما اذا كان
الفصل بينهما به فدخول من في مميزها واجب لئلا يشتبه مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم
اهلكنا من قرية وكم آتيناهم من آية بينة قال الحديثي داود ولو قيل المراد بقولهم وتدخل من فيهما في مميز
الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا لان سيبويه والخليل وكثيرا منهم لا يجوزون دخول من ظاهرا في
مميز الاستفهامية ويجوزونه مقدرا كما عرفت وقد يحذف مميزه اي مميز كم استفهامية كانت او خبرية
لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف نحو كم مالك اي كم دينارا مالك نظير حذف تمييز كم الاستفهامية
وكم ضربت اي كم ضربة ضربت [illegible] في الوجهين اي في الاستفهام والخبر تقع
[illegible] غير مشتغل عنه اي غير مشتغل
[illegible] بضميره [illegible] احترازا عن نحو كم رجلا او رجل

ضربته اذا جعل كم مبتدا ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت مفعولا به
اي يقع كم في المثالين حال كونه مفعولا به ونحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت مصدرا ونحو كم يوما سرت
وكم يوم صمت مفعولا فيه ومجرورا عطف على قوله منصوبا اي تقع كم في الوجهين مجرورا اذا كان قبله حرف جر او مضاف
نحو بكم رجلا مررت وعلى كم رجل حكمت وغلام كم رجلا ضربت ومال كم رجل سلبت فان قلت لكم صدر الكلام
اذا كان قبله حرف جر او مضاف زال صدارته قلت اذا دخل عليه حرف جر او مضاف انتقل الصدارة
اليه لمكان الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه ومرفوعا عطف على قوله مجرورا
اي تقع كم في وجهين مرفوعا اذا لم يكن شيء من الامرين اي اذا لم يوجد امر من الامرين المذكورين بان
لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر او مضاف فتقع مرفوعا عند
فقدان هذه الامور الثلثة واطلاق الامرين عليها لما تقتضيه لا باعتبار ما تقتضي النصب والجر والمراد بقوله
مرفوعا انه يرتفع على الوجوب مرة كما في كم رجلا او رجل غلامك وغلامي وعلى الاولوية مرة اخرى كما في نحو كم
رجلا او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل هذا اولى لسلامته عن الحذف فبهذا اندفع ما يقال انه
يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون
النصب مقصورا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا
مبتدا ان لم يكن اي كم في الوجهين ظرفا لصدق حد المبتدا عليه نحو كم رجلا اخوك وكم رجل ضربته و
خبرا ان كان كم في الوجهين ظرفا لصدق حد الخبر عليه نحو كم يوم سفرك وكم شهر صومي ويعلم كونه ظرفا
بالمميز ان كان هو ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مميزه ان لم يكن مميز كم ظرفا
وخبرا ان كان مميزه ظرفا ولما فرغ عن الكنايات شرع في الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام
وقيد الظروف بالمبنية ليغني عن تعبيرها بالبعض منها منها ما اي ظرف قطع عن الاضافة بان حذف
المضاف اليه كقبل وبعد وفوق وتحت نحو جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق
وتحت وامام وقدام وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل قال الله تعالى لله الامر من
قبل ومن بعد اي قبل كل شيء وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى حرف الاضافة وتشبيهها
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير بناؤها على الضم لجبر النقصان حيث تكون
فيه نقصان بحذف المضاف اليه وهذا اي بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة اذا كان المحذوف

اي المضاف اليه منويا اي مقصود المتكلم والا اي وان لم يكن المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسيا منسيا
كانت اي تلك الظروف معربة مع التنوين لزوال علة البناء نحو رب بعد كان خيرا من قبل
اي رب متأخر كان خيرا من متقدم ومنه قول الشاعر ۞ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ۞ اكاد اغص
بالماء الفرات ۞ وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكورا كانت معربة نحو قبل هذا وبعده فلم يذكره
لانه في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا اي وعلى هذا التقدير قرئ لله الامر من قبل ومن بعد بكسرة
اللام والدال منونتين بناء على الاعراب وتسمى اي الظروف المقطوعة عن الاضافة الغايات
لانها تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن المضاف اليه
ككل وبعض واذ فالغاية فيها المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كان مذكورا اذ الغاية العوض ومنها
اي من تلك الظروف حيث بالحركات الثلاث وحيث بالواو والكسر وهي للمكان وقد تستعمل للزمان
عند الاخفش مبنية اي كلمة وحيث تشبيها اي لاجل تشبيهها بالغايات لملازمتها الاضافة
الى الجملة في الاكثر معنى لا لفظا اما الاول فلان معنى جلس حيث زيد جالس اي جلس مكان
جلوس زيد واما الثاني وهو عدم الاضافة لفظا فقط لان حق الظروف اضافتها الى
المفردات واضافتها الى الجملة كلا اضافة ولذا اختير بناؤها على الضم قال الله تعالى سنستدرجهم
من حيث لا يعلمون فحيث في الآية مضاف الى الجملة معنى وهو لا يعلمون وقد تضاف اي حيث
الى المفرد كقول الشاعر ۞ اما ترى حيث سهيل طالعا ۞ اي مكان سهيل ۞ نجما يضيء كالشهاب
ساطعا ۞ فحيث في البيت مضافة الى المفرد وهو سهيل ويروى برفع سهيل على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي حيث سهيل موجود فحذف لدلالة الحال عليه وهي طالعا مع الاضافة الى المفرد ويعربه
بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه وترى من الرؤية البصرية تقتضي
مفعولا واحدا وهو طالعا ونجما بدل منه ويضيء ساطعا من صفات وحيث ظرف ترى وعند بعضهم على
انه مفعول به لترى وعلى رواية الرفع طالعا حال كما مر وشرطها اي شرط حيث في الاستعمال الغالب ان
تضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس وانما
كانت شرط حيث ان تضاف الى الجملة لاحتياجها اليها في تعيين معناها كاحتياج الموصول الى تتمة
به لانه موضوع لمكان يقع فيه نسبة وهنا اي من الظروف المبنية اذ ووجه بناؤها ما مر في حيث

وهي اي كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل وان دخل على الماضي صار اي الماضي مستقبلا
غالبا نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله وقد تستعمل في الماضي من غير ان يصير مستقبلا نحو قوله تعالى
حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله امثال كثيرة وفيها اي في كلمة اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه آخر لبنائها فيجوز ان
يقع بعدها اي بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كان ولو نحو آتيك اذا الشمس طالعة ويختار
بعدها الجملة الفعلية لان الشرط يقتضي الفعل لكنه لما لم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل
بعدها واجبا بل كان مختارا او المنقول عن المبرد اختصاصها بالفعلية نحو آتيك اذا طلعت الشمس وقد يجيء
اذا لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمراره وقد يكون اي اذا للمفاجاة لوجود شيء فجاءة
اي بغتة مصدر مجهول اللام من باب المفاعلة معناه الاخذ بغتة والمفجأة بالمد معناه الادراك بغتة من باب
فتح وسمع فيختار المبتدأ بعدها الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف اذا كان اذا للمفاجاة فالحكم كذا فرقا وتمييز
اذا هذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ بعد اذا للمفاجاة غير لازم بل يكون
مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او موجود وظاهر كلام سيبويه ان اذا للمفاجاة ظرف
زمان للحاضر والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجأت وقال الخبيصي تقدير فاجأت اولى من
جعل اذا بمعنى فاجأت لمنع اظهاره استغناء بالقوة ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون الفاء
لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فكانك قلت خرجت ففاجأت زمان وقوف
السبع لا ظرفا كما يشعر به قول الجامي فانه قال يلزم وقوع المبتدأ بعد اذا التي للمفاجاة
فهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا كلامه وقال المبرد وعليه اكثر المتأخرين هي
ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان
لا تضاف الى الجملة الا حيث فح لا يخلو من ان يذكر بعدها جملة نحو خرجت فاذا زيد قائم
او اسم مفرد بعده حال نحو خرجت فاذا زيد قائما اي خرجت فحضرني زيد قائما وقال
الاندلسي وان شئت رفعت قائما على انه خبر مبتدأ او نصبت الظرف كما تنصب في نحو في الدار
زيد قائم وعلى الثاني اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة وقائما حال من
الضمير في الظرف والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل في اذا ... لدلالة عليه اذا

فهو مفاجأة وعن الأخفش ومن تبعه أن إذا للمفاجأة حرف دال على المفاجأة وتمهنا أي من الظروف
المبنية إذ وهي للماضي أي للزمان الماضي وإن دخلت على المستقبل صار ماضيا نحو أتيتك إذ يقوم زيد أي قام
زيد ولا يشكل هذا بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم لأن إذ وإن دخلت على المستقبل
ههنا إلا أنه نزل منزلة الماضي لأنه إخبار من عنده المستقبل كالماضي ولأنه يمكن أن يمنع كونه في الآية
لجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الأغلال في أعناقهم فهو كونه مستقبلا بقرينة
فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث أو لأن وضعها وضع الحروف ويقع بعدها الجملة الفعلية نحو جئتك
إذ طلعت الشمس والجملة الاسمية ومثاله نحو جئتك إذ الشمس طالعة وقد يكون إذ للمفاجأة قال الرضي
والأغلب مجيء إذ في جواب بينما تقول كنت واقفا إذ جاءني عمرو وقال في اللباب وهما يعني إذ وإذا
كلمتان للمفاجأة ويختص الأولى بالفعلية والثانية بالاسمية إيقاعا للمناسبة بينهما وبين الزمانية
ولما كان مجيء إذ للمفاجأة قليلا في كلامهم لم يذكره المصنف ومنها أي ومن الظروف المبنية أين وأنى
للمكان صفة أو خبر مبتدأ محذوف أي إنهما كائنتان للمكان أو هما كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام أي
حال كونهما ملتبسين بمعنى الاستفهام وإنما بنيت لتضمنها حرف الاستفهام أو الشرط نحو أين تمشي أمشي
تقعد وتجيء أنى بمعنى كيف إذا كان بعده فعل كقوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم أي كيف شئتم وبمعنى
الشرط معطوف على قوله بمعنى الاستفهام نحو أين تجلس أجلس وأنى تقم أقم ومنها أي ومن الظروف
المبنية متى للزمان استفهاما وشرطا انتصابهما على أنهما تمييزان أي من حيث الاستفهام والشرط
أو على أنهما حالان أي حال كون الزمان ذا استفهام وشرط نحو متى تسافر مثال المتى للزمان استفهاما
ومتى تصم أصم مثال المتى للزمان شرطا ووجه بنائها ما ذكرنا في أين وأنى ومنها أي ومن الظروف
المبنية كيف للاستفهام حالا نحو كيف أنت أي في أي حال أو أي صفة أنت من الصحة أو السقم أو غيره والمراد
بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال ويستعمل كيف للشرط معها على ضعف عند البصريين ومطلقا عند
الكوفيين وهي ظرف مكان بدليل عمله في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا كما في أين زيد قائما وعن سيبويه
أنها اسم صحيح لا ظرف لوقوع مثل صحيح أو سقيم في جوابه ولو كان ظرفا لما صح وقوع مثل ذلك
في جوابه بل أجيب نحو الشرف وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها أي من الظروف المبنية وبناؤها
لتضمنها حرف الاستفهام أيان للزمان استفهاما أي من حيث الاستفهام أو حال كون الزمان ذا

ذا استفهام او فرضه استفهام والفرق بين ايان وبين متى ان الاولى مختصة بالزمان المستقبل
وبالامور العظام بخلاف الثانية فانها اعم نحو ايان يوم الدين ولا يقال ايان قيام زيد وحسبه
غارة يا امر مثل كيف ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ قدم مذ على منذ مع كونه فرعا له اذ اصل مذ
منذ بدليل تصغيره على منيذ فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا لانه مقصر لكونه اخف من منذ
وانما بنيا اسمين لموافقتهما اياهما حرفين اي لكون وضع مذ وضع الحروف ثم حمل منذ على مذ او لمشابهتهما
بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انهما لم يجعلا الا مبنيين لانهما ابدا مقطوعتان عن الاضافة
المعنوية بخلاف اخواتها بمعنى اول المدة اي مذ ومنذ الكائنتان بمعناه ويستعملان لمعنيين احدهما
بمعنى اول المدة ان صلح اي الزمان الذي بعدهما جوابا بمتى نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة في جواب من
قال متى ما رايت زيدا اي اول مدة انقطاع رؤيتي اياه يوم الجمعة وثانيهما بمعنى جميع المدة ان صلح ذلك
الزمان جوابا لكم نحو ما رايته مذ او منذ يومان في جواب من قال كم مدة ما رايت زيدا اي جميع مدة ما رايته
يومان ومنها اي ومن الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون بمعنى عند اي لدى ولدن الكائنتان بمعنى عند او هما كائنتان بمعناه نحو المال لديك اي عندك
والفرق بينهما اي الفرق استعمالا بين لدى ولدن وعند ان عند لا يشترط فيه الحضور حتى يقال المال عند زيد فيما
يحضر كما اذا كانت في خزانته ويشترط ذلك اي الحضور في لدى ولدن حتى لا يقال المال لدى زيد او لدن
زيد الا فيما يحضر عنده فيكون عند اعم من لدى واخواته مطلقا وجاء فيه اي لدن لغات اخر لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعض لغاتها وضع الحروف والبقية محمولة عليه و
ومنها اي ومن الظروف المبنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهر لغات وفيها لغات وهي قط
بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بفتح القاف وسكون الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل للماضي المنفي عموما
نحو ما رايته قط فان معناه ما رايته في جميع الازمنة الماضية والمراد بالنفي اعم من ان يكون لفظا او معنى ليتناول
مثل قول الشاعر جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط وقد يستعمل في اثبات نحو كنت اراه قط اي دائما وانما بني قط مخففة
لوضعها وضع الحروف وبني المشددة لمشابهتها باختها او لتضمنها في او لام التعريف لكونها دالة على الزمان المعين
ومنها اي من الظرف المبنية عوض بفتح العين وقد جاء بالضم للمستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا اضرب

عوض فان معناه لا اضربه في جميع الازمنة المستقبلة وانما بني عوض لتضمنها معنى حرف الاضافة او لشبهه
الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين كدهر الداهرين ويدل
على ذلك استعمالها بالكاف واعربت مثل قبل وبعد واعلم انه اذا اضيف الظروف التي ليست مبنية
الى جملة او الى اذ المضافة الى الجملة جاز بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بنائها من
المضاف اليه المبني ولو بواسطة كما في اذ فان الجملة من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من
مبنيات الاصل واختير بناؤها على الفتح للخفة وفي قوله جاز بناؤها اشارة الى انه جاز اعرابها ايضا لاصالة
اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو يوم
ينفخ في الصور يومئذ اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وكذلك مثل وغير مع ما وان يعني
كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز الاعراب كذلك كلمة مثل وغير معربة مع ما وان
المفتوحة المخففة والمثقلة اي مضافة الى احدهما في جواز بنائها على الفتح مثل تلك الظروف وان
لم يكونا ظرفين تقول ضربته مثل ما ضرب وغير ان ضرب زيد وغير ما ضرب زيد وانما
بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة لشبههما بالظروف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام
ولهذا ذكر بناؤهما في بحث الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما
مستحقين للاعراب ثم لما فرغ عن البابين في الاسم المعرب والمبني شرع في الخاتمة فقال الخاتمة
في سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء صفة للاحكام وسائر مشتق من السؤر بمعنى
بقية ما اكل ومعناه الباقي وفيها اي في الخاتمة فصول فصل اعلم ان الاسم على نوعين معرفة
ونكرة فقد كان شدة احتياج المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرهما قبل
المعرب وغيره لكنه لما كان معرفة بعض اقسام المعرفة موقوفة على مباحث المبني اخرهما الى
هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو المطلوب الاصلي الافيد كثير الاستعمال قدمه على النكرة
فقال المعرفة اسم وضع لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد
بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخارجي او كان ماهية معهودة ذهنا
معينا كماهية ... فانه علم الجنس الاسد كالاسد المحلى بلام الجنس او حصة معينة من كل افراد الجنس
او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود وهو اي اسم وضع لشيء معين هو المعرفة فلا يرد

الضمير باعتبار الخبر فانه مذكر لما عرفت ان تانيث العدد من ثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء
او لانه تانيث المعرفة غير حقيقي ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب حين تكلمه
به فان عند المتكلم شيئا يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذ تلفظه والمعرفة
بالنداء نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصده فيكون نكرة والمعرف بالالف واللام العهدية والجنسية او الاستغراقية
اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام
الجنس واما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد
باعتبار فرد فهي لام الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك
سبق فهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولم
يتعرض المعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لان الميم من اللام فلا يعد ما دخلت عليه قسما
اخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل في الزمخشري
ومن النحويين من لم يكونه مرفوع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب فهذا اظهر من الاسماء والمضاف الى احد
احد هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصب على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة لا بجوز غيره وشكل في
وفيه احتراز عن المضاف الى احد اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم لما ذكر تعريفات
المعارف غير العلم فيما سبق لان المعرفة بالنداء والالف واللام مستغنيا عن التعريف خص العلم بذكر التعريف فقال والعلم ما اي
اسم او لفظ او كلمة ما موصولة او موصوفة وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها وبقوله لا يتناول غيره يخرج عنه
ما سوى العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج عنه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي
رجل ثم سمي به رجل اخر فانه وان كان يتناول لا غير لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة المراد بالعلم
العرف اعم من ان يكون منقولا لفضل او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله اسما
نحو زيد او لقبا نحو صديق او كنية ابو بكر موضوعا لمعنى ذات نحو زيد او معنى حدث نحو سبحان
علم التسبيح او وقتا كبكرة او وزن به نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى او عددا مراد
المحض لفظ كسعيد كزيد محض عدد كستة ضعف ثلثة واعرف المعارف انما هي الكلمة

المضمر المتكلم نحو انا ونحن لاستحالة الاشتباه فيه عند المخاطب ثم المخاطب نحو انت لامكان الاشتباه فيه
ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهمات اي اسماء الاشارة والموصولات ثم المعرف باللام والمضاف الى احد
هذه الاربعة في قوة المضاف اليه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه هذا هو المشهور
عن مذهب سيبويه وعنه انه يستوي بين المضمر والعلم وههنا اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر والنكرة
ما وضع لشيء غير معين كرجل وفرس فقوله ما وضع لشيء جنس يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين
فصل يخرج به المعرفة ومن علامات النكرة قبولها حرف التعريف ودخول رب عليها وكم الخبرية
ووقوعها حالا وتمييزا واسم لا لنفي الجنس ولما ذكر النكرة اردفها بذكر اسماء العدد والتي يلزم اكثرها التنكير
بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بحيث التذكير والتانيث ايضا وانما ذكرها
على حدة لاختصاصها باحكام لم توجد في غيرها فقال فصل اسماء العدد ما وضع ليدل على كمية آحاد
الاشياء اي اسماء العدد وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدود ودخل فيه
لفظ الواحد والاثنان لانه يصح وقوعهما جوابا لمن يقول كم عندك وليس الواحد بعدد عند كثير من
الحساب والاثنان عند بعضهم وخرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات
لكن لا بالوضع وكذا رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يجري في رجال
ايضا ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذي ليس لاجزائه حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثرة مركبة
من الآحاد واصول العدد مبتدأ وقوله اثنا عشر كلمة خبره واحد مبتدأ محذوف اي احدها واحد او
بدل البعض من اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه للاسقاط لان المعنى واحد وغيره على حذف المعطوف
الى عشرة ولو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة من اصول العدد عملا بالغاية فلا يرد ان الى هذه ليست
للاسقاط بل هي لانتهاء الغاية على نحو الى المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها ما قبلها ولو لا
الى الغاية ثابت اذ العشرة لا تتناول الواحد وليست للامتداد ايضا لانه يوجب خروج العشرة عن الاصول
وهي داخلة فيها والا لم يتم العدد المذكور وهو اثنا عشر كلمة ومائة والف عطف على قوله واحد لا على قوله
عشرة وما عدا تلك الكلمات فهو متولد منها اما بتثنية كمائتين والفين او بجمع قياسي كالآلاف ومئين مئات
او غير قياسي كعشرين الى تسعين او بعطف كاحد وعشرين او تركيب كاحد عشر او باضافة كثلاث مائة
وثلاثة الاف واستعماله اي استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس اي مبني على القاعدة

القياس والافراد والتركيب والعطف اعني ظاهر تذكيره دون التاء اي يستعمل الواحد والاثنان للمذكر
بدون التاء ويستعملان للمؤنث بالتاء لان القياس والاصل تذكير المذكر وتانيث المؤنث تقول على
صيغة الخطاب دون الغيبة في رجل واحد وفي رجلين اثنان بدون التاء وفي امرأة واحدة وفي امرأتين
اثنتان بالتاء وثلثة اي العدد من ثلثة الى عشرة على خلاف القياس والاصل اعني للمذكر بالتاء
تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها اي بدون التاء تقول ثلث نسوة الى عشر نسوة
وذلك لان الثلثة مأولة بالجماعة فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء وبعد الحاقها بالمذكر لم يجز ان يكون ملحقة
بالمؤنث فرقا بينهما وانما لم يعكس الامر لكون المذكر سابقا في التحقيق ولا يشكل هذا بقوله من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها لان الامثال عبارة عن الحسنات او لاكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه وبعد العشرة
تقول احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة وثلث
عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة على القياس والاصل من احد عشر الى اثنى عشر بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما
في المؤنث وتغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى طلبا للتخفيف ومن ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء
عن الجزء الثاني واثباتها في الاول في المذكر وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فيهما
دون الجزء الاول تقليلا لخلاف الاصل وبعد ذلك اي بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا وعشرون
امرأة بلا فرق بين المذكر والمؤنث الى التسعين رجلا وامرأة وتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون
امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وامرأة يعني انك اذا عطفت عشرين واخواتها على النيف وهو ما دون العشر
اي من واحد الى التسعة تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها وانما لم
يركب الاحاد مع العشرات في العقود كما يركب الاحاد مع العشرات لان الواو والياء في
عشرون واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظور ثم تقول مائة رجل
ومائة امرأة والف رجل والف امرأة بلا فرق متعلق بقوله اي وتقول في المذكر بلا فرق بين المذكر
والمؤنث فاذا زاد اي العدد على المائة والالف وما يتولد عنهما من تثنية وجمع تستعمل اي ذلك بعد
على قياس ما عرفت في النيف من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب
والعطف كما عرفت ويقدم الالف على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات تقول عندي
الف ومائة وواحد وعشرون رجلا والفان ومائتان واثنان وعشرون والفان رجلا وثمانية

واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسع مائة وخمس واربعون امرأة وعليك بالقياس كما تقول
في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان وفي الاضافة الف ومائة وثلثة رجال وثلث
نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة والف ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة امرأة وكما تقول الفان واثنان وثلث الاف وثلثمائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس
العطف في الكل فتقول واحد والف ومائة واثنان واثنتان ومائة والف الى آخر ما ذكرنا ولما فرغ عن
كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال مميزاتها اي المعدودات فلما كان الواحد والاثنان اصل احاد
العدد بل ابينان حكمها ليعرف انه لا مميز لها فقال اعلم ان الواحد والاثنين وكذا الواحدة والاثنتين
ولم يذكرهما اكتفاء بذكر الاصل لا مميز لهما اي لم يذكر تمييز للواحد والاثنين بعدهما لان لفظ التمييز يغني عن ذكر العدد
فيهما اي في الواحد والاثنين كما تقول عندي رجل ورجلان ولا تقول عندي واحد رجل ولا اثنان رجلين
وذلك لان لفظ التمييز يفيد النص الذي قصد بذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية اعني الوحدة في مميز الواحد والاثنينية
في مميز الاثنين فلا يجوز ان تميز الا انه لا يجوز ان يكون مغنيا عن المميز فان حكمة قصد الامرين التمييز
والمميز لا يحصل الاجمال والتفصيل لعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر واما قولهم رجل واحد ورجلان
اثنان فمحمول على التأكيد ولما كان كلامه السابق يوهم انه لا مميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد ونص
وقد كان له مميز دفعه بقوله وما سائر الاعداد اي باقي الاعداد غير الواحد والاثنين فلا بد لها اي لسائر
الاعداد من مميز يذكر بعدها فتقول مميز الثلثة الى العشرة مخصوص باضافة الاعداد الى مميزاتها مجموعا
لفظا تقول ثلثة رجال وثلث نسوة يعني تقول التسعة رهط وثلثة نفر وخمسة نفر وانما جعل مميز الثلثة
الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كمميز ما بعد العشرة لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال
في الاصل رجال ثلثة ولو جعل التمييز منصوبا لكان على صورة الفضلات فجعل مخفوضا لئلا يكون
على صورتها وانما كان مميز ما بعد العشرة منصوبا لتعذر الاضافة ضرورة كما سيجيء وانما جعل مميز الثلثة
الى العشرة مجموعا ولم يجعل مفردا كمميز ما بعد العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فينبغي ان
يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدود فان العدد عبارة عن المعدود معنى وانما جعل مميز ما بعد العشرة
مفردا فلتعليل سيذكر الا اذا كان المميز اي مميز الثلثة الى العشرة لفظ المائة فحينئذ يكون اي ذلك المميز
مخفوضا مفردا فتقول ثلثمائة وتسع مائة ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الالف والقياس ثلث مئين

لفظ المائة المضاف اليها الثلث وما فوقها ثلثمائة للمؤنث وثلثمائة للمذكر الا انهم خففوا عن القياس بكثرة استعمالهم
ان يرجعوا لعدد ما التزموا افراد التمييز في احد عشر الى تسعة وتسعين فيقرب الى المجموع الذي هو حال
عدده في ثلثة الى عشرة فاستحسنوا الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما بينه من تسعة
رجالا في لزوم افراد التمييز انما رجعوا الى خفض التمييز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة وتسعة وتسعين رجلا وتسع
وتسعين امرأة اما كون هذا التمييز منصوبا فلتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشياء
مع الامتزاج المعنوي فيما نشأ من الاضافة الى المعدود واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلتعذر حذف
النون وابقائها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزم حذف نون اصلية ومعتقد الكلمة عليها
ولو اضيف مع ابقائها لزم ابقاء النون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقبح واما كون هذا التمييز مفردا فلان
المفرد هو الاصل في اخف من الجمع والمقصود من التمييز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدول عنه من غير حاجة و
مميز مائة والف وتثنيتهما اي تثنية المائة وهو المائتان والالفان وجمع الالف وهو الآلاف والالوف وانما لم
يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة مرفوض استعمالا حتى لا يقال ثلث مئات ومئين بل يقال
ثلث مائة مخفوض مفرد تقول مائة رجل ومائتا رجل والف امرأة والفا امرأة وثلثة الاف رجل
وثلاث الاف امرأة وانما جعل هذا التمييز مخفوضا لوجود الاضافة ومفردا لكراهتهم جمع مميز العدد الكثير
وقس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة فقس عليه
سائر الاعداد الى ما لا يتناهى ولما جرى ذكر التذكير والتانيث في فصل العدد ذكرهما بعده
فقال **فصل** الاسم اما مذكر واما مؤنث قدم المذكر على المؤنث في التقسيم لتقدمه على
المؤنث خلقة ورتبة ولانه عدمي لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علامات المؤنث والعدم
سابق على وجودها فالمؤنث ما فيه اي اسم وجدت في آخره علامة التانيث قدم المؤنث على المذكر
في التعريف روما للاختصار ببيانه اذ اخذ في البيان عن التعريب ولان المؤنث وجودي لانه عبارة
عما يوجد فيه علامة التانيث والمذكر عدمي كما مر والوجود راجح على العدم والمراد بعلامة التانيث كما
ذكره التاء والالف المقصورة والممدودة وكذا الياء في هذي وفي عند البعض ولم يذكره المصرح في
العلامات لجواز ان يكون التانيث في هذي وفي صيغتي عنده لا بالعلامة كتانيث هي وانت ولان الكلام في المذكر

فالمؤنث اللذين من اقسام المتمكن وهذي يدلكي من قسم المبني فلا وجه لذكرهما معها لفظا او تقديرا
بيان لتفصيل لعلامة التانيث اي سواء كانت العلامة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظا اعم من
ان يكون حقيقة كامرأة وناقة وطلحة او حكما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ومن ثم لا يظهر
التاء في التصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامة التانيث وكالحبلى فانه صيغة مختصة
بالمؤنث وكالكلاب جمع الكلب لانه مأول بالجماعة والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي ما يوجد
فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا ولا حكما ولما كان علامة التانيث ماخوذة في تعريف المؤنث وكان
معرفتها مطلوبة احتياج الى عدها فقال وعلامة التانيث اي علامة التي ذكرت في حد المؤنث ثلثة
اي ثلث اشياء واحدها التاء اي التي تصير عند الوقف هاء فلا يشكل بنحو مسلمات وفي ذكر التاء رد على الكوفيين
حيث جعلوا علامة التانيث الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة
عنها كطلحة الكاف في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي نظير المؤنث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة
اسم رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب على انه حال وانما جاء به لان المقصود التمثيل لطلحة المؤنث بالعلامة
اذ التعريف المذكور مخصوص به وهذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسم رجل فانه اذا كان اسم امرأة كان
مؤنثا حقيقيا فلا يصلح التمثيل للمؤنث بالعلامة وانما ما بشأن تانيث طلحة حال التسمية لرجل لمظنة
الاشتباه في اعتبار التانيث فيه مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل فلا يقال قالت طلحة
ثم التاء علامة للتانيث وان لم يكن معنى التانيث فانها تاتي لمعان فقد تكون للفرق بين المذكر والمؤنث
في الاسم كشيخ وشيخة وامرء وامرأة وانسان وانسانة وهي سماعية او في الصفة كقائم وقائمة وهي قياسية او بين الواحد
والجمع كنبال ولتاكيد الصفة كعلامة او التانيث كنعجة او لعلامة العجمة كجواربة في جمع جوارب
او النسبة كالمغاربة جمع مغربي او للعوض كفرازنة في جمع فرزان عن الاصل فرازين او لتاكيد الجمع كحجارة
وثانيها الالف المقصورة التي هي بعد ثلثة وقد تكون للالحاق فلا يرد نحو ارطى الملحق بجعفر ولا
بمجرد الزيادة فلا يتجه بنحو قبعثرى كحبلى وثالثها الالف الممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف الممدودة التي قبل
الهمزة وعلامة التانيث الهمزة وان اختلفت في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله و
الالف الممدودة ولعله ... تجوز في وصف الالف بالممدودة ووصفها بحال المتعلق اي الالف الممدودة
بمتعلقها ... حكم ... بعدها تفصيلا لعلامة التانيث مطلقا وقد تقرر ان علامة التانيث

المقدرة هي التاء وحدة قال والمقدرة اي العلامة التي تقدر من الثلثة انما هي التاء فقط اي لا غيرها
من العلامة ليندفع ما يتوهم من حمل قوله المذكور تفصيلا لمطلق العلامة وفيه تعليم ببيان الواقع كارض ودار فانما
حكم بتقدير العلامة فيها بدليل تصغيرها على اريضة ودويرة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها فانها
ثم المؤنث على قسمين حقيقي وهو اي المؤنث الحقيقي اي الخلقي ما بازائه اي بمقابلته ذكر في الحيوان سواء وجد
فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد كامرأة في الاناسي وناقة واتان في البهائم وقد تبين ما في الشروح لهذا الكلام فلا
نفيد في هذا المقام ولفظي وهو اي المؤنث اللفظي ما اي مؤنث بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي يعني ما ليس بازائه
ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التاء التانيث او لم يوجد بل تانيثه ليس الا لعلامة في لفظه حقيقة او حكما او
تقديرا بل تانيث خلقي في معناه كظلمة نظير للتانيث اللفظي حقيقة وعن نظير للتانيث اللفظي تقديرا بدليل تصغيره
على عيينة ولم يذكر نظير التانيث اللفظي حكما كعقرب لعله وقوعه كالجمع المكسر والصحيح بالالف والتاء كرجال
ومسلمات وان كان وحده مؤنثا حقيقيا وقد عرفت احكام الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا
نعيدها اي اذا عرفت تلك الاحكام فلا نعيدها لان اعادة الشيء يوجب التكرار وهو قبيح واما اعادة تعريف
المؤنث الحقيقي ههنا بعده في بحث الفاعل ثمة فهو غير موجب لذلك لانه ذكره هناك تقريبا وذكره ههنا
اي في المؤنث قصدا ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء مستغنيا عن ذلك التعرض
ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث شرع في تقسيم اخر باعتبار الافراد والتثنية
والجمع فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وذكر الفرعين منها المثنى والجمع ليفهم ان
ما عداهما مفرد طلبا للاختصار فقال فصل المثنى قدمه على المجموع لكون عدده سابقا على عدد
المجموع ولكونه قريبا من المفرد لسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرته بالنظر الى المجموع اسم الحق
بآخره اي باخر مفرده على حذف المضاف وفيه احتراز عن اثنين وكليهما اذ لا مفرد لهما الف او ياء
مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اي يدل هذا المفرد
بسبب ذلك الالحاق على ان معه اي مع المفرد آخر مثله اراد به ما يماثله في الوحدة والجنس
جميعا ولذا لم يقل من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه
لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل
يراد به الطهران او الحيضان ولا ينتقض ذلك بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله

تعالى وللأبوين للأم والأب لأنه من باب إطلاق أحد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث
كما في القمرين والأبوين أو للمفرد على المركب كما في القمرين نحو رجلان في حالة الرفع ورجلين في
حالة النصب والجر فيهما أي الحاق الألف والياء المفتوح ما قبلهما والنون المكسورة بآخر المفرد من غير تغيير
في الصحيح أي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى أن هذا الحكم كما يجري في الصحيح يجري في الجاري مجرى الصحيح
والمنقوص الياء في الحق مثل الصحيح فلا وجه لتخصيصه بالصحيح أما المقصور أي في الاسم المقصور وهو في آخره
ألف ثابتة لازمة ويسمى مقصورا لأنه ضد الممدود ولأنه محبوس من الحركات والقصر الحبس فإن كان ألفه
منقلبة عن واو حقيقة كعصا أو حكما بأن كان مجهول الأصل ولم يمل كالمسمى بألى ولدى وكان ثلاثيا أي وجد
كان الاسم المقصور ثلاثيا مجردا والذي ثلاثة أحرف لا الثلاثي في الاصطلاح فيخرج الرباعي في الثلاثي
المزيد فيه نحو معلى ومصطفى رد أي ذلك الاسم إلى أصله حال التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للأصل حقيقة
أو حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على أربعة أحرف فصاعدا حيث لم يرد فيه إلى الأصل لعدم الخفة وثقل
كمعلى ومصطفى وإلا وإن لم يكن ألفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحى أو حكما بأن كان مجهول الأصل أو عديمه وقد أميل
كالمسمى بمتى وبلى ونحو ذلك أو وهو أكثر من الثلاثي الواو للحال أي والحال أن ذلك الاسم المقصور أكثر من
الثلاثي بأن كان على أربعة أحرف فصاعدا أو ليست ألفه منقلبة عن شيء من واو أو ياء قلبت أي الألف
ياء عند التثنية كرحيان في رحى نظير لما كان ألفه منقلبة عن ياء وملهيان في ملهى نظير لما كان ألفه
منقلبة عن واو وهو أكثر من الثلاثي وحباريان في حبارى بالضم نوع من الطير وهو نظير لما لم يكن
ألفه منقلبة عن شيء وإنما قلبت الألف ياء في هذه الصورة اعتبارا للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكما
تخفيفا فيما كان الأكثر من الثلاثي وفيما ليست ألفه منقلبة عن شيء وأما الممدود أي الاسم الممدود
وإن كانت همزة أي همزة الممدود أصلية أي غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية إذ الزائدة كقراء
جمع قارئ ثبتت أي الهمزة لكونها أصلية كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة
أو للتنسك من قرأ إذا تنسك وحكى أبو علي الفارسي عن بعض العرب قلبها واوا حملا على نظائره
من الحمراء والصحراء وإن كانت همزة للتأنيث تقلب واوا كحمراوان وصحراوان في صحراء وإنما لم تثبت
الهمزة بل تقلب واوا للكراهة وقوع صورة علامة التأنيث في الوسط وأما وقوع التاء في الكلمات
في الوسط فقليل فيلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر وإنما جعلت الهمزة واوا لا ياء احترازا عن اجتماع

اليائين في النصب والجر لكن الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقل كلية منهما تشبيها في اجوه
واقتت ووقتت والكانت همزته بدلا من اصل اي من حرف اصلي نحو ادا اوكسا في كساء وحملي كسا
و. يا ذكروا اصلية اي جاز فيها اي في ذلك الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب كالبيان
في الثبوت وكساوين في القلب اما الثبوت فلكونها في مكان اصلية باعتبار الالحاق بها والاصل
عنها واما القلب فلتشبيهها بهمزة التانيث في عدم كونها اصلية ويجب حذف نونه اي نون المثنى
غلاما زيد ومسلما زيد مصر قد مر وجه وجوب حذف نون المثنى وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالية عن
الاضافة كما يخلو اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرها فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها ذكرت في
المجرورات من حيث انها من احكام المضاف والمثنى المجموع من حيث انها من احكامهما وكذلك اي مثل
حذف نون المثنى والثانية في المفرد في تثنية الخصية والالية على غير القياس والشذوذ وجه
جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا نحو خصيتان واليتان فيرد مما ثنيته حذف التاء عنهما بحذف
نون المثنى في مجرد بالحذف فلا يرد ما يقولون قول المصحح وكذلك تحذف تاء التانيث في تثنية الخصية والالية ولا يخلون
خل خاصة اي دون غيرهما من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التانيث كشجرتين وتمرتين حيث يجب القياس ان لا تحذف
فيها لئلا يلزم الالتباس تثنية المذكر بالمؤنث الا انه جاز حذف التاء في تثنيتهما لانهما متلازمان اي لان كل واحد من خصيين واليين
واحد من الاليتين فيهما متلازم للآخر فكانهما لشدة اتصالهما شيء واحد فنزلنا لذلك منزلة المفرد
وتاء التانيث لا تقع في وسط المفرد وقيل انما حذفت التاء في تثنيتهما لئلا يكونا مصرحين بذكر
يستهجن ذكره كل التصريح واعلم انه اذا اريد اضافة مثنى الى مثنى اي الى ضمير مثنى مع الاتصال
التام بين المضاف والمضاف اليه وذكره مثنى سيعلم مراعاة الحكم الآتي اي كل مثنى مذكرا كان او نحو
مرفوعا او منصوبا او مجرورا التعبير عن الاول اي عن المثنى الاول اي المضاف لا الثاني
المضاف اليه بلفظ الجمع او المفرد ليفرق بالمثنى اصالة حاولو به لا وجوبا كقوله تعالى فقد
صغت قلوبكما اي قلباكما فاقطعوا ايديهما اي يديهما وذلك ليستغربه الى علة الحكم المذكور
يعني انما يعبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنى عند تلك الاضافة لكراهية
اجتماع تثنيتين لكونهما متماثلين فيما تاكد الاتصال لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة
واما معنى فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ

اما لفظاً فبالاضافة واما معنىً فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبته
بالتثنية في انه ضم الى آخره حتى قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع واذا كان المضاف اليه كلا المثنى يكون
الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم وقال ابو مالك في بعض مصنفاته لو جوز
الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثنى شرع في بيان المجموع فقال فصل المجموع اسم دل على آحاد
مقصودة بحروف مفرده بتغير ما الآحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله
بتغير صفة مفرد ومعنى الحد اسم دل على افراد يقصد بحروف مفرد متلبس بتغير ما اى تغير كان سواء كان لفظاً
كرجال في رجل وكعامة المجموع او تقديراً نحو فلك على وزن اسد حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضة
مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل الكثرة في حمار ثم قوله دل على آحاد مقصودة احترز به عن اسم
الجنس نحو نخل وتمر لدلالتهما على آحاد غير مقصودة اذ المقصود بهما هو الجنس وضعاً والآحاد اريدت باعتبار
صدق الجنس عليها والاستعمال فيها وقوله بحروف مفرده احترز به عن اسم الجمع كما فرع عليه قوله نحو قوم
ونحوه من رهط ونفر وابل وغنم وخيل وان دل اي القوم ونحوه على آحاد فليس بجمع اذ لا مفرد له حتى يقصد الآحاد
بحروفه والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة
فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نسوة بضم النون على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع
لمفرد على وزن فعال ثم الجمع على قسمين مصحح ويقال جمع السلامة ايضاً وهو ما اى جمع لم يتغير بناء مفرده ومكسر ويقال جمع التكسير ايضاً
جمع تغير بناء مفرده بسبب الجمعية لا لعلة فلا ينتقض بمصطفين فانه باعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا
ينتقض بالجمع المصحح اي تغير مفرده بلحوق الحروف الخارجية الزائدة والمصحح اى الجمع المصحح على قسمين مذكر وهو اى الجمع
المذكر المصحح ما الحق بآخره اى بآخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع لموافقة الواو ونون مفتوحة
نحو مسلمون او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر لموافقة الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق
بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد اى ليدل هذا المفرد بسبب ذلك الالحاق على انه معه اى مع مفرد
اكثر منه ينبغي ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى الا ان يعتبر
النقل جنسه لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقاً بقطع النظر عن كونه صحيحاً او ممتنعاً فلا يحتاج الى هذا القيد
لاخراج الممتنع فان قلت اسم التفضيل يقتضي ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة منتفية في
الواحد قلت ثبوت اصل الفعل له لابد ان يكون محققاً او مفروضاً وههنا ثابت على طريق الفرض يعني

يوفر بين الكثيرة في الواحد لكان ذلك في المثنى اكثر منه كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
نحو مسلمين وهذا اي الالحاق الواو والياء والنون المفتوحة باخر المفرد بلا تغير كائن في الصحيح اي المنقوص
اي الاسم المنقوص فتحذف ياؤه حال الجمع لالتقاء الساكنين بعد نقل او الاسكان لاستثقال مثل قاضون
جمع ناقص اصله قاضيون فنقلت حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال الحركة على الحركة حذفت لالتقاء
الساكنين ثم على هذا القياس قوله داعون جمع داع والمقصور اي الاسم المقصور الذي في اخره الف مقصورة تحذف
الفه لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اي ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على الالف المحذوفة مثل
مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبل
الالف مفتوحا للدلالة على الالف المحذوفة ويختص اي الجمع الذي الحق باخره واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة باولي العلم اعلم ان المفرد الذي اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما
محضا من غير معنى الوصفية فيه او يكون صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما
فشرط صحة جمعه بهذا الجمع ثلثة اشياء التذكير والعلمية والعقل لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والتذكير والعلم والعقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف ولو انتفى فيه جميع هذه الثلثة كالعين
والاثنان منها كالمرأة او واحد منها نحو اعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقض هذا القاعدة بنحو
سنة وارضة وثبة وقلة لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكورة لهذا الجمع فيها
اجاب عنه بقوله واما قولهم سنون بكسر النون جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها جمع
ارض بسكونها وثبون جمع ثبة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهي عود ان يلعب بها الصبيان فشاذ
من جهتين احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر فعلى هذا
ينبغي ان يؤخر بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما اخره صاحب الكافية وبهذا علم انه لا يتجه ان
حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ان ارتكاب هذا الشذوذ
في نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع في واحده وهو حذف الآخر كالتاء المقدرة في ارض لانها
في الاصل ارضة ويدل عليه تصغيره على اريضة وكاللام سنة فانها في التقدير سنوة فحذفت التاء
واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما كان له من النقص بحذف التاء واللام واما نحو العالمين فمن باب
التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم هذا الجمع ونحو قوله

دراهم في سياجدين حتى بجماعة لما صدر فعل العقلاء من الكوكب وهو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع وان كان صفة فشرط جمعه هذا الجمع ستة اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا والثاني ان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع ذلك اما ان يجمع بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وان يجمع بغير التاء لفات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام وهو الباقي من الشروط الثلثة ما اشار اليه بقوله ويجب ان لا يكون اي ذلك الاسم الذي كان صفة واريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعل الذي مؤنثه على صيغة فعلاء كاحمر حمراء فانه لا يقال احمرون لتحصيل الفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يجيء لافعل التفضيل هذا الجمع كافضلون وانما لم يعكس الامر لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل فلا يتقض ذلك بالجمع جمعا حيث يجيء جمعه بالواو والنون نحو الاحمرون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس ولا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران سكرى فانه لا يقال سكرانون فرقا بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون ويجب ان لا يكون فعيلا كائنا بمعنى مفعول كجريح فانه لا يقال رجال جريحون اذا كان بمعنى المفعول لان المذكر فيه مستوي مع المؤنث فانه يجمع مذكره بالواو والنون يجمع مؤنثه بالالف والتاء وح يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعولا كائنا بمعنى فاعل كصبور بمعنى صابر فانه لا يقال رجال صبورون لما قلنا في جريح ويجب حذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة نحو مسلمو مصر فان اصله مسلمون مصر فلما اضيف الى مصر حذف النون فصار مسلمو مصر ومؤنث عطف على قوله مذكر وهو اي جمع المؤنث الصحيح ما اي جمع الحق باخره اي باخر مفرده الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهندات في جمع هند وشيم هنا خيرا ولى العلم وان كان مذكرا نحو الكواكب الطالعات وشرطه اي شرط الاسم الذي يجمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع ان كان الاسم الذي يجمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر الواو للحال اي لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون كمسلمات فان مفرده مسلمة ومذكره وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل الجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل للسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير انما فيه تغير بناء الواحد فيه فلم يجمع

الفرع وهو المونث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل واما الخضراوات في قوله عليه السلام في جمع الخضروات صدقة بالالف
والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكره اخضر ولم يجمع بالواو والنون فلغلبة الاسمية التحق بالاسماء
وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له اي لذلك المونث في الصفة مذكر جمع بالواو
والنون فشرطه ان لا يكون مونثا مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس
بالالف والتاء كالحائض والحامل فانه لو قيل في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في
جمع حائض التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على حوائض ولم يفعل الامر
بالعكس لان ما فيه التاء صريحا احق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا وكذا الحال في الحامل والحائض
اي ذلك المونث او الاسم اسما لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهندات في جمع هند ثم لما فرغ
عن نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان جمع المكسر فقال والمكسر اي جمع المكسر صيغته اي صيغة المكسر في الثلاثي
المجرد كثيرة تعرف بالسماع كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس وفلوس في جمع فلس وصيغته في
غير الثلاثي المجرد يجيء على وزن فعالل قياسا اي من القياس كما عرفت في التصريف ولا
حاجة ههنا الى تقدير العلم لان التصريف صار علما لعلم التصريف واما قال في التصريف ولم يقل
في الصرف مع انه المعروف المشهور لان في التعريف مبالغة بين الصرف فالاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة
من الصرف اذ علم التصريف علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيمان احدهما باعتبار
اللفظ وهو ما مر والثاني باعتبار المعنى اشار اليه بقوله والجمع اي الجمع مطلقا لا المكسر خاصة ايضا تقسيمه
الى القسمين فيما سبق على قسمين وتقييد الجمع بالمكسر ههنا كما ظن بعضهم غير سديد لانه يوجب دخول جمع
الصحيح في المكسر حيث ادرجها في جمع القلة الذي هو القسم الاول فيكون قسيم الشيء قسما منه لان
الصحيح قسيم المكسر وذلك لا يجوز احدهما جمع القلة وهو ما اي جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها اي
على ما دون العشرة الى الثلثة وابنيته اي ابنية جمع القلة ستة افعل كاكلب في جمع كلب وافعال كاجسام في جمع جسم وافعلة
كامثلة في جمع مثال وفعلة كغلمة في جمع غلام وجمعا الصحيح اي جمعان الصحيح ثم سقطت النون بالاضافة
الى الصحيح وهو معطوف على قوله وفعلة بمعنى ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة وكلا
نوعي جمع الصحيح المذكر والمونث وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم

افعلاء كاصدقاء جمع صديق بدون اللام يعني ان هذه الابنية الاربعة وجمعي الصحيح جمع اي تطلق
على العشرة وعلى ما فوقها اذا استعملت بدون لام التعريف واما اذا استعملت مع لام التعريف فحكمها ليس
كذلك لان الاصل في المعرف باللام مطلقا جمعا كان او مفردا هو الاستغراق والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت
في جمع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض المصنفين في تعريف جمع القلة هو ما غلب استعماله في العشرة فما دونها
وفي تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكرا فيما فوق العشرة والمصنف لم يذكر هذا القيد في جمع الكثرة اعتمادا
على ذكره في جمع القلة وثانيهما جمع الكثرة وهو ما اي جمع يطلق بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية
وابنيته اي ابنية جمع الكثرة ما عدا الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمعي التصحيح
واذا لم يوجد للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل فيشترك
فيهما وقد يستعار احدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء
اخذ في التقسيم الآخر للاسم باعتبار كونه متعلقا بالفعل او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم عن غيره من التقاسيم
ليكون ذكر الاسماء المتعلقة بالفعل عقيب ذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل اقسام منها ما ذكره في
الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل منها ما كان عاملا
منها المصدر لانها على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والآلة لانهما لا يعملان فقال فصل المصدر
قدمه على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على رأي البصريين او لكونه متضمنا اياه بمعناه ولكن
الاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل للاتفاق على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط انما ادرج الاسم
لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم
يقيد الحدث بجريانه على الفعل كما قيده غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان تقييده
بجريانه على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها كويح وويل وويلك عن حد المصدر ... لتحديد
تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصادر فيه نحو الوضوء والغسل لانها يدل على
الحدث ايضا فلو قيده بجريانه على الفعل لخرج جامعه فلم يكن تعريف المصنف للمصدر مانعا الا ان تعريف غيره
جامعا وقوله فقط احتراز عن المشتقات المشتق منه اي من المصدر الافعال كالضرب و
... ولكنه المشتق من المصدر مشتقات الافعال لانه اذا كان اصلا للافعال يكون متعلقاتها ايضا
... المشتق منها ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر والاعرض ...

الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبهم غير مستقيم لان الكوفيين ما اثبتوا مذهبهم بدلائل
التي يعوز عنها بل بنوا باجوبة قوية نحو اعلم ان الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى او شهود
في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وابنية اي ابنية المصدر من الثلاثي المجرد
اي من الفعل الثلاثي من بناء الثلاثي المجرد غير مضبوطة اي محفوظة تعرف بالسماع من العرب لا بقياس
عليه وهي ترتقي عند سيبويه الى اثنين وثلاثين بناء كما عرفت في كتب التصريف ومن غيره اي وابنية من غير
الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسية او غير سماعية ذوات ابنية
اي من ثلاثة ابنية انها ثابتة من غير سماع بالقياس نحو التفعال من فعّل والانفعال من انفعل والاستفعال
من استفعل والفعللة من فعلل والتفعلل من تفعلل مثلا اي مثلنا مثلا لما ان الابنية من غير الثلاثي
المجرد تجيء الى غير ذلك مما عرفت في علم التصريف والمصدر ان لم يكن مفعولا مطلقا يعمل عمل فعله المشتق
منه سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال وذلك لان المصدر انما يعمل في كونه تقدير ان مع الفعل
او الفعل المقدر اما ماض واما حال واما مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله ان لم يكن
مفعولا مطلقا لانه اذا كان مطلقا فحكمه يجيء في المتن ثم اشار الى كيفية عمل المصدر بقوله نحو يرفع
فاعلا ان كان لازما نحو اعجبني قيام زيد فان القيام مصدر لازم يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولا
ايضا ان كان متعديا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا فان الضرب مصدر متعد يرفع الفاعل وهو زيد وينصب
المفعول به وهو عمروا ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه اي على المصدر فلا يقال زيد ضرب عمروا بتقديم الفاعل
على المصدر ولا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد بتقديم المفعول على المصدر وذلك لكونه في تقدير ان مع الفعل
وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليها لان حرف ان موصولة والفعل بعدها صلتها وشيء مما في حيز الموصول
من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليها هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه عليه للتوسع
فيها ويجوز اضافته اي المصدر الى الفاعل مع ذكر المفعول منصوبا وتركه وهو اقوى المصادر في
العمل لا المنون كما ظن وصرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاسمي يجعل تابع ذلك المعمول
تابعا للفظه وجاز جعله تابعا للمحل عند الاكثر نحو كرهت ضرب زيد عمروا فان الضرب مصدر اضيف الى
الفاعل مع ذكر مفعوله منصوبا ومثال المصدر الذي اضيف الى فاعله مع ترك مفعوله نحو كرهت ضرب
زيد والى المفعول اي ويجوز اضافته الى المفعول مع ذكر الفاعل مرفوعا وتركه اذا قامت القرينة

على كونه مفعولا والمفعول اعم من ان يكون مفعولا او ظرفا او علة لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافة الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لكون قيام الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى المفعول بكلمة تجد الموضوعة للتعليل نحو كرهت ضرب عمرو زيد فان الضرب مصدر اضيف الى المفعول وذكر الفاعل فزيد عاد ومثال المصدر الذي اضيف الى المفعول وترك الفاعل قوله. لا يسأم الانسان من دعاء الخير اما ان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصدر وليس العمل للمصدر لان المعمول لا يتعلق بالفاعل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولا مطلقا حقيقة واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازا نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي نحو ضربت ضربا عمرو فعمرو منصوب بضربت لا بالضرب ثم لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن اسم غير مشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفات كلها من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم المفعول فانه اسم مشتق من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اي حال كون ذلك الاسم كائنا بمعنى الحدوث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم فان معنى زيد حسن كريم ثبت له الحسن والكريم وليس معناه حدث له الحسن والكريم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حاسن وكارم الان او غدا وكذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم ويجب ان يعتبر فيه الحيثية في هذا الحد فانها منظورة في جميع الحدود سيما في الحدود النحوية ليخرج عنه اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث بعد دخوله فيه نحو اضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكن مع زيادة فيعتبر الحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير واما نحو حائض وطالق وطامث مما يدل على الثبوت مع انها اسماء الفاعلين فمعنى الثبوت فيه انما هو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج عن الحد وكذا لا يخرج عنه نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر لانه يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق والعالم

والقادر وان دلت على الاستمرار والدوام فلان الاستمرار فيهما ليس بصيغتي بل ضمني باعتبار
الموصوف القديم المنزه من التغير والحدوث وصيغة اي صيغة اسم الفاعل ويجيء بالصيغة الكثيرة
المشهورة والا فعال فعّل وحذر نحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما تعرض لبيان
الصيغة مع انه وظائف التعريف دون النحو استطرادا وضمنا وقال بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتعريف
لتصوير وتعيين موضع الاحكام النحوية من الثلاثي المجرد الجار والمجرور صفة للصيغة اي صيغة الكائنة منه
كذا واقعة على وزن فاعل ويسمى الكثرة كضارب وناصر ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على
جملة اي وصيغته من الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكائن من ذلك الفعل
بميم مضمومة اي الكائنة مع ميم مضمومة اذ الباء بمعنى مع مكان حرف المضارعة وان لم يكن حرف المضارعة
مضمومة كما في يستخرج وكسر ما قبل الاخر اي مع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الآخر ان لم يكن فيما
قبل آخر المضارع كسر كما في يتقبل ويتقابل فان ما قبله مفتوح كمدخل ومستخرج ذكر المثالين لان احدهما
على صيغة المضارع ولا يخالف الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها بحركة الميم ايضا
وينبغي ان يذكر مثالا ثالثا وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر نحو متفاصل واما نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن بالفتح فهو مفتوح فشاذ ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله المعروف اي المعلوم الذي اشتق هو منه لازما
كان او متعديا مقدما كان او مؤخرا في الاظهار والاضمار ان كان اي اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
وانما اشترط احدهما لعمل اسم الفاعل لان عمله لمشابهة المضارع فيجب ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه
فيه لفات قوة المناسبة وهو المشابهة لفظا ومعنى والمراد بالحال والاستقبال اعم من يكون ان تحققا او على
سبيل الحكاية لئلا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال او معناها ان المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ومعتمدا على المبتدأ خبر بعد خبر لكان نحو زيد قائم ابوه او ذي
الحال عطف على المبتدأ اي او معتمدا على ذي الحال نحو جاءني زيد ضاربا ابوه عمروا او الموصوف
عطف على ذي الحال اي او معتمدا على الموصوف نحو عندي رجل ضارب ابوه عمروا او الهمزة اي او معتمدا
على همزة الاستفهام نحو اقائم زيد او حرف النفي اي او معتمدا على حرف النفي نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد لعمل
اسم الفاعل على احد هذه الاشياء لانه يتقوى بذلك في العمل اما في الصور الثلاثة الاولى فلان المحتاج في الاصل ضعفه لانه صفة لا بد له من

محكوم عليه بعمومه كو ردوا ما في الصورتين الاخريين فلوقوعه موقع ما هو بالفعل اولى وانما اشترط قوة جهة
الفعل فيه تنبيها على كونه فرعا في العمل وانحطاطا عن الاصل ثم اعلم انه لو قال وان لا يكون موصوفا بالصفة
ولا يكون مصغرا لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما
بالتصغير فلكونه من خصائص الاسم ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره انما هو مذهب سيبويه وسائر البصريين
واما الاخفش والكوفيون فقد ذهبوا الى جواز اعماله من غير الاعتماد عليه فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله
فان كان الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة اي اضافته الى
المفعول اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل ح
غير عامل لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافا للكسائي فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا ولم يوجب اضافة
ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل يكون لفظية لانه يقول اصله الحال والاستقبال اما
الماضي عارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر نحو زيد ضارب عمرو امس فان الضارب ههنا الماضي
وجبت اضافته الى عمرو وانما ذلك اي عمل اسم الفاعل بشرط معنى الحال او الاستقبال اذا كان اي اسم
الفاعل منكرا اما اذا كان معرفا باللام الموصولة لا بلام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يحتاج الى شرط
من شرائط العمل لانه صار بمنزلة الفعل ويستوي فيه جميع الازمنة يعني الماضي والحال والاستقبال لان اسم
الفاعل ح يجري مجرى الفعل مطلقا من حيث انها موصولة وهو اصلها ان توصل بالفعل الا انه عدل الى الاسم
كراهة دخولها على الفعل وهو لفظها مع تمسك به الكسائي في نحو زيد الضارب ابوه عمرا الان او غدا او امس مثال
لاسم الفاعل المعرف باللام الذي جميع الازمنة فيه مستو ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان
اسم المفعول فقال اسم المفعول اسم مشتق احترز به عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى اسم مفعول من
فعل متعد انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة لما مر في حد اسم الفاعل وانما قيد
الفعل بكونه متعديا احترازا عن فعل لازم فان اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله اشتق والضمير فيه راجع
الى الاسم وقوله على من وقع عليه الفعل خرج به الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغته للتفضيل
الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذي صيغته للمفعول نحو اشهر واعذر واعرف بقيد الحيثية اي
من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذه الحيثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة
الفعل على الغير وكذا ايضا يخرج بهذا التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا القرطاس

مضروبتها على سبيل التغليب ای الامثلة موضوعة للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وصيغته ای صيغة اسم المفعول
الكائنة من مجرد الثلاثي الاضافة من باب مجرد خليقة اذ لا يجيء من الثلاثي المجرد على وزن المفعول ای توجد
غالبا على وزن مفعول كزيد المضروب لعمرو وانما قال غالبا لان صيغته قد تجيء على وزن فعيل نحو قتيل وجريح وهاهنا
شق من فعل لم يقع عليه الفعل لانها بمعنى مقتول ومجروح والصفة المشبهة مشتقة من فعل لمن قام به
الفعل فلا يرد ما قيل انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لفظا ای من حيث اللفظ كمضروب او تقديرا كمقول
ومرمي فان اصلهما مقوول ومرموي على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي
المجرد على وزن مفعل ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غيروا بزيادة الواو لئلا يلتبس الرباعي بالهمزة وضم
ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليعادل ثقل الواو ودون الرباعي لاولويته بها لقلته فيكون على وزن المضارع
تقديرا ومن غيره ای صيغته من غير مجرد الثلاثي كاسم الفاعل ای كصيغة اسم الفاعل بعينه ای من غير مجرد
الثلاثي بفتح ما قبل الآخر للفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة المضارع الذي يعمل عمله اعني المضارع المجهول
ثم ذلك اما لفظا كمدحرج ومستخرج او تقديرا كمختار فان اصله مختير بفتح الياء ويعمل ای اسم المفعول عمل فعله
المجهول بالشرائط المذكورة في اسم الفاعل اعني من اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال الا اذا
كان معرفا باللام واشتراط كونه معتمدا على المبتدأ او ذي الحال او الموصوف او الهمزة او حرف النفي
وعدم كونه موصوفا او مصغرا لما تقدم في اسم الفاعل وكذا وجوب الاضافة الى مفعول مضاف ان كان بمعنى
الماضي وانما يعمل اسم المفعول بتلك الشرائط لان عمله لمشابهة الفعل المجهول مع احتياجه الى ما يحتاج
اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط فلا يعمل الا بتلك الشرائط ثم
اعلم ان اشتراط معنى الحال او الاستقبال لعمل اسم المفعول لم يوجد في كلام المتقدمين لكن صرح ابو علي
لذا اسمي من بعده من المتاخرين باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل نحو زيد مضروب غلامه الان او غدا
او امس لما فرغ عن بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة المشبهة فقال فصل الصفة المشبهة
التي تشبه باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم احترز بقوله مشتق
عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وافعل التفضيل
المشتق من المتعدي ليكمل تعلق مشتق والضمير عائد الى الاسم على من قام به الفعل بمعنى الثبوت خرج
فالقيد الاول باسماء الزمان والمكان والآلة وبالقيد الثاني اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم

اسم التفضيل المشتق من اللازم كذا هيئ افضل ثم الجار والمجرور اعني قوله بمعنى الثبوت حال اي حال كون
ذلك الاسم كائنا بمعنى الثبوت اي دالا على صفة ثابتة لا حادثة نحو زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث
له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد بذلك قبل كارم الان او غدا ويخرج عن حده اسم التفضيل التي صيغة التفضيل
الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن وما اشرف بقيد الحيثية ثم المراد من اللازم في قوله المشتق من فعل لازم اعم من
ان يكون بالاصالة او بالرد لان الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فيبني منه الصفة المشبهة
كالسميع والرحيم والعليم ونحو ذلك وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة تجيئ على خلاف صيغة
اسم الفاعل والمفعول لان صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل والمفعول ولان صيغتها سماعية
وقياسية انما تعرف بالسماع فهو خبر بعد خبر لقوله صيغتها متضمن حكما على حدة على وجه الاول
فالخبر الاول اثبت ان صيغتها على مخالفة لصيغة اسم الفاعل والمفعول والخبر الثاني اثبت ان صيغتها
مقتصرة على السماع وتضمن وجه الخبر الاول على وجه الثاني وهو ان صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل
والمفعول من حيث انها صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل والمفعول قياسية فحسن وصعب في طرفيه
اي الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها وان لم يوزن صيغتها الفعل وما كانت للحال والاستقبال لمشابهتها
باسم الفاعل لمشابهته تعمل مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط
كونه بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع انها فرع اسم الفاعل فعليه
فيلزم الفرع على الاصل لانا نقول اشتراط الزمان فيها يوجب اخراجها عن كونها صفة مشبهة
لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدوث فقرينة اعمالها مطلقا عن الزمان متحملة ضرورة
ولما توهم من قوله هنا عدم الاشتراط لعملها بغيره هي لا تنفك عن الاعتماد دفعه بقوله تشترط
الاعتماد المذكور في اسم الفاعل لعملها اشترط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل واعلم انه تزيد
عمل الصفة المشبهة على فعلها فانها تنصب المشبهة بالمفعول دون فعلها ومسائلها اي مسائل
الصفة وتقسيمها فيه كل قسم منها مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ثمانية عشر قسما لانها
كانت تلك الا ان الصفة اي صفة المشبهة اما باللام اي متلبسة باللام اي لام التعريف نحو الحسن
او مجردة عنها اي عن اللام نحو حسن ومعمول كل منها اي من القسمين المذكورين للصفة المشبهة

باللام نحو الوجه او مضاف نحو وجهه او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه الاسماء
ستة اقسام لضرب الاثنين فى الثلثة ومعمول كل منها الستة المذكورة اما مرفوع او منصوب
او مجرور فذلك اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر لضرب الثلثة من اقسام المعمول من حيث الاعراب
فى الستة الحاصلة بضرب قسمى الصفة فى اقسام المعمول الثلثة ثم قوله فذلك ثمانية عشر جملة مستأنفة
كان سائلا يسأل كم كانت الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة
المشبهة الثمانية عشر نحو جاءنى زيد الحسن وجهه الصفة باللام والمعمول بالاضافة مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا ثلثة اى هذه ثلثة وكذلك اى ومثل المثال المذكور فى الاوجه الثلثة من الاعراب فى المعمول
نحو جاءنى زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما باللام والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن وجه
الصفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجهه الصفة مجردة
عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول او بالجر على الاضافة
وحسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول باللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجه
بوجوه الثلثة من الاعراب وهى اى مسائل الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والجواز
والقبح والاختلاف والامتناع خمسة اقسام قسم منها ممتنع نحو الحسن وجهه الصفة
تكون باللام والمعمول مجرور مضاف والحسن وجه يكون الصفة باللام والمعمول مجرور مجرد
عن اللام والاضافة وانما كان هذا القسم ممتنعا لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف
مع ان الثانى يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية
لكنها جارية مجرى المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذا لا يجوز فى اللفظية
وقسم منها مختلف مثل حسن وجهه يكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرور ومضافا
فقال بعضهم انه غير جائز لان الاضافة تستلزم اضافة الشئ الى نفسه وقال
بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه وهو
الصحيح وعليه الاكثر والبواقى من الثمانية عشر بعد اسقاط المسئلتين منها او ثلث
على حسب الاختلاف ثلاثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها اى فى الصفة المشبهة ضمير واحد
لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وقسم منها حسن ان كان فيها ضميران

فلوجود الزائد عليه وتسميتها بها قبيح ان لم يكن فيه ضمير لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا
ولما لم يكن وجود الضمير ظاهرا في الصفة كظهوره في المعمول مست الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود
الضمير وعدمه تبيينا فاشار اليها بقوله والضابطة اي القاعدة في الصفة المشبهة انك متى رفعت
بها اي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة ولا يلزم تعدد الفاعل وهو ممتنع لفعل واحد ومتى نصبت
او جررت بها معمولها ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف لاحتياج الصفة الى الفاعل ثم لما فرغ عن
بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال فصل اسم التفضيل اسم مشتق من فعل فيه
احتراز عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف
وانما قال ليدل على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع ليتناول نوعي اسم التفضيل يعني ما كان
صيغته لتفضيل الفاعل وما كان صيغته لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل
والثاني لتفضيل المفعول ثم احترز به عن اسماء الزمان والمكان والآلة لانها لا تدل على الموصوف
وبقوله بزيادة على غيره عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بموصوفة بزيادة على غيرها
ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه في ذلك الفعل الذي هو مشتق منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم
يقصد فيه الزيادة على الغير الذي هو مشتق منه اذ لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل في امر آخر
واما نحو ضراب وضروب من اسماء الفاعلين الموضوعة للمبالغة وان دلت على الزيادة فلا يدخل في الحد لانه
لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة اما صلة الموصوف اي ليدل على ما وصفت بزيادة على
غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وح صلة الموصوف محذوف اي على امر موصوف بذلك الفعل مع زيادة
على غيره فيه واما ما جاء مما لا فعل له كاحنك الشاتين واحنك البعيرين اي اكلهما يعني اكثرهما اكلا وآبل من حنيف
الحناتم اي الاعلم باحوال الابل [illegible] وآبل اسم التفضيل وحنيف على صيغة التصغير اسم رجل حسن الدراية
في رعي الابل وتربيتها يقال لمن يكون في غاية الحسن ونهايته [illegible] في رعي الابل من حنيف الحناتم وصيغته
اي صيغة اسم التفضيل واقعة على وزن افعل للمذكر وعلى وزن فعلى للمؤنث ويدخل فيه خير وشر لان اصلهما
اخير واشر وشرطه اي اسم التفضيل ان لا يبنى الا من الثلاثي المجرد فلا يبنى من الرباعي نحو دحرج وعن مزيد الثلاثي
نحو اخرج وذلك لاستحالة بناء افعل منهما لانه لو نقص لاختلف لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلانه لو اخرج من استخرج لم يفهم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم ينقص يلزم دلالة على بناء افعل

وانما جاء من حل غير الثلاثي المجرد كاعطاهم للدينار والدراهم واولاهم للمعروف اي اعطاء او ايلاء او من
زيد اي اشد اكراما منه وهذا المكان اقفر من غيره اي اشد اقفارا من القفر وهو الموضع الذي لا ماء فيه ولا كلأ
وهذا الكلام اخصر اي اشد اختصارا او افلس من ابن المذلق اي اشد افلاسا وهو اسم رجل لم يجد
منه مخره قوة يوم وليلة وكان ابوه واجداده معروفين بالافلاس فشاذ لا يقاس عليه وعن سيبويه
انه يجوز بناؤه مما فيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه الا حذف احدى الهمزتين وهو جائز كما في متكلم مضارع
اكرم وعن المبرد والاخفش جواز بنائه الا من ثلاثي من نحو اعمى واعور ليس بلون ولا عيب الجملة صفة لما اي
الثلاثي واحترز بقوله ليس بلون عن مثل احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور لان من اللون
والعيب يبنى افعل الصفة فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر
يراد المراد منه ذو حمرة او زائد في الحمرة لا يقال يمكن ان يدفع هذا الالتباس بان افعل التفضيل
يجب ان يكون مستعملا مع اللام والاضافة او من وافعل الصفة لا يكون مستعملا باحد هذه الثلاثة
فلا التباس لانا نقول قد يحذف من من افعل التفضيل بقرينة زيد الاحول كما يقال زيد الافضل فحينئذ يحصل
الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو جهل وابله فان الجهل والبلادة من العيوب الباطنة
ولا يلزم من ذلك وجوب ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن بل يجوز ذلك فلا يشكل بنحو احمق فانه
من العيب الباطن مع انه يبنى منه احمق للتفضيل وكان ينبغي ان يقول ليس بلون ولا عيب ولا حلية لانه
لا يبنى من الحلية بعض كون ابلج جبين غير مصليين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجوز من
البياض والسواد الذين هما اصل الالوان وقال غيرهم ما جاء منهما فشاذ ومنه قوله صلى الله عليه
وآله وسلم في حق الكوثر ماؤه ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان افضل مبني من الثلاثي
المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر وهو الفضل فالمكان الفعل الذي يقصد تفضيل اصله لاحد على غيره
زائد على الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب بان كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا
فيه او كان ذلك الفعل الثلاثي المجرد لونا او عيبا يجب ان يبنى افعل من الثلاثي يدل على مبالغة او
شدة او كثرة ثم يذكر بعده اي بعد افعل مصدر ذلك الفعل الذي قصد منه التفضيل حال
كونه منصوبا على التمييز بانه مقصر على وجه ممكن كما تقول هو اشد استخراجا مثال لغير الثلاثي المجرد
واقوى حمرة مثال للون واقبح عوجا مثال العيب وقياسه اي قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل

اي للتفضيل لا لتفضيل المفعول كما مر من الامثلة وذلك لان التفضيل لكن له تاثير في
الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل ولانه لو بني لكل منهما لزم الالتباس ولو بني للمفعول لبقي
اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامور للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضيل كما يجيء للتفضيل
الفاعل قياسا كذلك يجيء قياسا للتفضيل لصفة المشبهة نحو اكرم واحسن فكان الاولى على المصنف
رحمه الله ان يقول وقياسه ان يكون للفاعل وللصفة المشبهة الا ان يقال كلامه محمول على حذف
المعطوف اي قياسه ان يكون للفاعل وللصفة المشبهة وقد جاء اي اسم التفضيل على غير القياس
للمفعول اي لتفضيله قليلا اي زمانا مجيئا قليلا نحو اعذر اي اكثر معذورية واشغل اي اكثر مشغولية
واشهر اي اكثر مشهورية واستعماله اي استعمال اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلثة
اوجه الجار والمجرور خبر لقوله واستعماله مضاف خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني اسم التفضيل
اما مضاف نحو زيد افضل القوم او معرف باللام اي بلام العهدية لان هذا اللام ليست للعهد
ليكون بالعهد مشتمل على ذكر المفضل عليه فيكون معنى قوله نحو زيد ن الافضل اي زيد ن
الذي عهد كونه افضل من عمرو مثلا او مستعمل بمن نحو زيد افضل من عمرو ومن هو الاصل
من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او ههنا لمنع الخلو والجمع فلا يخلو اسم التفضيل
من احد هذه الوجوه الثلثة ولا يجتمع اثنان منها فيه فلا يجوز افضل مستعملا بدون واحد منها
ولا زيد ن الافضل من عمرو مستعملا من اثنين منها ويستثنى عن القاعدة المذكورة صورتان
احديهما ما اذا علم المفضل عليه فيقدر ح بناء على القرينة نحو الله اكبر اي اكبر من كل كبير ونحو زيد
كريم وعمرو اكرم اي من زيد والثانية ما اذا جرد اسم التفضيل عن معنى التفضيل بالعدل لاستغنائه
عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل
استغنى عن هذا الاستعمال كما في اخر واخر فانه خرج عن معنى التفضيل صار بمعنى غير والدنيا والحبلى
لصيرورتها اسمين ومجاوزتها التفضيل عنهما وانما وجب استعمال اسم التفضيل على احد هذه الاوجه الثلثة
ليدل على المقصود من اسم التفضيل وهو اثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه في المعنى المشتق
وهو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلثة لانها تدل على المفضل عليه اما في الاضافة ومن
فظاهر وكذا في اللام لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا مذكورا ويجوز استعمال التفضيل

عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل فيانث عند المبرد وما عاعند غيره هو الاصح ومنه
قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه بعض من شيء ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل
المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وكذا التذكير مع وجود
تأنيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد والتذكير والتأنيث لكونه موافقا لافعل من في كون المفضل
عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم التفضيل للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث لكونه مخالف الافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعل من انما قيدنا المضاف
بقولنا المقصود به الزيادة على كل ما سواه مطلقا لا على ما اضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
افضل من قريش اي افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش لانكان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم واحدا منهم فلا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان
افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم وفي الثاني اي في اسم التفضيل المعرف باللام يجب المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لوجوب مطابقة الصفة
موصوفها مع عدم وجود المانع فهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى وعدم ذكر المفضل عليه بعدها
بخلاف المضاف لامتزاجه بمن الصفة معنى حيث ذكر المفضل عليه بعده [illegible] استعمل بمن امتزجه
بها لفظا نحو جاءني زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفي الثالث اي في
اسم التفضيل المستعمل بمن يجب كون اسم التفضيل مفردا اذا كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا
الموصوف مؤنثا ابدا اي في احوال الموصوف كلها [illegible]
التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل [illegible] فكانها من تمام كلمة
فصار اسم التفضيل [illegible] وسط [illegible]
فلو لحقته علامة التثنية والجمع والتأنيث لزم [illegible]
الوزن [illegible] الزيدان [illegible] والزيدون افضل من عمرو
او جه الثلثة اي المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل [illegible]
ذلك المضمر الذي [illegible] اسم التفضيل في [illegible]
انه [illegible] التفضيل لا يعمل في المفعول [illegible]

وفي الفاعل المظهر بشرط اشار اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فاحتيج الى الشرط وينبغي ان
يراد بالمظهر في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي وهو الملفوظ اي لا يعمل في ملفوظ اصلا اي مظهرا كان او
مضمرا بارزا وانما لا يعمل اسم التفضيل في مظهر غير ما استثنى في المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل
كاسمي الفاعل والمفعول او بمشابهة بالمشابه بالفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل يخالف الفعل
من حيث الزيادة فيه والفعل عاري عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو الاصل استعماله
اي افعل من فلم يعمل في مظهر اصلا الا في الفاعل مظهرا ولا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان
او مضمرا لانهما معمولان قويان الا في صورة الاستثناء فيعمل في الفاعل المظهر لانه ح يصير بمعنى الفعل
من غير تعرف الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب في الزنة واختصاص
مجيئه في الثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة
وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل
لا يظهر فيه اثره والظرف فيه مما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فتكون
معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف
يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول او تقديرا كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل
المظهر لانه في الاسم نظير افعل التعجب في الفعل من حيث ان كلا منهما لا يبنى الا من الثلاثي المجرد مما ليس
بلون ولا عيب وافعل التعجب لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجمود وعدم التصرف
وكذا اسمها الا في مثل قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل
مظهرا اي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان في اللفظ جاريا على الشيء بان يكون صفة له او خبرا عنه
او حالا وهو في المعنى لمسبب لذلك الشيء اي المتعلقة مفضل باعتبار ذلك الشيء ومفضل عليه
على اي نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منفيا فاحسن في المثال المذكور جرى
في اللفظ على الشيء وهو رجلا حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسببه اي المتعلقة وهو الكحل
وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه
بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفي كونه مفضلا باعتبار عين رجل واما كونه مفضلا عليه
فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمقص

من هذا الكلام مع الكحل في عين زيد ينبغي تفضيله في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب
الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن
صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل فاعل لاحسن لانه صار بمعنى
حسن وهو الفعل الذي احسن من مصدره فيعمل نح في المظهر مثل الفعل وههنا بحث اي في مسئلة الاستثناء
بحث في الاصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض المتنازعين في الكلام لظهور الحق او لغلبة الظن والمقصود
منه في مثل هذا المقام ما يتضمن بشيء من الكلام كما يقال هذا بحث الفاعل وهذا بحث المفعول الى غير ذلك ولا شك
في انه مشتمل على التعارض ثم البحث المتروك مجملا الكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحو سيما
في الكافية وهو انه يجوز في هذا المسئلة ان يقع بعبارة اخرى احضر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاره بخلاف المضاف من مجرورين وهو العين
اذا التقدير من كحل عين زيد لان المفضل من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين والغير
يجوز ان يقع فيهما العبارة ثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل بتقديم ذكر العين على اسم
التفضيل من غير ذكر من معهما ثم لما فرغ عن القسم الاول في الاسم وذكر احكام قسميه من المعرب والمبني
في بابين وخاتمة شرع في القسم الثاني في الفعل فقال القسم الثاني في الفعل اي الكائن في بيان الفعل
وقد سبق تعريفه اي تعريف الفعل وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واقسامه
اي اقسام الفعل ثلثة ماض ومضارع وامر وانما انحصر الفعل في الاقسام الثلثة لان الفعل لا يخلو من ان يكون
اخباريا او انشائيا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع او لا فان لم
يتعاقب على اوله فهو الماضي وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائيا فهو الامر الاول اي القسم الاول
من تلك الاقسام الثلثة الماضي قدمه على المضارع لانه اصل او لتقدم زمانه وهو الماضي فعل صريح الفعل
ولا يتضمن شيئا اي قوله دال على زمان ليشمل جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبرية خرج
ما عداه المحدود فقوله قبل ظرف مستقر وقع صفة لزمان اي دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان
الخبرية اي الاخبار بالفعل بلا تغير زوم وقوع الزمان في الزمان المكان العموم والخصوص والكلية
والبعضية كما يقع وقت الظهر يوجد في يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة انما هو بحسب وضع لئلا
ينتقض حد ذا مثل لم يضرب لان دلالته على الماضي بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار اليه

بيان لبعض خواص الماضي بعد بيان تعريفه فقوله وهو اى الماضي مبني على الفتح لفظا او تقديرا وانما هو مبني
لان الاصل في الافعال البناء ولعدم ما يوجب الاعراب والمقتضي + + + + + + + + +
للعدول عنه وهو المشابهة التامة في الماضي وعلى الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة
بالاسم في وقوعه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات
او لانه اخ السكون وانما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل بخلاف المضارع
فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطي الاعراب له عوضا عن العمل او لكثرة مشابهته اسم الفاعل فرعي
الماضي على الحركة لقلة مشابهته ان لم يكن معه اى مع الماضي ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان
معه ضمير منصوب متحرك نحو ضربه وضربك فانه لم يغير بناؤه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان ضمير مرفوع
ساكن غير الواو نحو ضربا فانه لم يغير بناؤه الفتح على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضرب مثال للماضي المبني
على الفتح لفظا ومثال الماضي المبني على الفتح تقديرا كرمى ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون
كضربت تحرزا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم اى ومبنيا
على الضم مع الواو لفظا كضربوا وتقديرا كرموا لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الفتحة الى الواو
اخف من ضمتها اليها ولما فرغ عن القسم الاول للفعل وهو الماضي شرع في القسم الثاني وهو المضارع
فقال الثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام الثلثة المضارع قدمه على الامر لانه ماخوذ من المضارع
والماخوذ متاخر من الماخوذ منه وهو اى المضارع فعل لشبه الاسم باحد حروف اتين في اوله اى بسبب
زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها اتين في اول المضارع فقصد المضارعة او نقول انه
مضارع في اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علما ولعضه غلبة الاسمية فيدخل ح في الحد لان
المراد من قوله ان يكون احد الحروف الاربعة التي يجمعها لفظ اتين في اوله مادة زائدة لمنع و
يخرج عنه نحو اكرم وتقبل وتباعد الجواب الاول عن نحو نرجس ويشكر نحو نصر زيادة احد حروف
نونها اصلية وانما اثر اتين على نايت لان تركيبه يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لحسن الحروف
الاربعة واما معنى فلان لا اتية صفة للحروف المذكورة لانها اتية في اول المضارع فهذا تركيب
ليس بانسب من المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام معنى لانه
مشتق من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ثم لما كان المضارع

فيه الاسم باحد حروف ناتين في اوله من جهتين للفظي والمعنوي اشار الى بيانها بقوله لفظا عطف على التميز اي من حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات متعلق بقوله في اللام في الجهتين للجنس او في الحركة والسكون او تعين فيها المشتركين بينهما نحو يضرب يستخرج كضارب ومستخرج وانما ورد مثالين لان في الاول ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع حركات وسكونين وفي دخول اللام تاكيد في اولها اي في اول الاسم والمضارع تقول ان زيدا ليقوم في المضارع كما تقول ان زيد القائم في الاسم في تساويها في عدد الحروف معنے عطف على قوله لفظا اي المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه اي المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ايضا مشترك بين الحال والاستقبال في وقوعه صفة للنكرة كاسم الفاعل نحو مررت برجل يضرب مكان ضارب وفي العموم والخصوص اسم الجنس فانه يختص بالسين وسوف كما يختص اسم الجنس بلام العهد وفي اصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك اي لاجل المشابهة المذكورة سموه اي النحاة المضارع مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهي المشابهة وسموه مستقبلا ايضا لوجود معنے الاستقبال في معناه وحالا ايضا وان قل فيه الاستعمال والسين وسوف اذا ادخلتها على تخصصه اي كلواحد منهما المضارع بالاستقبال قد والفرق ما مر نحو سيضرب وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو ليضرب ولقائل ان يقول لو كان اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لمكان المنافاة بينهما والتالي باطل لقوله تعالى ولسوف ربك ولسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام تفيد التاكيد والحال وفي الآيتين قد جرد بمعنے التوكيد وحروف المضارعة اي التي ليصير الماضي بزيادتها في اوله مضارعا مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كانت او زائدة كيد حرج ويخرج لان اصله يأخرج ثم حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين او ثلث همزات عند همزة الاستفهام في صيغة المتكلم للواحد واما حذف الهمزة فلاطراد الباب ومفتوحة فيما عداه اي فيما عدا الرباعي سواء كان ثلاثيا او خماسيا او سداسيا وانما فتحوا احرف المضارعة في غير الرباعي مطلقا لخفة الفتحة وضموا لان الرباعي فرع لئلا يلتبس ولم يضم

والضم فرع الفتح لان الضم ثقيل والفتح خفيف والثقيل فرع الخفيف فناسب الضم له وانما قلنا ان الرباعي فرع الثلاثي لوجهين احدهما ان الثلاثي قبل الرباعي والثاني ان وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي اذ وجوده غير متصور بدون وجود الثلاثي فيكون مفتقرا الى وجوده فكان الثلاثي اصلا والرباعي فرعا ومنهم من قال انما ضمت حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله وفتحت في غيره لكثرة استعماله فان ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب ضمها في الخماسي والسداسي لان استعمالها اقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها فيهما يكون بطريق الاولى والجواب عنه ان الخماسي والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيهما لادى الى الجمع بين ثقيلين فاعطوا فيهما اخف الحركات وهو الفتح دفعا للثقل الناشي من كثرة الحروف وانما اعربوه اي المضارع مع ان اصل الفعل اي الاصل في الفعل البناء لانه لم يوجد فيه مقتضي الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولاما يوجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة لمضارعته اي لمشابهة اي المضارع للاسم مشابهة تامة فيما عرفت آنفا من وجوه المشابهة باسم الفاعل واصل الاسم الاعراب فيكون المضارع به معربا وذلك اي اعراب المضارع اذا لم يتصل به اي المضارع نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اي ولا يتصل به نون الجمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما صار مبنيا اما بناءه في الصورة الاولى فلانه بدخول نون التاكيد يصير مشابها بالماضي اذ هو الاصل في لحوق الضمائر المتحركة وليس باصل في لحوق الضمائر الساكنة ولهذا لم تغير مشابهته بنحو يضربان ويضربون يضربا وضربوا واعرابه اي واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ايضا اي كاعراب الاسم رفع ونصب ليشارك الاسم فيهما وجزم يختص به مكان ما وضع من الجر الذي يختص بالاسم لئلا يلزم مرتبة اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو يضرب في الرفع ولن يضرب في النصب ولم يضرب في الجزم ولما فرغ عن بيان تعريف المضارع واحكامه شرع في بيان اصناف اعرابه فقال

فصل في اصناف اعراب الفعل المضارع وهي اي وتلك الاصناف اربعة اصناف

الاول اي الصنف الاول من تلك ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب العوامل ويختص اي هذا الصنف بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازا عن التثنية والجمع وتقييده بالصحيح احترازا عن الناقص نحو يدعو ويرمي ويخشى وبغير المخاطبة من نحو تضربين تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب والثاني اي الصنف الثاني

منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب والجزم بحذفها اي بحذف النون ويختص اي الصنف
بالتثنية مذكرا كان او مؤنثا وجمع المذكر غائبا كان او مخاطبا والمفرد المخاطب صحيحا كان اي الواحد
منهما او غيره اي غير الصحيح تقول هما يفعلان في الرفع ولن يفعلا لن يفعلوا ولن تفعلي في النصب ولم
يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحروف لانها شابهت صورة
المثنى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في المفرد فكما تحذف الحركة
في المفرد حال الجزم سقطت النون منها وانما حذفت النون حال النصب لكون النصب في الافعال التي
بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب في الاسماء كذلك يتبع الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث
منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص
اليائي والواوي فيه احتراز عن الناقص الالفي غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييد الناقص بغير هذه الثلثة
احتراز عما اذا كان الناقص واحدا منها تقول هو يرمي ويغزو لاستثقال الضمة على الياء والواو ولن
يرمي ولن يغزو لخفة الفتحة ولم يرم ولم يغز لانه اذ لم يوجد الجازم الحركة حذف الحرف والرابع اي
الصنف الرابع منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص
اي هذا الصنف بالناقص الالفي فيه احتراز عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن
الناقص الذي كان واحدا منها نحو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحذف اللام
لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراب الفعل المضارع شرع في ما يحصل به اعرابه فقال
فصل المرفوع اي المضارع المرفوع عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كون المضارع
مجردا عن الناصب والجازم اي عن كل عامل ناصب وعن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين
ذلك منهم من يجعل العامل حروف وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو هو يضرب وتغير د
وزيد يضرب فان يضرب مثلا واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان
يكون ابتداء كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقع الاسم فلا يشكل
هذا بنحو كاد حيث يلزم في خبره كونه مضارعا ويمتنع كونه اسما لان الاصل في الخبر ان يكون اسما ولكن
يجيء هذا الاصل في كاد وجب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعا موقعا يصلح للاسم
باعتبار الاصل لا يقدح صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو بمعنى

الاصل خلافا لما يوجد فيه العامل وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لامتناع كالاسم
فاعطي حق اعراب الاسم واقوى وجوه اعرابه وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع شرع في بيان
عامل المضارع المنصوب فقال وينصب المنصوب اي المضارع المنصوب علامة نصبه اي بستة
احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لشبهها بان المخففة والمشددة لفظا ومعنى من حيث كونها مصدرية
وحمل عليها الباقية في العمل لانها للاستقبال وتنصب ان ابدا اذا لم يكن قبلها فعل علم او ظن ولن وهي
تنصب مطلقا ومعناه نفي المستقبل وهي آكد من لا فيه وقال سيبويه هي برأسها غير مغيرة عن اصل
وعند الفراء اصلها لا فابدلت الالف نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر بحذف الالف
والهمزة لكثرة الاستعمال كالبيس في اي شيء وعلما في على الماء وكي ومعناه السببية فقبلها سبب لما بعدها وقيل
انها ناصبة باضمار ان واذن تنصب اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وهو جواب
وجزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب كقولك لمن قال انا اتيك انا اذن احسن اليك وكذا
اذا كان الفعل حالا كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وهي ايضا حرف برأسها عند سيبويه والاصل
وقيل اصلها اذ الظرفية فحذفت المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع
الازمنة بعدما كانت مختصة بالماضية فاذن ههنا هي اذ في يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال في نحو
حينئذ ويومئذ لسكونها في صورة ... واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر
فتح ههنا ليكون في صورة الظرف المنصوب لان معناها الظرف وان المقدرة بالرفع على انه صفة
ان اي التي تقدر بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فمثال ان
نحو اريد ان تحسن الي ومثال لن انا لن اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومثال
اذن اذن تغفر الله لك لما فرغ عن تعداد العوامل وتمثيلها الا انه لم يمثل لان مقدرة
لان تمثيل الباقي مواضع تقدر بعدها شرع في بيان تلك المواضع فقال وتقدر ان
في سبعة مواضع بعد حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولام كي اي بعد لام كي نحو قام زيد
ليذهب اي كي يذهب ولام الجحد اي بعد لام الجحد وهي التي يكون لتاكيد النفي وتخصيص
من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كانت ماضية لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله
ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليذهب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر والنهي والاستفهام

والتمني والعرض نحو اسلم فتسلم مثال للفاء الواقعة في جواب الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء
الواقعة في جواب النهي وهل تعلم فتنجو مثال للفاء الواقعة في جواب الاستفهام وما تزورنا فنكرمك مثال
للفاء الواقعة في جواب النفي وليت لي مالا فانفقه مثال للفاء الواقعة في جواب التمني والا تنزل بنا
فتصيب خيرا مثال للفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي
ويقدر ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كما بعد الفاء
اي مثال الواو وتسمى هذه الواو واو الجمع واو الصرف ايضا نحو اسلم وتسلم وقس الى آخره اي الى آخر ما ذكرنا
من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنى الى نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك
وتخرج بتقدير ان ليكون في تاويل الاسم فيصح عطفه على الاسم ومن قيد الاسم صريحا
يخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا وتشتمه فانه لا تقدير ان لجواز عطفه على مدخول ان
ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك قائم وتخرج فانه يجب فيه تقدير ان [illegible]
الاسم بالتصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان اضرب زيدا وتشتمه اسما بل المعطوف عليه هو الفعل
والتاويل بالاسم متاخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب بتقدير ان بعد واو العطف
اذا كان المعطوف عليه اسما كذلك ينصب بتقدير ان بعد سائر حروف العطف اذا كان المعطوف عليه

اسما فلو قال وبعد حرف العطف لكان اصوب وانما وجب تقدير ان بعد حتى ولام الجحود لانهما من
الحروف الجارة فيمتنع دخولها على الفعل الا ان يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية ليكون في
تاويل الاسم فيصح دخولها عليه وبعد الفاء والواو لانهما عاطفتان وقعتا بعد الاشياء الستة
وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وهي انشاءات الا النفي فانه محمول
على النهي لما بينهما من التناسب في الدلالة على العدم فيكون النفي ايضا انشاء فامتنع عطفها
على الانشاء لتناول الانشاء [illegible] على [illegible] فجعل الاخبار مصدرا باضمار ان ليكون عطف
المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسلم فتسلم مثلا ليكن منك اسلام فسلامة منك من الله وبعد
لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم الحروف الجارة ومعنى الى ان على حسب الاختلاف
فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام كي وكذا مع

الملحق بها ونحو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة اي كي ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة
لان تقوم ونحو ومع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قيامك وان تخرج وانما يجوز اظهار ان
في هذه الصور لان لام كي والملحق بها وحروف العطف تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتك للخروج وكذا
حروف العطف وهذه اللام زائدة لان حروف متعددة نحو اعجبني شتم زيد وضربه فيصح ان تدخل على الفعل
مع ان لانه بتقدير الاسم ولهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان
فعلا ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعتين في جواب الاشياء الستة ولا مع الواو التي
بمعنى الى لانها لما اقتضت نصب ما قبلها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
فان ظهر الناصب بعدها يجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لا لام كي
تحرزا عن اللام نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اعلم ان ان الواقعة بعد العلم تقييد العلم بما اذا لم
يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين فلو
سايرنا ما ذهب الى لفظ العلم حتى يصح تقييده بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من التيقن
والوجدان والتبين والتحقيق لانك ... الظهور او الشهادة او الظن الى غير ذلك ليست
هي اي ان الواقعة بعد العلم كلمة ان المصدرية الناصبة للفعل اي للفعل المضارع وقوله هي تاكيد
لضمير ليست وانما هي المخففة من ان المثقلة لمناسبة للعلم ... وللامتناع اجتماع الناصبة مع العلم
لكون الناصبة للرجاء ... الدالين على ان بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها
معلوم التحقق ثم ضمير هي للمصدري ... المخففة الاخير وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من
المثقلة وانما يجب فصل ان هذه اذا دخلت على الفعل بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف نحو علمت ان سوف يقوم او قد نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا او حرف نفي
نحو علمت ان لم يقم ... من حذف احدى نونيها او اسمها ضمير الشان
فرقا بينها وبين ان المصدرية ... ان المصدرية لا يفصل بينها وبين فعلها شيء من الحروف
... ان يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها ... نحو
ظننت ان تخرج بالرفع بلا فصل كما نقل عن المبرد والواقعة بالنصب على انه معطوف على الواقعة
السابقة او بالرفع على انه مبتدأ اي وان الواقعة بعد الظن وما بمعناه كالحسبان والعلم

الماول بالظن جاز فيها اي في لفظ ان هذه او في هذا القسم من ان الوجهان احدهما النصب
بها اي بان هذه الفعل على ان تجعلها مصدرية والثاني ان تجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من
المثقلة فترفع الفعل نحو ظننت ان سيقوم بالنصب على انه مصدرية ناصبة لامكان الحمل بين ولاليتها و
بالرفع على انه مخففة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت ثم اعلم ان ان الواقعة بعد غير العلم والظن من
الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحو مصدرية لا مخففة من المثقلة نحو رجوت
ان تقول وطمعت ان تقعد وخشيت ان ترجع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المنصوب شرع
في بيان عامل المضارع المجزوم فقال فصل المجزوم اي المضارع المجزوم عامله لم ولما ولام الامر
اضاف اللام لانها نكرة صالحة للاضافة ولا المستعمل في معنى النهي لم يضف لانها علمت نفسها
فلا تقبل الاضافة واحترز به عما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم وهذه الكلمات
الاربع تجزم فعلا واحدا اصالة ولا تعدد مجزومها بالعطف فيقم لا تضربه وكلم المجازات اي الكلمة
الدالة على كون الجملة الثانية جزاء الجملة الاولى سببا لها يعني كلمات الشرط والجزاء ولما كان
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف جاء الكلم لبيانها وهي تجزم الفعلين والمراد ههنا بعضها فان
كيفما واذا بدون ما ايضا من كلم المجازات مع ان الجزم بهما شاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد وهي اي كلم
المجازات ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى وان المقدرة بالرفع صفة لان نحو لم يضرب
ولما يضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب الخ اي المنتهي الى آخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازات ثم لما
فرغ عن تعداد الجوازم وتمثيلها شرع في بيان معانيها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع ماضيا منفيا
صفة ماض او حال من ماضيا المقول اي حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب وان كان
لفظه مضارعا ولما كذلك اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا منفيا ثم اشار الى ما يختص بلما بقوله لكنها
فيما ذكر بقوله الا ان فيها اي في لما ودون لم توقعا بعده اي ينفى بها فعل مترقب متوقع غالبا تقول
لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ودواما
اي استمرارا وامتدادا قبله يعني استمرار النفي الذي ينفى بها من ابتداء الى زمان المتكلم بها تقول
ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاع الندم الى زمان المتكلم واذا قلت
لما ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها ثم تذكير الضمير الراجع الى لما في بعده وقبله باعتبار اللفظ

والمعنى يجوز حذف الفعل الواقع بعد لما ان دل عليه دليل خاصة اى دون لم يعني لا يجوز حذف الفعل بعد لم وذلك لان اصل لم لما زيدت عليها ما فنابت مناب الفعل تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد ولم يعني لا يجوز حذف الفعل واما قوله واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغارة ان وصلت وان لم تصل فشاذ لضرورة الشعر بخلاف بعد ان لم تحلل او ذات الشرط عليها فلا يقال لما يضرب من لما يضرب ويجوز ان يقال ان لم يضرب ومن يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله واعلم ان لما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا اى اذا كان حرفا فانه مخصوص بالمضارع واذا كان اسما فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا واما كلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء المعدودة من قبل حرفا كان او اسما في عبادة ان يقول حروفا كانت او اسماء فهي اى تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين لتدل متعلق بقوله تدخل والضمير المتكلم على ان الاولى اى الجملة الاولى سبب للثاني اى للجملة الثانية فيكون الاولى سببا والثاني مسببا ويرد عليه قوله وما بكم من نعمة فمن الله جواب المبتدا المتضمن بمعنى الشرط وهو ما الموصولة اى ما حصل بكم من نعمة فهي اى صادرة من الله لاستقيم سببية الاول للثاني لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست بصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لحصولها بهم والجواب عنه ان المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اى وما بكم من نعمة فيحكم فيخبر بها من الله فتسمى اى الجملة الاولى بعد كلم المجازات الشرط من حيث انه شروط تحقق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازات جزاء من حيث انه بني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل ثم ان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما اى في الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معربا قابلا للجزم بكلم المجازات وعند سيبويه ان الجزاء مجزوم بها وبالشرط جميعا نحو ان تكرمني اكرمك وان كانا اى الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اى تلك الكلمات فيهما لفظا اى لا في الشرط ولا في الجزاء لان الماضي مبني لكونه فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت ضربت وان كان الجزاء حال كونه وحده اى دون

والشرط ماضيا وكان الشرط مضارعا يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء انما قلنا ولكن بعضهم يجب
الرفع في الشرط اذا كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضعيف الوجوه في الشرطية ثم يأتي في الكتاب
الكريم وقيل لا يجيء الا في ضرورة الشعر لانه في صورة السببية المستقبل للماضي مع ان تأثير
الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيد وفيه بحث لان الحرف تأثير
في محل قابل للتأثير وان كان بعيدا ولا تأثير في محل غير قابل للتأثير وان كان قريبا وانما كان
القريب ههنا غير قابل للتأثير لانه مستقبل جعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد
للتأثير لانه ماض نحو ان تضربني ضربتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء مضارعا
ففي الجزاء لا في الشرط الوجهان الجزم والرفع اما الجزم وهو الافصح فلكونه قابلا واما الرفع
فلانه لما بطل الجزم في الشرط لكونه ماضيا يبطل في الجزاء ايضا بحاله نحو ان جئتني اكرمك
بالجزم واكرمك بالرفع ثم لما فرغ عن بيان وجوب جزم الجزاء وعدم انجزامه شرع في
بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال واعلم انه اي الشان اذا كان الجزاء ماضيا لفظا
او معنى نحو ان جئت لم اقم بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي كائنا بغير قد وستعرف فائدة
التقييد لم يجز الفاء فيه اي دخول الفاء في الجزاء لتأثير حرف الشرط فيه في المعنى المستقبل
فلا حاجة الى الربط بالفاء نحو ان اكرمتني اكرمتك قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا وان كان
اي الجزاء مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانها مستقبلة
تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لها فيها او منفيا بلا فيه احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه بمعنى
في الماضي معنى او بلن حيث تجب فيه الفاء كما سيأتي في المتن جاز في الجزاء الوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان حرف الشرط غير موثرة في تغيير معناه كما كانت موثرة في
الماضي فتوفي بالفاء وموثرة في تغيير المعنى حيث خاصة بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود
تأثير حرف الشرط من وجه وان لم يكن التأثير قويا واعلم انه لو قال وان كان مضارعا مثبتا
بغير السين وسوف كان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعا بالسين او سوف لم يجز فيه
ترك الفاء كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى نحو ان تضربني اضربك في المضارع المثبت
بترك الفاء او فاضربك بالاتيان بالفاء وان تشتمني لا اضربك في المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك بالاتيان بها

وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت او المنفي بلا فيجب الفاء
في الجزاء وذلك اي عدم كون الجزاء احد القسمين حاصل في اربع الصور الصورة الاولى ان
يكون الجزاء فيها ماضيا محققا مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له او معنى كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعا منفيا
بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما ولن دون لم لما مر من ان المنفي بهما يدخل في الماضي معنى فلو قال منفيا
بما ولن لكان اظهر كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه والصورة الثالثة ان يكون
الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لكنه يجوز العطف عليها بالجزم لكونها
في محل مجزوم ومنه قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في قراءة من يجزم وقرئ مرفوعا
حملا على ظاهر الجملة وعن سيبويه جواز حذف الفاء في الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ولكن
الفراء مطلق واما ترك الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون مع
كون الجزاء جملة اسمية فلان اذا هذه لمجرد الظرفية ولا شيء فيها من معنى الشرط كقوله والليل اذا يغشى
والصورة الرابعة ان يكون الجزاء فيها جملة انشائية اما امرا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
يحببكم الله واما نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار واما استفهاما كقوله
ان تركتنا فمن يرحمنا واما دعاء نحو ان اكرمتنا فيرحمك الله وكذا يجب الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة
وهي ان يكون مصدرا بالسين او سوف كما سبقت الاشارة اليه وانما وجب الفاء في هذه الصور
من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معنى لانه لم تجعله بمعنى الاستقبال ولا لفظا لانه لم
يجعله مجزوما فوجبت الفاء لتدل على انه جواب الشرط والضابطة ههنا ان حرف الشرط اذا كانت مؤثرة
في الجزاء لم يجز دخول الفاء فيه واذا كانت تحتمل التاثير وعدمه جاز فيه الوجهان واذا كانت غير مؤثرة
قطعا يجب دخول الفاء عليه وقد يقع اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع
الفاء اي في محل الفاء لان اذا للمفاجاة تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة مبنية على حدوث
امر عادي فاشبه الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالبا وانما قال مع الجملة الاسمية لان اذا المفاجاة لا
تدخل في الغالب الا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة قد المفيدة للتقليل اشارة
الى ان وقوع الفاء اكثر وفي قوله موضع الفاء اشعار بان اذا والفاء لا تجتمعان وعلى هذا لم يقل وقد يكتفى باذا مع الجملة

الا سببية مع انه اخصر كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
ولما ذكر معاني الجوازم الملفوظة اراد ان يذكر المواضع التي تقدر ان الشرطية التي يجزم بها المضارع
بعدها فقال وانما تقدر ان بعد الافعال الخمسة التي هي الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه نحو حسبك ثم تنام
فان حسبك بمنزلة اكتف كانه قال اكتف تنم الناس نحو تعلم تنج اي ان تتعلم تنج والنهي نحو لا تكذب
يكن خيرا لك اي ان لا تكذب والاستفهام نحو هل تزورنا نكرمك اي هل ان تزرنا والتمني نحو ليتك عندي
احدثك اي ان تكن عندي والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا الا كلمة
العرض هي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات فتقدير الشرط مثبتا مع انه منفي لا يدل
على الاثبات وقد وقع في بعض النسخ بعد مثال العرض والنفي في بعض المواضع وهو سهو لان
تقدير ان لا يصح بعد النفي مطلقا كما ستذكره وذلك اي تقدير ان بعد الافعال الخمسة المذكورة اذا
قصد ان الاول من الخمسة التي هي الامر واخواته سبب للثاني اي مضمون الثاني وهو المضارع
فيها اي معنى الشرط كما رايت ذلك في الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معنى قولنا
تعلم تنج هو ان تتعلم تنج فيكون تقدير ان بعده فعل تقدير سببيته للثاني اذ التعلم سبب للنجاة وكذا البواقي
اي فعلى هذا المثال في وجوب السببية معاني البواقي من الامثلة فلذلك اي فلاجل ان قصد سببية الاول
للثاني شرط لتقدير ان بعد الافعال الخمسة امتنع قولك لا تكفر تدخل النار في المعنى وكذا امتنع النفي
اي لم يصح الجزم في جواب النفي بتقدير ان بعده نحو لا تفعل يكن الخير لك بالجزم لامتناع كون الاول سببا
للثاني في هاتين الصورتين اذ لا يصح بحسب المعنى ان يقع في تقدير ان لا تكفر تدخل النار ان لا تكفر
تدخل النار بتقدير الشرط على وفق لفظ النهي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ وهذا لا يصح
معنى لان عدم الكفر ليس سببا لدخول النار وانما هو سبب للكفر وكذا لا يصح ان يقع في تقدير لا تفعل
يكن خيرا لك ان لا تفعل يكن خيرا لك لانه لا يصح تقدير ان بعد النفي مطلقا اذ هو خبر محض فلا يدل على
السببية وان لم يقصد السببية لم يحسن الجزم في الجواب بل يجب ان يرفع اما صفة ان صلح للوصفية
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع فانه صفة وليا ... او حالا كقوله تعالى ذرهم
في خوضهم يلعبون او بالاستيناف نحو قم يدعوك الامير فان يدعوك كلام مستانف منقطع عما قبله ثم لما
فرغ عن القسم الثاني للفعل وهو المضارع شرع في بيان القسم الثالث وهو ... فقال ...

الثالث من تلك الاقسام الامر وهو في اصطلاح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها
وهو صيغة وهذا هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به اي بواسطته فان الباء للاستعانة
الفعل اي المصدر الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة الجنس يشمل المقصود وغيره وباقي
القيود كالفصل فقوله يطلب به يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج به النهي وقوله من
الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل عن مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر
الغائب والمتكلم لدخولهما في الفعل المضارع لبقاء حرف المضارعة فيهما وان دخلها جازم بان
يحذف من المضارع حرف المضارعة الجار والمجرور صفة ثانية لقوله فعل اي فعل متلبس بحذف حرف
المضارعة من المضارع والحق ان هذا ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية
الاشتقاق للامر وما قيل من انه احتراز عن صه ومه ورويد فغير سديد لخروجه عن مورد التقسيم وهو الفعل
لانه اسم فعل فلا حاجة الى اخراجه بزيادة بعض القيود في الحد واما نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن
قرا بالتاء فلا يرد به لانه شاذ وانما حذفت حرف المضارعة لانها امارة المضارعة فلا بد من
ازالتها حتى لا يكون اثر الصيغة باقيا ثم ينظر اي بعد حذف حرف المضارعة من المضارع
المخاطب ينظر فان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا اي حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل
في اوله بعد حذف حرف المضارعة لئلا يلزم الابتداء بالساكن وانما تعين الهمزة للابتداء لكونها
اذ الهمزة مختصة بالمبتدا من المخارج مضمومة اي حال كون تلك الهمزة مضمومة وهذا ان كان الضم ثالثه
اي ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح ولا الاستقبال على تقدير
الكسر ويحصل الاتباع نحو انصر ومكسورة اي وزيدت همزة الوصل حال كونها مكسورة ان انفتح
اي ثالثه كاعلم والكسر ثالثه نحو اضرب واستخرج وانما كسرت همزة الوصل لان الكسر اصل في
همزة الوصل لئلا يلزم الالتباس فيما كان ثالثه مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضم
والماضي الرباعي على تقدير الفتح وفيما كان ثالثه مكسورا بالامر من الرباعي على تقدير الفتحة والماضي
الرباعي المجهول على تقدير الضمة وان كان اي ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة
الى الهمزة اي الى زيادة همزة الوصل ح بعد حذف حرف المضارعة لانه لا يلزم الابتداء
بالساكن بل آخره وجعل باقيه امرا نحو عد في تعد وحاسب في تحاسب والامر من باب الافعال

القسم الثاني هذا جواب لتقدير السؤال بأن يقال إن ما ذكرتم من أن همزة الوصل مكسورة إذا كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا ويكون عين المضارع غير مضموم منقوض بمثل اكرم امرا من الاكرام المأخوذ
من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو الكاف ساكن وعين المضارع غير مضموم فوجب أن يقال
المأخوذ منه اكرم بكسر الهمزة وتقرير الجواب بأن نقول نعم أن الهمزة مكسورة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا
ويكون عين المضارع غير مضموم إلا أن ما بعد حرف المضارعة في تكرم ليس ساكنا لأن الكاف ليس مما يليه بل
ما يليه محذوف هو الهمزة المفتوحة لأن أصل تكرم تأكرم على وزن تأفعل لكون ماضيه على أفعل والمضارع هو الذي
بزيادة أحد حروف أتين في أول الماضي من غير حذف شيء منه إلا أن الهمزة إنما حذفت عن المتكلم الواحد كراهية لاجتماع
الهمزتين في نحو أأكرم حذفت من البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم وإن لم يوجد فيها اجتماع الهمزتين طردا للباب
أي ليكون باب الإفعال على وتيرة واحدة في حذف الهمزة كما حذفت الواو في نحو تعد [illegible]
فإذا أرادوا أن يبنوا الأمر منه حذفوا حرف المضارعة وأعادوا ما حذفوا لقوتها على الحركة الأصلية فإذا كان كذلك
فلا يكون همزة اكرم همزة وصل بل همزة قطع فلا يرد السؤال بأن كلامنا في همزة الوصل لا في همزة القطع
أي همزة الأمر مبني على علامة الجزم في مضارعه أي علامة الجزم التي في مضارعه المجرد هي إسكان الآخر في
المفرد الصحيح كاضرب وحذف حرف العلة في الناقص الواوي واليائي والألفي نحو اغز وارم واسع و[illegible]
نون الإعراب نحو اضربا واضربوا وإنما كان الأمر مبنيا على علامة المضارع لمشابهته بجانبيه [illegible] من حيث أن كلا منهما [illegible]
طلب الفعل فيكون موقوفا أي مبنيا على أنه لم يكن مجزوما حقيقة بل يكون في حكم المجزوم [illegible]
هذا عند البصريين أما عند الكوفيين فمعرب مجزوم بلام مقدرة حقيقة فإن أصل اضرب لتضرب [illegible] ثم حذفت [illegible]
تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت [illegible] لما فرغ عن تقسيم الفعل إلى الماضي والمضارع والأمر شرع في تقسيم آخر [illegible]
فقال الفعل إما لم يسم فاعله أي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله بل ذلك المفعول أو الضمير في علامة ما الموصولة وضمير [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] بالموصولة للفعل أي الفعل الذي لم يذكر فاعله [illegible]
واسم المفعول [illegible] أي علم الفاعل الغرض [illegible] مفعول ما لم يسم فاعله فإن قيل المفعول إذا [illegible] فاعل في المعنى فكيف يجوز [illegible]
قلنا إنما جاز ذلك لأن الفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فكان [illegible]
الطرفين فيصح أن يقوم مقامه [illegible] لأن فاعلية الفاعل إسناد الفعل إليه لا إيجاد [illegible]
أنه لم يحدث [illegible] بل هو مفعول في المعنى لأن الله تعالى [illegible] الإسناد [illegible] في نحو ضرب زيد

ارتفاعه ويختص اي بنا فعل ما لم يسم فاعله بالمتعدي اي بالفعل المتعدي اذ لو بني غير المتعدي للمجهول
وجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا لا يبقى ما يسند الفعل اليه وهو غير جائز وعلامته اي فعل ما لم يسم فاعله لكائنة
في الماضي ان يكون اوله اي اول الماضي مضموما فقط اي لا حرف آخر وما قبل آخره اي الماضي مكسورا وهذه
العلامة ثابتة في الابواب التي ليست في اوائلها همزة وصل ولا تاء زائدة نحو ضرب في الثلاثي المجرد
ودحرج في الرباعي المجرد واكرم في الثلاثي المزيد فيه وانما غيرت الصيغة لتميز المعروف من المجهول
وانما حصل التغيير في المجهول لكونه فرعا للمعروف واما اختيار هذا النوع من التغيير وهو كون اوله مضموما
وقبل آخره مكسورا فلان معنى المجهول غير معهود وهو اسناد الفعل الى المفعول اذ المعهود اسناد الفعل الى
الفاعل فاختير له لفظ غير معهود ليكونا متوافقين فيما كان غير معهود اي غير معلوم فناسب المجهول وانما كان
بناء المجهول غير معهود لان هذا البناء لم يجئ في كلامهم لاستثقالهم الخروج من الضمة الى الكسرة كاستثقالهم الخروج
من الكسرة الى الضمة وما جاء في كلامهم من نحو دئل ورئم فشاذ لا يقاس عليه وان يكون معطوف على
قوله ان يكون اوله مضموما اه اي وعلامته في الماضي ان يكون اوله اي اول الماضي وثانيه مضموما
وما قبل آخره كذلك اي مكسورا في الابواب المذكورة وهذه العلامة فيما اوله تاء زائدة اي في الابواب
التي في اوائلها تاء زائدة وهي تفعل نحو تفضل وتفاعل نحو تضورب وانما لم يقتصروا على ضم الاول في
هذين البابين بل ضموا ثانيه ايضا اذ لو اقتصروا على ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب بفتح ما بعد التاء لالتبس
بمضارع فضل بالتشديد بمضارع فاضل وان يكون اوله اي اول الماضي وثالثه مضموما وما قبل آخره كذلك
اي مكسورا وهذه العلامة فيما في اوله همزة وصل اي في الابواب التي في اوائلها همزة وصل وهي استفعل نحو
استخرج وافتعل نحو اقتدر وانفعل نحو انقلب وافعلل نحو احرنجم وافعوعل نحو اخشوشن وانما لم يقتصروا على
ضم همزة الوصل في هذه الابواب بل ضموا الثالث كذلك لانهم لو اقتصروا على ضمها فقالوا استخرج مثلا
بضم الهمزة وفتح التاء لالتبس بالامر من ذلك الباب في حالة الوصل عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى
انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول فيندفع الالتباس بضم الثالث والهمزة اي همزة
الوصل في ماضي المجهول تتبع الحرف المضموم لا المكسور وان كان الاصل في همزة الوصل الكسر لانه يلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة على التقدير [illegible]
[illegible] لان الحرف

الساكن او على صفة الميت فكانه حرف ميت ولا يتصور من الميت فوجوده كعدمه فلا يكون هذا نها ان
لم تدرج اى ان لم تسقط تلك الهمزة في اللفظ لا في الخط وهو شرط لتقدم جزائه فان تدرج فلا تعلق
بالابتداء اصلا وفي المضارع معطوف على قوله في الماضي اى وعلامته يفعل بالمجهول في المضارع
ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما حملا على الماضي لانها اول المضارع وما قبل آخره اى آخر
المضارع مفتوحا لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب في الثلاثي المجرد ويستخرج في المزيد
فيه وهذه العلامة جارية في جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المفاعلة والافعال والتفعيل
والفعللة وملحقاتها اى ملحقات الفعللة هي الثمانية فان العلامة فيها اى في تلك الابواب فتح
ما قبل الآخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف والمجهول فيها نحو يحاسب
يكرم ويعلم ويدحرج وانما فتح ما قبل الآخر في هذه الابواب لتميز المجهول من المعروف ولخفة الفتحة
وثقل المضارعة كما مر وفي الاجوف اى وتقول في الاجوف الذي انقلب عينه الفا فلا يرد نحو عور
صيد ماضيه هو عطف بيان للاجوف وقيل المعتل اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة
في جوفه قيل وبيع اصل قيل قول نقل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته فجعلت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها قيل واصل بيع بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فصار بيع وقد جاء في
الاجوف ثلاث لغات احديها هذه وافصح والآخران ما اشار اليه بقوله وبالاشمام معطوف على مقدر اى
تقول في الماضي اجوف المجهول قيل بيع بالنقل والابدال وبالاشمام وهو ان تنحو كسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو المراد بالاشمام
عند النحاة والقراء في معتل العين المبني للمفعول والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
في اوائل هذه الحروف هو الضم وبالواو عطف على قوله وبالاشمام نحو قول وبوع باسكان
الواو بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وكذلك اى مثل باب قيل وبيع باب
اختير وانقيد اى الماضي المجهول من معتل العين باب الافتعال والانفعال في جواز ...
الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع وباب اختير وانقيد في التعليل ... تقبل ...
... ان باب الانفعال كله لازم فكيف يتصور المجهول منه ... المجهول مخصوص بالتعدية ...
قلنا يعني ... بحرف الجر ... منه المجهول ... من ...

وتسمى هذه الافعال افعال الشك واليقين ايضا وانما سميت بافعال هذه القلوب لانها غير مفتقرة في صدورها
الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكتفى فيه القوى الباطنة لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما من افعال
القلوب ولذا تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال وكانهم ارادوا بالشك
ههنا الافعال التي من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين فقد خلط اللغة باصطلاح اهل
الحكمة ان فاما التي منها للشك فهي ثلثة ظننت وحسبت وخلت واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضا علمت
ورأيت ووجدت والسابع منها يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقرائي لا عقلي والا
فنحو ... وعقدت من افعال القلوب ايضا وليست بمتعدية الى مفعولين استعمالا ولا يجري فيها احكامها
وهي اي افعال القلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما المبتدأ والخبر على المفعولية لانهما مفعولان
بها نحو علمت زيدا فاضلا وظننت عمروا عالما ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال ومن
خصائص هذه الافعال خصائص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غير ذلك الشيء منها اي من تلك
الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليها اي مفعولي افعال القلوب بان يذكر احدهما منفردا عن الآخر و
اما ان يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموا اياهم وانما لا يجوز
الاقتصار على احد مفعوليها لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا بد له من الخبر و
بالعكس لا بد لاحد مفعوليها من الآخر بخلاف باب اعطيت اي هذا متلبس بمخالفة باب اعطيت حيث
يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه يدخل على المبتدأ والخبر وكذا يجوز حذف مفعوليه معا ولم
يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيدا بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا
علمت فاضلا بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليها عند
القرينة وان كان قليلا كقولك قائما لمن قال ما ظننت زيدا او زيدا لمن قال ما ظننت قائما ومنها اي
من تلك الخصائص جواز الالغاء اي جواز ابطال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت تلك الافعال بين
المبتدأ والخبر اي بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائما او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء
في الصورتين لان معموليها كلام مستقل لصحة الجزء فيمنعان عن كونهما معمولين [illegible]
[illegible] اوفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا
لانه يمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان الا ان الاعمال اولى عند التوسط والالغاء اولى

عند التأخر وقيل انهما متساويان وفي قوله او توسطت او تأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت لا يجوز
الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم وهذا على ان
هذه الافعال عند الغائها تكون بمعنى المصدر الواقع ظرفا فمعنى زيد ظننت قائم مثلا زيد قائم في ظني
ومنها اي من تلك الخصائص انها اي تلك الافعال تعلق عملها اي تبطل عن العمل لفظا وتعمل معنى
على اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وقبل حرف النفي نحو علمت
ما زيد في الدار وقبل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وانما تعلق هذه الافعال عن هذه الاشياء
لاقتضاء كل واحد منها صدر الكلام فلو علمت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فتبطل عن العمل لفظا
لئلا يزول صدارتها وان كان معنى الاول علمت احدهما بعينه ومعنى الثاني علمت زيدا ليس
في الدار ومعنى الثالث علمت زيدا منطلقا لان الجزئين اللذين في هذه الامثلة في موقع المفعولين
لعلم وتقع عليهما في الحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعيت هذه الاشياء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال وانما لم يقل قبل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي
الحزبين احصى وفي قوله قبل الاستفهام اشارة الى انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما
سمي ابطالها لفظا واعمالها معنى بالتعليق لانها بتعليقها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات اهمال مشبهة
بالمرأة المعلقة وهي التي يبعد عنها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عنه ومنها اي من
تلك الخصائص انه اي الشأن يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها الاول ضميرين
متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جواز اجتماعهما مختصا بها بل في غيرها ايضا نحو اياي ظلمت
لشيء واحد اي هما عبارتان عن شيء واحد ويكون مفعولها الثاني مظهرا نحو علمتني منطلقا وظننتك
فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد حتى لا يصير
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة فانه ممتنع فلا يقال ضربتني وضربتك بل ضربت نفسي و
ضربت نفسك بايراد النفس المضاف الى ياء المتكلم وكاف الخطاب واعترض على هذا التعليل بانه يلزم
ان يكون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت نفسك ايضا
فالصواب ان يقال في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب
لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما ولو قيل ضربتني [illegible]

الى ضربني انت فلا يدفع بهذا الغالب تعدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا يندفع بهذا الالتباس
بحركة تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا الغالب في بعض يجوز ان تشتبه هذه الحركة بغيرها عند
غفلة السامع وانما يجوز اجتماع الضميرين الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة
بالمفعول الثاني الذي هو مضمون الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو قيام
لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلا فان تعلقه بالضميرين معا ولانها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم
والظن وان تعلق علم الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحتج
الى ايراد النفس فيها لا استغناء المقتضي لايرادها وهو الالتباس واما فقدتني ووجدتني وان لم يكونا
من افعال القلوب فقد اجريا مجريهما لانهما نقيضا وجدني محمولا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه
اي الشان قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت
ورايت بمعنى ابصرت اي الضربة بعيني ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت الضالة
وهو من وجدان الضالة اي اصابتها وكذا حسبت قد يكون بمعنى صرت وخلت بمعنى صرت
ذا خال وزعمت بمعنى كفلت به وكانه خص البعض بالذكر لكون معانيه الآخر قريبة من المعاني
الاول حتى يتوهم انه تلك المعاني ايضا ينصب المفعولين بخلاف البعض الآخر فانه ليس كذلك
فكانت هذه الافعال بالمعاني الاخر المذكورة تنصب بها مفعولا واحدا فقط اي لا مفعولا
الآخر فلا يكون حينئذ اي حين تلك المعاني من افعال القلوب لعدم كون هذه المعاني منها
ولما فرغ عن بيان افعال القلوب شرع في بيان الافعال الناقصة فصل الافعال الناقصة
ما اي افعال وضعت لتقرير الفاعل اي لتثبيته على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة
وانما وصف الصفة بهذا لانها من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فضرب يدل على تقرير
فاعله على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدل سائر الافعال
على تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير فاعلها عليها فهي
غير مصدرها ... وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن باقي الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولانها لا يتم
الكلام بمرفوعها وتحتاج الى المنصوب ... بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وعن الاحتياج ...

لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وهي اي تلك الافعال كان وصار الى آخرها اي آخر الافعال كما عرفت
قبل تدخل على الجملة الاسمية هذه جملة مستأنفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ والخبر لافادة جعل
عليها افادة نسبتها حكم معناها اي لتفيد هذه الافعال حكم معناها في خبرها فان معنى صار مثلا الانتقال
وخبره لا يتصف بالانتقال بل بكونه منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال معنى فافاد صار حكم معناه في خبره و
كذا معنى كان في قوله تعالى كان الله عليما حكيما استمرار الفاعل على العلم والحكمة فيكون الخبر مستمرا
عليها فقد صار خبره في حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم في قوله حكم معناه وقيل ان معنى افادتها الخبر حكم معناها
اي يقررها من معنى الثبوت كما في كان والانتقال كما في صار وما يرادفها والدوام كما في ما زال وما انفك وما
والتوقيت كما في ما دام والنفي كما في ليس فترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها
وهو اولى من ان يسمى فاعلا لها وتنصب الجزء الثاني منها ويسمى خبرها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا و
انما تنصب خبرها لكونه مشبها بالمفعول به لتوقف الفعل عليه فتقول كان زيد قائما وكان اي كلمة او لفظ وهو
مبتدأ وخبره على ثلاثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعمالها ثانيا كما يفهم تامة وزائدة
ونحو ذلك وقد اردت بالكلمة اي باللفظة وهي ان كان الناقصة يدل على ثبوت خبرها لفاعلها في الماضي
اي في الزمان الماضي اما ان يكون دائما نحو كان الله عليما حكيما او يكون الماضي منقطعا نحو كان زيد شابا
والثانية تامة كائنة بمعنى ثبت او حصل وانما سميت تامة لتتم بالفاعل ولا تحتاج الى الخبر نحو كان قتال
اي حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير للزائدة
وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين فانهما يجريان في جميع تصاريفها كقول الشاعر
جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب اي على المسومة الجياد هي الخيل السريعة في
السير وتسامى اصله تتسامى فحذفت احد التائين تخفيفا وهو من التسامي بمعنى الرفعة والعلو المسومة
بفتح الواو الخيل التي جعل عليها علامة والعراب بكسر العين جمع عربي وهو صفة المسومة وقوله جياد مبتدأ
مضاف الى بني ابي بكر وخبره قوله تسامى وعلى كان متعلق به وكان زائدة لا تغيره معنى اصل الجملة
كما يثبت بقوله اي على المسومة وانما اورد هذين القسمين وان لم يكن كان فيهما ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
ولموافقتهما بالناقصة في اللفظ وقد يكون كان مطابقة في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم زيد اي
كان شانه ان القيام كان في الماضي وصار للانتقال من حال الى حال

نحو صار زید غنیا ای انتقل من حال الفقر الی الغنی او من حقیقة نحو صار الطین حجرا وقد یجیء صار بمعنی الانتقال
من مکان الی مکان او من ذات ویتعدی حینئذ بالی نحو صار زید من قریة او من خالد الی بکر واصبح واضحی وامسی ای تدل
ای هذه الافعال الثلثة علی اقتران معنی الجملة التی وقعت بعدها بتلک الاوقات اشارة الی ادوات هذه الافعال
ای الصباح والمساء والضحی واضافة الاوقات الی الافعال بادنی ملابسة ای بالاوقات التی تدل هذه
الافعال علیها نحو اصبح زید ذاکرا ای کان ذاکرا فی وقت الصبح وقس علی هذه اضحی وامسی وبمعنی صار ای
تکون هذه الافعال الثلثة تامة کائنة بمعنی دخل فی الصباح فی اصبح زید والضحی فی اضحی زید والمساء
فی امسی زید وظل وبات تدلان علی اقتران معنی الجملة التی وقعت بعدها بوقتیهما ای بوقتی هذین الفعلین
وهما النهار واللیل نحو ظل زید سرورا وبات زید محزونا وبمعنی صار ای ویکون هذان الفعلان بمعنی صار
نحو ظل زید وبات زید فقیرا ای صار ویجیئان تامتین علی قلة نحو ظللت بمکان نظیف وبت بیتا طیبا
ولما کان هذان الفعلان نقیر قال من الافعال الثلثة السابقة یعنی مجیئهما تامتین علی قلة افرادهما بالذکر
وانما تامتین مع الافعال الثلثة السابقة فی الدلالة علی اقتران معنی الجملة باوقاتها وفی المجیء
بمعنی صار لذلک لم یذکرهما تامتین ومازال ومافتی ومابرح ومانفک تدل علی استمرار ثبوت خبرها ای
خبر هذه الافعال لفاعلها ای لاسمها منذ قبله ظرف الاستمرار والضمیر المرفوع المستتر فی قبله راجع الی
الفاعل والضمیر المنصوب البارز الی الخبر تقدیره منذ قبل الفاعل ذلک الخبر یعنی ان ذلک الخبر ثابت للفاعل
علی وجه الاستمرار منذ کان ذلک الفاعل قابلا لذلک وصالحا له فی العادة نحو ما زال زید امیرا فانه یفهم
... کان امیرا فی حال کونه طفلا بل یفهم انه کذلک منذ کان قابلا وصالحا امره ویلزمها ای ویلزم هذه
الافعال حرف النفی فتدل علی استمرار خبرها لفاعلها لان معنی هذه الافعال النفی ودخول النفی علیها یفید
الاثبات لان نفی النفی اثبات وقد یحذف حرف النفی فی القسم لفظا ویراد به معنی نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذکر
یوسف ای لا تفتؤ ومادام تدل علی توقیت امر بمدة ثبوت خبرها ای خبر کلمة مادام لفاعلها ای لفاعل
مادام وهو اسمها نحو اقوم مادام زید جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زید ولیس تدل علی نفی معنی الجملة حالا
ای فی زمان الحال وهو الاکثر لان العرب یستعملها لذلک تقول لیس زید قائما الآن وقیل لیس تدل علی
نفی معنی الجملة مطلقا ای حالا کان او غیره کقوله تعالى الا یوم یاتیهم لیس مصروفا عنهم فهذا النفی لکون
العذاب مصروفا عنهم یوم القیمة فهو نفی المستقبل واجیب عن الآیة بان هذه الاخبار لما کان صدور

عن الاختلاف فی اختیاره جعل کالواقع فکانه واقع فی الحال وقد عرفت بقیة احکامها ای احکام افعال
الناقصة من جواز تقدیم اخبارها علی اسمائها فی الکل وتقدیمها علی الافعال الخ فی العشرة الاول وعدم
جواز ذلک فیما اوله ما والخلاف فی لیس فی القسم الاول فی الاسم واذا کان کذلک فلا نعیدها ای
بقیة الاحکام لئلا یلزم التکرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع فی افعال المقاربة فقال فصل
افعال المقاربة وذکرها عقیب الافعال لاشتراکهما فی اقتضاء الخبر لانها موضوعة لتقریر الفاعل علی
صفة معینة الا ان خبرها اخص وهو کونه فعلا مضارعا وخبر الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر
ای لقربه لفاعلها ای لاسم هذه الافعال وهی افعال المقاربة علی ثلثة اقسام الاول ای القسم الاول
للرجاء ای لقرب رجاء الخبر وهو ای القسم الاول الموضوع للرجاء عسی وهو فعل جامد ای غیر متصرف ولا
یستعمل منه غیر الماضی حیث لا یجیء منه مضارع ومجهول وامر ونهی واسم الفاعل والمفعول لکونه متضمنا معنی
الانشاء الذی اصله ان یکون بالحروف فاشبه الحرف لکونه محمولا علی لعل لان کلا منهما للطمع المحصول
وهو ای عسی فی العمل مثل کاد فی رفع الاسم وکون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره ای خبر عسی فعل
مضارع مع ان وخبر کاد مضارع بغیر ان نحو عسی زید ان یقوم ای قارب زید القیام فزید مرفوع
بانه اسم عسی وان یقوم فی موضع النصب خبرها هذا ما ذهب الیه اکثر النحاة وذهب بعضهم الی ان ان مع
المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسی وزید فاعل یقوم بناء علی التقدیم والتاخیر وذهب الکوفیون الی انه
بدل مما قبله واشتراط ان فی خبر عسی لتحقیق معنی الترجی اذ الترجی لا یکون الا فی المستقبل فیجاء بما یدل
علیه ویجوز تقدیم الخبر ای خبر عسی علی اسمه نحو عسی ان یقوم زید ای قرب قیام زید فان یقوم مرفوع
المحل بانه فاعل عسی وزید فاعل یقوم ویستغنی به عن خبره وعسی علی هذا الاستعمال تامة وعلی الاستعمال
الاول ناقصة وقد یحذف ان من خبر عسی لتشبیها له بکاد فی الاستعمال فالاولی ان یذکره بعینه
ویقول نحو عسی زید ان یقوم وقد یحذف ان نحو عسی زید یقوم ومنه قول الشاعر عسی الکرب الذی
امسیت فیه یکون وراءه فرج قریب والثانی ای القسم الثانی للحصول وهو کاد وخبره ای خبره
فعل مضارع دون ان ای بغیر ان نحو کاد زید یقوم فزید مرفوع بانه اسم کاد ویقوم خبره فعل مضارع
دون ان تقریر الماضی لیعقبه من مقاربة الحصول وقد تدخل ان فی خبر کاد تشبیها له بعسی نحو
کاد زید ان یقوم ومنه قول الشاعر قد کاد من طول البلی ان یمصحا ای یندرس ویمحی والثالث ای

القسم الثالث للاخذ اي لتقريب الاخذ والشروع في الفعل وهو طفق بمعنى اخذ وجعل بمعنى طفق وكرب
بمعنى قرب واخذ بمعنى شرع واستعمالها اي استعمال هذه الالفاظ الاربعة دون معناها مثل كاد
اي مثل استعمال كاد في اقتضائها كل واحد منها اسما وخبرا وكون خبرها فعلا مضارعا دون ان نحو طفق
زيد يكتب اي اخذ واوشك بمعنى اسرع عطف على قوله اخذ فيكون من جملة القسم الثالث واستعماله
اي استعماله اي اوشك لاستعماله نحو عسى وكاد ومثل استعمالها يستعمل تارة مثل عسى في وجهيها اي
بجعلها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه اذا كان بعدها مع ان نحو اوشك زيد ان يقوم واوشك ان يقوم
زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الاسم والخبر وكون الخبر فعلا مضارعا دون ان نحو اوشك زيد يقوم ولا يخفى
ان عبارة المصنف هذه توهم ان الاصل في استعمال خبر اوشك ان يكون مع ان وكذا الاصل في استعماله
ان يكون بدون ان وهذا ما نقص ثم لما فرغ عن افعال المقاربة شرع في بيان فعلي التعجب فقال فصل
فعلا التعجب هو انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن نظائره بمعنى الاضافة في قوله فعلا
التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب وهذا ترك التعريف لانه يفهم من هذه الملابسة على وجه مرفع
بيانا لما يفهم فيها عند التصريح به ولان التعريف لانضباط الجزئيات فلما انحصر المعرف في جزء او
جزئين لا يحتاج الى ذلك وله اي وللتعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله افعله
وافعل به خبر لكونه فعلا التعجب نحو ما احسن زيدا اي اي شيء احسن زيدا او في احسن ضمير هو فاعله فما في
ما احسن زيدا مبتدأ نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده هي
الفعل والفاعل والمفعول في موضع الرفع بانه خبر وهنا ما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة التي بعدها
صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية
عند البعض وهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا ونحو احسن بزيد والمجرور ههنا فاعل
عند سيبويه فعلى هذا الوجه لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجب استتار
ضمير الفاعل لان الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في
قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن بزيد صار زيد ذا حسن وهو مفعول عند الاخفش
وتؤيده جواز حذفه كما جاء في التنزيل اسمع بهم وابصر فعلى هذا الوجه يكون احسن للامر اجزا فيكون فيه
ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به والباء عنده للتعدية

فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية نحو احسن متعديا بواسطة الباء او للزيادة في المفعول للتأكيد
كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم ويصح ان يكون الهمزة للتعدية كما في اخرج فاحسن متعديا بنفسه والباء زائدة
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي الا من شيء يصح بناء افعل التفضيل منه لوجود المشابهة
بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي مجرد قابل للزيادة والنقصان ليس فيه لون
ولا عيب انما قيدنا الثلاثي المجرد بقولنا قابل للزيادة والنقصان احترازا عن نحو مات [illegible]
لا يقال فيه ما امات زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت زيد ازيد من موت صاحبه
آخر [illegible] الاغلب ان التعجب من الفاعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فنحو ما اشهره واشغله قليل ما اعطاه
شاذ ويتوصل في [illegible] اي الذي يمتنع بناء فعل التعجب منه من رباعي او مزيد فيه او ثلاثي مجرد فيه لون او
عيب بمثل ما اشد استخراجه او اشدد باستخراجه اي بمثله من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويقع مصدر ذلك الفعل المنصوب
منصوبا او مجرورا بالباء كما عرفت ذلك في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما اي في
فعل التعجب بتقديم وتأخير اي بتقديم المعمول على العامل وتأخير العامل عنه [illegible] فلا
يجوز ان يقال ما زيدا احسن ولا ان يقال بزيد احسن ولا ان يقال [illegible] احسن
فان قلت ذكر ان تأخيرهما مستدرك اذ كل من التقديم والتأخير مستلزم
للآخر فيكون تقديم شيء مستلزما لتأخير غيره وبالعكس قلت ان احدهما يتحصل
عن الآخر قصدا لا تحقيقا فكأن الشيخ رحمة الله عليه اعتبر القصد ونقول ذكره تأكيد
ولا فصل اي لا يجوز التصرف فيهما ايضا بايقاع فصل بين الفعل والمعمول فلا
يجوز ان يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن اليوم بزيد وجاء الفصل بما كان زائدة
نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لكونه خلافا لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات
في صيغة التعجب لكونهما غير متصرفين حيث لا يجيء منهما مضارع مجهول وامر ونهي [illegible]
وتثنية وجمع لانهما بعد النقل الى التعجب امر يجري مجرى الامثال فلا تتغير كما
لا تتغير الامثال ولا تقتضيانه صدر الكلام لما فيهما من معنى [illegible] والمازني
اجاز الفصل بالظرف حيث يمنع بالظرف ما لا يمتنع في غيره ولما
سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق نحو ما احسن

اليوم زيدا فما احسن اليوم بزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغة التعجب اما اذا لم يكن متعلقا بها
فلا يجوز الفصل بالظرف وفاقا فلا يقال لقيته ما احسن احسن زيدا لان احسن متعلق بقوله لقيته لا بقوله
احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلين ام اسمين فذهب الاكثرون الى انهما فعلان
واستدلوا على ذلك باتصال نون الوقاية نحو ما اكرمني ولعدم اضافته الى المنصوب وبنائه على الفتح
وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج عليه بتصغير ما اميلح في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ولعدم لحوق
الضمائر وتاء التانيث الساكنة والتصرف ولا تصحيح الواو في نحو ما اقوم ولما فرغ من بيان فعلي التعجب شرع
في بيان افعال المدح والذم فقال **فصل** افعال المدح والذم ما وضع اي افعال وضعت وتذكير الضمير
باعتبار اللفظ لانشاء مدح او ذم فلا يصدق الحد على نحو كرم زيد وشرف عمرو وقبح بكر وعور خالد و
مدحت وذممت لانها لم توضع للانشاء اما المدح فله اي فللمدح فعلان احدهما نعم وهو فعل ماض
اصله نعم على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل مما كان او فعلا اربع لغات اذا كان
فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين وهي الاصل وفتح الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع
اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين اتباعا للعين ثم اختلف النحاة في فعلية نعم وبئس فذهب الكسائي
والبصريون الى انهما فعلان واستدلوا على فعليتهما باتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير وذهب
الباقون الى انهما اسمان واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بانه محمول
على حذف المنادى وفاعله اي نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد الذهني على الاصح
اذ يفسر بالواحد والمثنى والمجموع وكذا المضاف والمضمر وقيل انها للعموم وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه
اللام ليحصل المبالغة في المدح وهذا هو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام لما كان للعهد الذهني
يكون المعهود بها واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعد
مشتملا على الاجمال والتفصيل وهو اوقع في النفس او اسم مضاف الى اسم معرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بوسائط نحو نعم وجه فرس غلام الرجل وقد يكون
فاعله اي فاعل نعم مضمرا للاختصار لان قولك نعم رجلا اخصر من قولك نعم الرجل زيد ولانه اضمار على
شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح ويجب مع تمييزه اي تفسير ذلك المضمر بنكرة منصوبة على التمييز واقعة
قبل مخصوصه مفردة نحو نعم رجلا زيد او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل

زيدا او نعم ضارب زيدا او حسن الوجه انت وانما وصف النكرة بالمنصوبة مجردا للتوضيح اذ التمييز
اما منصوب او مجرور وهاهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز به عن المجرور كما في قاتله الله من شاعر
وذلك بان تقييد بالمنصوبة لا محالة فاحترز به عن تعيين التقابل بين النكرة وبين ما وانما وجب تمييز بتلك
النكرة لانه لو لم يذكر له تمييز لم يفهم ان في نعم ضميرا او بما عطف على قوله بنكرة اي يجب تمييز ذلك المضمر
بما منصوب المحل على التمييز نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم الشيء شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها
وما نكرة بمعنى شيئا لا موصولة ولا موصوفة وهي المخصوص بالمدح وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى
الذي فاعل نعم ويكون الصلة بتمامها في نعما هي محذوفة لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله
هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء ومعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه
بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الواقع بعد الفاعل يسمى المخصوص
بالمدح لانه خص بالمدح ولم يصرح ببعديته لانه قد جاز جواز تقديمه فيقال زيد نعم الرجل والثاني
حبذا نحو حبذا زيد فحب فعل المدح وذا فاعله اي فاعل هذا الفعل فذا اشارة الى ما في الذهن كما قيل
في الرجل نعم الرجل ولا يجوز حذف ذا من حب لتفضيل الظاهر على المضمر وعند صاحب القاموس
حب اسم بمعنى الحبيب مبتدأ فاعله والمخصوص بالمدح زيد الواقع بعد حبذا ويجوز ان يقع قبل مخصوص
حبذا او بعده اي بعد حبذا تمييز مطابق لذلك المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم حيث يجب هناك التمييز اذا كان فاعله مضمرا لتفضيل الملفوظ على
غير الملفوظ نحو حبذا رجلا زيد مثال ما كان التمييز واقعا قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد رجلا مثال
ما كان التمييز واقعا بعد مخصوص حبذا وحال عطف على تمييز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
حبذا او بعده حال على وفق المخصوص فيما ذكر نحو حبذا راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص حبذا وحبذا
زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم العامل في التمييز والحال اعني حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد
لان زيدا مخصوص بالمدح لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا فراكبا حال عن الفاعل لا عن
المخصوص وعلى هذا القياس في التمييز في نعم رجلا هو نعم تا الذم فاء اي فللذم فعلان ايضا كما
يكون للمدح فعلان احدهما بئس نحو بئس الرجل زيد مثال فاعل بئس المعرف باللام وبئس غلام الرجل
زيد مثال فاعله المضاف الى المعرف وبئس رجلا زيد مثال فاعله المضمر المميز بنكرة منصوبة وثانيهما

بئس او نحو بئس الرجل زيد في فاعل بئس المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد في فاعله
المضاف الى المعرف باللام وساء رجلا زيد في فاعله المضمر المميز بنكرة منصوبة وهذان الفعلان
مثل نعم في كون فاعلهما اسما معرفا باللام او مضافا الى المعرف باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
ثم لما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحروف فقال القسم الثالث في الحرف وقد
مضى تعريفه اي تعريف الحرف في المقدمة واقسامها اي اقسام الحروف سبعة عشر قسما حروف الجر و
الحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التنبيه وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزيادة
وحروف التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحروف التوقع وحروف الاستفهام وحروف الشرط
وحروف الردع وتاء التانيث الساكنة والتنوين ونونا التاكيد فصل حروف الجر كان الانسب تقديم
الحروف المشبهة على حروف الجر على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه قدم حروف الجر عليها
مراعاة لاصالتها في عملها وفرعية الحروف المشبهة او لكثرة دورانها في الكلام وانما سميت بحروف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او تجر الاسماء وحروف الاضافة لانها تضيف الفعل وشبهه او معنى فعل
الى ما يليها حروف وضعت لافضاء الفعل الاولى ان يقول للافضاء بالفعل بمعنى الصلة لان الافضاء
هو الوصول واذا عدي بالباء كان معناه الايصال او شبهه اي شبه الفعل وهو ما يعمل عمل فعله وهو من
تركيبه كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى الفعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه
كالظرف والجار والمجرور وحرف النداء وحروف التنبيه واسم الاشارة واسم الفعل والتمني والترجي
والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل الى ما يليه كلمة ما عبارة عن الاسم والضمير المرفوع المستكن في يليه
عائد الى الحرف والمنصوب البارز الى ما اي الى اسم يلي الحروف ذلك الاسم وانما عبر عن الاسم
بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت فانه ليس بالفعل وانما هو بتأويل
الافضاء شبه الفعل وهذا في الاكثر او كما اي كثير فيهما اي في الاكثر نظير الافضاء بمعنى الفعل
وهي اي حروف الجر تسع عشر حرفا احدها من قدمها على سائر الحروف لانها للابتداء وهي بالابتداء
اولى وهي اي من موضوعة لابتداء الغاية اي النهاية وهي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية وههنا بحث تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى المسافة لانه يوجب
ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقة او التنزيلية وعلامته اي علامة

كون من للابتداء الغاية بان يصح في مقابلة الابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها وهذا الابتداء اما ان يكون من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان
كما تقول صمت من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يجيء لمجرد الابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع تحقق كل
يكون في مقابلتها الانتهاء كما تقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معنى اعوذ بالله التجي اليه وللتبيين
لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته اي كون من للتبيين ان يصح وضع الذي او تصاريفه على حسب الموصوف مكانه
اي مكان لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الوثن فان قلت لا يصح وضع
الموصول مكان من في نحو قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انها للتبيين لانه يلزم وصف النكرة
بالمعرفة ويلزم جعل المفرد صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول
وللتبعيض وعلامته اي علامة كون من للتبعيض ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اي مكان من نحو
نحو اخذت من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على قوله
للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اي علامة كون من زائدة ان لا يختل المعنى باسقاطه اي
باسقاط لفظ من بل يبقى اصل المعنى على حاله نحو ما جاءني من احد فانه لو قيل ما جاءني احد باسقاطه
لم يختل اصل المعنى ولا تزاد من في الكلام الموجب على مذهب البصريين بل تزاد في غير الموجب خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقول العرب قد كان من مطر اي قد كان مطر
واجيب عن الآيات بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام وغفران بعض ذنوب
امة محمد صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم لا يوجب غفران جميع امة نوح عليه السلام فعلم
من هذا ان من في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض لا للزيادة وعن قول العرب بانه [illegible] لا
ولا قد كان من مطر وشبهه مما يوهم زيادة من في الكلام الموجب محمول على التبعيض اي
قد كان بعض مطر او على التبيين اي قد كان شيء من مطر وقد يجيء من بمعنى في
كقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة وقد يكون بمعنى الباء كقوله تعالى
ينظرون من طرف خفي اي به وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من
الآخرة اي بدلها وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاءني من رجل الا انه

كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي به وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من
الاخرة اي بدلها وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاءني من رجل لان من هذه من حيث انها تفيد
الاستغراق لم تكن زائدة الا ترى انك لو حذفتها كان المعنى نفي الجنس عن رجل واحد نحو ما جاءني
رجل بل رجلان ومن حيث ان اصل الكلام يستقيم بدونها كانت زائدة بخلاف في من قولك ما جاءني
من احد فانها زائدة التي لان احدا لا يستعمل الا في العموم وكذا لا يستعمل الا في النفي قال الجوهري وقد
يكون من بمعنى على نحو قوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم وقد يكون للقسم مكسورة الميم ومضمومها نحو من ربي
لافعلن كذا وذكر الحديثي انها تكون لابتداء نحو قربت منه فاني اليا اي لقربت اليه ويجيء للفصل اذا دخلت
على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وثانيها الى وهي اي الموضوعة لانتهاء والغاية فلا
يدخل ما بعدها في ما قبلها الا مجازا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال هي مشتركة فيهما ومنهم من قال
يدخل ان كان ما بعدها جنسا لما قبلها كالمرافق في باب الغسل والا فلا كالليل في الصوم ثم ذلك الانتهاء اما ان يكون
في مكان كما مر مثاله سرت من البصرة الى الكوفة او في زمان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وبمعنى
مع اي يجيء الى بمعنى مع قليلا اي حال كونه قليلا او مجيئا قليلا كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
المرافق اي مع المرافق كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وثالثها حتى وهي اي حتى مثل
الى في كونها لانتهاء والغاية نحو نمت البارحة حتى الصباح وبمعنى مع اي ويجيء حتى بمعنى مع كثيرا اي مجيئا
كثيرا او زمانا كثيرا نحو قدم الحاج حتى المشاة اي مع المشاة وفي قوله كثيرا اشارة الى ان حتى يجيء بمعنى الى
قليلا ولا تدخل اي حتى في غير الظاهر اي في غير الاسم الظاهر بل تختص بالظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه
استغناء عنها بالي والاصوب ان يعلل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضي ان لا يدخل في الظاهر ايضا
لذلك وليس اختصاصها بالظاهر في مجرد كونها بمعنى الى خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها في المضمر ايضا كالى
متمسكا في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في الكتاب والجمهور على انه نادر شاذ ولما كان قول الجمهور مختار
عند المصنف رحمة الله عليه حكم بشذوذه قال وقول الشاعر الذي تمسك به المبرد شعر فلا والله لا يبقى اناس فتى
حتاك يا ابن ابي زياد فشاذ فلا يقاس عليه غيره ورابعها في وهي اي في موضوعة للظرفية اي لجعل ما بعدها
ظرفا لما قبلها اما حقيقة نحو زيد في الدار والماء في الكوز او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب ونجاة
في الصدق وبمعنى على اي وقد يجيء في بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على

جذوع النخل قال صاحب المفصل انها في الآية على اصلها وليست بمستعارة بمعنى على كما توهم لتمكن
المصلوب في الجذوع كتمكن الكائن في الظرف وذكر الشيخ ابن الحاجب ان كل ما فيه استقرار ومنزلة فهو
موضع في وكل ما فيه الاستعلاء دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه معنيهما فهو موضع الحرفين نظرا
الى المعنيين نحو جلست على الارض وفي الارض ويجيء في بمعنى مع كقوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم وللتعليل
كقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم اي لما اخذتم وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله وصحابه وسلم
عذبت امرأة في هرة حبستها وللمقايسة كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل وخامسها
الباء وهي اي الباء مستعملة للالصاق اي لالصاق الفعل بالمجرور اما حقيقة كبه داء او مجازا كمررت بزيد
اي الصق مروري بموضع يقرب منه زيد وللاستعانة اي للدلالة على ما دخلت هي عليه آلة للفعل نحو
كتبت بالقلم اي مستعينا به وللمصاحبة بمعنى مع كخرج زيد بعشيرته اي مع عشيرته وللمقابلة اي للدلالة
على وقوع مجروره مقابلا لشيء آخر كبعت هذا بذلك وكقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتعدية
اي لجعل اللازم متعديا مثل الهمزة في اكرمت زيدا والتضعيف في اكرمته كذهبت بزيد اي اذهبته وللظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة عطف على قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبرية قياسا مفعول
مطلق اي قستها قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وتلك الزيادة يكون قياسا ونصب على
نزع الخافض اي عرفا زيادة الباء بالقياس محذوف الفعل والفاعل والمفعول مع الجار نسيا في خبر
هي في خبر النفي اما بما نحو ما زيد بقائم ونحو ليس زيد براكب وفي الاستفهام اي في خبره نحو هل زيد بقائم
فان قلت ذكر مطلق النفي والاستفهام يشمل ليس وما ولا المشبهتين به ولا النفي الجنس والهمزة وهل والامر ليس
كذلك اذ الحكم مخصوص بليس وما المشبهة به وهل قلت ولعله اراد النفي والاستفهام المعهودين في هذا
الفن بقرينة الشهرة وهو النفي بليس وما المشبهة به والاستفهام بهل ومما عطف على قوله قياسا في المرفوع
سواء كان ذلك المرفوع مبتدأ نحو بحسبك زيد فقوله بحسبك مبتدأ وزيد خبره والباء زائدة في المرفوع
وهو المبتدأ [illegible] او خبرا لكن لا في النفي والاستفهام نحو بحسبك زيد او [illegible]
اي [illegible] او في المنصوب عطف على قوله في المرفوع نحو القى بيده [illegible]
[illegible] قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة [illegible]
بترك الجهاد [illegible] وطلب الاعداء عليكم [illegible]

بعذاب اي عن عذاب وبمعنى من كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من
ان تأمنه بقنطار يؤده اليك وقد يجيء للتجريد نحو رأيت زيدا بالعلم اي مجردا خاليا عن العلم يعني
ليس له علم حتى يقرأ عليه ويتعلم عنه وسادسها اللام وهي للاختصاص اي لاثبات شيء لشيء
والنفي عن غيره وهو الظاهر ومحمول عليه الكل ثم الاختصاص اما ان يكون الاختصاص استحقاقا نحو الجل
للفرس او اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص نسبة نحو زيد ابن لعمرو وللتعليل اي لبيان علة شيء
سواء كان العلة غائية كضربته للتأديب فان التأديب علة غائية يقصد الفعل لاجلها وهو الضرب
او علة داعية وليست بغائية كخرجت لمخافتك فان المخافة علة داعية على الخروج وليست غائية
يقصد الفعل لاجلها وهو الخروج وزائدة بالرفع عطف على قوله للاختصاص كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم
فاللام زائدة لان ردف متعد بنفسه وبمعنى عن اي ويجيء اللام بمعنى عن اذا استعمل مع القول فما اشتق
منه كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا وبمعنى الواو اي ويستعمل اللام بمعنى الواو
الكائنة في القسم للتعجب اي عند التعجب في اسم الله ولا يستعمل الا في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الذباب وانما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيه تنبيها على انها كواو القسم لا كبائه كقول
الهذلي لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس فقوله لله متعلق باقسم وكلمة لا ههنا
مضمرة لامن الالتباس اي لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى وبمشمخر متعلق به وقوله به الظيان والآس جملة
اسمية وقعت صفة المشمخر والحيد جمع حيدة وهي عقدة في قرن الوعل ويجمع على حيد وحيود كبدرة على
بدر وبدور والمشمخر الجبل العالي والظيان اسم نبت طيب الرائحة والآس شجر معروف وهو الريحان وقيل
الآس قطرة من عسل تقع من النحل على الحجر فيستدلون بتلك القطرة على مواضع النحل ومعنى البيت
والله لا يبقى على تصرف الايام يعني مرورها في الدنيا شيء ولا يسلم عن الآفات التي تقع في الدهر حتى
هذا الوعل الذي يعتصم بشواهق الجبل له ما يرعاه وما يشرب به فهو تعجب وقد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزم
بشر انسوا ته وقال الله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ويسمى هذه اللام لام العاقبة
وقد يجيء في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وبمعنى عند كهذه الآيات لانه قيل المعنى عند
يوم القيمة وبمعنى الى كقوله تعالى كل يجري لاجل مسمى والحمد لله الذي هدانا لهذا وبمعنى بعد كقوله تعالى
اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد زوالها وبمعنى مع كقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقول

حيث يجئ للم يوم الصيحة اصل اي ومنكم وبمعنى الفاء كقوله تعالى اذا ما مت وسوف اخرج حيا اي فسوف
وبمعنى ان كقوله تعالى ولما مرو الا ليعبد والله اي ان يعبد والله وسابعها رب للتقليل اي لانشاء
تقليل افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان كم الخبرية للتكثير اي لانشاء التكثير لغيرها دخلت عليه الا انها
كثيرا ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل ونظير رب فيما ذكر قد فانها في المضارع للتقليل ثم استعملت
للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا وذهب الاخفش الى ان رب اسم
وهو مختار صاحب المفتاح ويستحق اي رب صدر الكلام لما فيها من الانشاء كما ان كم الخبرية يستحق ذلك
ولا تدخل اي رب الا على نكرة لان مجرورها في معنى التمييز عنها لانها للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد
الطالب للتمييز وهو لا يكون الا نكرة نحو رب رجل لقيته او مضمر مبهم بان ليس له معاد معنى مفرد مذكرا ابدا اي لكان
التمييز مثنى او مجموعا او مؤنثا مميز نكرة منصوبة على التمييز لان المضمر لما كان مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه رجلا في
المفرد وربه رجلين في المثنى وربه رجالا في الجمع وربه امراءة كذلك تقول ربه امراتين في المثنى وربه
نساء في الجمع لان المضمر عائد الى شئي في الذهن لا الى شيئ سبق ذكره ليجب المطابقة وهذا عند البصريين وعند
الكوفيين يجب المطابقة اي مطابقة المضمر التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون نحو
ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربه امراءة وربهما امراتين وربهن نساء وقد تلحقها اي رب
ما الكافة اي المانعة عن العمل ولا يجوز ان تكتب الا موصولة بخلاف غيرها من اقسام ما الاسمية فانها
لا تكتب الا مفصولة فتدخل رب بعد لحوق ما الكافة بها على الجملة اما فعلية نحو ربما قام زيد واما اسمية نحو ربما
زيد قائم ولا بد لها اي لرب من فعل ماض تتعلقت به ولو كانت مكفوفة بما وانما وجب ان يكون لها
فعل ماض لان رب للتقليل اي تقليل المحقق الواقع وهو اي ذلك التقليل لا يتحقق
اي لا يحصل الا به اي بالفعل الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
مسلمين فهو كالماضي لصدق الميعاد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود المتحقق
فيكون يود بمعنى ود ويويده قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
حيث جاء باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال
لكونه بمنزلة الموجود لتعريته من الريب ويحذف ذلك الفعل اي الفعل
الماضي الذي تعلقت به رب غالبا اي حذفا او زمانا غالبا وفي الغالب كقولك رب رجلا

الذي لقيته او رب غالبا اي حذفا غالبا احترازا عن غالبا وفي الغالب كقولك رب رجلا اكرمني في
جواب من قال هل لقيت من اكرمك اي رب رجل اكرمني لقيته فاكرمني صفة رجل لما تقرر من ان مجرورها
لابد له من صفة وفعلها اي فعل رب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السؤال لانها كثيرا
ما تقع جوابا لسؤال مذكور او مقدر لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدل على الفعل الخاص وهو حصل
او كان وانما قال غالبا لانه قد يجيء فعلها ظاهرا نحو رب رجلا اكرمني لقيته وثامنها واو رب التي
تكون بمعنى رب في حكمها ولهذا تستحق صدر الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اي واو رب الواو التي
يبتدأ بها في اول الكلام ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ماض يحذف غالبا وانما
يقل واو رب في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو فيصح دخولها على الجملة كقول الشاعر وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اي رب بلدة والبلدة كل جزء من الارض مستحيز عامرا وغامرا والانيس
المؤنس كل ما يؤنس به واليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبي بلون التراب وبضم الياء الخشف والعيس بالكسر جمع
عيساء وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة وتاسعها واو القسم وتختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر
فلا يدخل على المضمر لفظ سواء كان اسم الله نحو والله او غيره نحو والرحمن للفعلين واذا كان واو القسم مختصة
بالظاهر فلا يقال وك لانه لما كان انحطاط درجتها عن درجة الاصل وهو الباء حيث خصصوها باحد القسمين وانما اختاروا
المظهر لاصالته وعاشرها تاء القسم وهي مختصة باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة
والمضمرة واضافة الاسم الى الله تعالى من قبيل اضافة العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده
لكان اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تالرحمن وذلك لانهم لما ابدلوا التاء عن الواو ارادوا حط درجتها
من الواو وخصوها باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر مجيئا في القسم من غيره واجاز الاخفش
دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدلا بقول العرب نحو ترب الكعبة والجمهور حكموا بشذوذه ولما
اختار المصنف رحمه الله قول الجمهور قال وقولهم اي قول العرب الذي استدل به الاخفش ترب الكعبة
شاذ لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان اسم الله او غيره
والمضمر اي تدخل على المضمر نحو بالله وبالرحمن وبه وبك لكون الباء اصلا في باب القسم ولابد
للقسم من جواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى المقسم عليها الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي
تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة موجبة اي مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والجملة الفعلية

منها نحو والله لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة والله لافعلن كذا نظير الجملة الفعلية الموجبة ومنه قوله
تعالى تالله لاكيدن اصنامكم ودخول ان في الاسمية اي ويجب دخول ان المكسورة في الجملة الاسمية الموجبة
دون الفعلية الموجبة نحو والله ان زيدا لقائم ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى
وما كانت اي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة نافية يجب دخول ما ولا فيها اسمية كانت الجملة
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم نظير للجملة الاسمية النافية بما والله لا يقوم زيد نظير للجملة الفعلية النافية
بلا وانما وجبت في الجملة المقسم عليها احد الاشياء الاربعة المذكورة للربط بين الجملتين المقسم
عليها لاستقلال كل واحد منهما بدون الاخرى واعلم انه اي الشان قد يحذف حرف النفي من جواب
القسم لزوال اللبس اي عند عدم الالتباس المنفي بالمثبت كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ لان المضارع المثبت لا بد من ان تقترن باللام وهو ههنا منتف نعلم انه منفي وحرف النفي عنه
محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدم على القسم ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو
قام زيد والله تقدير الاول والله لزيد قائم وتقدير الثاني والله لقام زيد او توسط اي القسم
بين جزئي الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقام والله زيد تقدير الاول والله لزيد قائم وتقدير الثاني
والله لقام زيد وانما حذف جواب القسم في هاتين الصورتين لانه لما تقدم على القسم ما يدل عليه وهو جوابه
في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشر عن وهي للمجاوزة
اي المجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وهو اما حقيقي كرميت السهم عن القوس او غير حقيقي كاطعمته عن
الجوع وكسوته عن العري والثالث عشر على للاستعلاء اي استيلاء شيء على شيء وهو اما حقيقي نحو زيد
على السطح او حكمي نحو فلان علينا امير وعليه دين وقد يكون عن وعلى اسمين اذا دخلت عليهما اي على عن
وعلى كلمة من الجارة فح يكون عن بمعنى الجانب وعلى بمعنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه اي
من جانب يمينه ومنه قوله من عن يميني مرة وامامي ونزلت من على الفرس اي من فوق الفرس
ومنه قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها فيكونان اسمين بدليل دخول من عليهما وقد يجيء عن للتعهد كقوله
تعالى يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء كقولهم بخل عنه ورضي قال المالكي وللاستعانة
كقولهم رميت السهم عن القوس وجاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الا عن موعدة اي لموعدة ويجيء بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق

بمعنى في كقولك لا يكون عن ذلك الامر والباء اي فيه لان الولى بعدا نفي نيا في ذكرهن وقد يجيى
على للمصاحبة كقوله الحمد لله الذي وهب لي على الكبر وللتعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
وللظرفية كقوله تعالى على ملك سليمان وكقوله تعالى الا على ازواجهم وبمعنى الباء نحو قوله تعالى حقيق
على ان لا اقول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم من حلف بيمين فلينظر
الى خير منها على يمينه اي بيمينه والرابع عشر الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو ولابد للتشبيه من اربعة اشياء
المشبه به والمشبه ووجه التشبيه وهو المناسبة بينهما وادات التشبيه وهو الكاف وزائدة كقوله تعالى
ليس كمثله شيئ اي ليس مثله شيئ على احد الوجوه وانما قلنا ذلك لان لهذا الكلام وجهين آخرين
سوى زيادة الكاف احدهما ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائدة هو مثل وكان وجه ان الحكم بزيادة
الكاف هو الحكم بزيادة قليل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الوجه الاول وهو زيادة الكاف
بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من زيادة الاسم لا سيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويرجح ايضا ان
الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير ومختص بالظاهر والثاني ما لا زيادة فيه
اصلا وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المماثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى
اذ المماثلة من الجانبين وهو وجه لتقارب القول بالقبول وترجحه بان الكناية ابلغ من التصريح و
وعدم الزيادة احق بالترجيح وقد يكون اي الكاف اسما اذا ادخل عليها حرف الجر كقول
الشاعر يضحكن عن كالبرد المنهم اي يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة والبرد حب الغمام .
والانهام الذوب شبه ثغرهن اللاتي يعلوها البريق بحباب الغمام الذائبات قال المالكي ويجيى الكاف
للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم وقال الفراء قد يجيى بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب من .
قال كيف اصبحت اي على خير والخامس عشر مذ والسادس عشر منذ للزمان اما في الابتداء اي لابتداء الغاية
في الماضي اي في الزمان الماضي كما تقول في شهر شعبان ما رأيته مذ شهر رجب اي ابتداء عدم رؤيتي
اياه من شهر رجب او للظرفية اي بمعنى في في الحاضر اي في الزمان الحال نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا
اي في شهرنا وفي يومنا اي انتفاء رؤيتي اياه فيهما ولا يجوز دخولهما على المستقبل لانهما وضعا للماضي والحال
قال الجاربردي ان اريد بمدخولهما اي بمدخول مذ ومنذ الجارتين ابتداء الزمان الماضي وانتهاؤه وهو انت
فسرته تكونان للابتداء وان اريد بمدخولهما الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاء تكونان للظرفية

یعنی فی ومایلیہ الرابع عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدا الاستثنا ای ہذہ الثلثة
فیہا معنی الاستثناء اذا جررت بہا ما بعدہا تکون حرف جر ولہذا عددناہا منہا نحو جاءنی القوم خلا زید
وحاشا عمرو وعدا بکر واذا نصبت بہا ما بعدہا تکون افعالا فہذہ الثلثة قد تکون حروفا وقد تکون
افعالا والخمسة التی قبلہا قد تکون حروفا وقد تکون اسماء واما الاحد عشر وہی التی قبل تلک الخمسة فلا تکون
الا حروفا ثم لما فرغ عن بیان حروف الجر شرع فی بیان الحروف المشبہة بالفعل فقال فصل الحروف المشبہة
بالفعل ستة انما سمیت بہذا الاسم لمشابہتہا بالفعل المتعدی من حیث انہا تقتضی الاسمین کما تقتضیہ الفعل المتعدی
الفاعل والمفعول ومن حیث انہا تنقسم الی ثلاثیة ورباعیة کالفعل ومن حیث انہا مبنیة علی الفتح مثل ان وان
الی اخرہا ای اخر ہذہ الحروف التی عرفت فی المرفوعات وہذہ الحروف تدخل علی الجملة الاسمیة ای علی المبتدا
والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر کما عرفتہ فیما مر نحو ان زیدا قائم فتنصب ان زیدا بانہ اسمہا وترفع قائما بانہ
خبرہا وقد تلحقہا ای ہذہ الحروف ما الکافة ای ہذہ موصوفة بہا واذا الحقت بہذہ الحروف ما الکافة فتلغیہا
ای تمنعہا عن العمل ای عن عمل تلک الحروف فیما بعدہا علی الافصح وانما صح لان ما الکافة اخرجت ہذہ الحروف عن
نوع مشابہتہا بالفعل وہو اقتضاء الاسمین ولانہا وقعت فاصلة فتضعف عن العمل وانما قلنا علی الافصح
لان ہذہ الحروف عند لحوق ما الکافة بہا قد تعمل علی لغة غیر فصیحة کما جاء فی بعض الاشعار وانما قال
علی الاصح لان بعضہم جعل ما الکافة اسما کالضمیر الشان اسما لہذہ الحروف والجملة التی بعدہا خبرہ
غیر صحیح الاصح انہا حرف زائد فلو قال فتکفہا عن العمل علی الافصح الاصح لکان انفع ثم الغرض عن
الحاق ما الکافة بہذہ الحروف الحصر والتاکید فی انما وافادة معناہا فی الجملتین الاسمیة والفعلیة
فی البواقی وحینئذ ای اذا الحقتہا ما الکافة تدخل ہذہ الحروف علی الافعال لان ما الکافة منعتہا عن
العمل وعن وجوب دخولہا علی الاسم تقول انما قدم زید قال اللہ تعالی انما حرم علیکم المیتة ثم شرع
فی بیان احوال کل واحد من حروف الستة واشار الی التفرقة بین ان المکسورة والمفتوحة فقال واعلم
ان ان المکسورة الہمزة لا تغیر معنی الجملة بل تؤکدہا ای تقررہا وتثبتہا الضمیر المؤنث راجع
الی الجملة ولا یضر تانیثہ باعتبار المضاف الیہ فانک اذا قلت ان زیدا قائم فکانک
تقول زید قائم مع زیادة التاکید والمبالغة وان مفتوحة الہمزة مع ما بعدہا ای
بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بانہا فی حکم المفرد حیث لا تستعمل

بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بان لا في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقه
جعل الجملة التي بعد ان في حكم المفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا قائم اي بلغني قيام زيد
ويجعل مصدر خبر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا ان تعلمه يكرمك بلغني اكرام زيد عند تعلمك اياه او
يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف اليه متعلقه فتقول في بلغني ان زيدا اخوه
منطلق بلغني انطلاق اخ زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق لزيد
لذلك اي ولاجل ان ان المكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة الهمزة مع ما بعدها من الاسم
والخبر في حكم المفرد يجب الكسر اي كسر همزة ان اذا كان ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع
الجملة نحو ان زيدا قائم وقال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد القول وما يشتق منه
... يكون الا جملة والمراد بالقول ههنا ما يحكي به القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن
... ان البقرة ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد الموصول نحو ما رايت الذي انه في المساجد وان صلة
... لا يكون الا جملة ويجب الكسر ايضا واذا كان في خبرها اذا كان في خبرها اي في خبر صورة ان اللام
... ان زيدا لقائم لان اللام لتاكيد مضمون الجملة اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر للكسر اربعة مواضع وبقي
... بالجملة اذا كان في اول جملة وقعت خبرا وحالا او جواب قسم واذا كان بعد حتى الابتدائية
... وقعت محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون
وما يعلنون ... صاحب الهادي وبعد حيث يضاف الى الجملة ثم قال وكما بعد قد ...
... حيث ... المفرد ... الكسر بعد الامر وبعد النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كلا وكذا بعد الدعاء ...
... بعد ... ويجب الفتح اي فتح همزة ما ذكر ان حيث يقع ان مع اسمها وخبرها
... نحو بلغني ان زيدا عالم وحيث يقع مفعولا نحو كرهت انك قائم وحيث يقع مبتدأ نحو عندي انك
قائم وحيث يقع مضافا اليه نحو عجبت من طول ان بكرا واقف وحيث يقع مجرورا نحو عجبت من ان بكرا
واقف وانما وجب الفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدأ وغيره مما
... لا يكون الا مفردا او ما يشكل ... اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان
الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا انما غيّر الاصل في حيث ويجب الفتح حيث يقع بعد لو
نحو لو انك عندنا لاكرمتك لان ما بعد لو فاعل لان مدخول لو لا يكون الا فعلا حقيقة او تقديرا الكو...

حروف الشرط والفاعل يجب ان يكون مفردا وحيث تقع بعد لولا نحو لولا انه جائني لان ما بعد
لولا الابتدائية مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفردا اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر للفتح خمسة
مواضع وليس الفتح مخصوصا بها بل الفتح حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان اضرب عمروا لان اصل الخبرية
ان يكون مفردا وكذا الفتح حيث تقع بعد لو المخففة لان ما بعدها فاعل او مفعول لان لو لابد يجب ان
يكون مدخولها فعلا لفظا او تقديرا نحو لو ان زيدا قائم وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو عجبت لانك كريم وبعد حرف
العاطفة والجارة وكذا تفتح اذا كانت معطوفة على اسم ان المكسورة كقوله تعالى ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى
وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى وكذا بعد لو وكذا اذا ابدلت من الاسم كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين وكذا بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيدا منطلق كما تقول اتظن ان زيدا
منطلق وكذا اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف معطوف على قوله يجب الكسر لذلك المعنى
ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة مع ما بعدها في حكم المفرد على اسم ان المكسورة
دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل وباللفظ اي باعتبار محل اسم ان فان اسمها المنصوب في اللفظ
مرفوعا باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع باعتبار المحل ثم تقديره عنده لكن يشترط في العطف على
المحل مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم تقديره ان زيدا قائم
وعمرو قائم وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمرو قائمان
لكان مؤديا الى كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين اذ قائمان من حيث انه خبر عن زيد معمول
لان ومن حيث انه خبر عن عمرو معمول للابتداء وهو غير جائز والكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جوزوا
العطف على المحل مطلقا وباعتبار لفظ اسم ان فان لفظه منصوب لانه وجوده لفظا فيجوز العطف
على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون لفظا او حكما لئلا يشكل بما وقع بعد
العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسدها مسد الخبر حيث قامت مقام مفعولي
خبر في العلم فيجوز العطف على محله كالمكسورة لفظا نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو مثل ان زيدا
قائم وعمرو فان قوله وعمرو يجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه
ويجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير في الخبر اذا اكد قبله او فصل بينهما بالا فصل وبلا تاكيد او فصل
مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز

اسمها مطلقا ولم يجوز السيرافي العطف على اسم ان المفتوحة اصلا ثم اعلم ان لكن مثل ان المكسورة في جواز
العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لانها موضوعة
للاستدراك وهو غير مناف لمعنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد خلافا لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة
بالفعل فلا يجوز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها خلافا للفراء ويجوز العطف في الجميع على الضمير
المرفوع المستتر في الخبر على التاكيد والفصل واما سائر التوابع فيما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج
والفراء وسكت غيرهم عنها وكلهم عن البدل ايضا والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة
يجوز دخول اللام اي لام الابتداء على خبرها اي خبر ان المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتاكيد
الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو ان زيدا لقائم وقد يكرر
اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لعليك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزته هاء نحو لهنك
زيد. وقد تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اي ان المكسورة اللام اي
دخول اللام على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا اما في صورة الاهمال فللفرق بين المخففة
والنافية في مثل ان زيد لقائم باللام وان زيد قائم بغير اللام واما في صورة الاعمال فلاطراد الباب
فذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال غير لازمة لان الفرق حاصل بالعمل فلا حاجة الى
اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة عند الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصور
ثم اختلف في اللام فذهب جماعة الى انها لام الابتداء وذهب ابو علي ومن تابعه الى
انها ليست لام الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيد القائم واجيب بان
التعليق انما يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول
الثاني كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان والتنوين في كلا بدل من المضاف
اليه واللام في لما المخففة هي لام الخبر وكلمة ما زيدت ليفرق بين لام ان ولام ليوفينهم وهو جواب
قسم محذوف والمعنى ان كلهم اي جميع المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم وهذا على قراءة مكة و
نافع وعند بعض القراء في الآية مشددة وليست مخففة وحينئذ اي حين اذ تخفف ان المكسورة
يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لانتفاء المشابهة اللفظية بالفعل وهي كونها
ثلاثية مفتوحة الآخر كقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون بتخفيف ان ورفع كل

فهي ملغاة باللام لا محالة ولما مخففة على ان كلمة ما زيدت للتاكيد وذهب بعض القراء الى ان هذه
نافية ولما مشددة بمعنى الا والتنوين في كل عوض عن المضاف اليه والمعنى ان كلهم اي الكفرين لمجموعون يوم
القيمة محضرون عندنا للحساب ويجوز اعمالها اي عملها على ما هو الاصل كقوله تعالى وان كلا لما بتخفيف
ان ونصب كل ولما كان الغاؤها غالبا صرح به قال ويجوز الغاؤها ولم يصرح باعمالها
حيث لم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون لا يجيزون الالغاء وقالوا
حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله ويجوز الغاؤها اي حين لو خففت ان المكسورة يجوز دخولها
على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وان كنت
من قبله لمن الغافلين وان نظنك لمن الكاذبين وانما جوز دخولها على هذه الافعال لجواز الغائها
ولحصول تاكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها او اصلها حينئذ ولذلك خص دخولها بهذه الافعال
وكذلك اي مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوحة حتى اي حين اذا تخفف المفتوحة يجب اعمالها اي
اي اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر اذ لو لم يقدر لعملها ضمير شان مقدر ولم يجدوها عاملة في
الظاهر لانها لزم مزية المكسورة التي هي ضعف تشبيهها بالفعل على المفتوحة التي هي قوي
منها في ذلك كقولنا اشهد ان لا اله الا الله واذا وجب اعمال ان المفتوحة المخففة
في ضمير مقدر فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغني ان زيد قائم قال الله تعالى ان الحمد لله
رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر او لا نحو قد
كان زيد وان قد علمت زيدا او ان قد قام زيد ويجب دخول السين او سوف او قد او حرف النفي
على الفعل اي الفعل الذي تدخل عليه ان المفتوحة المخففة نظير السين كقوله تعالى علم ان سيكون منكم
مرضى ونظير سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه سوف ياتي كل ما قدرا ونظير قد قوله تعالى
ليعلم ان قد ابلغوا ونظير حرف النفي قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم و
قوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وكقولك ان ما خرج زيد علمت ان لن
يخرج زيد ثم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة المخففة بقوله الضمير اي ضمير
الشان المستتر اي المقدر اسم ان المفتوحة المخففة والجملة التي وقعت بعدها خبرها ليكون
خبر ان وانما وجب دخول احد هذه الحروف الاربعة على الفعل الذي تدخل عليه ان هذه ليكون عوضا عما نقص منها

احدى نونيها وليفرق احد الثلثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموجب واما النفي فيفرق بينهما من
حيث المعنى لانه وان نفى بحرف ينفي الاستقبال فهي المخففة اذ لا يجوز الاجتماع بين حروف الاستقبال
والا فهي المصدرية من حيث اللفظ لانه ان كان المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وانما اختيرت هذه
الحروف للعوض والفرق لاختصاصها بالافعال فلما ازال عن ان وجه مشابهتها بالفعل عوض عنه ما كان
مختصا به والمراد بالفعل المذكور الفعل المنصرف لان الفعل الجامد لا يجب دخول احد الحروف المذكورة
عليه كقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لعدم الحاجة
الى الفرق ح لان المصدرية لا تدخل على الفعل الجامد وانما قال على الفعل لان المفتوحة المخففة اذا دخلت
على الاسم لا يجب دخول احد هذه الحروف عليه لانها لا تلتبس ح بان المصدرية لانها لا تدخل الا على الفعل فلا
يحتاج الى التعويض او لان التعويض مع الفعل اكثر وهو الحذف فيه ووقوع الفصل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف
فلا يحتاج الى الفرق والتعويض مع الاسم وكان للتشبيه اى لانشاء التشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد
يجيء كان للشك نحو كانك تمشي وهو اى لفظ كان مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اى مكسورة
الهمزة ولما نشأ من هذا الكلام سوال وهو ان كلمة كان لما لم تكن حرفا برأسها بل كانت مركبة من كاف
التشبيه وان المكسورة الهمزة ينبغي ان تكسر الهمزة فيها ولم تكسر بل تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت
اى الهمزة في كان لتقديم الكاف التي هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اى
على ان وبعد حرف الجر تفتح همزة مادة ان كما عرفت لان حرف الجر لا تدخل الا على المفرد ففتح
همزتها رعاية للصورة وان كان المعنى على الكسر تقديره اى تقدير نحو كان زيدا الاسد واصله ان زيدا
كالاسد ثم قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر هذا ما ذهب اليه الخليل وهو اختيار
المصنف ره والسيد والجمهور على انها حرف برأسها حملا على نظائرها ولان الاصل عدم التركيب
وهو يحصل فيه. وتخفف اى كان فتلغى اى تهمل عن العمل بعد التخفيف على الاصح نحو كان زيد اسد
وقال البعض لشبهها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها ضمير الشان بعد التخفيف كما في ان المفتوحة
المخففة ويجوز ان لا يقدر فيها الشأن لعدم ما يوجبه وهو كمال مشابهتها بالفعل واعلم ان الفرق
بين كان والكاف للتشبيه ثابت من وجهين احدهما ان وجه الشبه اقوى في الكاف وثانيهما
ان كان لها صدر الكلام بخلاف الكاف فانها تقع في وسط الكلام ولكن هي كلمة مفردة

عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة و
اصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة للاستثقال وهو دفع توهم نشأ
عن كلام سابق للسامع نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فان السامع اذا سمع هذا الكلام يتوهم انه
لما لم يجئ زيد لم يجئ عمرو فدفع وهمه بقوله لكن عمرو قد جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمرو ملابسة
في المجيء وعدمه ولهذا يتوسطها اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا في المعنى فالمطلوب هو التغاير
المعنوي ولذا اقتصر عليه واما التغاير اللفظي فهو يوجد نحو ما جاءني زيد لكن عمروا قد جاء قال الله تعالى
والله ربك فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرا
حاضر فان فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصور على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو العلية
والخصوص وينبغي ان يعرف ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضاد تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما
في الجملة كما في الآية الكريمة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه اذ الله لن يشكروا
ويجوز معها اي مع لكن مشددة كانت او مخففة الواو نحو قام زيد ولكن عمروا قاعد ليفرق بين لكن
هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من قال لا يجوز معها الواو اذا
كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز فلا دخول حرف العطف على مثله وقد تخفف اي
لكن فتلغى عن العمل بعد التخفيف نحو مشى زيد لكن بكر عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت لكن
العاطفة لفظا ومعنى اجريت مجراها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز اعمالها بعد التخفيف
[illegible] وقد عرفت وتلغى على [illegible] لكان اولى ليكون اشارة الى هذا الاختلاف
وليت للتمني اي لانشاء التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة نحو ليت هندا عندنا [illegible]
[illegible] واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين على تقدير فعل من التمني كما اشار [illegible]
بقوله تشبيها [illegible] اي تمنيت زيدا قائما فهذا الفعل يتعدى الى مفعولين الجزآن منصوبان على المفعولية [illegible]
[illegible] واجازه الكسائي [illegible] ليت زيدا كان اي ليت زيدا كان قائما [illegible]
منصوب على انه خبر كان المقدرة عند الكسائي وهذا من مواضع وجوب حذف كان [illegible]
المتقدمين ايضا لكن نصب الجزء الثاني على الحالية عندهم وهذا من مواضع [illegible]
عند المحققين فعلم من هذا انهم اتفقوا على اجازة ليت زيدا قائما لكن [illegible]

للترجي اي لتوقع امر مرجو كقوله تعالى لعلكم ترحمون وفيه ترجي للعباد كقول الشاعر احب الصالحين ولست
منهم لعل الله يرزقني صلاحا قيل قائله امام المسلمين ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه ولم بلغ ذلك المصرع
ولو بلغه لم يرض بانشاده تعبير بالشاعر او امر مخوف كقوله تعالى لعل الساعة تكون قريبا وجاء الجر بها اي
بلعل تشبيها بحروف الجر وفي بعض النسخ وشذ الجر بها نحو لعل زيد قائم بجر زيد وهو اي مجيء
الجر بلعل شاذ خارج عن القياس ثم الفرق بين التمني والترجي ان التمني تستعمل في الممكنات والمستحيلات
والترجي لا تستعمل الا في الممكنات وفي لعل اي جاء في لعل لغات اخر احدها عل بدون اللام
والثاني عن بدون اللام الاولى كذلك وقلب اللام الثانية نونا والثالثة ان بقلب العين الفا قال
الله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون اي لعلها فيمن قرأ بالفتح والرابعة لان بثبوت اللام الاولى و
قلب العين الفا واللام الثانية نونا والخامسة لعن بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبرد اصله
اي اصل لفظ لعل عل بدون اللام الاولى زيدت فيه اي في عل اللام تضارع لعل والبواقي من اللغات
المذكورة فرع عليه ثم لما فرغ عن بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان حروف العطف فقال
فصل حروف العطف عشرة الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن المخففة
فالاربعة الاول الى التفسير الاول جمع الاربعة الاولى هي من الواو الى حتى للجمع اي للجمع بين المعطوف والمعطوف
عليه فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو للجمع مطلقا اي من غير التقييد بترتيب او قران او تراخ او
تعقيب وانما قدم الواو لانه الاصل في باب العطف ولكونها للجمع مطلقا نحو جاءني زيد وعمرو اي صدر المجيء
عنهما سواء كان زيد المعطوف عليه متقدما في المجيء او كان عمرو المعطوف متقدما فيه قال الله تعالى
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والفاء للترتيب بلا مهلة اي
بلا تراخ بين المعطوف والمعطوف عليه الا يسيرة نحو قام زيد فعمرو وهذا انما يقال اذا كان زيد المعطوف عليه
متقدما في القيام وتليه عمرو المعطوف وكان هو متراخيا عن زيد بلا مهلة اي مع وصل عادة نحو
قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما وانزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وثم
للترتيب بمهلة اي بتراخ وبلا وصل نحو دخل زيد ثم خالد اي ثم دخل الخالد في الدار وهذا اذا كان
زيد المعطوف عليه متقدما في الدخول على خالد المعطوف وبينهما مهلة اي ويكون بين المعطوف
والمعطوف عليه تراخ وقد يجيء ثم لمجرد التعظيم نحو قوله تعالى ثم ما ادريك ما يوم الدين ثم كلا سوف تعلمون

وقد يجيء زائدة عند الاخفش نحو قوله ثم تاب عليهم ليتوبوا او قيل انها بمعنى اللام وحتى كثم اي مثله في الترتيب
والمهلة الا ان مهلتها اي مهلة حتى اقل من مهلة ثم فيكون حتى متوسطة بين الفاء وثم وشرطه
اي شرط حتى ان يكون معطوفها اي معطوف حتى داخلا في المعطوف عليه لكونها للغاية اتفق
النحاة على ان حتى العاطفة يجب ان يكون معطوفها داخلا في المعطوف عليه حقيقة حتى يجب نصب الصباح ولا
ينصب في قولك نمت البارحة حتى الصباح قال الرضي ان ما بعد العاطفة يجب ان ...
جزء ما قبلها او لما فعل عليه ما قبلها واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر جزء مما
قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح انتهى كلامه وهذا التصريح يوجب ان يكون ما بعد العاطفة
جزء ما قبلها حقيقة ولا يكفيها الجزئية الاعتبارية وبانه يجوز في نمت البارحة حتى الصباح ان
يكون فيه حتى عاطفة ويكون الصباح منصوبا وانما الخلاف في جواز جره فجاز عند الجمهور دون
السيرافي مع جماعة وهي اي حتى تفيد قوة في المعطوف نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الناس
حتى الامير او تفيد ضعفا في المعطوف نحو قدم الحاج حتى المشاة اي قدم ركبان الحاج حتى مشاتهم
واو واما وام ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف مشتركة في كونها لثبوت الحكم لاحد الامرين او الامور
حال كونه مبهما لا بعينه اي غير معين في علم المتكلم واكتفى المصنف باقل ما لا بد منه فلم يقل او الامور وهكذا
فعل في غير موضع من هذا المختصر حيث قال الكلام ما تضمن واذا تنازع الفعلان نحو مررت برجل او امرأة
اي مررت بواحد منهما من غير تعيين وهذا في او للشك واما التي للتفصيل كما في التقسيمات التي لا ابهام
فانها للمعين في علم المتكلم الا انه يجوز ان يكون مقصوده ان يبين المعنى المشترك بين جميع هذه الحروف
الثلثة بخلاف التفصيل والابهام فانهما لا يجريان في ام وبهذا سقط ما قيل من انها جارية لكل الامرين
في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لانه على تقدير التسليم كان كلامنا في المعنى المشترك بين الحروف
الثلثة فانه غير جار في ام واما ما اجاب به بعضهم من انها في الآية الكريمة مستعملة في لاحد الامرين
على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي فلا ينفع الاستثناء
لانها وان كانت واقعة لاحد الامرين والعموم لزم من دخول النفي لكنها ليست لاحد الامرين لا بعينه
في علم المتكلم وقد يجيء او بمعنى الى والا وبمعنى بل نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون ثم اشار
الى الفرق بين اما واو بعد اشتراكهما في المعنى بقوله واما انما يكون حرف عطف اذا تقدمها اما الغير العاطفة

الامرين والحال ان السائل يعلم ثبوت احدهما اى احد الامرين حال كونه مبهما اى بحيث يعين فى علمه بخلاف
او واما اى بعدهما متلبس بحيث يعلم فان السائل بهما اى باو واما لا يعلم ثبوت احدهما اى احد الامرين اصلا اى
لا معينا ولا مبهما وتستعمل ام اى ام المتصلة بثلث شرائط الشرط الاول ان يقع قبلها اى قبل ام المتصلة همزة
اى همزة الاستفهام وهل لان الهمزة عريقة فى الاستفهام والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد
عندك ام عمرو او تقديرا كقول الشاعر لعمرك ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان اى
أبسبع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثانى ان يليها اى يلى ام المتصلة اى يقع
بعدها لفظ مثل ما اى مثل لفظ يلى الهمزة اى يقع بعد الهمزة يعنى اذا كان بعد الهمزة اسم مفرد فكذلك يكون
بعد ام اسم المفرد كما مر مثاله وان كان بعد الهمزة فعل اى جملة فعلية فكذلك بعدها يكون بعد ام فعل
نحو اقام زيد ام قعد وكذا اذا كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذلك يكون بعد ام جملة اسمية نحو ازيد عندك
ام عمرو بخلاف او واما فانه لا يلزم فيهما ان يليهما لفظ مثل ما يلى الهمزة واذا كان كذلك فلا يقال ارأيت
زيدا ام عمروا بدون الفعل بعد ام فى مقابلة الهمزة لان ام فى هذا التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلى الهمزة لان
ما يليها اسم وما يلى الهمزة فعل فلا يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب اليه المصنف وهو مختار الشيخ ابن
الحاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارأيت زيدا ام رأيت عمروا والاوجه
ان يقال ازيدا رأيت ام عمروا الا زيدا ان من اول الامر بان المطلوب تعيين احدهما وايضا نحو ازيد عندك ام عمرو
بغير الهمزة الا على الشذوذ والشرط الثالث ان يكون احد الامرين المستويين محققا اى ثابتا عند المتكلم
لا بعينها وانما يكون الاستفهام اى استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين اى عن طلب التعيين احد المستويين
بعد تحققه ما عنده فلذلك اى لهذا جعل انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد المستويين عند المتكلم
يجب ان يكون جواب ام اى ما يسأل بها بالتعيين اى بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عنه دون
نعم او لا لعدم فادتهما التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه اى جواب هذا القول بتعيين احدهما
فيقال فى الجواب زيد او عمرو ولا يقال نعم او لا بخلاف اذا سئل باو واما مع الهمزة فاذا قيل اجاءك زيد
او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فيصح جوابها نعم او لا لان المطلوب بالسؤال ان احدهما لا بعينه جاءك
وام فى ام منقطعة وهى ما يكون بمعنى بل مع الهمزة اى للاضراب عن الاول والشك فى الثانى هذا هو الاكثر
وقد يجىء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين استفهام ولا معنى لها

للاستفهام ههنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
كما رأيت شبحا اي صورة من بعيد اي من مكان بعيد قلت بعدد وتيقنها انها اي الشبح وتانيث الضمير
باعتبار الصورة لابل على سبيل القطع اي على وجه اليقين لانك اذا رأيتها اعتقدت انها ابل بلا شك ثم
حصل لك شك انها اي الشبح شاة لانك اذا قربت منها علمت انها ليست بابل واعرضت عن
الاخبار فقلت بعد الشك في كونها ابلا ام هي شاة تقصد الاعراض عن الاخبار الاول وهو انها لابل د
والاستيناف اي الابتداء بسؤال آخر وهو انها شاة معناه اي معنى قولك ام شاة بل هي شاة
ام شيء آخر واعترض على قولهم انها لابل ام شاة بانه من عطف الانشاء على الاخبار وقد اتفقوا على عدم جواز
هذا العطف واجيب بانه استفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار وفيه نظر لانه يلزم على هذا ان
لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام في عدها منها فالصواب ما اجاب به
بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعل عطف قصة على قصة
فيما في مقام الاضراب واعلم ان ام المنقطعة لا تستعمل الا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله انها لابل ام شاة وفي
الاستفهام نحو اعندك زيد ام عمرو وسالت اولا مفعول فيه لقوله سالت زمانا سابقا ووقتا ماضيا عن
حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الاول واخذت اي شرعت في السؤال الآخر عن حصول
عمرو ولا وبل ولكن جميعها اي جميع هذه الحروف الثلثة مشتركة في كونها لثبوت الحكم لاحد الامرين معينا اي حال
كون ذلك الاحد معينا عند المتكلم اما لا فلنفي ما وجب اي ثبت من الحكم للاول اي المعطوف عليه عن الثاني
اي المعطوف فيكون الحكم ههنا ثابتا للمعطوف عليه دون المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو ولا يعطف بها
الا في الايجاب فلا يجوز ان يقال ما جاء زيد لا عمرو ولا يجتمع معها اظهار العامل نحو ما جاء زيد لا جاء عمرو
ولئلا تشتبه بالدعاء ولا يعطف بها الا الاسم وعطف على المضارع بها نادر وما وقعت بعد غيرها فهي
لتاكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضالين وبل للاضراب اي للاعراض عن الاول موجبا كان او منفيا
يصرف الحكم عن الاول واثباته للثاني على عكس لا نحو جاءني زيد بل عمرو ومعناه بل جاء عمرو اي المنسوب
اليه المجيء هو عمرو ونحو ما جاء زيد بل عمرو ومعناه عند الجمهور بل جاء عمرو وح يكون بل للاضراب عن نفي
مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو ومعناه عند المبرد بل ما جاء عمرو وهي ح تكون لبيان ان ما نسبت اليه عدم المجيء
في عطف الجمل بمعنى ترك الاولى والاخذ في الثانية نحو قوله تعالى ام يقولون افتريه بل هو الحق من ربك و لا في

تعطف بها فى الاستفهام فى المفردات فلا يجوز ان يقال اقام زيد بل عمرو ولكن الاستدراك بعد عرفت
معنى الاستدراك فلم يذكره هٰهنا ويليه بها اى لكن النفى فلا يستعمل بدونه لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه معنى ويكون النفى اما قبلها نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو جاء او بعدها نحو قام بكر ولكن خالد لم يقم تفصيل.
المقام ان لكن اذا عطفت المفرد على المفرد لزم ان يكون النفى قبلها نحو ما جاء زيد لكن عمرو وما رأيت احدا
لكن عمرو او هى صرح نقيضه لانها تكون لاثبات ما نفى عن الاول واذا عطفت الجملة على الجملة لزم
ان يكون النفى قبلها وبعدها وهى صرح بل فى اتيانها بعد النفى او الايجاب لنفى ما بعدها نحو ما جاءنى زيد
لكن عمرو وقد جاء وجاء زيد لكن عمرو لم يجئ ففى جميع الصور لا تستعمل لكن بدون النفى ثم لما فرغ عن بيان حروف
العطف شرع فى بيان حروف التنبيه فقال **فصل** حروف التنبيه ثلثة قال بعض المحققين الظاهر انها ليست
حروف المعانى بل هى اصوات وضعت لغرض التنبيه فالائق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة الا بفتح الهمزة
وتخفيف اللام واما بفتح الهمزة وتخفيف الميم وها وضعت اى هذه الثلثة لتنبيه المخاطب والقاظ قبل الشروع فى
الكلام لئلا يفوته اى المخاطب شيئى من الكلام الذى يلقيه المتكلم اليه ولا يغفل عنه او يتمكن فى ذهنه ولذلك
سميت هذه الحروف حروف التنبيه ولا تكون هذه الحروف الا فى صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة
فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا حصل بينها وبين اسم الاشارة فهى فى صدر الكلام ايضا نحو قوله
تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء فالا واما لا يدخلان الا على الجملة لانهما وضعتا لتاكيد مضمون الجملة فيفتح
بها الكلام لايقاظ السامع او تنبيه عليه فلا تدخلان الا على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى الا انهم
هم المفسدون وكقول الشاعر اما والذى ابكى واضحك والذى امات واحيى والذى امره الامر والبيت
لابى صخر الهذلى القسم بالله تعالى واما للتنبيه والواو للقسم الباقى من الكلام صلات الموصولات والاستشهاد
على ان اما للتنبيه دخلت على الجملة الاسمية او فعلية نحو الا لا تفعل واما لا تضرب والثالث من حروف التنبيه
مثل الا واما
وهو ها تدخل على الجملة الاسمية نحو ها زيد قائم او فعلية نحو ها افعل كذا والمفرد اى تدخل على المفرد الذى
يكون اسم الاشارة نحو هذا او هؤلاء وكذا هذان وهاتان فهذه الحروف ثلثتها تدخل على الجمل كلها وتدخل
ها خاصة على المفردات من اسماء الاشارة ثم لما فرغ عن بيان حروف التنبيه شرع فى بيان حروف النداء
فقال **فصل** حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واى والهمزة المفتوحة فاى بفتح الهمزة وسكون الياء
والهمزة المفتوحة تستعملان للقريب اى لنداء القريب وايا وهيا تستعملان للبعيد اى لنداء البعيد

ویا اعمها ای اعم جمیع حروف النداء کما فسره بقوله ای تقع للقریب والبعید وفی بعض النسخ
ویا لهاء للمتوسط فان قلت ینبغی ح ان لا یقال یا الله ویا رب لانه تعالی اقرب الیه من حبل الورید
قلت انما ذکر یا فی اسم الله سبحانه استقصارا من القائل واستبعادا له عن مظان القبول ثم اعلم ان
یا کما انه اعمها بحسب المعنی کذلک اعمها بحسب موارد الاستعمال فیکون محذوفة ومذکورة ولا یحذف
من حروف النداء غیرها وینادی اسم الله تعالی والاسم المستغاث الا بها وایتها الا بها ولا یندب الا بها
او بوا وقد مر احکام المنادی فی قسم الاسم فلا نعیده ثم لما فرغ عن بیان حروف النداء شرع فی بیان حروف الایجاب
فقال **فصل** حروف الایجاب ستة نعم وبلی وای بکسر الهمزة وسکون الیاء واجل بفتحتین وسکون اللام وجیر
بکسر الراء وقد تفتح وان بکسر الهمزة وتشدید النون اما نعم جاء فی نعم اربع لغات فتح النون والعین وهی المشهورة
وفتح النون وکسر العین وکسر النون والعین واتباعهم وقلب العین المفتوحة حاء فلتقریر کلام سابق ای لتثبیت مضمونه کان الکلام
السابق مثبتا او منفیا استفهاما کان او خبرا فهی فی جواب قام زید بمعنی قام زید وفی جواب الم یقم زید بمعنی لم یقم زید وبلی تختص بایجاب النفی
قبله ای باثبات النفی من الکلام السابق یعنی انها تنقض نفیا سابقا وتصیره اثباتا سواء کان ذلک النفی استفهاما
متصلا باداة الاستفهام کقوله تعالی الست بربکم قالوا بلی فمعنی بلی فی آیة الست بربکم بلی انت ربنا او خبرا کما یقال لم یقم زید
قلت بلی قد قام ای زید وینبغی ان یعلم انه ان کان المراد بالایجاب فی قوله حروف الایجاب ایجاب النفی السابق لا یستقیم نعم لانها
لیست لایجاب النفی بل هی لتقریر ما سبق مثبتا کان او منفیا وان کان المراد به اثبات ما قبلها ای تقریر ما قبلها او تصدیقه اثباتا
کان او نفیا لا یستقیم بلی لانها لیست لهذا المعنی بل هی مختصة بایجاب النفی السابق فلو قال حروف التصدیق لا الایجاب
لشمل ای للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الی انها لا تختص بتصدیق الجزء الاخیر وذهب ابن مالک الی ان ای بمعنی نعم وهذا
یخالف لما ذکره المص والشیخ ابن الحاجب ویلزمها القسم ای لا تستعمل الا مع القسم من غیر ان یتعرض بفعل القسم بعدها کما یقال هل کان
کذا قلت فی جوابه ای والله ولا یقال ای قسمت والله وجاز ای الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا کان قبله ها التنبیه نحو
ها الله فالارجح جره لا نصبه لنیابته مناب الجار وفی ای الله اذا کان مجرورا ومع ها التنبیه ثلثة اوجه احدها حذف الیاء لالتقاء الساکنین
والثانی فتح الیاء الذی مع اجتماع الساکنین لخفة الفتحة والثالث الجمع بین الساکنین مبالغة فی المحافظة علی حرف الایجاب لصون
آخرها من التحریک والحذف وان کان یلزم التقاء الساکنین علی غیر حدهما لکونهما فی کلمتین اجراء لهما مجری کلمة واحدة واشبه ما
فیه اجتماع الساکنین علی حدهما وهذا ایضا من خصائص لفظ الله واجل وجیر وان کلها ای ثلثة هذه الحروف لتصدیق الخبر
سواء کان الخبر مثبتا او منفیا فلا تقع بعد الاستفهام کما اذا قیل جاء زید قلت فی جوابه اجل او جیر او ان ای صدقت

اعرابي فسأله شيئا فلم يعطه فقال الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها اي
نعم لعن الله تلك الناقة وراكبها اي نعم لعن الله تلك الناقة وراكبها اي نعم لعن الله تلك الناقة وراكبها اي نعم لعن
الله تلك الناقة وراكبها ثم لما فرغ عن بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
فصل حروف الزيادة سبعة ان وان وما ولا ومن والباء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير بها المعنى الاصلي
حتى يكون وجوده وعدمه سيين وليس معنى زيادتها ان لا يكون متعلقة بالزيادة ابدا بمعنى انها حيث وقعت زائدة
بل انها قد تتصف بالزيادة ومن شانها ان تزاد بمعنى انه اذا اريد زيادة حروف الكلام زيدت حروف منها ولهذا
سميت بحروف الزيادة وتسمى حروف الصلة ايضا والمقصود من زيادتها في الكلام التاكيد او الفصاحة او
كلاهما وغير ذلك فان بكسر الهمزة وسكون النون والفاء للتفسير تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية كثيرا
لتاكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وكقوله حسان ما ان مدحت محمدا بمقالتي ولكن مدحت مقالتي بمحمد وقال بعضهم
انها ان النافية دخلت عليها ما النافية لتاكيد النفي وهذا ضعيف لكراهتهم اجتماع حرفين اصليين بمعنى
واحد ولهذا لا يجوز ان يقال ان زيد ولا رجل وتزاد ان مع ما المصدرية قليلا نحو انتظر ما ان
يجلس الامير اي مدة جلوس الامير وكذا تزاد ان مع ما الاسمية كقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان
مكناكم فيه ومع الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وتزاد ان مع لما الحينية نحو لما ان جلست جلست وان
بفتح الهمزة وسكون النون تزاد زيادة حاصلة مع لما كثيرا كقوله تعالى فلما ان جاء البشير قال في
الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم
الله اي لا يعذبهم فجعل الواقعة بعد لما مقابلة للزائدة ووجهه خفي وضع منه موضع زيادة ان لم يذكره
وتزاد ان بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله ان لو قمت قمت وتزاد ان مع كاف التشبيه قليلا نحو
قوله كان ظبية وما تزاد زيادة صلة مع اذا ومتى واي وايان واين وان شرطيات اي حال كونه هذه
الكلمات ادوات الشرط وفيه اشارة الى انها اذا لم تكن شرطيات فان ما لا تزاد معها وان جاز استعمالها
على وجهين كما تقول اذا ما صمت صمت وكذا البواقي نحو متى ما تخرج اخرج واي ما تضرب اضرب
قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وانما تجلس اجلس وقوله تعالى اما ترين واما نذهبن بك فانا
ويلزم في الفعل اما نون التاكيد غالبا لتحسن الفعل اولى بالتاكيد من حيث انه للقصد من الحروف نحو
ما القسم قسم بلا نون التاكيد قليلا وتزاد ما بعد بعض حروف الجر سماعا نحو قوله فبما رحمة من الله وعما قليلا

مما خطيئاتهم اغرقوا ولعله تمّ قال وبعد بعض حروف الجر لانها لا تزاد بعد جميع حروف الجر وجاء زيادة
مع المضاف على قلة نحو قوله تعالى قل بما انكم مطلقون ونحو غضبت من غير جرم وقبل الا بعد حرف
الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها او تزاد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف
الكائنة بعد النفي سواء كان النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فان الغير بمعنى لا النافية وكذا تزاد لا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا او لا تزاد
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وتزاد لا قبل القسم على قلة وان كثر زيادتها
قبل القسم الذي كان جوابه نفيا للاستعار بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل نحو قوله تعالى لا اقسم بمعنى اقسم
والسر في زيادتها التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فتزاد لذلك في صورة القسم وجاء
زيادتها مع المضاف على الشذوذ كقوله فلان في بير لا حور سرى وما شعر الحور الهلاك اي فلان
في بير الهلاك يسير ... ما علمتم من امن والباء واللام فقد مر ذكرها اي ذكر زيادتها في حروف الجر على
التفصيل فلا نعيدهما ولما كان زيادة من والباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خص زيادتها
بالذكر ولم يذكر زيادة الكاف ثم اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان تجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في
حيثما واذ ما الا انهم لم يجعلوها من حروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف الكلمة عن العمل
وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين ثم لما فرغ عن بيان
حروف الزيادة شرع في بيان حرفي التفسير فقال فصل حرفا التفسير تسقط نون التثنية للاضافة اي بفتح الهمزة
وسكون الياء وان بفتح الهمزة وسكون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله فلك
الحديثي ويعرب المفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكي اي عاطفة وفيه لان ما بعدها يبين
ما قبلها والعطف يقتضي المغايرة فاي تفسير بها مطلقا سواء كان مفردا كما تقول في تفسير قوله
تعالى واسال القرية اي اهل القرية او جملة كما تقول في تفسير قطع رزق اللص اي مات وان انما
يفسر بها اي بلفظ ان فعل متلبس بمعنى القول كالامر والنداء والكتابة ونحو ذلك فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم واوحينا اليه ان اتمم وكتبت
اليه ان اكرم ثم الفعل الواقع بعد ان يكون مفعوله اما هي تفسير مقدرا في الغالب كما في قوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم اي ناديناه بشيء اي بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير

للمقول العام المقدر وقد يكون مقوله العام في تفسيره ملفوظا نحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان
ما نذكره فيه اذا لم يفسر بان الا فعل فيه معنى القول لا القول الصريح فلا يقال قلت له ان اكتب اذ هو اي قلت
لفظ القول الصريح لا معناه اي معنى القول واما ان في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا فانه تفسير للامر لا للقول
ويستحق ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام بدونه لا يحتاج من جهة تفسير المبهم المقدر نحو قوله تعالى
وآخر دعوٰهم ان الحمد لله رب العالمين ليس ان فيه مفسرة لان قوله ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم فاي احتج
استعمالا من ان المجاز ان يفسر بها ما ليس فيه معنى القول وما فيه معنى القول ولفظ القول الصريح وقال ابن المالك الغالب
فيها ان يكون تفسير الغير معين ثم لما فرغ عن بيان حرفي التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال فصل حروف
المصدر اي الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر فالاضافة بادنى الملابسة ثلثة وزاد بعضهم كي ولو في حروف
المصدر ما وان بفتح الهمزة وتخفيف النون وأنّ بفتح الهمزة وتشديد النون فما وان للجملة الفعلية اي تختصان
للجملة الفعلية فانها لا تدخلان الا عليها فتجعلانها في حكم المفرد فما كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي
برحبها بضم الراء مصدر رحب على وزن كرم معناه اتساع وكقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا اي ذهابها وان نحو قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي قولهم وان للجملة
الاسمية اي تختص للجملة الاسمية فانها لا تدخل الا عليها فتجعلها في حكم المصدر نحو علمت انك قائم اي قيامك
او في معناه ان لكن نحو عجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد لك وان تعذر قدرت الكون نحو قوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض وهذا مذهب سيبويه واجاز غيره بعد ما المصدرية الجملة
الاسمية ايضا ثم اعلم ان اختصاص ان بالجملة الاسمية اذا لم يكن مخففة ولم تلحق بها ما الكافة واما اذا خففت او كفت
بما فتجويزهما الجملة الاسمية والفعلية ثم لما فرغ عن بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال
فصل حروف التحضيض حروف تدل على تحضيض الفعل وتحريضه اربعة هلا والا ولولا ولوما ولها اي لهذه
الحروف صدر الكلام لانها تدل على نوع من انواع الكلام فوجب تقديرها ليعلم في اول الامر ان
كون الكلام من ذلك ومعناها اي معنى هذه الحروف حث وطلب على الفعل ان دخلت المضارع نحو هلا تاكل قال
الله تعالى لو ما تأتينا بالملائكة ومعناها لوم وتعيير اي تنديم وتوبيخ على ترك الفعل ان دخلت الماضي نحو هلا ضربت
زيدا ونحو اي حين اذا دخلت الماضي لا يكون معناها تحضيضا الا باعتبار ما فات من الفعل ولا تدخل حروف التحضيض
الا على الفعل لان التحضيض الحث انما يتعلق بالفعل ثم ذلك الفعل اما ان يكون لفظا كما مر مثاله او تقديرا كما اشار اليه

بقوله فإن وقع بعدها اي بعد حروف التحضيض اسم فبإضمار فعل اي هو معمول باضمار فعل بعدها كما تقول لمن
ضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اي هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب بفعل مضمر بعدها قال الرضي لو وقع
الظرف بعدها فهو منصوب بالفعل بعدها الفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة
فيه منصوب بزرتني وقد جاء الجملة الاسمية بعدها للضرورة كقوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة * الي فهلا نفس
ليلى شفيعها ويجمعها اي جميع حروف التحضيض مركبة من الجزئين جزؤها الثاني حرف النفي في جميعها والجزء الاول
حرف الشرط في بعضها وهو ان في الا ولو في لولا ولوما وحرف الاستفهام في بعضها وهو هل في هلا وحرف المصدر في بعضها وهو الا
ولولا ولوما معنى آخر سوى التحضيض وهو اي ذلك المعنى امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى نحو لولا علي لهلك
عمر اي لولا علي موجود لهلك عمر ففيه اشعار بالوجود ثم الفارق بين لولا الذي هي للامتناع وبين لولا حرف التحضيض انك اذا قلت لولا
ضربت زيدا تم الكلام واذا قلت لولا علي لم يتم حتى لم يجئ قولك لهلك عمرو حين اذا كانت لولا لذلك المعنى
الآخر يحتاج الى الجملتين اللتين اولهما اي اولى الجملتين جملة اسمية ابدا ولو كانت الجملة الثانية اسمية او فعلية
وهذا اذا لم يقدر خبر للمبتدأ الذي بعد لولا الامتناعية كما هو مذهب البصريين واما على قول الكسائي فالاسم بعدها فاعل لفعل
مقدر اي لولا علي لهلك عمر فهي على هذا وان يحتاج الى الجملتين لكن لا يكون اولهما اسمية وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم
بعدها ثم لما فرغ عن بيان حروف التحضيض شرع في بيان حرف التوقع فقال فصل حرف التوقع قد سميت بحرف
التوقع لانه يخبر بها المتوقع الاخبار وهي اي قد اذا دخلت في الماضي تكون للتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير
قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولا تقل ذلك اي ما احل ان قلت في الماضي لتقريبه الى الحال تسمى حرف التقريب
ايضا كما سمي بحرف التوقع ولهذا اي للدلالة لها التقريب الماضي الى الحال لزمها اي قد الماضي اي مع الماضي ليصلح اي الماضي
ان يقع حالا لان الماضي الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد قد ركب ابوه كان الركوب مقدما على
المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فاتي بقد المقربة الى الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد ما في الحكم لان القريب من الشيء في حكم
المفارق له ولذلك لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يقال قد مات الشيخ وقد ولد في اليوم كذا وقد قال اولا
اليوم وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كن نعم العرب علام ... الاسباب وقد تجيء في
الماضي للتاكيد مجردة عن التقريب اذا كان ما دخل عليه قد جوابا لمن سأل بقوله هل قام زيد تقول جوابا له قد قام زيد
عطف على قوله في الماضي اي هي اذا دخلت على المضارع تكون للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يبخل وقد يكون للتكثير في
مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا وقد تجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل نحو قوله

اى تذهب به حالها فكان لك ان ابتها ذهبت به حالة الصحة غير منها على الاحتمال ثم لما فرغ عن بيان حرف
التوقع شرع فى بيان حرفى الاستفهام فقال فصل حرفا الاستفهام الهمزة وهل لها اى لهذين الحرفين
صدر الكلام لانهما تدخلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فوجب التصدير بهما ليعلم من اول الامر
ان الكلام من ذلك النوع تدخلان اى هما تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو ازيد قائم فى الجملة الاسمية
وهل قام زيد فى الجملة الفعلية واقام زيد فى الفعلية وهل زيد قائم فى الاسمية ودخولها اى دخول الهمزة وهل
على الفعلية اى على الجملة الفعلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كان دخولها على الفعلية اكثر اذ الاستفهام بالفعل
اولى من الاسم ولهذا كان تقدير الاسم بعد الهمزة فاعلا اذا كان بعدها فعل احسن من تقديره مبتدأ كما فى قوله
ازيد قائم ثم اراد ان يبين ما يكون الهمزة به اكثر تصرفا فى الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهمزة فى مواضع
من الكلام التى لا يجوز دخول هل فيها اى فى تلك المواضع وهى اربعة احدها ان يدخل الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل نحو ازيدا ضربت ولا يجوز ان يقال هل زيدا ضربت والثانى ان يستعمل الهمزة للانكار
نحو اتضرب زيدا وهو اخوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك والثالث ان يستعمل
مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان يقال هل زيد عندك ام عمرو والرابع ان تدخل
الهمزة على حروف العطف نحو اومن كان ميتا واثم اذا ما وقع ولا تدخل عليها هل وهذا اذا لم
تكن بمعنى الهمزة واما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهى تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقتها اياها ولا تستعمل
هل فى هذه المواضع اى المواضع الاربعة المذكورة اما فى الموضع الاول فلكون هل فى الاصل بمعنى قد المختصة
بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فاذا وجدت الفعل بعدها تذكرت العهد السابق ومالت اليه
ولم تسل بغيره واما اذا لم تجد الفعل بعدها مع انه صرحت ذاهلة عنه فلا يقال زيد خرج وهل زيدا ضربت كما
لا يقال فقد زيد خرج وقد زيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل ههنا واما فى الموضع
الثانى فلان هل لا تستعمل فيما فيه معنى الانكار واما فى الموضع الثالث فلاختصاص ام المتصلة بالهمزة لكونها
الاصل واما فى الموضع الرابع فلان الهمزة فى الاستفهام كما مر انفا ولكونها اخصر من هل ولذا كانت اسبق
بكثرة الاستعمال فعلم مما ذكر ان الهمزة اعم تصرفا فى الاستعمال من هل والى ما بيناه من وجه دخول الهمزة
فى المواضع الاربعة المذكورة دون هل اشار بقوله وههنا اى فى مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه
هل بحث اى كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها فى تلك المواضع دون هل بعد استمرارها فى كونها

حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة الى المداخل التي يكون هل مختصة بها فانها تختص باحكام مواضع
من الكلام لا يجوز دخول الهمزة فيها ايضا وهي ان حرف العطف قد دخل على هل دون الهمزة كقوله تعالى فهل
انتم شاكرون وفهل يهلك الا القوم الفاسقون ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول أان
تكرمني وتقول اسلم اليهم هل تلتفت الى من يجيئ هل وسائر كلم الاستفهام بعدام ولا يجيئ الهمزة بعدها قال الرضي
وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم ثوبت
وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيئ بعدها الا قصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان تدخل الموكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه التصرفات ان هل انها اكثر
تصرفا في الاستعمال من الهمزة فيكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه ثم لما فرغ عن بيان حرفي
الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال **فصل** حروف الشرط ثلثة ان بكسرة الهمزة وسكون النون
ولو واما بفتح الهمزة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام لما ذكرنا فيما سبق وتدخل كل واحد منها اي
من تلك الحروف على الجملتين اسميتين كانتا او فعليتين او مختلفتين لا يخفى ان هذا التعميم لا يستقيم في ان ولو حيث
لا يجوز دخولهما على الجملتين الاسميتين بل يجب دخولها على الجملتين الفعليتين وهو ينافي قوله فيما بعد ويلزمهما
الفعل لفظا او تقديرا فان للاستقبال وان دخل الماضي اي على الماضي وان هذه للوصل نحو ان زرتني
اكرمك واما قولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس محمول على معنى ان اكرمتني اليوم يكون سببا للاخبار
بذلك ولو للماضي وان دخل المضارع نحو لو تزورني اكرمتك قال الله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم اي لو عنتم في الجهد والهلاك وقد يجيئ بمعنى ان نحو قوله تعالى ولامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبكم
وقد يجيئ بمعنى ان الناصبة نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وهو كثير نظير في القران ويلزمهما
اي ان ولو الفعل سواء كان لفظا كما مر نظيره او تقديرا نحو ان انت زائري فانا اكرمك تقديره
ان كنت زائري فانا اكرمك فلما حذف الفعل صار ضميرا المتصل منفصلا وقال الله تعالى وان احد من
المشركين استجارك اي وان استجارك احد ولو انتم تملكون اي لو تملكون تملكون انتم فانهما فاعلان لفعلين
محذوفين يفسرهما الفعل المذكور واعلم ان ان تستعمل في الامور المشكوكة المحتملة كما مر نظيره فلا يقال اتيك
ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها وليس من الامور المشكوكة المحتملة وانما يقال
اتيك اذا طلعت الشمس لان اذا انما تستعمل في الامور المقطوعة بها وطلوع الشمس منها ولو تدل على مضى

الجملة الثانية لسببية الجملة الاولى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان هو ههنا يدل على انتفاء
الفساد بسبب انتفاء تعدد الالهة فينتفي استعمالها بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يجيء لاثبات الثاني على تقدير
وجود الاول بعدمه نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي نفي العصيان لازم لنفي الخوف كما هو لازم لوجوده
الخوف نحو لو اهنتني لاكرمتك اي الاكرام ثابت سواء اكرمتني او اهنتني واذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم اي
القسم على الشرط يجب ان يكون اي الذي يدخل عليه حرف الشرط ماضيا سواء كان الماضي لفظا نحو والله ان
اتيتني لاكرمتك او معنى بان يدخل لم على المضارع نحو والله ان لم تأتني لا اجيئك وانما وجب ان يكون مدخول حرف الشرط ماضيا
لانه لما امتنع عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم وجب كونه ماضيا في الشرط كيلا يعمل فيه ليتوافق في عدم العمل وح
اي حين اذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم على الشرط كانت الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط لانه يلزم ح
ان يكون الجواب مجزوما وغير مجزوم وهو مستحيل فتكون في المعنى جوابا للقسم والشرط جميعا اما كونه جوابا للقسم فلكونه يمين عليه
واما كونه جزاء للشرط فلكونه مشروطا بالشرط فلذلك اي فلاجل ان الجملة الثانية تكون ح في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء
للشرط وجب فيها اي في الجملة الثانية ما يجب في جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام من ان اذا كان جواب القسم
جملة موجبة وما ولا اذا كان جوابه جملة منفية كما رأيت ذلك في المثالين المذكورين واما اذا وقع القسم في وسط الكلام بتقدم
الشرط او غيره عليه جاز ان يعتبر القسم ان يكون الجواب له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ماضيا نحو ان اتيتني والله
لآتينك وجاز ان يلغى بجعل الجواب جزاء للشرط فلم يجب ان يكون الشرط ماضيا ويصير القسم ملغى نحو ان تأتني والله آتك واما
لتفصيل ما ذكر مجملا نحو قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد واما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم يلزموا
تعدد اما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية حيث لم يذكر اما اخرى لكونها تفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان
في تقديره واما الراسخون في العلم والصحيح انها غير لازمة لها اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويدل على ذلك صحة ان يقال اما بعد فعلت
كذا او ليكن كذا وقد يكون لها التفصيل ما اجمل في الذهن يكون معلوما عند المخاطب بواسطة القرائن وقد تكون للاستئناف من
غير ان يتقدمها اجمال كاما الواقعة في اوائل الكتب قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد
الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما فانما تقع في توجيه اما في اوائل
الكتاب حيث اما بعد وبعد فاني او بتقدير اما حيث بعد التقدير كما ينبغي ويجب في جوابها اي جواب اما ال تعدد سو ظاهرا اي في آخر
اما الفاء ويجب الفصل بين ان يكون الاول سببا للثاني وانما وجب الفاء في جوابها بسببية الاول للثاني لان في تلك الجملة
يكون بها كلمة الشرط ويستدل على ذلك بانه يحكم بكونها واجبة للشرط مع انه يقال حيث زيد لقيته فانا اكرمه اذ

كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلوها حينئذ بمعنى ان لما ظرفية جازمة بمجرى الشرط ويجب ان يجزي فعلها اي
فعل لما الذي دخلت هي عليه مع ان الشرط لابد له اي للشرط من فعل اي من ان يدخل على الفعل وذلك اي حيث حذف
فعلها لئلا يكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود من اما تفصيل ما بعدها اي ما هو الاسم الواقع بعدها اي بعد اما لا الفعل نحو اما زيد فمنطلق
تقديره اي تقدير هذا الكلام مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف الفعل الذي هو الشرط وهو يكن وحذف ايضا الجار والمجرور وهو من شيء
واقيم اما مقامهما حتى بقي اما فزيد منطلق فلما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء نقلوا اي النحاة الفاء التي للجزاء الى الثاني
وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين اما والفاء عوضا عن الفعل المحذوف لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء
فصار اما زيد فمنطلق ثم ذلك الجزء اي الجزء الاول هو الاسم الواقع بعدها ان كان صالحا للابتداء اي لكونه مبتدأ بان لم
يكن ظرفا فهو اي ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله والا اي وان لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فعامله
اي فعامل ذلك الجزء ما بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق عامل في يوم الجمعة ناصبه على الظرفية اعلم ان النحاة اختلفوا
في ان الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من خبر جوابها ام لا فذهب سيبويه الى انه جزء من خبر جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا
وسواء كان ما بعد فاء الجزاء مانع التقديم اولا وهو المختار عند المص حيث لم يخرجه بالذكر وذهب ابو العباس المبرد الى انه ليس جزءا من
خبر جوابها مطلقا سواء وجد مانع التقديم اولا لامتناع عمل ما في خبر فيما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف سواء كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق تقديره مهما ذكر زيد فهو منطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره مهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
وهذا مردود والا لجاز النصب في الاول بتقدير مهما يذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل الا انه غير جائز اتفاقا وذهب المازني الى انه اذا كان
التقديم على جوابها ام يوجد مانع التقديم فهو من قبيل القسم الثاني يعني انه ليس جزءا من خبر جوابها بل هو معمول الفعل المحذوف نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عن بيان حروف الشرط شرع في
بيان حرف الردع فقال حرف الردع كلا وضعت لزجر المتكلم وردعه اي منعه عما يتكلم المتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك كلا اي ليس الامر كذلك ردعا
له تنبيها على الخطأ كقوله تعالى فيقول ربي اهانن كلا اي لا تتكلم بهذا الكلام فانه اي الامر ليس كذلك اي كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا
على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على من يكرمه من الانبياء والصالحين للاستصلاح اي وضع كلا لزجر المتكلم وردعه اذا جاءت بعد الخبر كما مر وقد تجيء
كلا بعد الامر ايضا بمعنى الردع اذا جاءت بعد [illegible] تكون نفيا [illegible] اذ قيل لك اضرب زيدا فقلت كلا اي لا افعل ابدا اذ نفيا للاجابة بالخبر لزيد وقد
كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل قوله تعالى كلا سوف تعلمون اي حقا [illegible] كلا بمعنى حقا تكون كلا اسما [illegible]
[illegible] كلا حال كونه اسما [illegible] بمعنى [illegible] الاعراب [illegible] حرف [illegible] معنى [illegible]
المخاطب عما يتكلم وتحقيقا تصديق قيل [illegible] بمعنى [illegible] المنتبه

وتحصيل تاء التأنيث الساكنة دون المتحركة لاختصاصها بالاسم فلو لم يقيدها بذلك لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي
وانما اسكن بعد التاء ليحصل الفرق بينها وبين تاء الاسم اذ لكونها حرفا واصلها السكون والمراد بسكون
التاء ان تكون ساكنة في الاصل لان صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد نحو قامتا فانها ساكنة
في الاصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وانما خص لحوقها بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال
وانما لحقت هذه التاء الماضي لتدل اي التاء من اول الامر على تانيث ما اسند اليه الفعل تحقيقا او تنزيلا
كما في المجموع المنزلة منزلة المونث وسواء كان ما اسند اليه الفعل فاعلا نحو ضربت هند على صيغة المعروف او
مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضربت هند على صيغة المجهول ولما سبق بيان مواضع وجوب الحاقها اي الحاق التاء
وجواز الحاقها في فصل الفاعل اشار اليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اي التاء وجواز الحاقها
في فصل الفاعل فلا نعيده واذا لحقها اي التانيث الساكنة حرف ساكن واقع بعدها اي بعد التاء وفيه
اشارة الى انه لو لحقها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب تحريك ذلك الساكن وجب تحريكها اي التاء بالكسر
لا بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لدفع التقاء الساكنين ثم وجب تحريكها بالكسر لان الساكن اذا حرك
حرك بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون نحو قد قامت
الصلوة فان التاء فيه اذ لحقها اللام حركت بالكسر ولما كانت ههنا سوال وهو ان يقال اذا حذفت احد
الساكنين لالتقائهما وجب رد المحذوف عند تحريك الثابت لان علة الحذف وهو التقاء الساكنين اذا زال
تحريك الثابت وجب رد ما حذف فلم يرد الالف في مثل رمت المرأة عند تحريك التاء بعد ما كانت الالف
محذوفة فيه لالتقاء الساكنين وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحركتها اي حركة التاء لا توجب ردما
اي حرف حذف ذلك الحرف لاجل سكونها اي لاجل سكون التاء فلا يقال رمات المرأة برد الالف
المحذوفة بالتقاء الساكنين وانما توجب حركتها رد المحذوف لان حركتها اي حركة التاء عارضية لانه صيغة
واقعة لرفع التقاء الساكنين وهي التاء وساكن لحقها والعارض كالمعدوم فهي تكون في حكم السكون
اذ كل حركة تحصل بامر عارضي فهي في حكم السكون فرج تحقق اجتماع الساكنين في رمت المرأة وهو علة
الحذف فلم يرد الالف فيه ولهذا لا يرد الواو في قل الحق عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفة في قل
لالتقاء الساكنين الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارضي وهو رفع الساكنين فيكون في حكم السكون
بخلاف قولا وقولي حيث يرد الواو فيهما عند تحريك اللام لان حركة اللام [illegible]

۱ باتصال الفاعل به ونون التاكيد فيه لكونها كالجزء من الكلمة التي يتصل كل منها بها فلا يكون حركة اللام فيهما بالعارض وانما حذفت الالف في دعاتا
ورماتا وان حصلت حركة التاء فيهما باتصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها
لبيان ان فاعلها ضمير مونث بخلاف اللام والنون في قولا وقولن لانه من نفس الكلمة فكانه لم يجيء لمعنى فلا
يلزم من رد الواو في قولا وقولن رد الالف في نحو دعاتا ورماتا واذا كان كذلك فقولهم اي قول العرب
المرتان رماتا برد الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين ضعيف واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر
والمونث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرا ليدل على ان ما اسند اليه الفعل مثنى او مجموع مذكر او مونث كالحاق
تاء التانيث لذلك فضعيف لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بالحاق الالف في التثنية
وقاموا الزيدون بالحاق الواو في جمع المذكر وقمن النساء بالحاق النون في جمع المونث واما اذا كان
الفاعل مضمرا فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال زيدان قاما وزيدون قاموا
والنساء قمن وتقدير الالحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا يكون تلك العلامات
ضمائر لئلا يلزم الاضمار الفاعل قبل الذكر اي قبل ذكره من غير فائدة بل تكون حروفا هي علامات دالة
من اول الامر اذا الحقت بالفعل على احوال الفاعل من كونه مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا كتاء التانيث
الساكنة فانها ليست بضمير كتاء ضربت بالحركات الثلث لانها لو كانت ضميرا لزم حذفها عند مجيء الفاعل
الظاهر واللازم باطل لجواز قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم
بل هي حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما اسند اليه الفعل وانما لم يعد تاء التانيث المتحركة
من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها فلانها اسم واشار الى علامتها حرفا في لغة
ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين
فقال فصل التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيدن العاقل
ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون من ولدن ولم يكن ونظائرها قيده بقوله تتبع حركة آخر الكلمة
لاخراجها عنه لان هذه المنونات تكون اواخر تلك الكلمات ولم تكن توابع حركات اواخرها وانما
ادرج الحركة دون ان يقول تتبع آخر الكلمة تنبيها على ان التنوين تسقط في حالة الوقف باسقاط الحركة
وما قيل في وجه ادراجها من ان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء بينهما الحركة لكنه

في آخر الابيات والمصاريع فلم يبق الا كونه للمقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين تختص بالاسم
قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارة الى ان القسم الخامس للترنم غير
مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والحرف الخامس من تلك الاقسام للترنم وهو الذي يلحق اواخر
الابيات وانصاف المصاريع اي اواخر الانصاف من الابيات التي تختلف مصاريعها وذلك لتحسين
الانشاد فيسمى تنوين الترنم لحسن الغناء به ومن قال سمي به لان فيه ترك الترنم فقد نبه على ما علم كقول الشاعر
وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا وكقوله اي قول الشاعر وهو رؤبة يا ابتا علك
او عساكا فقوله يا ابتا منادى مضاف الى ياء المتكلم والتاء زائدة والالف عوض عن يائه وعلك بمعنى لعلك وعساك
عطف عليه وخبر لعل وعسى محذوف والتقدير علك تجد رزقا او عساك تجده فالقول الاول مثال التنوين
الترنم الذي يدخل الاسم والفعل آخر البيت والثاني مثال التنوين الذي يدخل على الفعل ويلحق آخر المصراع و
مثال تنوين الترنم الذي يدخل على الحرف قوله مثل لها ان ترد الحمس ثم اعلم ان تنوين الترنم لم يوضع لمعنى من
المعاني بل وضع لغرض الترنم وليس معناه الترنم كما ان حروف التهجي لم توضع لمعنى من المعاني بل وضع لغرض التركيب
ففي ذكر الترنم في اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة التي فيها الوضع مسامحة وكذا سائر التنوينات في
اعتبار الوضع في بعض تسامح اذ الظاهر ان تنوين العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض
المقابلة وحمل التنوين دالا على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المص الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس
للترنم مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة في معرض الموضوع له ويحذف اي التنوين على سبيل الوجوب من العلم
اذا كان اي العلم موصوفا بابن او ابنة حال كون الابن والابنة مضافا الى علم آخر نحو زيد بن عمرو وهند
ابنة بكر وانما حذف التنوين من هذا العلم طلبا للتخفيف لطول اللفظ وكون العلم ثقيلا وكثرة الاستعمال و
تحذف الف ابن خاصة ح في الكتابة قصدا للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة
ولا تحذف الف ابنة حيث ما كانت موصوفا لالتباسها بالبنت وفي هذا الكلام اشارة الى ان الابن اذا كان
صفة لغير العلم نحو قام رجل ابن عمرو او لم يكن صفة نحو زيد ابن بكر او كان العلم موصوفا بغير العلم نحو قام زيد ابن اخي
لم يحذف التنوين في جميع هذه الصور وكذا الابنة فيما ذكر لان حكمها حكم الابن الا في حذف همزتها كما مر
لما فرغ عن بيان التنوين شرع في بيان نون التاكيد فقال فصل نون التاكيد اي النون الذي يفيد
التاكيد بتحصيل المطلوب هي نون وضعت لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه اي في المضارع طلب

[illegible] اي بتعالية اقدامتي وقد عقبت نون التأكيد الماضي اي

[illegible] المضارع بشرط معنى الطلب فيه يعني اي نون التأكيد [illegible]

[illegible] خفيفة اي ساكنة قدمها على الثقيلة لان الخفيفة بعض من الثقيلة ولان مفهومها البعض من مفهوم [illegible]

الخفيفة وانما كانت ساكنة لكونها مبنية والاصل في البناء هو السكون والثاني ثقيلة اي مشددة وهي ابلغ في التأكيد

[illegible] الثقيلة مفتوحة الخفيفة ان لم يكن قبلها اي قبل الثقيلة الف مطلقا نحو اضربن واضربن ومكسورة

عطف على قوله مفتوحة الخ ان قبلها اي قبل الثقيلة الف سواء كان الف الضمير في التثنية نحو اضربان او

الفا فاصلة بين نون جمع المؤنث نحو اضربنان لشابهتها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد الالف مكسورة وان

ثبت بينهما فرق من حيث التشديد والتخفيف وتدخل اي نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة في الامر اي

في الامر مطلقا معلوما كان او مجهولا حاضرا كان او غائبا فان قيل لم يدخل نون التأكيد في آخر الامر مع

انها من حروف المعاني كحروف النفي والاستفهام والقسم ومحلها صدر الكلام فينبغي ان يدخل في اول الامر قلنا

لا يدخل نون التأكيد في اول الامر لتعذر الابتداء بالساكن منه ولانه مشابه بالتنوين وهو في آخر الكلمة و

لان وجود التأكيد يقتضي تأخره من الشيء فكان وضع الشيء في محله ولفظ تلك الحروف صدر الكلام والانفصال

بخلاف النون وفي النهي والاستفهام والتمني والعرض جوازا اي تدخل نون التأكيد في هذه المواضع لكن

لا يكون دخولها جائزا وانما دخل نون التأكيد في هذه المواضع لان في كل منها اي من تلك

المواضع طلبا اي لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب التأكيد فلذا دخلت عليه نون التأكيد لطلب

[illegible] والطلب في الامر والنهي والاستفهام فظاهر واما في التمني والعرض فلانهما بمنزلة الامر واعلم ان نون

التأكيد [illegible] ان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره ولان قلته ملحقة بالعدم

[illegible] اضربن بتشديد النون في الاستفهام هل تضربن وتشديد النون في التمني ليتك تضربن بتشديد النون

[illegible] ويدخل [illegible] النون في القسم اي في جواب القسم واذ نون التأكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا اي

[illegible] جواب القسم [illegible] انما تدخل نون التأكيد [illegible] القسم [illegible] على [illegible]

[illegible]

[illegible] ما قبل نون التأكيد

[illegible] وجب ضم ما قبل نون التأكيد [illegible]

اي ضم ما قبلها عليه الواو المحذوفة في اضربنّ [illegible] حرف العلة [illegible] نون التاكيد [illegible]

بالضمة وانما لم يبق الواو على حالها مع ان مثل [illegible] اجتماع [illegible] جائز في النون الثقيلة لان الاول حرف مد

مدغم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربنّ مع ان اتصال نون التاكيد يقتضي [illegible] على حذف [illegible]

ان الواو محذوف لان الدال عليها وهو الضمة موجودة فكانه لم يحذف كالياء في صلوة المريض مع عدم الاركان [illegible] كالكفاية

بالقدر والكفاية عنه كاخشينّ ويضم في لاتخشونّ [illegible] ويجب كسر ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مطلقا في الواحدة المخاطبة

نحو اضربِنّ بتشديد النون انما وجب كسر ما قبلها ليدل الكسر على الياء المحذوفة لاجتماع الساكنين هما حرف العلة والنون

نون التاكيد وانما لم يبق الياء على حالها مع ان مثل [illegible] اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف [illegible]

ما قبل نون التاكيد فيما عداها اي فيما عدا جمع المذكر والمخاطبة وهو المفرد المذكر غائبا كان او حاضرا او الغائبة والمثنى مطلقا

والمؤنث مطلقا اما وجوب فتح ما قبلها في المفرد فلانه لو ضم ما قبلها لالتبس المفرد بالجمع المذكر ولو كسر ما قبلها لالتبس المفرد بالمخاطبة

ولو سكن يلزم اجتماع الساكنين على غير حده فلما لم يمكن غيره الفتح تعين الفتح ولان نون التاكيد كلمة برأسها انضمت الى كلمة اخرى

اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر فلان الفتحة اخف الحركات لذا فتح النون المشددة والمخففة

واما وجوب فتح ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث فلان ما قبلها اي قبل النون الف والالف في حكم الفتح او في حكم [illegible]

غير جائز حصول [illegible] سكونها وما قبلها مفتوح فيكون المراد بالفتح من غير [illegible] يصح فيما عداها اعم من ان يكون

كما في اضربَنّ وحكما كما في اضربانّ انما لا يحذف الالف في المثنى لئلا يلتبس بالواحد [illegible] الالف وزيدت الالف في جمع

المؤنث قبل النون اي قبل نون التاكيد لكراهة اجتماع ثلث نونات احدها نون الضمير والثاني والثالث نونا التاكيد للمدغم

والمدغم فيه لان النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع المثلين حيث [illegible] وجب ادغام فكيف اجتماع الامثال فزيدت

الالف الفاصلة دفعا للثقل [illegible] الالف اخف حروف الزوائد فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضمير مع انه يدفع اجتماع

ثلث نونات لانها ليست علامة للرفع حتى يحذف بل هي ضمير جمع المؤنث ولما جاز دخول نون الخفيفة في [illegible]

انه في نحو [illegible] الثقيلة يدخل فيهما دون الخفيفة اشار الى بيانه بقوله والنون الخفيفة لا تدخل التثنية اصلا اي سواء

تثنية المذكر او المؤنث ولا تدخل ايضا جمع المؤنث فلا يقال اذهبانْ واذهبنانْ وانما لا تدخل الخفيفة في هذين الموضعين

لانه اي الشان لو حركت اي نون الخفيفة لم تبق خفيفة فلم يكن على الاصل اي على اصلها وان ابقيت ساكنة على الاصل

يلزم التقاء الساكنين اي الالف والنون على غير حده [illegible]

التثنية وجمع المؤنث يلزم احد المحذورين [illegible] واما تحريك نون الخفيفة [illegible] ابقاؤها على السكون [illegible]

او صح لحوق النون الخفيفة على السكون مجريها حرف مع عن الوضع الاصلي مع حصول اللبس والا في الثاني لانه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اي غير محل جواز التقاء الساكنين فان ذلك غير جائز وانما غير عنه بقوله وهو غير حسن للتنافر ايماء الى انه يليق الا يمكن حذف احدهما لدفع التقاء الساكنين لانه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذف الالف فلم يكن الا نفسان الخفيفة بالنون الثقيلة اذ وجودها يؤدي الى عدمها واما التقاء الساكنين على حده وهو ان يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما في كلمة واحدة فهو جائز نحو دابة اصلها دابِبة حذفت حركة الباء الاولى وادغمت في الثانية فلان المد في الحروف بمنزلة التحريك فكان الساكن الاول متحركا ولان المدغم لا يستقل بالتلفظ بل لم يكن ملفوظا الا بتبعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكانه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت يرد على هذا نحو اضربنّ فان اصله اضربوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يقال اضربونّ لانه اجتمع الساكنان فيه على حده وكذا نحو اضربنّ اصله اضربي فينبغي ان لا يحذف الواو من الاول والياء من الثاني كما لم يحذف في اضربانّ قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير البارز فكان القياس ان تحذف الواو والياء في صورتين لان التقاء الساكنين ليس في كلمة واحدة وحده ان يكونا في كلمة واحدة كما اشرنا اليه وانما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد كما مر وعند الوقوع في جمع المؤنث لو حذفت الالف يلزم الوقوع فيما مر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على مذهب غير يونس النحوي واما على مذهبه فتدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وحملا للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اذ لان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المد كقراءة من قرأ محياي بسكون الياء في قوله تعالى ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين هذا وقد فرغ من تاليف شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وفقني لاتمامه بفضله تعالى على جمعه بكرمه وتيسر باذنه وعظم امري بامره واتاني مسئولي بجوده وجاد بها بمنه والصلوة والسلام على نبيه المبعوث بمعجزاته وعلى آله واصحابه المخصوصين بكراماته اللهم متع طالبه بفوائده وزين قاصديه بفرائده وارزق الراغبين اليه من مقاصده والمرجو منهم ان يدعوا بالخير والغفران عسى ان يحييني الله سبحانه بالسعادة مع الايمان

تمت